الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد اجتماعي والتنمية الاقتصادية

الموضوع

مقاربة الاقتصاد المكاني وإشكالية الفوارق دراسة تحليلية قياسية

من إعداد طالب الدكتوراه:
ادريسي مختار

تحت إشراف الأستاذ:
أ. د. صوار يوسف

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفا
أ.د جناس مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. بن لدغم فتحي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.حليمي وهيبة	أستاذة محاضرة	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ثم أما بعد فنحمد الله تعالى ونشكره أن وفقنا في هذا العمل ثم من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور صوار يوسف على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى صبره وتوجيهاته ونصائحه.كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وتوجيهاتهم وعلى قبولهم الدعوة.

وأيضا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان وكل من ساهم في هذا العمل.

فشكر الله للجميع سعيهم وحرصهم ووفقهم الله إلى كل خير.

فهرس المحتويات

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة

الفصل الأول: المقاربات النظرية للاقتصاد المكاني و الفوارق

I-1- المقاربة النظرية لتطور أطر التحليل المكاني في النظريات الاقتصادية

I-2- التحليل النظري للفوارق وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية.

I-3- سياسات التنمية المكانية وأثرها على الفوارق المكانية.

الفصل الثاني :الدراسات السابقة للاقتصاد المكاني والفوارق التنموية

II-1-الدراسات السابقة في الاقتصاد المكاني

II -2- الدراسات السابقة للفوارق والتباين المكاني

الفصل الثالث :الدراسة التحليلية و القياسية للفوارق و التنمية المكانية

III-1- الطريقة والاجراءات والتعريف بمتغيرات الدراسة

III-2- التحليل الاستكشافي للمعطيات و النمذجة القياسية المكانية

III-3- مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والقياسية

الخاتمة .

المراجع.

الملاحق.

الملخص

اتجهت العديد من الاقتصاديات العالمية الى الاعتماد على المقاربات المكانية والاقليمية في بناء اقتصاداتها وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية انطلاقا من التنظيم المكاني لمواردها الاقتصادية المادية والبشرية وكذا الموارد المعرفية .تسعى الجزائر من خلال سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي ركزت من خلالها على تحقيق نوع من التنمية المتوازنة بين الأقاليم والمدن الجزائرية عبر العديد من قنوات منها: برامج التأهيل الاقتصادي، الاستثمار العمومي، تنمية المناطق الفقيرة بغية تقليل الفوارق والتباين بين هاته المناطق و تحقيق نوع من التقارب المكاني الذي يساعد على خلق ديناميكيات وتفاعلات يكون لها الأثر في تطور المناطق المتأخرة . لكن ما خلصت اليه نتائج هذه الدراسة يشير الى محدودية البعد المكاني في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بحيث لا تزال هناك فوارق بين المدن الجزائرية سواء من حيث الإمكانيات أو من حيث ضعف تركز النشاطات الاقتصادية وبطء مستويات التحضر و الذي قد يعيق فعالية السياسات الاقتصادية العمومية في تحقيق أهداف التنمية المكانية و كذا تحقيق التقارب المكاني بين المدن الجزائرية و تقليل الفوارق .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المكاني ,التنمية المكانية ,الفوارق, التقارب المكاني .

ABSTRACT:

Many economies have tended to rely on spatial and regional approaches to build their economies, achieve economic growth and economic development based on the spatial organization of their economic, material, human and knowledge resources. Through its economic and social policies, Algeria is focusing on achieving a balanced spatial development among Algerian cities through several channels such as: economic rehabilitation programs, public investment, development of poor areas in order to reduce disparities and differences between these regions and achieve a kind of spatial convergence Which helps to create dynamics and interactions that have an impact on the development of Algerian lagging areas. However, the main results of this study indicate the limited spatial dimension in the formulation of economic and social policies in Algeria so that there are still differences between the cities of Algeria both in terms of possibilities or in terms of the weakness of the Economic activities concentration and the low of urbanization rate that handicaps the effectiveness of Public economic policies in achieving the objectives of spatial development and the fulfillment of spatial convergence between Algerian cities and reducing disparities .

Keywords: Spatial economic, spatial development, disparities, spatial convergence

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01/01) مختلف نماذج أقطاب النمو	ص21
02	الجدول رقم (01/02)يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية عبر الولايات الجزائرية	ص57
03	الجدول رقم (02/01) يمثل نسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان في العراق	ص79
04	الجدول رقم (02/02) متغيرات الدراسة	ص96
05	الجدول رقم (03/01)تصنيف متغيرات الدراسة	ص100
06	الجدول رقم (03/02) : مختلف مؤشرات الارتباط المكاني و التعنقد	ص105
07	الجدول رقم (03/03) حساب مؤشر موران الاجمالي حسب المتغيرات المدروسة	ص115
08	الجدول رقم (03/04) مؤشر موران المحلي(LISA)	ص118
09	الجدول رقم (03/05): نتائج مؤشر Geary's indexللارتباط المكاني	ص122
10	الجدول رقم (03/06) يبين قيمة مؤشرات التركز المكاني	ص126
11	الجدول رقم (03/07) يبين قيمة مؤشرKMO واختبار بارتلت	ص129
12	الجدول رقم (03/08) يمثل التباين الكلي المشروح	ص129
13	الجدول رقم (03/09) يمثل المركبات الاساسية المستخلصة والمؤشرالمركب للتنمية المكانية	ص130
14	الجدول رقم(03/10) تقدير النموذج المكاني العام	ص134
15	الجدول رقم (03/11) اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني	ص135
16	الجدول رقم (03/12) تقدير نموذج التباطؤ المكاني	ص136
17	الجدول رقم (03/13) تقدير تقدير النموذج المكاني العام	ص138
18	الجدول رقم (03/14) اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني	ص140
19	الجدول رقم (03/15)تقديرالنموذج المكاني العام	ص141
20	الجدول رقم (03/16)اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني	ص142
21	الجدول رقم (03/17) تقدير نموذج الأخطاء المكاني	ص143

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01/01) يمثل العوامل المؤثرة في التخصيص المكاني للموارد	ص07
02	الشكل رقم (01/02) :أنماط استغلال الأراضي حسب نظرية von thünen	ص09
03	الشكل رقم (01/03) : مختلف النماذج لنظرية المكان المركزي لكريستالر	ص11
04	الشكل رقم (01/04) يمثل حدود مناطق السوق للمنتجين وفقا لنظرية هوفر	ص17
05	الشكل رقم (01/05) مراحل تطور الهيكل المكاني عند فريدمان	ص25
06	الشكل رقم (01/06)نظرية أوساط الابتكار وتطور الاقتصاد الإقليمي	ص27
07	الشكل رقم (01/07): الإطار الاساسي للجغرافيا الاقتصادية الجديدة	ص29
08	الشكل رقم (01/08) تطور الفوارق الإقليمية بدلالة مستويات التنمية	ص42
09	الشكل رقم (01/09): مختلف الأفاق المكانية للتنافسية	ص51
10	الشكل رقم (01/10) اجمالي الانفاق على برامج التجهيز والاستثمار العمومي	ص54
11	الشكل (01/11) يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالدولار الأمريكي الى الجزائر	ص58
12	الشكل رقم (01/12)التوزيع المكاني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط عبر الولايات الجزائرية	ص60
13	الشكل رقم (01/13) التوزيع المكاني للحضائر الصناعية ومراحل انجازها عبر الولايات الجزائرية	ص61
14	الشكل رقم (01/14)نصيب قطاع الفلاحة من الناتج الداخلي الخامPIB%	ص62
15	الشكل رقم(01/15) التوزيع المكاني للانتاج الفلاحي النباتي والحيواني بين المدن الجزائرية	ص62
16	الشكل رقم(02/01) يمثل القراءة الافقية والعمودية لرؤى التنمية والسياسات المختلفة	ص69
17	الشكل رقم(02/02) يمثل الاطار لمعالجة التباينات المكانية	ص83
18	الشكل رقم (03/01) يمثل مختلف الاختبارات المتعلقة بتقدير النماذج المكانية	ص113
19	الشكل رقم (03/02):التمثيل البياني لمؤشرات موران المعنوية للمتغيرات المدروسة	ص117
20	الشكل رقم (03/03) التمثيل البياني لمعاملات الارتباط المكاني المحلي (LISA) لمختلف متغيرات الدراسة	ص119
21	الشكل رقم (03/04)يمثل المركبات الاساسية المستخلصة والمؤشر المركب للتنمية المكاني	ص131
22	الشكل رقم (03/05): منحنى لورنز لمؤشر التنمية المكانية المركب	ص132

المقدمة العامة

تسعى الدول من خلال مختلف سياستها الاقتصادية إلى تحقيق التنمية التي كانت ولا تزال مطلب كل شعوب العالم الغنية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة وهذا في مختلف الجوانب التي ترتبط بحياة الأفراد وتحقيق العيش الكريم وذلك من خلال الحد من الفقر والتباينات والفوارق بين المناطق والدول وكذا حالات اللاتأكد. وكذا تحفيز قيام النشاطات الاقتصادية وخاصة على المستوى المكاني وهذا لإعطاء التنمية الاقتصادية بعدها المكاني إن بناء النموذج الاقتصادي التنموي لأي بلد في العالم يتطلب التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في الحدود المكانية والإقليمية وفقا للخصوصيات الموارد والقيم وكذا الانتماء والتفاعل بين الاطراف في الحيز الجغرافي سوآءا المكاني أو الإقليمي والتي تشكل عناصر البناء التنموي.

قد تصاحب الفوارق المكانية عمليات التنمية والبناء الاقتصادي كما أشار الى ذلك البنك الدولي وهذا اعتمادا على دراسة كل من وليامسون وكوزنتز 1955, 1965 والتي خلصت الى ان الفوارق المكانية في التنمية تظهر وبشكل متزايد في المراحل الأولى من عملية التنمية لكن مع العمل الفعلي للحكومات وصانعي القرار.

في المراحل المتقدمة قد يساهم في تخفيض نسب هذه الفوارق وهذا من خلال العمل على تحقيق نوع من التقارب والانسجام المكاني ما بين المناطق الاقتصادية.لان استمرار هذه الفوارق والتباينات قد يخلف آثارا وتكاليف اقتصادية سلبية كبيرة ووضعيات اجتماعية صعبة وغير مرغوب فيها في المجتمعات والدول من معدلات الفقر المدقع وكذا الحرمان.

ان واقع الاقتصاد الجزائري اليوم يفرض على متخذي القرار تعزيز السياسات الاقتصادية التنموية ذات البعد المكاني الموجهة لاستغلال الطاقات والموارد الكامنة في الاقتصاد الجزائري عبر كامل المناطق الجزائرية والتي تمثل الاقاليم المكانية والتي تتنوع فيها هذه الامكانيات من اجل تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية لأسواق المحروقات والنفط والتي شهدت انهيارات كبيرة في اسعار البترول منذ سنة2008و التي كان لها الأثر الكبير و المستمر على الاقتصاد الجزائري كما انها وضعت متخذي القرار أمام وضعيات صعبة و عسيرة لمواجهة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يوجهها الاقتصاد الجزائري (نقص التمويل ،الفقر ،البطالة ،...). وتشير بيانات البنك الدولي في هذا الصدد أن مستويات الفقر في الجزائر بلغت 5.5% عام 2011 مع وجود تفاوت بين الأغنياء و الفقراء بحوالي 27.7٪. كما ارتفعت نسبة البطالة حوالي (16.6%) بين النساء و(29.9%)بين الشباب عام 2016(albankaldawli،2016). و يشير البنك الدولي في احد التقارير أنه باستطاعة الدول أن تستخدم العديد من السياسات و المناهج لتجاوز الفوارق المكانية و لإيجاد تكامل ما بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية القطاعية المكانية التي قد تتيح للدول تنويع اقتصاداتها و مساعدة المناطق المتأخرة في التنمية من تحسن وضعها التنموي و قد ذكر البنك الدولي أن هذه المناهج و المتعلقة بالتخطيط الإقليمي للتنمية ,التوزيع المكاني للموارد المالية وفق الاحتياجات البرامج القائمة على أساس المناطق , عدم التركيز (déconcentration) واللامركزية (décentralisation).

ان هذه الإجراءات والسياسات الاقتصادية المكانية يمكنها ان تعطي نتائج مهمة في تنمية المناطق والتخفيف من حدة الفوارق والتباينات المكانية إذا ما تم التنسيق بين هاته السياسات الاقتصادية المتخذة من اجل التوفيق ما

بين تقليل الفوارق والتباينات المكانية والحفاظ على الكفاءة والآداء الاقتصادي لانه غالبا ما تؤثر سياسات تقليل الفوارق على الكفاءة الاقتصادية. كما يتضمن التخطيط الاقليمي وجود مؤسسة مركزية تكون مسؤولة عن متابعة وتحليل اتجاهات التنمية المكانية والتخطيط المكاني لتوطين الاستثمارات العمومية وهو المنهج التي تطبقه الجزائر من خلال سياساتها التنموية (WorldBank،2011).

ان خلق ديناميكيات مكانية للإنتاج يتطلب توفير البيئة الاقتصادية الملائمة من اجل بعث النشاطات الاقتصادية و تشجيع الاستثمار بكل انواعه مع اعطاء قدر من الاستقلالية للأطراف الفاعلة في العملية التنموية عبر المناطق و الأقاليم(ولايات و بلديات) من اجل تشجيع القيام بالنشاطات الاقتصادية في الحيز المكاني و تنويعها و خاصة في المناطق ذات الوفرات الطبيعية من الموارد و الامكانيات مع مراعاة المناطق و الاقاليم الفقيرة من اجل تخفيف الفوارق و التباينات في مستويات التنمية مع خلق التفاعلات الممكنة بين هاته المناطق من اجل اشراكها في عملية التنمية و مساهاتها في الانتاج الوطني و هو ما تشير اليه العديد من التجارب في البلدان سواء المتقدمة أو الناشئة و حتى بعض البلدان المتخلفة ان المناطق لها حصتها من المشاركة في مداخيل الاقتصاد و انتاجيته و كمثال على ذلك (مساهمة كل حيز مكاني أو اقليم في مؤشر الناتج الوطني الاجمالي وكذا للفرد الواحد (PIB/HAB/REGION)وغيرها من المؤشرات الاقتصاد الكلي .

إن تحقيق التنمية الاقتصادية المكانية يستوجب تظافر الجهود للأطراف الفاعلة في العمل التنموي الذي تراعى فيه الخصوصيات و القيم مع التفعيل للديناميكيات المكانية للإنتاج و الاستثمار و تشجيع الابتكار المبني على استيعاب المعرفة،تطوير البحث و التنمية،التخصيص الفعال للموارد الاقتصادية من اجل الرفع من الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج للأماكن ،تحقيق العيش الكريم و تقليل من التباين و الفوارق التنموية المكانية و هوما يعزز البعد المكاني للتنمية، في هذا الإطار وفي محاولة منا لإبراز أهمية المكان في المساهمة في تحقيق التنمية المكانية تم طرح الإشكالية التالية :

إشكالية البحث:

ما هو أثر السياسات الاقتصادية التنموية ذات البعد المكاني على الفوارق والتباينات المكانية في الجزائر وما دورها في تحقيق التقارب المكاني؟

وفي إطار محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن أن تندرج بعض التساؤلات الفرعية:

-ما هو واقع الاهتمام بالبعد المكاني في السياسات التنموية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر ؟

-ماهي أهم العوامل المكانية التي تؤثر على قرارات توطين الانشطة الاقتصادية في المناطق الجزائرية؟

-ما هو اثر الفوارق في التنمية على التقارب في الاقتصاد الجزائري ؟

-فرضيات الدراسة:

- تم الاعتماد في هذا البحث على فرضيتين أساسيتين و هما :

-السياسات الاقتصادية ذات البعد المكاني ساهمت في تحقيق التقارب ما بين الولايات الجزائرية.

-وجود تقارب مكاني بين المناطق في الاقتصاد الجزائري له أثر على تقليل الفوارق التنموية المكانية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز اهمية البعد المكاني للتنمية في تحقيق نوع من التقارب والانصاف المكاني وتقليل الفوارق والاختلافات انطلاقا من الموارد الاقتصادية التي يحوزها المكان بالإضافة إلى تصنيف المواقع الجغرافية المتميزة بتنوع مواردها الاقتصادية وذلك من أجل:

-معرفة الأهمية الاقتصادية للمكان من خلال تخصيص الموارد بما يضمن التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستديمة.

-دراسة الخصائص المكانية لقيام النشاطات الاقتصادية في المدن الجزائرية.

-تعزيز البعد المكاني للتنمية ومدى مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

-التقليل من نسب التباين والفوارق التنموية المكانية بين المواقع والأمكنة الاقتصادية بما يضمن الاستدامة انطلاقا مما يحويه المكان من الموارد الاقتصادية ورأس المال البشري .

معرفة الى أي مدى وصلت نتائج السياسات الاقتصادية المطبقة عبر مختلف المراحل التنموية في خلق الترابطات المكانية بين المدن وكذا التفاعل بينها لان هذه الترابطات والتفاعلات تكون مهمة في خلق ديناميكيات اقتصادية قادرة على تنويع موارد الاقتصاد الوطني ورسم سياساته الاقتصادية لتحسين قدراته الانتاجية وقدرته الاندماجية في الاقتصاد العالمي.

حدود الدراسة:

شملت هذه الدراسة المدن الجزائرية باعتبارها مكونات الاقتصاد الجزائري بحيث تم الاعتماد على معطيات لمتغيرات اقتصادية واجتماعية في كل مدينة جزائرية من أجل دراستها وقد تم الاعتماد على أدوات التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية وكذا مفاهيم الاقتصاد القياسي المكاني لدراسة المعطيات المكانية للمدن الجزائرية من أجل الخروج بتفسيرات واستنتاجات تتلاءم مع أهداف هذا البحث.

منهجية الدراسة:

في إطار الإلمام بالموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إعطاء المفاهيم النظرية لمقاربة الاقتصاد المكاني و مفاهيم الفوارق المكانية كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي التي يقوم على الدراسة التطبيقية انطلاقا من مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في محاولة لإيجاد تفسير للاختلافات و التباين التنموي من خلال تطبيق بعض المؤشرات المتعلقة بالفوارق المكانية كما تم الاعتماد على الاقتصاد القياسي المكاني في بناء نموذج لمؤشر التنمية المكانية المركب الذي يتضمن العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .و قد تم الاعتماد على المنهجية الانقلوسكسونية (Méthode IMRAD) في تقديم هذه الاطروحة .

محتويات الدراسة:

بناءا على الطريقة المذكورة سابقا(Méthode IMRAD) تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول تم التطرق في الفصل الأول إلى المقاربة النظرية لمفاهيم الاقتصاد المكاني والفوارق وهذا من خلال إبراز أهمية المكان في التحليل الاقتصادي وكذا العناصر المكونة له بالتطرق لأهم النظريات الاقتصادية التي تناولت تحليل المكان كعامل من عوامل النمو الاقتصادي انطلاقا من الإمكانات التي يتوفر عليها والتي تساعد متخذي القرار في رسم الآليات والسياسات التنموية ذات البعد المكاني التي قد يكون لها الأثر في تنشيط و تفعيل الموارد المكانية المعطلة والتي قد تساهم في خلق الجاذبية المكانية والرفع من تنافسية المكان كذا الرفع من الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني محليا و عالميا .

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى العديد من الدراسات سواءا على المستوى العالمي أو الإقليمي والمحلي التي كان الهدف منها تحليل اشكاليات الاقتصاديات المكانية وعلاقتها بالفوارق المكانية. أما الفصل الثالث فتناولنا فيه الدراسة التحليلية والقياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المكانية ومحاولة نمذجتها في نموذج قياسي مكاني من أجل معرفة أثر هذه المتغيرات المكانية على مؤشر التنمية المكانية وكذا معرفة طبيعة الفوارق بين المدن الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

قد يصادف الباحث العديد من الصعوبات والعراقيل التي قد تعطل جانبا من بعض الجوانب في بحثه العلمي والأكاديمي. فمن بين الصعوبات التي واجهها الباحث في هذه الاطروحة عدم توفر المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي لها دور مهم في بناء النماذج الاقتصادية واختبارها على الواقع الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد الوطني وايجاد تفسيرات بما يتوافق مع النظريات الاقتصادية في كل المجالات. وتبقى وفرة المعلومات والاحصائيات الحقيقية في الاقتصاد كعامل اساسي في تحليل الظواهر الاقتصادية وايجاد السياسات الملائمة لحل المشكلات الاقتصادية التي تعترض صانعي السياسات الاقتصادية. فضلا عن الطلبة والباحثين الأكاديميين.

الفصل الأول

تمهيد:

إن تنظيم و تخطيط قيام النشاط الاقتصادي في المواقع داخل الاقتصاد الوطني يتيح الفرصة لتنويع الاقتصاد كما يتيح أيضا الفرصة للمناطق الفقيرة للاستفادة من التفاعلات المكانية و هذا بحسب الإمكانيات و الخصوصيات التي تتوفر داخل المواقع بحيث تشير الأدلة و التجارب في نماذج التنمية الاقتصادية إلى نجاح العديد من تجارب التنمية المكانية التي اعتمدت فيها أهمية المزايا النسبية للموارد الاقتصادية التي تتوفر عليها المناطق و التي أدت الى جذب المؤسسات و الشركات لتوطين نشاطاتها مما ساعد في نمو النشاط الاقتصادي و تطوره في هذه الأمكنة لكن هذا التوطين للنشاطات الاقتصادية لا يمكن حدوثه في نفس الوقت في جميع الأمكنة الاقتصادية وبنفس الشكل و هذا ما يؤدي الى وجود اختلافات و تباينات في تطور النشاطات الاقتصادية تنشأ عنها تفواتات في الدخول و كذا الرفاهية و توزيع الثروة و درجات مختلفة من مستويات التنمية و يشير البنك الدولي في هذا الصدد إلى أن «التنمية الجيدة هي التنمية الجيدة مكانيا » (البنك الدولي ، 2010) ، ان تطور دور المكان في النظرية الاقتصادية من مفهوم مجرد إلى عامل من عوامل التنمية الاقتصادية كان له الأثر في التخصيص الفعال للموارد الاقتصادية التي يحوزها الموقع والتي تعتبر رأس مال مكاني يمكن الحفاظ عليه و تطويرة و تنميته مع مرعاة تحديات التفاوتات المكانية و الفوارق التي تنشا من خلال التفاوتات الطبيعية و الجغرافية أو من خلال عدم التوازن في السياسات الاقتصادية و التنموية التي تؤدي الى الفوارق في توزيع الثروة ، توزيع الدخل و عدم توازن المستويات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المكانية .

ان تجاوز التفاوتات المكانية يستدعى تأهيل الأماكن الاقتصادية والمناطق بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتي تعتبر كأداة فعالة في مواجهة الفوارق والتفاوتات لان قيام النشاطات الاقتصادية قد تنشأ الروابط والتفاعلات التي تنشط الأقاليم وتوطن فيها نشاطات الإنتاج وتجلب فرص الاستثمار وتخلق التنافسية المكانية التي تساهم في تحقيق أنماط تنموية مختلفة.

في هذا الفصل سنحاول التطرق الى مفاهيم الاقتصاد المكاني والفوارق من جانبها التنظيري في نظريات التنمية والنمو الاقتصادي وعلاقتها بالفوارق والتفاوتات في مستويات التنمية الاقتصادية. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تم التطرق فيها إلى ما يلي:

المبحث الأول: المقاربة النظرية لتطور أطر التحليل المكاني في النظريات الاقتصادية

المبحث الثاني: التحليل النظري للفوارق وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية.

المبحث الثالث: سياسات التنمية المكانية وأثرها على الفوارق المكانية.

1. المقاربة النظرية لتطور أطر التحليل المكاني في النظريات الاقتصادية:

لقد أثبتت العديد من التجارب التنموية ارتباطها الوثيق بالمكان باعتباره أساسا لعمليات البناء التنموي بما يحتويه من الطاقات البشرية والموارد المادية والطبيعية التي تربطها علاقات تفاعلية في تخصص الموارد وكذا تحديد الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يستطيع الأطراف الفاعلين توطين نشاطاتهم الاستثمارية بالاعتماد على التنظيم المكاني للموارد الاقتصادية وفقا لخصوصيات الموقع.كما أن التنظيم المكاني لم يعد يشمل فقط توطين المؤسسات الاقتصادية لنشاطاتها في المواقع بل تعدى إلى التوطين للموارد البشرية التي تعتبر كعنصر أساسي في العمل التنموي

1.1 التطور النظري للاقتصاد المكاني:

يشير الاقتصاد المكاني للأنماط الجغرافية أو المكانية للتنمية الاقتصادية أو الطريقة التي يتجلى فيها الاقتصاد مكانيا بحيث يتكون الاقتصاد المكاني من العديد من مواقع التركز الاقتصادي، والشبكات التي تربط جميع عناصر الاقتصاد ,المساحات أو الأقاليم المتحدة معا في مجموعات بعلاقات مختلفة هذه العناصر تعطي الأنماط المكانية و التي تنتج في عمليات مكانية مختلفة، إن الاقتصاد المكاني يبحث في كيفية توطين الأنشطة الاقتصادية وكذا توطين العنصر البشري الذي يعد عاملا أساسيا في البناء الاقتصادي. ان تطور مفهوم الاقتصاد المكاني الذي كان ينظر فيه الى المكان كعامل مجرد يتحكم في عامل المسافة وتكاليف النقل فيما يخص توطين الانشطة المكانية الذي تطرقت اليه النماذج كلاسيكية بدءا بتحليل Von-Thünen (1826) لنظرية المكان الزراعي أو المكان المعزول والتي تعتبر كأهم نظرية في الاقتصاد المكاني والتي انتجت من بعدها نظريات اخرى تدخل ضمن نظريات توطين النشاطات الاقتصادية ساهمت كلها في تطور دور المكان في النظرية الاقتصادية و من بين النظريات ايضا في هذا التوجه من التحليل الاقتصادي نجد العديد من الباحثين و الذين اعطو تفسيرات مهمة كانت بمثابة سياسات اقتصادية تنموية انتهجتها العديد من البلدان المتطورة و من بين هذه النظريات نجد Weber (1909)، (1929) Isard، (1940) Lösch، (1937) Hoover، (1935) Palander ،(1933) Christaller،Hotelling (1949) ، Berry(1958) بعدما اهمل جانب من التحليل الاقتصادي للمكان في الفكر الاقتصادي .لكن بعد عام 1990 تغيرت المفاهيم بالنسبة للاقتصاد المكاني وهذا بسبب التطورات التي حصلت في العالم بحيث اصبحت العلاقات الاقتصادية العالمية أكثر صعوبة وتعقيدا وأكثر هشاشة.بحيث ظهرت العديد من المساهمات من بينها مساهمة بول كريقمان Krugman (1990) و التي تعد بمثابة تطوير لنظرية التوطين والتي ركزت في مفهومها على شرح كيفية نشوء وتطور مفهوم المركز والمحيط core-periphery structure ليس فقط على المستوى الدولي ولكن ايضا على المستوى المكاني ومن بين سمات هذه المقاربة للاقتصاد الجغرافي الجديد هو البحث عن التوازن العام الناتج من خلال نمذجة قوى التكتل الداخلية والتي يتم توليدها من خلال التفاعلات بين ثلاث عوامل: العوائد المتزايدة، وتكاليف النقل (المعرفة على نطاق واسع)، وحركة عوامل الإنتاج. (FUJITA، 2010) .و يكون تحليل هاته العوامل و التفاعلات التي تنشأبينها أكثر صعوبة من غيرها في نظرية التوطين و بالتالي كيف يمكن تحقيق التوازن العام الذي يجعل من أي مكان اقتصادي جالبا للنشاطات الاقتصادية و محتضنا لها .

1.1.1 مفهوم الموقع (المكان).

يعد مفهوم المكان من المسائل الأساسية في المعرفة العلمية بحيث تختلف التعاريف في تفسير المكان فالمدرسة الجغرافية تركز على دراسة الظواهر الإنسانية ووصفها في علاقات مع معطيات الطبيعة (الأرض و المناخ و الموارد) ويقول (Olivier Dollfuss) إن المكان جغرافيا "هو نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية كالتضاريس والمياه والمناخ والنباتات والبيئة من السكان وكثافتهم ونمط معيشتهم وتركيبهم الاجتماعي ونشاطاتهم وينظر إليه من طرف السكان و يتصورونه وفقا لنظام تفكيرهم كما يفكرون في احتياجاتهم (Dollfus، 1971) و يؤدي المستوى التقني للمجتمع دورا بارزا في طبيعة هذه العلاقات إذ كلما توفرت الوسائل التقنية المتطورة توفرت للإنسان فرص لتسخير الموارد الطبيعية لحاجاته" (الكتاني، 2008).

أما من الجانب الاقتصادي يعتبر المكان ظاهرة اقتصادية تتفاعل فيها العوامل الطبيعية والبشرية حيث لا يمكن إهمال اعتبارات التكاليف والاهتمام بالربح وتحقيق النتائج الاقتصادية وعليه فالمكان يحدد أيضا من خلال العلاقات ما بين عوامل الإنتاج حيث يعرف (François Perroux) المكان بأنه " مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تربط العناصر الاقتصادية وبنظرة أكثر شمولية المكان يضم عادة مجموعة جزئية من النشاطات الإنتاجية أو التوزيعية ضمن المجموعة الشاملة الإقليمية أو الوطنية (معروف، 2006)أشار J. Freidman في دراسة لفنزويلا بعنوان السياسات الإقليمية بان للموقع قوة كبيرة مؤثرة في مستوى التنمية.

ان علاقة المكان بالنظرية الاقتصادية تم تناوله على أنه يؤثر على الطرق التي تعمل بها النظم الاقتصادية و هو مورد للمزايا النسبية لوفرة عوامل الإنتاج كما أنه قد يولد بعض المزايا الجغرافية التي تساهم في توطين الأنشطة الاقتصادية (وفرة الموارد الخامة ,قرب المسافة من مناطق قيام النشاطات)كما يمكن للمكان الأقتصادي ان يكون مصدرا للمزايا الناشئة عن التراكمات الإنتاجية مثل ما قد يولده القرب المكاني من المزايا لتقليل تكاليف النقل و كذا تكاليف المعاملات (تخفيض تكاليف النقل بسبب التركز المكاني للأنشطة ,تكاليف معاملات السوق بسبب جمع المعلومات).

أما من الناحية الاجتماعية فيمكننا تعريف المكان بأنه مجموع العلاقات للتفاعل بين الإنسان وبيئته حيث يشير تعريف **حسن زوال "** إلا أن الموقع هو بالفعل علامة جماعية تبنى بالتفاعلات وتطوره أيضا يتحدد بالتفاعلات ما بين الأفراد وبتلك التفاعلات التي تفرضها الديناميكية البيئية وبعبارة أخرى الموقع مشكل ومتشكل في ذات الوقت والموقع يتطور باستمرار على ضوء التفاعلات الرمزية والعملية التي تنشا بين الفاعلين داخله , وعموما يشكل ذلك نقطة ثابتة متحركة يبني نفسه ضمن عملية بناء غير محددة وعليه فان الموقع يتمتع بمرونة كأنه كائنا حي وذكي" (ثابتي، 2012) .

ان هذه التحليلات للمكان تجعل منه مصدرا للتفاعلات بين الاطراف الفاعلة والمتعايشة في المكان يتأثربها ويؤثرفيها من خلال السلوكيات الأعوان الاقتصاديين وبالتالي فالمكان هو شكل من اشكال التنظيم االمعتمد والذي يتم بناؤه اجتماعياً بواسطة جهات فاعلة محلية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية. ويشير Masahisa(2010) أن المكان الاقتصادي هو أحد المخرجات الناتجة من مختلف العلاقات من خلال التفاعل بين ثلاث عوامل من النماذج والتي

تشكل قوى التكتلات يمكن ذكرها كما يلي: نماذج الميزات النسبية (Comparative advantage models) نماذج الاخراجية (Externality models), نماذج المنافسة الغير تامة (Imperfect competition models)

1. 2 أطر التحليل المكاني :

تعتمد منهجية التحليل المكاني على معرفة العلاقات التفاعلية في الموقع أو المكان باعتباره كمركز لقيام هذه العلاقات بين العوامل الموقعية وقد ظهر الاهتمام بالموقع (المكان) مع نظريات الاقتصاد الجغرافي الجديد حيث بدأ التركيز على مواقع النشاطات الاقتصادية أين تحدث ولماذا تحدث؟ و التي تم تجاهلها و قد ساعد استخدام نماذج التحليل الصناعي، التجارة الدولية ,و نظريات النمو تحفيز استخدام التحليل المكاني للجغرافية الاقتصادية الجديدة و التي تسعى إلى تفسير تركز السكان و النشاطات الاقتصادية أو على حد سواء مثل المناطق الزراعية ,المناطق الصناعية، المدن، العناقيد الصناعية . والذي هو موضوع اقتصاديات التكتل كما أن الجغرافية الاقتصادية الجديدة تسعى إلى فهم أكثر لعوامل التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية و السكان و بالتالي البحث في فعالية الآثار المترتبة عن التركز المكاني و التي أعطت للاقتصاديين أدوات جديدة مع الجغرافية الاقتصادية الجديدة لتوطين الأنشطة الاقتصادية (Raj Nallari & al، 2012).كما يهتم التحليل المكاني بدراسة مختلف أشكال التحضر(urbanisation) والتجمعات الاقتصادية(Agglomération Economies)

1.2.1 عناصر الهيكل المكاني

إن المكان بوصفه موقعا جغرافيا تتفاعل فيه مجموعة من العناصر ويكون هناك تنسيق وتكيف ما بين العناصر المكونة للهيكل المكاني عن طريق روابط منتظمة تفسر ظاهرة أو أكثر وهدفها النهائي الإبقاء على صفة التفاعل قائمة.لقد اهتمت العديد من الدراسات والنظريات بالتفاعل المكاني وهذا من اجل استنتاج العلاقات الترابطية ومن أهمها نظرية الأماكن المركزية وكذا نظرية أقطاب النمو ونظرية التفاعل المكاني والتي فسرت بشكل جزئي تحليل الهيكل المكاني لأنها ركزت على الجانب ألخدماتي فقط حيث يركز كريستلر ولوش على التسلسل الهرمي للمواقع الخدمية والذي يبدأ من المواقع الأقل نشاطا إلى مراكز ذات النشاط ألخدماتي العالي وكل هذه الخدمات لها حد أدنى من السكان وحدود السوق لغرض تشغيلها وان المستويات ما دون هذا التعيين تعني خسارة النشاط الاقتصادي.لقد ظهرت نماذج ساهمت في تفسير عناصر الهيكل المكاني وكذا العلاقات التفاعلية المكانية تم تشخيصها في اتجاهين رئيسيين (Aydalot، 2004):

1-ركز الاتجاه الأول على فكرة أقطاب النمو وتكيفها بما يخدم سياسات تنظيم استعمالات الأرض انطلاقا من العلاقات الاقتصادية المجردة في الهيكل المكاني إلى التحليل المكاني في إطار الحيز الجغرافي للصناعة وتجلت أفكار هذا الاتجاه في أعمال كل من فرانسوا بيرو(Perroux.F) وكذا مساهمات الاقتصادي (W.Isard) و(Ponsard)

2-ركز هذا الاتجاه باعتبار المكان كركيزة أساسية في التفاعلات المكانية وليس فقط كمتغيراقتصادي إضافي يتحدد من خلال تكاليف النقل والعوامل الأخرى. ومن أبرز المساهمات في هذا الاتجاه Philippe Aydalotالذي اعتبر المكان كمجموعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والتي تعطى لكل نظام ظرفيته وبالتالي ديناميكية المكان (الكتاني، 2008).

2.2.1العوامل المؤثرة في التخصيص المكاني للموارد وتأثيراتها المكانية :

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في تخصيص الموارد الاقتصادية المكانية ويمكن حصر هذه العوامل في المؤثرات التالية (Lim، 2005):

1-إجمالي عدد السكان: قد يؤثر هذا العامل من خلال توزيع السكان بين مختلف المناطق سواءا الحضرية والريفية بحيث أن النمو السكاني يرفع من مستويات التوسع الحضري كما أن عدم التوازن في التوزيع يخلق الفوارق المكانية وتتركز النشاطات الاقتصادية في أماكن محددة ويقل مستوى التوسع الحضري ويكون زيادة كبيرة في حجم المدن.

2-توزيع السكان بين المدن الصغيرة والمدن الكبيرة: تشكل الكثافات السكانية في المدن الكبيرة كعامل يجعل نمو هذه المناطق أقل نموا من المدن الصغيرة.

3-**تكاليف الطاقة:** قد تؤثرزيادة تكاليف الطاقة من خلال زيادة التمركز وكثافة التنمية إذا ما تم افتراض ان تكاليف الطاقة سترتفع في المستقبل ويستند هذا على الفرضيات التالية :1)تمركز مراكز التوظيف ،2) أهمية تنقل عنصر العمل باعتباره عنصر مهم لسلوك توطين الإقامة ،3) الأشخاص الذين لا يلجأون إلى سلوكيات التكيف الأخرى مثل التغيرات في عادات القيادة، واستخدام السيارات، والرحلات المتعددة الأغراض، واستخدام وسائل النقل العام، وشراء السيارات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود، وما إلى ذلك من الوسائل التي تحتاج الى استهلاك الطاقة .

4-الاتصالات وغيرها من التكنولوجيا: تؤثر التطورات التكنولوجية في تخصيص الموارد والأنشطة الاقتصادية وخاصة في المناطق الحضرية لكن هذه التطورات قد تساعد على اللامركزية والانتشار عبر المناطق بفضل استعمال التكنولوجيات الحديثة والتي لا تتطلب الكثير من التنقل الى الهيئات والمؤسسات في المدن الكبيرة وهذا يشير إلى أن الاعتماد على جوهر المدينة قد ينخفض إلى حد ما، لكن قد تحافظ بعصض المراكز على دورها باعتبارها قطاعا تجاريا رئيسيا كمركز للتفاعل البشري رغم التسهيلات الالكترونية والاستعمالات التكنولوجية.

5-اقتصاديات الحجم وسلبيات اقتصاديات المدن: يتمثل هذا التأثير على تخصيص الموارد وتوطين النشاطات الاقتصادية في حجم المدن حيث أن هناك آثار سلبية للمدن الكبيرة مقارنة بالمدن الصغيرة وبالتالي يمكن أن ترتفع التكلفة الاجتماعية في المدن الكبيرة ويرجع ذلك في انتشار الاكتظاظ والجرائم، التلوث وغيرها من الآثار السلبية وبالتالي من المحتمل يصبح معدل النمو في هذه المدن أبط مما كان عليه سابقا.

6-مكونات الصناعة: تكمن في تأثيرات التكنولوجيا على التركيبة الصناعية وتطور قطاع الخدمات الذي أصبح يوظف بشكل أكثر تحررا مما يدعم اللامركزية بسبب التطور التكنولوجي.

7-التغير في المزايا النسبية للمدن: نمو المناطق الحضرية الكبيرة في المناطق الصناعية كان مرتبط بالمزايا النسبية التي تتمتع بها هذه المناطق من موارد اقتصادية، عمالة. ومع انتشار الابتكارات وتوزع السكان والتطورات التكنولوجيا في مجالات النقل والمواصلات بالإضافة إلى تغير السياسات العامة الذي من الممكن أن يخفض المزايا النسبية لتلك المناطق الصناعية.

8-العوامل الديمغرافية و الاجتماعية : تؤثر العوامل الديمغرافية و الاجتماعية في تخصيص الموارد وهذا من خلال التغيرات القيم و العادات في المجتمع ففي الدول الصناعية الكبرى تشهد المجتمعات تغييرات جذرية في تركيبة المجتمع من حيث زيادة نسب الشيخوخة ,زيادة العائلات ذات الشخص الواحد ,زيادة أوقات العمل و قلة أوقات الترفيه ومع الأهمية المتزايدة لقضاء أوقات الفراغ من شأنه أن يؤدي إلى لامركزية السكان كما أن تزايد الأسر ذات الشخص الوحيد يمكنها خلق قوى التمركز للسكان بسبب تفصيلاتهم من جانب أنماط السكن و الاستهلاك و بالتالي تؤثر على تخصيص الموارد .

9-نمو الدخل وتوزيعه:

تأثيرات ارتفاع الدخل الحقيقي يؤدي إلى خلق طلب واسع على المساحة الإجمالية للسكن، ونوعية البيئة، والحياة الثقافية، والأنشطة الخارجية. ويمكن أن تسهم في توسع المناطق الحضرية. وبافتراض أن السياسات الحالية والنظم الاقتصادية تبقى ثابتة، فإن نمط توزيع الدخل لا يتغير بشكل كبير في المستقبل القريب. حتى مع السعي المستمر لفكرة المساواة والتفاوت الحالي في الوضع الاقتصادي بين المجموعات السكانية من المحتمل أن يستمر، هذا يشير إلى أن هذا النمط من التمييز في الاقتصاد الاجتماعي يمكن ملاحظته في معظم المدن في المستقبل.كما أنه إذا أصبح توزيع الدخل أكثر سوءا، فإن مناطق الطبقات الفقيرة من المجتمع ستتوسع.

10-الطابع السياسي لفضاءات المدن: يؤثر العامل السياسي في التخصيص المكاني للموارد الطبيعية والاقتصادية و هذا التاثير قد يرجع الى نمط و طبيعة الحكم (اللامركزية او اللمركزية) و هناك قد تختلف نتائج الاستفادة من أي نظام فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية يعتمد النظام على الحكومة الحضرية أي اللامركزية و الحكومة المحلية و الذي ساهم في توزيع المناطق الحضرية بالمقابل يوجد بعض الدول (مثل بولندا والصين وكوريا) اعتمدت على النظام المركزي حتى في المناطق الحضرية الكبيرة لكن هاته البلدان لها ميل نحو اعتماد اللامركزية في النظم الحظرية.

11-العوامل البيئية:الوعي البيئي المتزايد من الجمهور قد يخلق الدعوة إلى المحافظة على الأراضي الخام والكثافة العالية للتنمية الحضرية. ولكن مع ارتفاع مستويات الدخل يصبح هذا الارتفاع بمثابة مصدر رئيسي للطلب على الوعي البيئي.ولكن قد ينشأ صراع بين الرغبة في المزيد من المساحة المعيشية والرغبة في الحفاظ على البيئة. وبالتالي في البلدان التي تكون فيها الأراضي نوعاما قليلة سيزداد حجم وكثافة المناطق الحضرية في ويتزايد الوعي البيئي.

ومن خلال عرض هذه العوامل يتبن أن هناك عوامل مكانية تعزز اللامركزية وتساهم في نمو المناطق الحضرية والتي تميل الى تنمية أقل كثافة وهناك عوامل اخرى تخلق الكثافة وتحد من حجم التحضر كما أنها تعزز التركز الحضري وبالتالي يجب التمييز بين قوى العوامل التي تساهم في النمط العام للشكل الحضري على المستوى الكلي والقوى المسؤولة عن تطوير مستويات المناطق الفرعية على نطاق صغيرو الشكل التالي يبين اهم هذه العوامل وتأثيراتها على التخصيص المكاني للموارد سواء على المستوى الجزئي او على المستوى الكلي:

الشكل رقم (01/01) يمثل العوامل المؤثرة في التخصيص المكاني للموارد

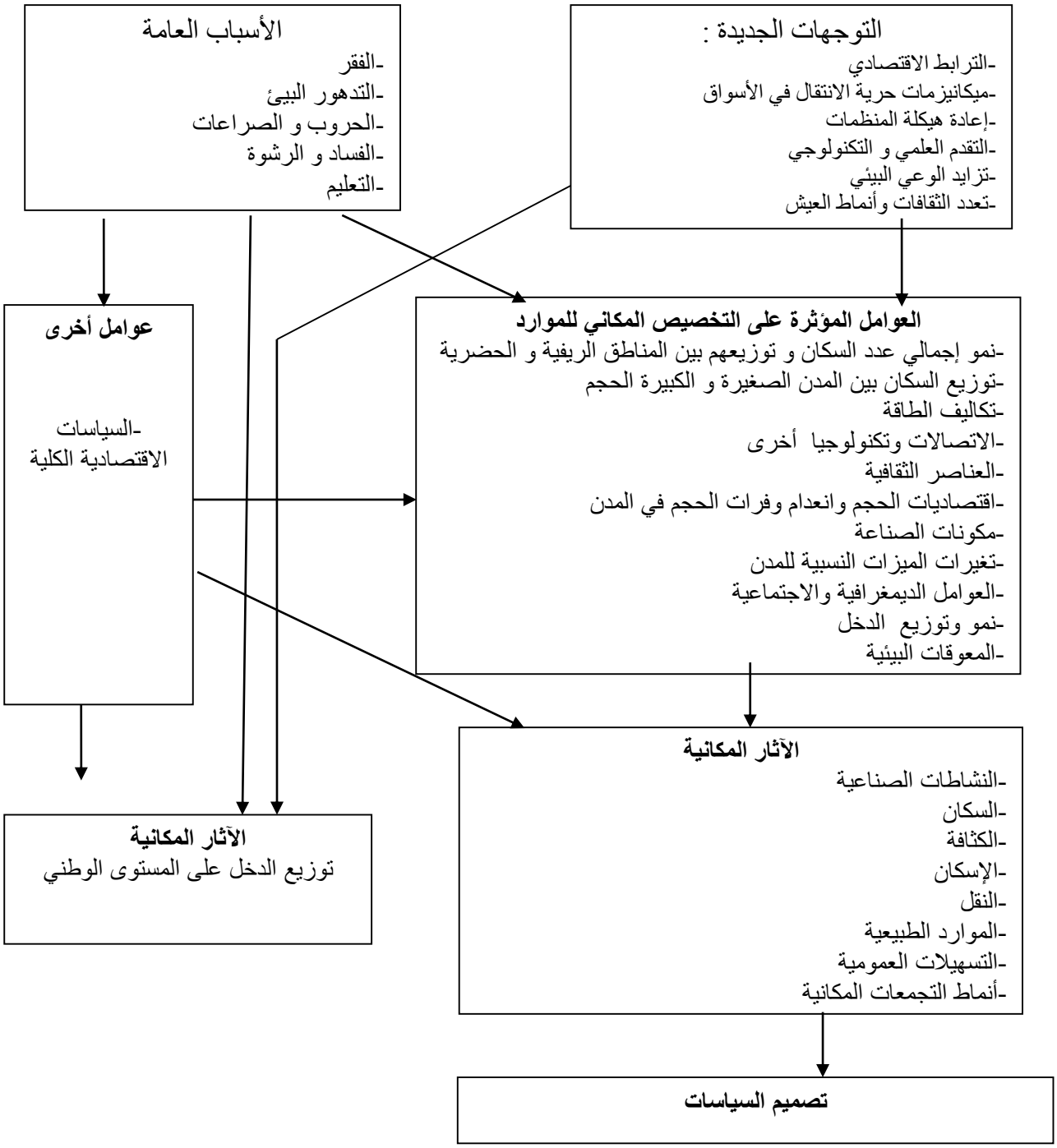

المصدر: Harry W. Richardson Chang-Hee C. Bae Globalization and Urban Development, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , Germany 2005p26

3.1 تطور نظريات الاقتصاد المكاني:

تشمل النماذج والنظريات التي حاولت تفسير العلاقات المكانية والتنظيم المكاني العديد من إسهامات الباحثين الاقتصاديين النيوكلاسيك والتي حاولت إدخال البعد المكاني في التحليل الاقتصادي و هذا بعد تجاهله من طرف الاقتصاديين المتقدمين الكلاسيكيين وهذا لأن اغلب الإسهامات تناولت المكان فقط من جانب البعد الجغرافي (المسافة الجغرافية) .و هذا حتى القرن 20 اين بدات تظهر بعض المساهنمات التي أعطت أهمية للمكان كعامل من العوامل الاقتصادية و التي تناولت المكان من جانب تكاليف النقل .و من بين هذه المساهمات(Thünen(1926

،Walter Christaller(1933) ، Weber's industrial(1909) ،**و كذا مساهمة** Hotelling (1929)، إلى جانب تطرق بعض نماذج الاقتصاد المكاني إلى ميكانيرمات التنظيم والهيكل المكاني لتوطين النشاطات الاقتصادية و كذا المؤسسات الاقتصادية و حتى توطين الأسر المعيشية من خلال مؤشرات ومتغيرات اقتصادية وجغرافية (المسافة ،تكاليف المعاملات ، فرضيات حول تركز النشاطات ، السكان وكذا المؤسسات) .ركزت هذه النماذج على تفسير الظواهر الاقتصادية والجغرافية كالتركز والتشتت وكذا نقاط الجذب في غياب السياسات العمومية للتهيئة والتنمية المكانية (Kahim، 2012)إن إعطاء البعد المكاني أهمية في التحليل الاقتصادي ميزته مجموعة من النظريات والنماذج تجلت في نظريات الشبكية الهرمية التي تبحث في استخدامات الأرض ونظريات المواقع الصناعية و من خلال التطرق للادبيات النظرية لتطور الفكر الاقتصادي المكاني تجلت التحليلات في اتجاهين تركزت تحليلاتهم على العلاقات المكانية و يتمثل هذين الاتجاهين في :

-نظريات التوطين

- نظريات التنمية المكانية

1.3.1نظريات التوطين

1. 1.3.1 نظرية الموقع الزراعي:

حاولت العديد من الدراسات تفسير ونمذجة استعمالات الأراضي الزراعية التي اعتمدتها المجتمعات المتقدمة والتي كانت الزراعة بمثابة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه العائلات وخاصة في المناطق الريفية والتي قد تكون عادة بعيدة عن المناطق الحضرية والتي قد تكون تابعة للعوامل الرئيسة في التحليل الكلاسيكي لدور المكان في النظرية الاقتصادية والتي هي المسافة وتكاليف النقل. ان من أشهر الباحثين في هذا المجال Von Thünen (1926) و الذي كان مهتما بالتوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية و قدم تحليلا في نموذجه الخاص باستخدام الأراضي الزراعية بحيث كانت هذه المساهمة أول محاولة أعطت البعد المكاني أهمية عند دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء على مستوى التوزيع الجغرافي أو على مستوى تنظيم المكان الجغرافي على أسس اقتصادية وجغرافية مثل تكلفة النقل وعامل المسافة أو السوق (عثمان محمد غنيم، 1998) وتكمن هذه المساهمة النظرية في وضع تصور لدولة دائرية الشكل منعزلة وليس لها أي علاقات مع الدول المجاورة وتتوسطها مدينة مركزية والتي حاول من خلالها تفسير الاستعمال الأمثل للأراضي الزراعية من خلال توضيح العلاقة بين موقع السوق وتكلفة النقل ويكون هذا التوطين الزراعي الأمثل في كل نقطة من المكان و التي تعطى أقصى عائد للإنتاج (Aline Bouvard & al، 2008)وقد وضع Thünen عددا من الفروض الأساسية لنظريته وتمثلت في :

- منطقة منفردة منعزلة تتكون من مدينة واحدة مع ظهيرها الزراعي وقد أطلق عليها اسم الولاية المعزولة.
- التجانس المكاني باعتبار أن المكان الزراعي يكون متجانسا في جميع الاتجاهات.
- السلوك العقلاني لكل من المزارعين وكذا المستهلكين.

-حرية التنقل في الحيز المكاني المتجانس بوجود وسيلة نقل واحدة بحيث تكون دالة تكاليف النقل خطية مع المسافة الفاصلة بين مكان الإنتاج ومكان إجراء التبادل **(Amor Belhedi، 2010)**وبالتالي يتحمل المزارعون أعباء النقل.

- الأراضي توزع على الفلاحين القادرين على دفع أعلى ربح(Rente).

- يحيط بمركز المدينة الواقعة في مركز الدولة ست نطاقات زراعية وتشكل المدينة لهذه النطاقات السوق الرئيسي والوحيد والشكل التالي يبين أنماط الاستغلال الزراعي.

الشكل رقم (01/02) :أنماط استغلال الأراضي حسب نظرية von thünen

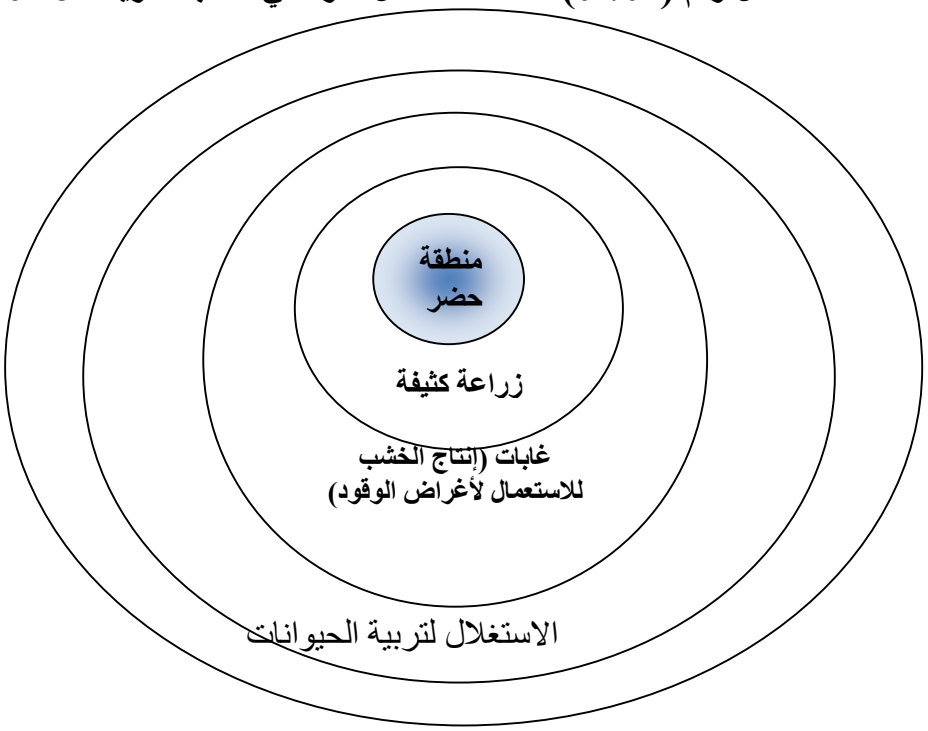

المصدر : **La conversion des terres agricoles – dimension spatiale des politique agricoles et d'aménagement du territoire** P66.consulter au site ,www.oecd.org/fr/croissance verte /agriculturedurable/44112060.pdf

استخدام الأراضي الزراعية اقترحه فون تونن بشكل أربع نطاقات مركزية أي المركز و المحيط وهي كالتالي :

1/ **النطاق الأول:** وهي المناطق المجاورة للمنطقة الحضرية السوق ويخصص هذا النطاق للزراعات المرتفعة السعر والتي لا تتطلب كثيرا من الوسائل النقل كما أنها منتجات ذات طلب عالي والتي يؤثر بعد المسافة في صلاحيتها.

2/**النطاق الثاني** : نظرا للطلب الكبير على الخشب للتدفئة وخاصة المناطق الباردة كونه مصدر من مصادر الطاقة لهذا تم إدراجه في النطاق الثاني وهذا لضمان تمويل دائم للعائلات وكذا تخفيض تكاليف النقل لهذا المصدر الطاقوي للسكان .

3/**النطاق الثالث:** خصص لزراعة الحبوب المكثف والتي كانت أساس التغذية للسكان.

4/**النطاق الرابع** : يشمل هذا النطاق تربية الحيوانات والمراعي .

من خلال التحليل النظري توصل تونن إلى نتائج هي:

- هامش الربح للمزارع يتوقف على قرب مناطق الإنتاج من السوق وبالتالي تأثير تكاليف النقل على عائد الإنتاج

- الكثافة الزراعية تتحدد ببعد مسافة مناطق الإنتاج والسوق والتي تحدد كذلك الإيجار الاقتصادي (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008)

- التفاعل بين عناصر النظرية الثلاث السوق، المسافة وموقع الإنتاج.
- اهتمام النظرية بالموقع الجغرافي في اختيار المشاريع الزراعية .

لقد تعرضت نظرية فون تونن إلى جملة من الانتقادات من بينها (علي إحسان شوكت، 2004)

1-صعوبة وجود الفرضيات المثالية التي اعتمدها فون تونن في الواقع (المدينة المنعزلة) واعتمادا تأثير السوق المحلية على نمط استغلال الأرض.

2-فرضيات التجانس المكاني من حيث نوعية التربة والعوامل المناخية و وجود السهول المتجانسة و المسطحة لممارسة الزراعة لا يمكن تجسيده على ارض الواقع .

3-افتراض تعلق تكاليف النقل بالمسافة كما أوضحته النظرية مع إهمال نوع الحمولة المنقولة ، نوع وسائل النقل، مرونة حركة النقل.

4-عدم وجود طلب على السلع الزراعية وحيد و متجانس.

2.1.3.1نظرية الأماكن المركزية ل Walter Christaller(1933)

وضع أسس هذه النظرية الألماني1933 Walter Christaller بحيث كانت اهتماماته تتركز في إيجاد قانون لتفسير أنظمة المدن والمجتمعات السكنية وتحليل هيكلها الهرمي من خلال طرحه للتساؤل: هل يوجد قوانين تحدد حجم و عدد و توزيع الأماكن المركزية؟ بحيث تناول كريستالر في نظريته توزيع الأماكن المركزية المتمثلة في المدن وأحجامها وتباعدها ومناطق تأثيرها ووظائفها (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008) وكذا العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في مكان ما و بالتالي فهذه المراكز هي مرتبة في نمط هرمي من الأماكن المركزية ذات الحجم المختلف و التعقيد الوظيفي وأن هناك ترتيب مكاني منهجي عبر منطقة كبيرة في نمط توزيع الأماكن المركزية (المستوطنات الحضرية). وتعكس الوظائف المختلفة التي توفرها الأماكن المركزية تنوعا من الأنشطة الاقتصادية التي تخدم السكان المحيطين بتلك الاماكن المركزية وينصب التركيز في هذه نظرية على وظائف التجزئة وغيرها من الخدمات في مكان مركزي بدلا من نوع أنشطة التصنيع.وتحدد المنطقة التجارية لأي وظيفة معينة بعدة عوامل منها: العلاقة التبادلية بين سعر السلعة أو الخدمة، تكاليف التنقل للحصول على الخدمة أو شراءها والوقت اللازم للحصول على الخدمة . وتذهب هذه النظرية إلى القول بأن الترتيب الهرمي للأماكن المركزية يعكس التعقيد الوظيفي والترتيب للسلع أو الخدمات المقدمة مع تحديد المستويات في التسلسل الهرمي للأماكن المركزية بأعلى درجة تعقيد بدلا من الترتيب حسب السلع أو الخدمات المقدمة. وقد أكد كريستالر أن أفضل طريقة لتوزيع الخدمات داخل الموقع المتجانس لجميع السكان هو هيكل المكان السداسي المنتظم والذي يمثل مركزه عرض الخدمات وحجم هذه السداسيات يمثل نوعية الخدمات المقدمة (Isabelle Géneau de Lamarlière، 2000) ألا أن عدد المدن ذات المركز يتغير بحسب الفرضيات التقييمية وتكون أنظمة المدن ممثلة بالحالات التالية:

الشكل رقم (01/03) : مختلف النماذج لنظرية المكان المركزي لكريستالر

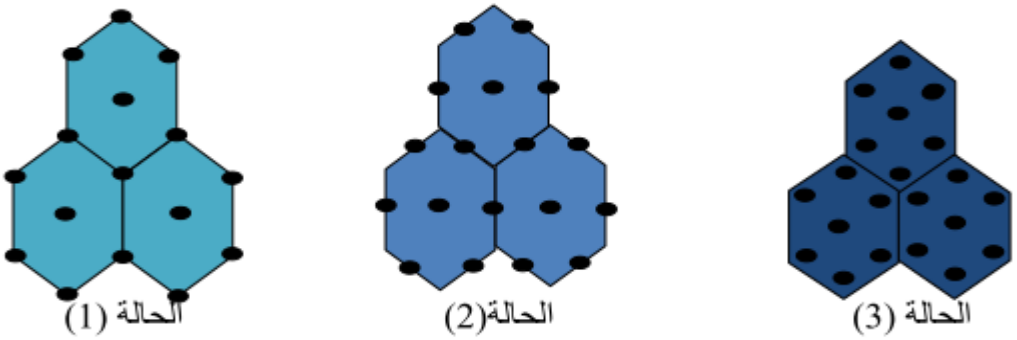

المصدر : Lahouari KADDOURI –structure spatiales et mise en réseau de villes pour la régionalisation des territoires p111 consulter au site: www.mgm.fr/UMR/Kaddouri /these_kaddouri.pdf

الحالة 01: تمثل مبدأ السوق لان المدينة لديها ثلاث أماكن مركزية.

الحالة 02: تمثل مبدأ النقل لان المدينة لديها مكانين مركزيين.

الحالة 03: تمثل المبدأ الإداري لان المدينة لديها مكان مركزي واحد.

استخدمت هذه النظرية الطريقة الاستنباطية لتحديد التوزيع الأمثل للوحدات الاقتصادية الخاصة لسلع تتباين مناطق عرضها بحيث يكون هناك تجانس للمكان مع توزيع كمي ونوعي متساوي للموارد الطبيعية (معروف هوشيار، 2009)وقد افترض كريستالر لنظريته جملة من الفرضيات (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008):

1-تجانس المكان أو الموقع وانبساطه؛

2-تتوزع الموارد الطبيعية بالتساوي في كل نقطة من الموقع؛

3-اعتبار مهنة الزراعة كنشاط مهني سائد؛

4-المستهلكين لديهم كل المعلومات عن الأسواق داخل الإقليم؛

5-يتحدد مجال السلع والخدمات التي تقدم من مكانين مركزيين بمنتصف المسافة بينهما لذلك فان أي مكان مركزي له إقليم يقوم بخدمته إلى جانب خدمة المكان المركزي نفسه (عثمان محمد غنيم، 1998)؛

6- قدرة المكان المركزي في جذب سكان منتشرين في الإقليم تتوقف على تنوع السلع والخدمات وكثافة السكان.

فقد حاول كرستالر من خلال هذه الافتراضات إيجاد نموذج نظري لتوزيع الأماكن المركزية وبالتالي التنظيم الذاتي للمكان حيث اثبت كريستالر أن الأماكن المركزية تتشكل هرميا أي نجد عددا كبيرا من مدن الأسواق بحيث كل مجموعة من هاته المدن تتركز بمركز إداري كبير والذي يقارب مدينة سوقية.

لقد تعرضت نظريات الأماكن المركزية لجملة من الانتقادات بوصفها نظرية لتصنيف الأماكن بدلا من التنظيم المكاني ومن جملة هذه الانتقادات نجد:

1-اهتمام النظرية في تحديد التسلسل الهرمي لتطور الأماكن والمدن على الجانب ألخدماتي وإهمال العوامل الاقتصادية كالصناعة، السياحة، الزراعة؛

2-افتراض تجانس الأماكن وتجانس الكثافات السكانية أمر يصعب إيجاده في الواقع؛

3-النظام الشبكي الذي اقترحه كريستالر للعلاقة بين الأماكن وظهيرها بعد ضمن التحليل التناسبي بسبب تركيزها على التوازن المكاني في نقطة زمنية مع إهمال إلى حد كبير التطورات الموقعية والإقليمية خلال المسارات الزمنية المختلفة والتي تتطلب تجليلا ديناميكيا مقارنا. (معروف هوشيار، 2009) قد عملت نظرية كريستالر على تضمين المراكز الصغرى وضواحيها في النظام موقعي متطور وقد جرى ذلك في شبة من المناطق الخدمية سداسية الأشكال Hexagonal ويمكن القول بأن نظرية الأماكن المركزية ماهي إلا محاولة لتفسير توزيع النمو في المكان (Jandir ferrera de lima, 2005)

3.1.3.1نظرية التوطين ل لوش : La Théorie de la localisation d'August Losh

ساهمت نظرية لوش 1940في تطوير نظرية الأماكن المركزية وهذا من خلال تحليل التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية وكذا مناطق السوق للوحدات الإنتاجية، حيث أكد لوش أن تكاليف النقل هي عامل رئيسي في تحديد مناطق الأسواق وكذا حجم الأرباح وأن اقتصاديات الحجم تعمل على توسيع نطاق الامتداد المكاني لمناطق المنتجات الصناعية (علي إحسان شوكت، 2004)لوش وضع نموذج للمكان المتجانس أين تستطيع المؤسسات حساب تكاليف النقل وكذا السعر النهائي لمنتجاتها لإجراء عمليات التبادل داخل الحيز المكاني بالإضافة إلى البحث ليس فقط في المكان الذي يحقق أقل تكاليف وإنما المكان الذي يحقق أقصى ربح. (Aline Bouvard & al، 2008)وقد اعتمد لوش في صياغة نموذجه على جملة من الفرضيات:

1- تجانس مكاني يتميز بالنشاط الزراعي؛

2- توزيع السكان متساوي في المكان ؛

3- نظام النقل موحد في كل الاتجاهات؛

4- تشابه الأنماط الاستهلاكية للسكان في المكان.

على عكس كرستالر بدأ لوش تحليله من أصغر الأماكن المركزية في منا طق الأسواق واعتبر أن السلع الأساسية تقدم من عدد من القرى (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008) في حين تشكل مناطق الأسواق (**les hexagomes)** كشبكات لتدفقات التبادل التي تجمع بين المتعاملين والتي تشجع البناء وخلق التكنولوجيا وهذا ما يشكل محيط يشجع على الابتكار.

لقد أكد لوش أن حجم مناطق السوق أو الأشكال السداسية للتنظيم المكاني يكون تابعا لعدة عوامل كالسفر تعدد المنتجات، تكاليف النقل ,مدى توفر المواد الأولية, تأهيل اليد العاملة كلها عوامل تؤثر على حجم الطلب المكاني والذي بدوره وكعامل في تجديد موقع المشروع كما إن اقتصاديات الحجم ضرورية لفهم تكوين الأماكن الاقتصادية بالرغم من أهمية التحليل الذي قد بينه لوش والمتعلق بتأثير عامل الطلب السوق في تجديد مواقع الأنشطة الاقتصادية إلا أن هناك الكثير من نقاط الضعف لهدا التحليل النظري ومن بين هذه الانتقادات (علي إحسان شوكت، 2004):

1-إهمال جانب العرض بافتراض ثبات عناصر الإنتاج والتي هي في الواقع عوامل متغيرة من مكان إلى أخر؛

2-تجانس المكان مع تجانس النمط الاستهلاكي للسكان هي من الفرضيات التي يصعب اتخاذها في الواقع

3- افتراض الشكل السداسي لمناطق الأسواق لا يمكن تجسيده في الواقع.

إن إسهامات كل من كرستالر و لوش في نظرية الأماكن المركزية والتي اعتبرت أن المكان المركزي يتحدد بثلاث وظائف وظيفة اقتصادية وهي السوق وظيفة إدارية مركزية ووظيفة النقل يحدد من خلال هذه الوظائف الهيكل وتوزيع المكاني الأنشطة الاقتصادية وهذا ليس من خلال تقسيم توطين الأنشطة الاقتصادية وإنما كيفية وضع نظام لتوطين الأنشطة الاقتصادية (Aline Bouvard & al، 2008) بالاضافة الى ذلك قدمت هذه الاسهامات النظرية الى نظريات التوطين الصناعي للأنشطة الاقتصادية اهمية البعد المكاني في عمليات التوطين مع أعطاء اهمية للتوزيع المتوزان للمشاريع و الاستثمارات

4.1.3.1 نظرية بيري:

تعتبر نظرية بيري من بين أهم الإسهامات لنظرية المكان المركزي حيث بين بيري أن العلاقة بين السكان والحيز المكاني هي نفسها مهما كان نمط توزيع السكان وقدرتهم الشرائية بالرغم أن التغير يكون تابعا لنوع النشاطات وكذا كثافة السكان وفي ضوء مبدأ الحد الأدنى ومدى السوق يتشكل نطاقا متسلسلا للاماكن المركزية في ظل هذين المبدأين ينحدر أسلوب التوزيع الهرمي المتدرج وعلى ضوء درجة مركزية الخدمة وحجم السكان والقدرة الشرائية. (علي إحسان شوكت، 2004)

إن نموذج بيري يحتوي على مرونة عالية خلافا لما جاء به لوش وكرستالر من حيث تجانس السكان ضمن مناطق السوق لمناطق الخدمة التجارية بحيث يمكن تطبيق فكرة مناطق السوق وهذا بالاعتماد على تفسير عملي ومنطقي لفكرة التسلسل الهرمي لأسواق مراكز التوطين بالإضافة إلى استخدامه لأغراض التخطيط لمراكز التوطين وتحديد مناطق الخدمات لهاته المراكز من خلال تحديد حجم السكان والحد الأدنى من الخدمات الضرورية يمكن ادن تحديد ما يحتاجه الموقع من خدمات وكذا امتدادها الجغرافي بشكل واضح ومنظم.

استنادا إلى ما جاء به بيري وجاريسون يصبح هذا النموذج ذا صفة عالية في مجال فهم الاختلافات المكانية في توفير السلع والخدمات على صعيد الواقع مقارنة بنموذج لوش وكريستالر (علي إحسان شوكت، 2004).

5.1.3.1 نظريات التوطين الصناعي:

تبحث نظريات الموقع الصناعي في أساليب اختيار موقع المنشآت الصناعية بهدف الوصول إلى الموقع الأمثل للصناعة والذي يحقق أعلى مستوى من الإيرادات مقابل تخفيض تكاليف إلى أدنى حد ممكن انطلاقا من التفاعلات للعوامل المكانية التي تدخل في العملية الإنتاجية والأمر الذي يتطلب دراسة هذه العوامل والأنماط والعلاقات المكانية التي تتحكم في اختيار مواقع الأنشطة الصناعية.

شغل الموقع وتأثيراته على مستويات التنمية المكانية العديد من الاهتمامات للمفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى ظهور الكثير من الأطر النظرية والنماذج التي حاولت تفسير ومعالجة مشاكل اختيار المواقع الصناعية ومن بين أهم النظريات التي تناولت الموقع الصناعي نجد:

1.5.1.3.1 نظرية التوطين الصناعي للألفريد فيبر (A. Weber)

حاول فيبر في نظريته عام 1909 أن يدرس العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الصناعي وإعطاءها تحليلا اقتصاديا بحتا من خلال التكاليف فالموقع الأمثل هو الذي يحقق اقل تكلفة ممكنة بافتراض أن تكلفة الإنتاج هي العامل الرئيسي الذي يتحكم في اختيار الموقع مع ثبات حجم السوق (الطلب) (علي إحسان شوكت، 2004).

وأشار فيبر في نظريته إلى أربعة أشكال من التوطين الصناعي:

1-صناعات موجهة إلى طرف النقل والمواصلات.

2-صناعات موجهة إلى اليد العاملة.

3-صناعات موجهة إلى مصادر الطاقة المحركة والمواد الخام.

4-صناعات موجهة إلى السوق الاستهلاكية.

وفي إطار هذا التحليل اعتمد A. Weber في نموذجه على جملة من الفرضيات من بينها:

1)- وجود إقليم معزول تتشابه فيه العوامل الجغرافية والمناخية والبشرية؛

2)- طبيعة الموارد الطبيعية التي يمكن الحصول عليها حيث ميز ما بين مواد الخام متوفرة في كل مكان وبنفس السعر ومواد خام أخرى متوفرة في أمكنة محدودة؛

3)- وجود منافسة مباشرة بين جميع الشركات الصناعية وفي عدد غير محدود من الأسواق؛

4)- الأيدي العاملة محدودة ويرتبط وجودها فقط في أماكن محدودة وتمتاز بحركة محددة الكم والاتجاهات (ثبات مواقع قوة العمل وثبات أجورا لعمل)؛

5)- تكاليف النقل هي المتغير الوحيد من بين العوامل الاقتصادية التي تتميز بالثبات بحيث تخضع هذه التكاليف إلى عامل الوزن والمسافة؛ (العاني، 2007)

لذا اهتم فيبر بتكاليف النقل وقد حدد ثلاث عوامل تؤثر في تحديد الموقع الأمثل تتمثل في العوامل الإقليمية (تكلفة النقل وكذا تكلفة اليد العاملة) والعامل المحلي المتمثل في قوى التجمعات السوقية (les forces d'agglomération) بحيث أي مشكل في تحديد الموقع الأمثل يحل عن طريق ثلاث مراحل أساسية والتي تتكون بدورها من العوامل المذكورة سابقا .كما ترتكز آلية عمل نظريةA.Weberعلى اثر التغير في كل من تكاليف النقل وتكاليف اليد العاملة على توطين الصناعة وقد أورد A.Weber حالات متنوعة لاحتساب تكاليف النقل وأثرها في تحديد موقع الصناعة منها (احمد حبيب رسول، 1999):

الحالة الأولى: وجود طلب محلي يقتصر على صنف واحد من المنتجات في سوق واحدة مع وجود مادة خام وحيدة في هذه الحالة يوجد أربع احتمالات لاختيار الموقع الصناعي

1-إقامة المشروع الصناعي عند السوق إذا كانت المادة الخام موجودة بالكلية ؛

2-إقامة المشروع الصناعي إما عند السوق أو عند موقع المادة الخام في حالة ما إذا كانت المادة الخام محدودة الوجود بحسب المسافة؛

3-إقامة المشروع عند مواطن المادة الخام إذا تميزت هذه المادة بالتوفر في مناطق محدودة وتفقد نسبة كبيرة من

4-ورنها عند التصنيع؛

الحالة الثانية: تشمل هذه الحالة وجود سوق واحد ونوعين من مواد الخام بحيث يميل توطين الصناعة

1-توطين الصناعة يتم في مناطق السوق كون مواد الخام متوفرة بشكل مطلق؛

2-توطين الصناعة إما يكون عند موقع السوق أو يكون عند إحدى المواد الخام ففي الحالة التي يكون التوطين عند السوق مع وجود مواد خام متوفرة في مناطق محدودة ولا تفقد وزنا أو حجما عند تصنيعها تكون تكلفة النقل بالنسبة للمادة الخام الثانية أما عند توطين الصناعة عند موقع المادة الخام الثانية فان المنتوج النهائي هو الذي يتحمل تكاليف النقل للمادتين .

3-توطين الصناعة عندما يكون المواد الخام متوفرة ولا تفقد شيء من وزنها عند التصنيع فان المشروع الصناعي يكون عند موقع السوق وأي تغيير للتوطين عند إحدى المادتين يتم تحمل تكاليف إضافية باستثناء أن تكون المادتين تستخرج من مكان يمر عبر مكان استخراج المادة الخام الأولى.

4-إذا كانت كل المواد الخام متوافرة في أماكن محدودة وكانت تفقد وزنها عند التصنيع بشكل كبير تكون المسالة معقدة وقد اقترح A. Weber لحل هذا المشكل للتوطين الصناعي ما يعرف بمثلث الموقع الصناعي (العاني، 2007).كما أوضح A.Weber أن تكاليف العمالة هي الأخرى تؤثر في التوطين الصناعي لأنها تختلف من مكان إلى أخر والتي ترتبط بتكاليف النقل حيث أوضح بان الموقع الذي تعترضه نفقات عالية يمكن تعويضها من خلال التوفير في تكاليف العمالة وذلك عن طريق خلق أسواق عمل جديدة في المناطق التي تعاني من البطالة. نظرية A.Weber ركزت على جغرافية الموقع وبيئته حيث أن التفصيلات المقارنة للموقع تعلق بمستوى ارتباط الموقع بتكاليف النقل الدنيا المرتبطة بتركز المواد التصنيعية وكذا توزيع المنتجات في الأسواق (Teboul Remé، 2000).لقد تعرضت هذه النظرية إلى جملة من الانتقادات رغم أهميتها في فهم العوامل المؤثرة في الموقع الصناعي ومن بين هذه الانتقادات ندرج ما يلي:

- افتراض فيبرA. Weber وجود علاقات طردية بين ارتفاع تكاليف النقل والمسافة هو أمر غير دقيق لأنها تختلف باختلاف المسافة واتجاهات الشحن و مكونات البضائع المنقولة كما أكده الاقتصادي الأمريكي (Edgar Hoover).

- يعتبر تحليل نظرية A. Weberتحليلا ستاتيكيا static ساكن أي لا يؤخذ عامل الزمن المستقبلي للمتغيرات المؤثرة في اختيار التوطين الصناعي .

- عدم تمييز نظرية A. Weber بين تكاليف إقامة المشروع الصناعي وتكاليف التشغيل للمشروع حيث أهمل تكاليف إقامة المشروع الصناعي (علي إحسان شوكت، 2004)

- اعتبار نظرية A.Weber نقطية السوق ومواقع المواد الأولية الخام وهذا ما يخاف اقتران السوق بالمنجم ا وان يكون السوق رقعة ترابية واسعة. (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008)

- كما أشار الاقتصادي Ponsard إلى أن نموذج اقتصاديات التكتل لنموذج A.Weber يتناقض مع فرضية ثبات المعاملات التقنية لان في الاقتصاديات السلمية يعاد النظر في ثبات المعاملات التقنية وهذا لان مقارنة تكاليف النقل للمدخلات والمخرجات تكون ضرورية لتقنيات الإنتاج بينما في اقتصاديات التكتل تستعمل تقنيات أخرى

بدون الاهتمام بتكاليف النقل التي تتبع تقنية الإنتاج الجديدة. (Teboul Remé، 2000)

2.5.1.3.1 نظرية التوطين الصناعي ل هوفر(Hoover):

ساهم الاقتصادي الأمريكي هوفر في تحليل مواقع الأنشطة الصناعية وتنمية الأطر المتعلقة بالموقع الصناعي استنادا إلى أعمال كل من A. Weber وPalander والتي تؤكد أن اقتصاديات الأسواق تعتبر عاملا هاما في تحديد موقع المشروع الصناعي انطلاقا من عدة محددات تشمل ما يلي:

1)- واقعيا لا توجد عدالة في توزيع السكان والموارد بشكل متساوي؛

2)- لا توجد ظروف منافسة كاملة لتسويق المنتجات؛

3)- عدم وجود علاقات متعددة بين النشاطات الصناعية ضمن الأسواق في مجال الإنتاج؛

لقد قسم Hoover مراحل العملية الإنتاجية إلى ثلاث مراحل أساسية : (هوفر ادجار، 1974)

1-مرحلة الحصول على المواد الأولية اللازمة؛

2-مرحلة الإنتاج وتشمل تحويل المواد الأولية إلى إنتاج نهائي؛

3-مرحلة توزيع الإنتاج؛

فرضيات النظرية: اعتمد هوفر عدة افتراضات في بناء نظريته ومن بين هذه الفرضيات نذكر:

1-وجود منافسة تامة في الأسواق؛

2-الحركة التامة والكاملة لعناصر الإنتاج.

3-اعتبار تكاليف نفقات توزيع الإنتاج وتكاليف الحصول على المواد الأولية للإنتاج كعوامل أساسية في التوطين الصناعي وكذلك تكاليف النقل التي تعتبر السبب في التجاذب المكاني خلال العملية الإنتاجية.

إن أهمية الموقع عند هوفر Hoover تتمثل في تباين تكاليف الإنتاج والتي تخضع لعاملين أساسيين هما أسعار عوامل الإنتاج وحجم الإنتاج للمنشأة الصناعية كما اعتمد هوفر في تحليل التكاليف على مجموعة من المتغيرات تتمثل فيما يلي (علي إحسان شوكت، 2004)

1-**كمية المواد المنقولة** بحيث لا تتناسب تكاليف النقل طرديا مع المسافة والوزن وإنما تختلف حسب المسافة واتجاه الشحن وكذا مكونات البضائع المنقولة .

2-**المسافة** : أشار هوفر إلا أن تكاليف النقل تزداد بزيادة متناقصة ومتدرجة ما دام هناك العديد من وسائل النقل التنافسية .

لقد اهتم هوفر Hoover بأثر تكاليف الإنتاج والنقل كما أكد أن الطلب على الإنتاج يعتبر عامل مهم في تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع تباين في مستويات الطلب من منطقة لأخرى. كما استخدم Hoover أسلوب تحليل منحنيات تكاليف النقل ودورها في تحديد مواقع الأنشطة الصناعية في ظل المنافسة التامة بين المنتجين

الشكل رقم (01/04) يمثل حدود مناطق السوق للمنتجين وفقا لنظرية هوفر

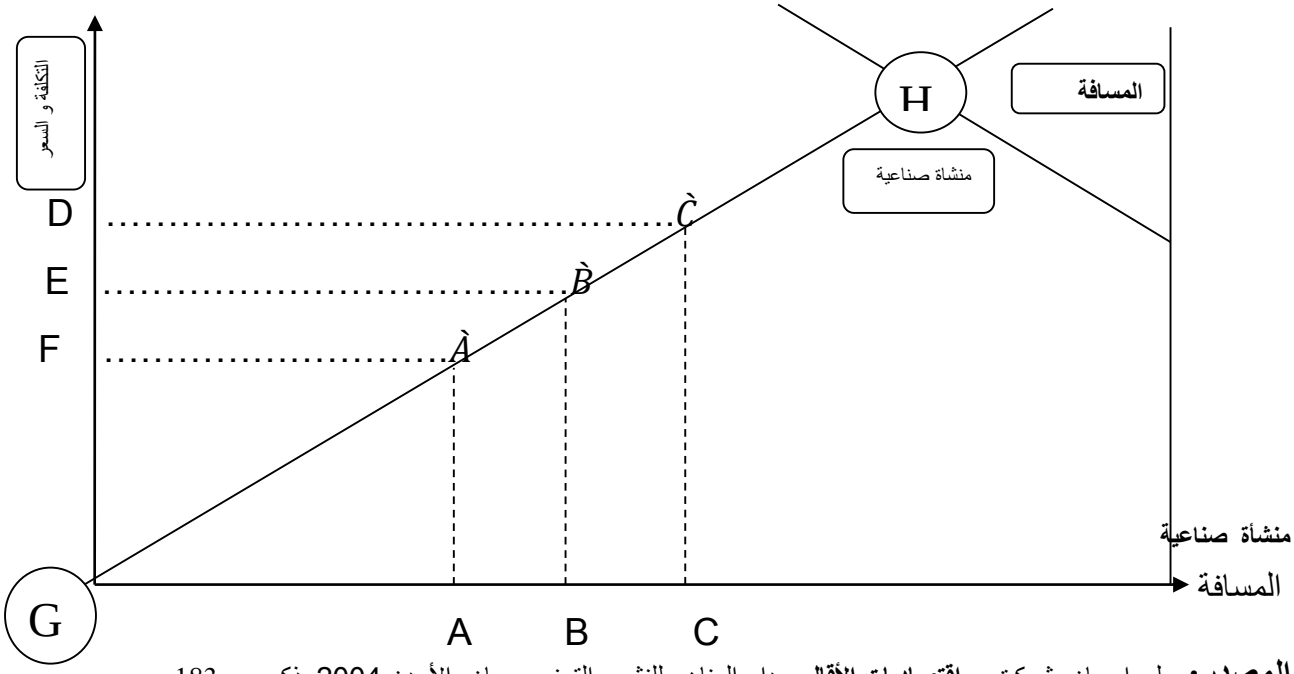

المصدر: علي إحسان شوكت – **اقتصاديات الأقاليم**- دار المناهج للنشر والتوزيع عمان -الأردن 2004, ذكره ص183

من خلال هذا المنحنى أكد هوفر على أن الطلب على إنتاج المنشات الصناعية يتحدد ببعد هذه الأخيرة عن أسواق تصريف المنتجات حيث كلما كانت المسافة بين المنشاة الصناعية ومنطقة السوق أقل يزداد الطلب على منتجات المنشاة الصناعية كما ميزHoover بين ثلاث مستويات لظهور وفرات الحجم مع أي نشاط معين (معروف هوشيار، 2009):

- وفرات داخلية موقعيه ترافق حجم المنشاة الصناعية تسمى وفرات الحجم.
- وفرات خارجية موقعيه ترافق حجم المنشات لصناعة معينة تسمى اقتصاديات التوطين المكاني.
- وفرات داخلية والتي تتولد عن وفرات خارجية للصناعات بمختلف منشاتها في ذلك المجال تسمى اقتصاديات التكتل وبالتالي تساهم هذه الوفرات في تحديد نوع التوطين الصناعي وهذا من خلال التفاعل المكاني بين هذه الوفرات وحجم الأسواق.

3.5.1.3.1 نظرية هوتلينغ:

في هذا النموذج حاول Hotelling إعطاء أهمية لعامل المنافسة والسوق في عملية اختيار وتحديد الموقع الصناعي بحيث درس إجراءات القرار للمنشات الصناعية فيما يخص أسعار المنتجات لأنه يفترض تحديد موقع المستهلكين فهو يرى أن إقامة مشروع صناعي جديد يتطلب من أصحاب الصناعات المماثلة القائمة في ذات الموقع إعادة دراسة ظروف إنتاجهم وظروف موقعهم إذ يرى أن عامل المنافسة هي التي تحدد اختيار موقع الصناعة (احمد حبيب رسول، 1999)وقد افترض Hotelling عدة فرضيات منها (M.Jacques et all، 1993) :

- السوق ممثل بخط مستقيم .
- عدم المرونة التامة للطلب .
- المستهلكين موزعين في أماكن متماثلة ومتتابعة على امتداد السوق.

- تكاليف النقل تكون معدومة أو مرتفعة جدا.
- تكاليف الإنتاج تكون متساوية في كافة أنحاء الإقليم.
- المنشات الصناعية لها حرية اختيار الموقع وبعدها يمكنها تحديد الأسعار.
- كل منتج يمكنه مواجهة الطلب بنفسه.

وفي ضوء هذه الفرضيات يهدف نموذج Hotelling إلى اتخاذ قرارات تحديد الموقع باعتبار كذلك هذا النموذج للمنافسة المكانية بحيث يشكل الموقع في حد ذاته كعنصر للمنافسة الإستراتيجية كما بحث Hotelling في العلاقة ما بين تكوين أسعار السلع المتجانسة، أبعاد السوق وكذا توطين المؤسسات المنتجة لهاته السلع ،كما اقترح Hotelling أن قرارات تحديد المواقع تنقسم إلى مرحلتين وهما :

- المنشات الصناعية يمكنها أولا تحديد الموقع وبعدها يتم تثبيت الأسعار.بحيث هذا التقسيم يؤدي إلى معرفة فكرة أن المؤسسات تحدد موقعها مع توقعها وجود منافسة في الأسعار كما بينHotelling في هذا النموذج أيضا انه يمكن لكل منشاة صناعية أن تكون لها دالتها الربحية والتي هي دالة تحديد الموقع. (J.P.Chanteau، 2001,)

- كما تظهر حرية أصحاب الأموال في تحديد مواقع صناعتهم فقط في حالة عدم وجود صناعات مماثلة وتوصل Hotelling إلى أن المنافسة بين المؤسسات الصناعية ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والموقع (احمد حبيب رسول، 1999)

4.5.1.3.1 نموذج ايزارد Isard:

نموذج ايزارد هو من بين الإسهامات النظرية للتوطين الصناعي حيث حاول ايزارد تفسير سلوكية المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في تحديد موقع الأنشطة الصناعية معتمدا في ذلك على:

1-مبدأ إحلال عناصر الإنتاج يبعضها البعض في المواقع البديلة حتى يتسنى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

2-البحث عن الموقع الأمثل عن طريق تحقيق الوفرات الناتجة من تخفيض تكاليف النقل والحصول على مستويات أدنى من تكاليف في ذات الموقع.

لقد أعطى ايزارد في نموذجه أهمية لتكاليف النقل باعتبارها إحدى مدخلات الإنتاج من حيث الأهمية بدل كونه عامل من عوامل الإنتاج كما قام بتصنيف العوامل الموقعية إلى ثلاث أصناف وهي (علي إحسان شوكت، 2004):

1-تشمل هذه العوامل تكاليف الشحن والتوزيع حيث أن هذه العوامل تتغير طرديا مع المسافة.

2-تتمثل في العوامل المتعلقة بتكاليف العمل ، الضرائب ، التأمين وما يميز هذه التكاليف أنها لا ترتبط بالمسافة.

3-عوامل ترتبط باقتصاديات التكتل والانتشار بحيث تتضمن اقتصاديات التكتل اقتصاديات الحجم أما اقتصاديات

4-الانتشار فتتضمن ظروفا سلبية تتضمن ارتفاع تكاليف النقل وتكاليف عوامل الإنتاج بسبب التركز المفرط في

5-الفعاليات الاقتصادية محددة.

اعتمد ايزارد Isardفي تحليل مبدأ الإحلال وهذا بالاعتماد على المثلث ألموقعي ل A. Weber باعتبار الإحلال

كوسيلة للوصول إلى الموقع الأمثل بحيث افترض أن تكاليف النقل هي العامل النظامي الوحيد التوطين الصناعي بالإضافة إلى استخدام مبدأ المستخدم-المنتج(input-output) حيث إن البحث عن الموقع الأمثل من جانب تكاليف النقل يتقلص من جراء البحث عن النقاط الصحيحة للإحلال ما بين أزواج مدخلات تكاليف النقل. كما يهدف هذا التحليل إلى إيجاد الترابط والتشابك بين الفعاليات الصناعية ضمن موقع ما .إن تحليل ايزارد يعتبر تكاليف النقل كعامل أساسي في التوازن المكاني للمنشات الصناعية ونفس الشيء بالنسبة لتكاليف الإنتاج، الطلب على رأس المال وكذا عنصر العمل لقد أوضح ايزارد من خلال تحليله أن نظرية التوطين ينظر اليها على أنها تشمل تركزات للأنشطة الاقتصادية في المكان الاقتصادي مع الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للمدخلات والمخرجات والتغيرات الجغرافية في الأسعار والتكاليف.

2.3.1 نظريات التنمية المكانية :

ركزت النماذج النيوكلاسيكية للنماذج النمو الاقتصادي على تجانس عوامل الإنتاج وآليات الأسعار وتراكم راس المال واهمال البعد المكاني وبالتالي هذا التركيز على العوامل المذكورة سيؤدي الى التقارب والقضاء على الاختلافات بين الأقاليم مع مرور الوقت و بالتالي لا دخل للهيكل المكاني و لا العامل التاريخي في التاثير على مسارات النمو الاقتصادي في المدى الطويل .هذه الفروض تم رفضها من طرف بعض نظريات الناشئة و التي تمثلت في نظريات أقطاب النمو و كذا نظريات العناقيد الصناعية (1950) Perroux،(1957)Myrdal و كذا (1958) Hirschman التي افترضت عكس النظريات النيوكلاسيكية للنمو بحيث بينت أن عوامل الإنتاج غير متجانسة وأن الأسواق غير كاملة(قصور) وأن آلية الأسعار تتأثر بالعوامل الخارجية واقتصادات الحجم.و ان الاختلالات والاختلافات يتم تصحيحها عن طريق التغذية العكسية Feedback سواءا كانت موجبة او سالبة (Robert J Stimson، 2002) لتتراكم هذه العملية لتعطي نموذج نمو غير محدد الاتجاه بشكل أساسي .كما تعطي التغذية العكسية في البعد المكاني عملية الانتشار و آثار الغسيل العكسي backwash و التي تنقل الصدمات من منطقة الى أخرى.لهذا يصبح الهيكل المكاني كعنصر مهم في عملية النمو هذه وقد يولدا ترابطا بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة ولا يقتصر هذا على العوامل الاقتصادية لتفسير النمو فحسب بل يمكن ان تكون هناك عوامل اجتماعية ومؤسسية تفسر تطور مناطق دون الأخرى.و في هذا الاطار يمكن ذكر نظريات أقطاب النمو كما يلي :

1.2.3.1نظرية أقطاب النمو (François Perroux):

أشار الاقتصادي الفرنسي **F. Perroux** (1955)في تحليله الى مصطلح اقطاب النمو الذي يعتبر أن النمو الاقتصادي يتم تحفيزه من طرف القطاعات الصناعية و فروعها الأكثر تطورا بحيث يتم في هذه النظرية يتم التركيزعلى الاستثمار في قطاعات معينة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية بحيث يسمى هذا التركيز بقطب النمو و الذي يشير عادة الى قطب الصناعات الأساسية في الاقتصاد ،كما ان تركيز المؤسسات و المشاريع المحددة و التي تشكل نوعا من أقطاب النمو و قد أشار **F. Perroux** أن بعض السياسات المناسبة لتنمية المناطق الحضرية في سياق متعدد الاقاليم قد تجعل المراكز الحضرية كاقطاب نمو، وقد اقتصر تحليل F.

Perroux في نظريته في تفسير التنمية والتغيرات الهيكلية على مفهوم المكان الجغرافي المجرد والذي يقصد به العلاقات الاقتصادية المجردة بين الفعاليات الاقتصادية المكانية كما أشار **F. Perroux** إن النمو لا يحدث في جميع المناطق دفعة واحدة وإنما يظهر في شكل أقطاب نمو معينة وبكثافات مختلفة والذي يشمل فيما بعد المناطق الأخرى عن طريق الانتقال وفق قنوات و روابط و تفاعلات مختلفة وبصورة غير متساوية وترتكز نظرية أقطاب النمو على ثلاث افتراضات أساسية (Jandir ferrera de lima, 2005):

1) -تحديد النمو بحيث لا ينحصر في المكان أو في نظام الإنتاج المحلي.

2)- النمو الاقتصادي يكون دوما في حالة اختلال وبكثافة مختلفة وينتقل عبر قنوات ليؤثر على عناصر الاقتصاد الوطني ككل .

3) -وجود مؤسسات ووحدات قيادة وجاذبية والذي تنتج عنها أثار الربط ما بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والموزعة في نفس المكان الجغرافي. هذه الوحدات والتي تمثل المنشات الصناعية يمكنها أن تكون عادية أو معقدة تمارس في المكان الاقتصادي أثار الجذب على وحدات القيادة الأخرى كما أن كفاءتها الاقتصادية يمكنها إنتاج أثار خارجية ايجابية(Externalité possitive) وبالتالي فالتركز الجغرافي للإنتاج المعنوي والعلاقات الانسيابية الكبيرة هي أساس نمو القطب[1] والذي يتكون من قوى الجذب والطرد والتي تكون القطب التنموي و تتميز اقطاب النمو حسب F. Perroux منشات أو مؤسسات صناعية قائدة تتسم بالخصائص التالية (Jovanovic, 2006)

1-درجة عالية من السيطرة على الموارد الاقتصادية والتكنولوجية؛

2-قدرة متميزة في جلب وحدات صناعية أخرى عن طريق الكفاءة التنافسية؛

3-سعة كبيرة للإنتاج تحقق وفرات داخلية وخارجية قادرة على تخفيض التكاليف الكلية مما يمد قوى القرار بالتحكم في الإنتاج ومن ثم الأسعار؛

4-كما تتميز هذه الأقطاب بمعدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية و كذا الروابط لتعاونية و التي تكسبها قوة في الأسواق المحلية و و كذا العالمية .وينظر F. Perroux إلى الموقع الاقتصادي كعامل مجرد وليس كمنطقة جغرافية كما عرف قطب النمو على انه كهيكل له القدرة على إحداث نمو في هيكل أخر وينتج من خلال هذا النهج ما يلي :(Popa Ioan, 2009)

1. القطب وهو تركز لعناصر الإنتاج؛
2. ينتشر النمو من النقطة المركزية للمناطق الأخرى وبالتالي توزيع النمو وانتقال الآثارمن القطب إلى المحيط؛
3. الشركات الكبرى تتصرف وفقا لعامل الجذب لأنها تحتاج إلى استثمارات بغية تحقيق دورها وضمان النمو الإقليمي؛

كما يعتبر F. Perroux المكان الاقتصادي المجرد يمكنه أن يكون بأحد الأشكال التالية :

1-مكان الخطة الاقتصادية ؛

2-مكان قوى أو مراكز التأثير من خلال قوى الجذب والطرد؛

3-مكان التجانس ويتناول العلاقة بين المسافة والتكلفة وخاصة عند المقارنة بالوحدات الإنتاجية عند المنتوجات المتشابهة أو المنافسة عند سعر ما (هوشيار، 2006). لقد ساهمت ترجمة مفهوم قطب النمو في العديد من اشكال أقطاب النمو والتي يمكن تلخيصها في ثلاث أشكال وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (01/01) مختلف نماذج أقطاب النمو

نوع النموذج	الخصائص المميزة
***أقطاب* النمو (Growth poles)**	مراكز وفضاءات للمكان الاقتصادي حيث المؤسسات الاقتصادية الاقليمية الرائدة تتمركز بكثافة وتتطور ديناميكيا والذي يؤدي الى تآزر الأُثار والمواقف للمراكز الصناعية وكذا الاطراف. أشكالها تتمثل في: المناطق الاقتصادية الحرة، والمتنزهات التكنولوجية، والمدن التكنولوجية، والأقاليم ذات الأولوية التنمية
التكتلات (Agglomerates)	موقع كثيف للمستوطنات الحضرية توحدت فيها آليات الإنتاج المتقدمة، واالروابط الثقافية والاجتماعية. فهو شكل من أشكال التركيز الإقليمي للإمكانات الصناعية ومختلف الموارد (المالية والبشرية والبنية التحتية والاستثمار والمعلوماتية.
العناقيد (Clusters)	هو تركز مكاني لمجموعة من المؤسسات والشركات المترابطة في موقع معين وتتمثل في: المعدات والمكونات وموردي الخدمات الخاصة والبنية التحتية ومعاهد البحوث وغيرها من المنظمات التي تكمل بعضها البعض وتعزيز المزايا التنافسية لبعضها البعض والنظام ككل.

المصدر: (Viktor KOMAROVSKIY & al, 2013), **THE ROLE OF THE CONCEPT OF "GROWTH POLES" FOR REGIONAL DEVELOPMENT ,** Journal of Public Administration, Finance and Law,P36

وتعد نظرية أقطاب النمو من نظريات التنمية الغير متوازنة رغم إهمالها للجانب الجغرافي. قد تم انتقادها من خلال عدم التكافؤ المرتبط بالفوائد الناجمة عن الجهود الناجحة لتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة باقطاب النمو، وقد ساهم هذا النقد إسهاما كبيرا في الاختلافات بين النمو "المتوازن مقابل النمو غير المتوازن" في الأدبيات الاقتصادية. وباستراتيجيات أقطاب النمو قد تعود الفوائد المتأتية من هذه الاستراتيجيات في البداية إلى قطب النمو (قطاع أو المنطقة) على حساب الانفاق النسبي لأجزاء أخرى من الاقتصاد.ونتيجة لذلك تصبح المجموعات والقطاعات غير قادرة على الصمود نتيجة تصفية الفوائد لاقطاب النمو في القطاعات أو المناطق. وعلى الرغم من التأخر المحتمل من انتشار التأثير لأقطاب النمو لا تزال هذه النظرية توفر الأساس المنطقي لبعض استراتيجيات التنمية المحددة. فمعظم استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية تقريبا لها ركائز قطاعية أو إقليمية محددة الأهداف. و كتطوير لأفكار نظرية اقطاب النمو ظهرت العديد من الاسهامات كانت بمثابة تحليل اضافي لجوانب متعددة من هذه النظرية و من بين هذه الاسهامات نجد :

2.2.3.1 إسهامات بودفيل:

إضافات بودفيل كانت موجهة إلى البعد المكاني لنظرية أقطاب النمو حيث وضع بودفيل الأسس لتصميم قطب النمو معتمدا في ذلك على البعد المكاني حيث يعرف قطب من حيث وجود الشركات والصناعات التوليدية للنمو الإقليمي المطرد من خلال الارتباط مع الشركات الأخرى في الإقليم. (Dawkins، 2003).إن تحليل بودفيل يعتبر المكان كمجال للحركة التي تتطور فيه العلاقات تبعا لتلك الحركة وأن الجمع بين التعريف المكاني والإقليمي

قد ينشا عنهما المكان الاقتصادي الذي يقتصر على الفعاليات الاقتصادية الإنتاجية ذات الارتباطات العالية والتي لا تبلغ النجاح إلا بتوافر عناصر ذات تجمع مكاني يتولد عنه العرض والطلب (عمار كريم، 2009).على عكس الصناعات القيادية ل F. Perroux اقترح بودفيل مصطلح الصناعات الأساسية أو المفتاحية والتي تتوطن في مكان محدد كونها مفاتيح التنمية ويؤثر هذا الموقع في المواقع الأخرى من خلال الوفرات التي تحققها بحيث لايمكن الاستفادة منها إلا إذا تحركت الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية (هوشيار، 2006)وبالتالي الأثر الايجابي للموقع الاقتصادي على المواقع الأخرى وقد ميز بودفيل بين أنواع من الاستقطاب مستندا على ثلاث مستويات هرمية: (الكناني، 2008)

1- المستوى القطري؛
2- المستوى الإقليمي؛
3- المستوى المحلي؛

3.2.3.1تعديلات نظرية السببية التراكمية لميردال:

Myrdal's Theory of Cumulative Causation modification

يصف Myrdal ميردال في تحليله بأن توسع النشاط الاقتصادي بمركز معين سينتج عنه التأثيرات المرتدة أو العكسية بحيث افترض ميردال بمرور الزمن سيخلق هناك تطور في الأماكن المركزية المتطورة بحيث أن التنمية لا يمكن أن تظهر في جميع الأماكن ولكن في مراكز محددة والتي يحدث فيها تركز تنموي وهو ما سماه ميردال بالتراكم السببي (cumulative causation) حيث أكد على أن التنمية تميل إلى الاتجاه الدائري التراكمي والتي تخلق مناطق متطورة تتركز فيها النشاطات الصناعية تتمتع بميزات تنافسية بالرغم من وجود ميزات انخفاض أجور اليد العاملة في مناطق مختلفة .هذه الميزات لا تكون لديها أهمية وهذا انطلاقا من التكتلات الاقتصادية الموجودة في المناطق الصناعية حيث بين ميردال أن المناطق المختلفة يمكنها الاستفادة من النمو المحقق في المناطق الصناعية انطلاقا من تأثيرات الانتشار والناتجة من توزيع الابتكار إلى المناطق المتخلفة بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة من المناطق المتخلفة إلى المناطق المتطورة وهو ما اسماه ميردال التأثيرات المرتدة أو العكسية "back Wash" كما أن التجارة الحرة بين المناطق تعزز هذه العملية التراكمية للنمو في المناطق المتقدمة على حساب المناطق المتخلفة (Dawkins، 2003). لقد أعطت هذ المساهمة دور أساسي للعوائد المتزايدة دور أساسي في تحقيق التنمية المكانية والتي تؤدي الى توسيع نطاق النشاط الاقتصادي داخل المناطق التي تتميز بالتصنيع ويميل هذا التوسع في النشاط الاقتصادي الى تغذية المناطق الأخرى المتاخرة وهذا عن طريق التجارة الغير مقيدة والمحررة و التي سوف تؤدي الى التقليل من الفوارق و التباين بين تلك المناطق و المناطق الصناعية المتقدمة. لقد أضاف Kaldor(1970)مساهمات مهمة في نظرية السببية التراكمية Myrdalميردال من خلال ادخال نظرية قاعدة التصدير و كفاءة الاجر بحيث افترض كالدورKaldor أن زيادة عوائد الحجم يعطي في وقت مبكر المناطق الصناعية ميزة في التجارة الدولية .و تتدخل السببية التراكمية لما يكون هناك صدمات خارجية تزيد في الطلب العالمي على السلع الصناعية .و قد تكون الأجور النقدية الفعلية هي نفسها في كامل المناطق .لكن كفاءة الأجور(الأجر النقدي/قياس انتاجية العمل) تميل الى أن تكون اقل في المناطق الصناعية

بسبب اقتصاديات الحجم .كما يمكن للمناطق الأقل كفاءة في الاجر ان تزيد من الإنتاج مما يؤدي الى المزيد من التخفيضات في كفاءة الأجور و هنا يمكن للنمو أن يبنى نفسة و بدون حدود .و بالتالي كون هناك تباين و فوارق بين المناطق فيما يخص النمو الاقتصادي و مستويات التنمية و التي في الغالب تكون غير متوزانة .هذا التحليل للسببية المتراكمة ينظر اليه غالبا انه يشجع التباعد الإقليمي بين المناطق .و يشير تحليل آخر ل Dixon (1975) and Thirlwallأن نظرية السببية التراكمية لا تشجع التباعد (divergence)بحيث أنها لا تتنبأ بالضرورة بهذا التباعد و هذا نظرا لقيم معلمات نموذجية معقولة. و لكن على الأرجح أن اختلافات ثبات النمو الإقليمي تكون متبوعة بتأثير Verdoorn effectو الذي يشير الى أن نمو إنتاجية العمل يعتمد جزئيا على نمو الإنتاج.سواء يتغير هذا الاثر ما بين المناطق او يكون هناك قيم معلمات في النماذج المبنية تتأثر بهذا الاثر. (Dawkins، 2003).وكتطبيق لهذه النظرية قام Galster(1998) بدراسة هذه النظرية على 100 مدينة بهدف دراسة تأثيرات التغيرات في معدلات الرهن العقاري على مخزون المساكن والتملك وكذا مشاكل الجوار في المدينة بالاضافة الى معدلات الجريمة والآداء المدرسي وقد خلصت هذه الدراسة الى توضيح أن النمو الاقتصادي قد يصل الى مجموعات مختلفة من الدخل و هذا وفقا لنسبة الاقتراض و هذا قد يعكس انماط معقدة من السببية التراكمية. (Robert J Stimson، 2002) . كما أكد Krugman (1995) أيضا على أهمية هذا الترابط التراكمي وتأثيره على عمليات التنمية الاقتصادية.

4.2.3.1 هيرشمان وتطور نظرية أقطاب النمو

تتمثل مساهمات هيرشمان عام 1958 في أثار الاستقطاب بحيث يبحث في كيفية تنمية الاستقطاب الذي يعمل على تنمية المناطق ذاتها والمناطق المحيطة بها فكما جاء به ميردال بآثار السببية التراكمية أكد هيرشمان أن النمو في المناطق المتطورة ينتج أثار التساقط المندفع " trickling-Downs" على المناطق المتخلفة والتي بدورها يتم استخدام وشراء سلعها واستخدام الموارد البشرية لها من قبل المناطق المتطورة وقد أكد هيرشمان على دور قوى السوق وحركات الأسعار في خلق أثار الاستقطاب والانتشار ويتم ذلك وفقا لثلاث مراحل (معروف هوشيار، 2009) :

1-يلعب عامل المسافة دور في عملية الاستقطاب وهذا من خلال ضعف الاحتكاك المباشر بين المركز والهوامش لأن وفرات توطن المجتمعات من خلال التأثير المتعادل تكون التأثيرات غير محددة الاتجاه وبالتالي ظهور الاستقطاب.

2-ظهور الأقطاب يزيد من الاختلال الإقليمي،

3- انتقال التأثيرات من المناطق المتطورة إلى المناطق المختلفة يعمل على تطوير بعض المناطق التي تشكل مراكز نمو جديدة (عثمان محمد غنيم .وماجدة ابو زنط، 2007)؛ ويرى هيرشمان ضرورة تدخل الدولة لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من اجل الحد من أثار الاستقطاب والذي يكون من خلال أثار الارتباطات الخلفية وأثار الارتباطات الأمامية (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008).

5.2.3.1 نظرية المركز والهامش :

قدم فريدمان نموذج المركز والهامش كاستجابة لقصور نظريات التنمية الإقليمية وهذا في دراسته لسياسات التنمية الإقليمية لفنزويلا والتي تم اعتمادها بعد سنوات قليلة في مجال سياسات التنمية وقد أكد فريدمان عام1973 إن التنمية تعتمد على الإمكانات الابتكارية في المجتمع والتي تكون من خلال مجموعة من التحولات الهيكلية التي تكون متقطعة لكن يحدث تراكم لعامل الابتكار فتنشأ التنمية نسبيا انطلاقا من مراكز التغيير والتي تقع في المناطق ذات الإمكانيات التفاعلية الكبيرة والتي تمثل مراكز التنمية في حين تبقى الأماكن الأخرى تشكل هوامش تابعة لمراكز الابتكار التي تعزز من سيطرتها على الهوامش من خلال الأثر العكسي ويتم توزيع الابتكار على الهوامش (S.K.Sharma، 2000).وقد اعتمد فريدمان على أفكار ميردال لنظرية التنمية الغير متوازنة وكذا أفكارهيرشمان وبودفيل وقد استطاع فريدمان تحديد أربع مراحل للتطورالمكاني (العاني، 2007):

1-مرحلة ما قبل التصنيع (المجتمع الزراعي): الذي يضم الاقتصاديات المحلية صغيرة الحجم التي تتميز بقلة ترابطها حيث يشكل كل عنصر منها نظاما مكانيا متوازنا مستقلا ومعزولا مما يريد من حدة التباين بين المركز وهامشه كما يتميز بضعف حركة الموارد.

2-المرحلة الانتقالية (التصنيع الأولي): يبدأ تركز الاقتصاد في المركز وهذا من خلال تراكم رؤوس الأموال والنمو الصناعي يبدأ توطين النشاطات الصناعية في مركز مهيمن ليصبح قطب نمو في النظام الحضري لأنه يتميز بتوفر الهياكل القاعدية لقيام النشاطات الاقتصادية .

3-مرحلة النضج الصناعي : تظهر في هذه المرحلة مراكز نمو أخرى بفضل تزايد تكاليف الإنتاج في المركز هذا التوزيع يرتبط بزيادة التفاعلات بين عناصر النظام الحضري وبناء الهياكل الأساسية للنقل وقد وصف فريدمان هذه المرحلة بعدم الاستقرار.

4-مرحلة التنظيم المكاني: يصبح النظام الحضري مندمجا بشكل كامل وقادر على انجاز الأهداف الرئيسية للتنظيم المكاني مع تقليل في التفاوت المكاني.

إن سيطرت المركز على الهامش لا تنحصر في الابتكار والتكنولوجيا وإنما في الميدان الثقافي والسياسي والخدماتي وتكون العلاقة بينهما غير متوازنة وغير عادلة وهو ما يوحي إليه نموذج فريدمان من أن تدفق عامل الابتكارات التكنولوجية والثقافية المدارة من قبل المركز هي من يخلق الفروقات في التنمية وبالتالي سيطرة المركز على الهوامش (Alicja Szajnowska and Wysocka، 2009) والشكل التالي يبين مراحل تطور الهيكل المكاني عند فريدمان.

الشكل رقم (01/05) مراحل تطور الهيكل المكاني عند فريدمان

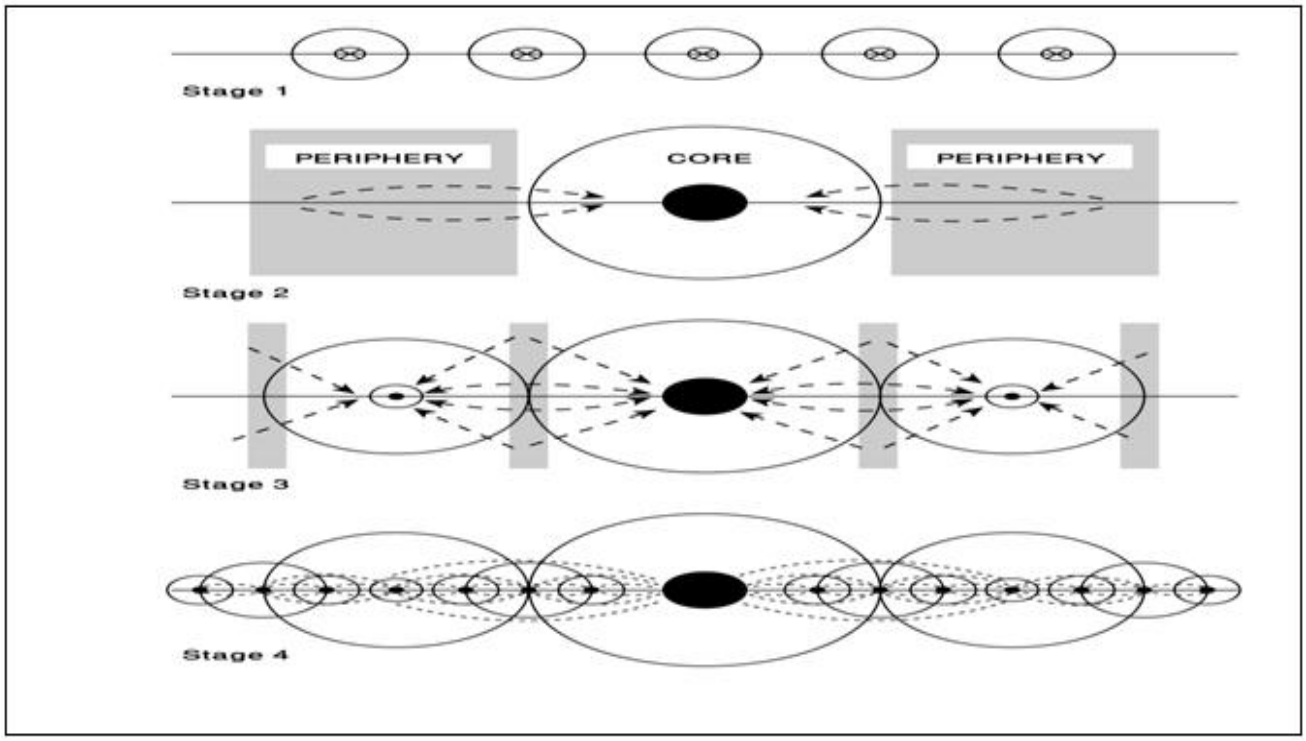

Source: adapted from Friedman, J. (1966) (B.A.Kipnis, 2009) Polarization, Spread and Upgrading of Urban Functions: From a Dominating 'First City' to a 'Network of Cities' Structure, avalaible at : http://www.lboro.ac.uk/gawc/rb/rb302.htm

6.2.3.1 مقاربة الأوساط الابتكارية: (L'Approche des Milieux innovateur)

ساهمت هذه المقاربة في تحديد التاثيرات المتبادلة للاعوان الاقتصاديين داخل المكان الجغرافي مع تطور نظريات التحليل الاقتصادي و التنمية الاقليمية و في ظل التطور التكنولوجي بحيث أصبحت الاقتصاديات الجديدة مبنية على الابتكار ظهرت هذه المفاهيم و المتعلقة بألاوساط الابتكارية كمفاهيم جديدة في التحليل الاقتصادي و الجغرافي و التي ساهمت في ربط الاعوان الاقتصاديين من خلال استخدامات التكنولوجيا .و قد ظهرت العديد من التعاريف التي تبين أهمية هذه الاوساط في تحقيق التنمية المكانية و الاقليمية و يشير أحد التعاريف لـMaillat (1992)أن الوسط الابتكاري (Milieux innovateur)هو مجموعة من العناصر مجموعة من العناصرالاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية و قد حدد Maillatخمس مركبات للوسط الابتكاري و هي منطقة جغرافية ، ثقافة فنية ، تجمع للأعوان ، ومنطقًا تنظيميًا وديناميكية في التعلم.في حين يشير Ratti (1992) أن الوسط الابتكاري يعتبر كمجموعةمن العلاقات التي تحدث داخل منطقةجغرافيةمتواصلةوالتي لديها خصائص معينة .كما تعرفه مجمع البحوث الأوروبية للأماكن الابتكارية GREMI أن الوسط الابتكاري هو مجموعة ذات نطاق إقليمي تتطور فيها التفاعلات بين الاعوان الاقتصاديين من خلال تعلمهم للمعاملات متعددة الأطراف التي تولد عوامل خارجية خاصة بالابتكار وتقارب التعلم نحو المزيد من أشكال الإدارة الفعالة المشتركة للموارد .ان مفهوم الوسط الابتكاري من الناحية النظرية يشير إلى مجموع التفاعلات المكانية بين الأعوان الاقتصاديين والتي يتم تطورها عن طريق التمهين في إطار تعاملات متعددة تعطي مخرجات مبنية على الابتكار ومحاولة تقريب التمهين لإعطاء نماذج فعالة أكثر في التفسير ألتشاركي للموارد(Frédéric Carluer، 2005)

حيث لم يقتصر مفهوم الوسط ألابتكاري على المؤسسات بل أصبح كإطار مفاهيمي مستقربحيث يمكن أن يتقارب هذا المفهوم لمختلف التعاريف التي تطرقت للوسط الابتكاري بانه مكان أو اقليم الذي تنشأ فيه الأطراف الفاعلة عملية ادراكية جماعية تولد إطارًا أو مناخًا أو جوًا أو ثقافة ذات ديناميكية اجتماعية وسياسية وثقافية وتكنولوجية وإدارية واقتصادية. ويرتكز هذا المفهوم حسب ما أشار اليه Crevoisier (2004)على مجموعة من العناصر ذات الأهمية الكبيرة في إطار التغيرات الحالية وتتمثل فيما يل: (Amédée Mollard، 2007)

1-الديناميكيات التكنولوجية. وجود منطق الإبداع والتعلم واكتساب المعرفة والموجهة نحو الابتكار التكنولوجي

2-التحولات الإقليمية من خلال القدرة على خلق ميزة نسبية والاتصال مع الشبكات الخارجية لزيادة الميزة التنافسية للوسط الابتكاري.

3-التغيرات التنظيمية من خلال وجود منطق الشراكة والتعاون بين الاطراف الفاعلة وتكوين شبكات موجهة للابتكار.

قد تؤدي التفاعلات مابين الأعوان الاقتصاديين إلى تنظيم الاقتصاد المحلي في إطار التنسيق مابين ووضعهم في نفس دواليب الإنتاج من اجل تطوير الموارد بشكل خاص وهذا بالاعتماد على التكنولوجيات والمعرفة والتدريب والابتكار ولا يمكن للوسط ألابتكاري أن ينمو بشكل طبيعي إلا إذا توفرت بعض الشروط والتي نذكر منها : (Denis carre et Nadine levratton، 2011):

- مجموعة من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والمكاني من مؤسسات، مراكز، بحث وتكوين، قدرات مهنية وخدماتية ومقاولاتية.

- موارد مادية بشرية ومالية تكنولوجية ومعلوماتية والتي تساعد في خلق القيم.

- المعرفة الكافية والتي تقود إلى عمليات إنتاج ذات جودة عالية.

- قواعد ومعايير وقيم من اجل ترقية سلوكيات الخلق لدى الأعوان الاقتصاديين وبالتالي يشير مصطلح الوسط ألابتكاري على قدرة الاقتصاد المحلي على إضافة ابتكارات من خلال نشوء مؤسسات جديدة وتوطين المؤسسات القديمة في المكان الجغرافي. أين يكون تطوير البحث الصناعي ينظم خلق المؤسسات الصغيرة الابتكارية ,كما أن الاقتصاد المحلي يمكن اعتباره كنظام لتطوير و تنمية من جوانب مختلفة لرؤوس الأموال و التبادل السلعي و بالتالي يمكن اعتباره أنه يقلل حالات اللاتأكد للاستثمارات التي تعتمد على الابتكارات و تكمن تنافسية المكان من خلال ثروة إمكانياته في الابتكار (Raj Nallari & al، 2012) .

الشكل رقم (01/06) نظرية أوساط الابتكار و تطور الاقتصاد الإقليمي

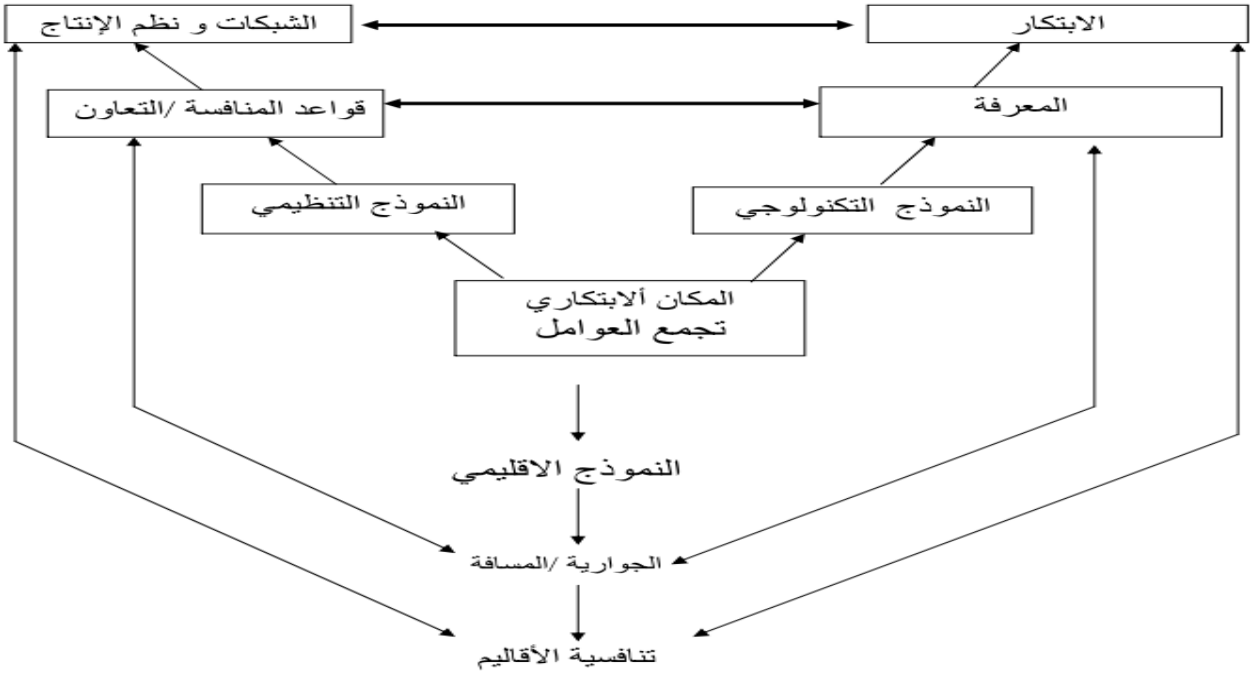

المصدر(Amédée Mollard E. S., 2007),**Territoire et enjeux du développement regional**. Edition Quae p63

ان هذه المقاربة للاوساط الابتكارية والتي نشأت من الاعمال التي قام بها الاقتصادي P.Aydalot(1986) وكذا أعمال GREMIبمثابة مقاربة بين المكان الاقتصادي ونظريات الابتكار والتي أصبحت فيما بعد مبنية على المعرفة والتي تكسب المكان تنافسيته. ان نجاح تجارب العناقيد الصناعية ووادي السيليكون أوضح أن التنظيم المكاني للابتكار واستخدام المعرفة له أهمية ودور في نجاح وتأهيل الأماكن الاقتصادية وهذا ما أشار اليه Crevoisier(2001) أن المقاربة التي يمكن من خلالها فهم دور المكان الاقتصادي في ديناميكيات الابتكارهي المقاربة التي تجمع كل ابعاد التحليل المكاني أو الاقليمي، التنظيمي والتكنولوجي و هي مقاربة الاوساط الابتكارية (C.Carrincazeaux، 2009) التي تؤدي الى اعطاء نموذج تنافسية لاي إقليم معين كما هو موضح في الشكل (01/06) و بالتالي من خلال هذه المقاربة يمكن اعتبار أن المكان كمنظمة تجمع ما بين المؤسسات و الهيآت و السكان بهدف تحقيق تنميتها الاقتصادية .و هنا يمكن أن تظهر الاختلافات و التباينات ما بين الأوساط الابتكارية من خلال طبيعة المؤسسات و الهيآت و ترابطها و دورها في تسيير و تجديد الموارد المحلية المحدودة في الأماكن الاقتصادية و التي يمكنها تحديد الفروقات و التباينات ما بين المناطق فيما يخص الابتكار و المنافسة في ظل محدودية الموارد الخاصة .

ان ما تختلف فيه هذه المقاربة عن النظريات السابقة والتي فسرت قيام النشاطات الاقتصادية في الأماكن والأقاليم هو اعتمادها على الابتكار والمعرفة وعدم تركيزها على تكاليف وديناميكيات الانتاج عكس النظريات السابقة. وهو مايشكل تحدي كبير امام المؤسسات والشركات لتمكنها من الاندماج واستيعابها حتى تضمن بقاءها في الأوساط التكنولوجية والتي اصبحت من بين مفاتيح النجاح للمؤسسات والشركات وكعامل أساسي في توطنها في مناطق النشاط ومع هذا التغير ظهرت العديد من المصطلحات ساهمت بشكل كبير في تبني العامل التكنولوجي والابتكار النظام المكاني للابتكار، النظام الإقليمي للابتكار، النظام الوطني للابتكار ، والتي كانت كنتيجة لجهود العديد من

الباحثين Freeman(1987)، Lundvall(1992)، Nelson (1993)، Cooke (1992)، Morgan & Cooke(1998) Maskell&Malmberg(1997) العناقيد التكنولوجيةMarkusen(1985-1996) ، Storper(1992) و كذلك المناطق المتعلمةlearning regions Asheim (1995)، Morgan (1997) وهذا من أجل الاستفادة من الموارد المكانية والمحلية وكذا الوطنية من اجل تطوير التكنولوجيا والابتكار الذي يخدم البنية الصناعية والإعداد المؤسسي لمناطق معينةمن أجل تنميتها وتطويرها بحيث أشارو أن كفاءة الاقتصاديات لا تتوقف على الجانب الاستراتيجي و كفاءة المؤسسات بل تلعب عوامل آخرى و الأطراف الفاعلة دوراً حيوياً في دعم توليد ونشر المعرفة داخل شبكات المنظمات والمؤسسات المالية والقانونية والوكالات التقنية والبنى التحتية البحثية وأنظمة التعليم والتدريب وسياسات الابتكار (Iammarino Simona، 2004).وتشير نتائج الدراسات أن هذه النظم للابتكارلها أهمية في خلق مناطق نشاط اقتصادي كما انها تساهم في تركيز و زيادة الدخل في تلك المناطق (U. Pereira dos Santos، 2017). وتعتبر المدن من بين العوامل الأساسية المساهمة في عرض وطلب الابتكار لأنها تتميز بتركز براءات الاختراع وتجري بها اعوامل البحث والتطوير كما أنها من خلال زيادة الدخول المرتفعة تكون نسب استهلاك الابتكار مرتفعة كذلك يمكنها أيضا أن تكون كمراكز للتعلم وهذا التركيز من خلال نظريات التنمية الاقتصادية قد يخلق نوعا من الفوارق في الدخل وكذا مستويات التنمية وهو ما يجعل دور السياسات الاقتصادية مهم في تخفيف هذه الفوارق بحيث تضمن التخصص المكاني وكفاءة النظام الاقتصادي.

7.2.3.1 نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد :

سعت نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد Paul. Krugman إلى محاولة تفسير أسباب استمرار وجود اختلافات في التنمية الإقليمية، في حين أن التكنولوجيا الجديدة و الانفتاح التجاري العالمي قد وضع جميع الأقاليم على قدم المساواة وقد اكتشف الباحثون في الاقتصاد الجغرافي الجديد وجود تفاعلات قوية بين العمليات التجارية والعلاقات خارج نطاق السوق. (Michel Godet et all, 2010)تكمن المساهمة الأساسية لنظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد في معالجة المسائل التقليدية للاقتصاد الإقليمي والحضري والمتعلقة بتوطين النشاطات الاقتصادية في إطار نظري متماسك، وشرح العمليات الداخلية التي تعتبر في أصلها كظواهر للتركز الجغرافي للنشاطات الاقتصادية، ونشوء هياكل المركز والهامش .وقد أظهر كروغمان (1991)أن هذه الأشكال من التركز ترتبط بوجود اقتصاديات التكتل، وهذا التركز بدوره يخلق البيئة الاقتصادية الملائمة.فدور الموقع في هذه النظرية الاقتصادية مهم لأنه يساعد على تفسيرظواهرالنموالاقتصادي.

ان تحديد مسألة الجغرافيا الاقتصادية الجديدة هى أساسا نفسها نظرية التوطين والسمة المميزة للجغرافيا الاقتصادية الجديدة هي شرح تشكيل الاختلافات الكبيرة للتكتلات الاقتصادية فى المكان الجغرافي بيد أن عرض أي نهج موحد يؤكد على التفاعل بين ثلاث عوامل أساسية هي زيادة العائدات ، تكاليف النقل (بمفهومه الواسع), وحركة عوامل الإنتاج في نمذجة أي توازن عام بحيث يتم الجمع بين الديناميكيات الغير خطية و النهج التطوري لتحديد التوازن المراد مع ما يميز هذا النهج للا قتصاد الجغرافي من التفاعل بين قوى التكتل (centripetal) و قوى الطرد (centrifugal) (MASAHISA FUJITA، 2010). وعلى سبيل المثال أثبتFujita واخرون (1999) كيف أن تصميم

نفس النماذج يمكن استخدامها لشرح نشوء أو التنظيم الذاتي لأي مدينة، أي نظام تفاعلي بين المدن داخل بلد ما، أي هيكل إقليمي للمركز-المحيط(core-periphery) فى بلد ما أو أي تخصص صناعى أوتجاري فيما بين البلدان. العملية التراكمية الناشئة من التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية هي نفسها ناتجة من العديد من العوامل: اقتصاديات الحجم ,تكاليف النقل و العلاقات القائمة بين المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك التفاعل الذي يحدد توطين النشاط الاقتصادي مع وجود مردود الحجم المتزايد و هذا ما يحفز كل منتج لتركيز نشاطه في موقع واحد . و لتقليل تكاليف النقل يميل المنتج إلى توطين النشاط الاقتصادي في المكان الذي يكون فيه الطلب المحلي أكثر أهمية و لكن الطلب يتركز و بالخصوص في المكان الذي توطنت فيه المؤسسات المنتجة مسبقا إذا كان نشاط اقتصادي معين ينمو أكثر في منطقة معينة، فإنه سيؤدي إلى جذب الشركات من الأقاليم الأخرى، مما يعزز الميزة المستمدة من حجم السوق الخاصة به .هذه العملية الدائرية للسببية التراكمية تؤدي في النهاية إلى تركيز الصناعة في منطقة واحدة.هذا التركيز الذي هو كنتيجة للضغط بين عوامل الطرد يؤدي إلى انتشار النشاطات الاقتصادية في المكان وعوامل الجذب المكاني التي هي أساس التجمع المكاني للأنشطة الاقتصادية كما يمكن تفسير ظواهر الاستقطاب و التي تركز أساسا على توطن المؤسسات بحيث تؤكد أن التركيبات المكانية الأقل استقطابا هي نتيجة للتحكيم بين أربعة أنواع من العناصر: (Prager، 2008)-مردود الحجم المتزايد -المنافسة المكانية -تكاليف النقل - المخرجات الايجابية (positive externalities). والشكل التالي يبين المفهوم النظري لاسهام نظرية الاقتصاد الجغرافي في تفسير الاستقطاب وتوطين الانشطة الاقتصادية من خلال التحكيم ما بين العناصر المذكورة سابقا:

الشكل رقم (01/07): الإطار الاساسي للجغرافيا الاقتصادية الجديدة

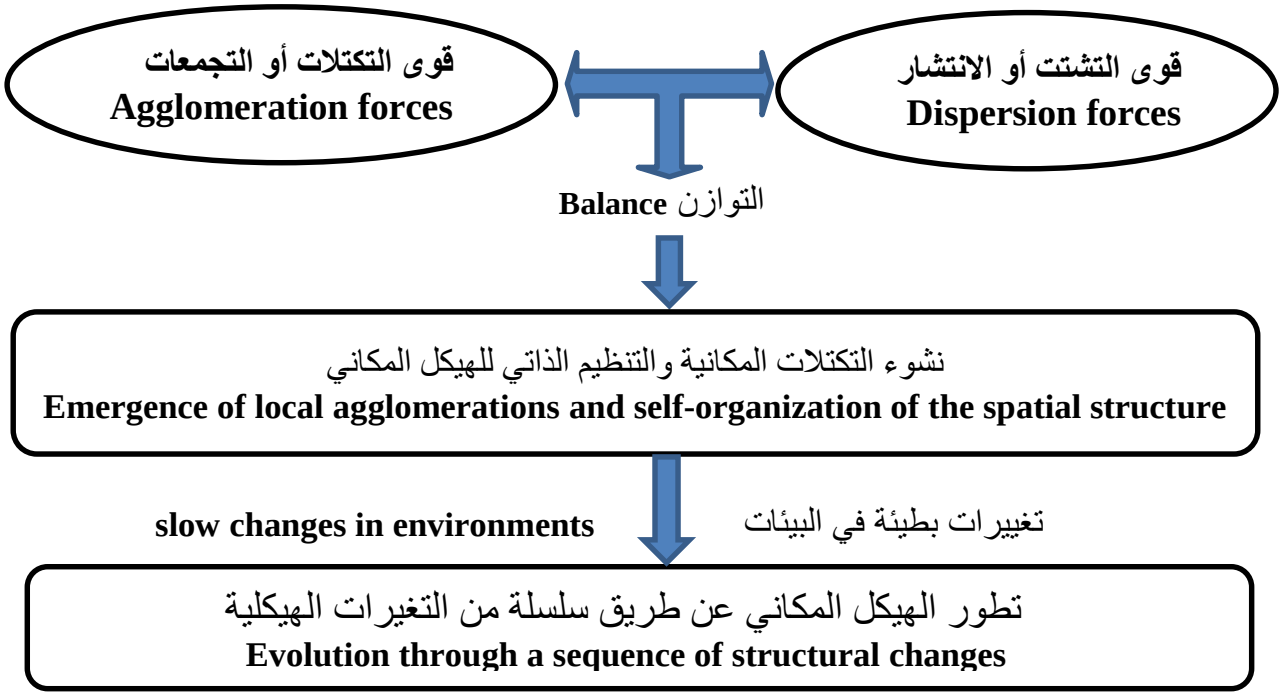

المصدر: (Fujita, 2009) New Directions in Regional Economic Development P60

بحيث يشرح هذا الشكل التعارض في قوى تشكيل الهيكل المكاني. وكتوازن معقد بين هاتين القوتين المتعارضتين تنشأ مجموعة مختلفة ومتنوعة من التكتلات المحلية للنشاط الاقتصادي والمنتظمة ذاتيا لتشكيل الهيكل المكاني ومع

التغيرات التدريجية والبطيئة في مختلف البيئات سواءا التكنولوجية أوالاجتماعية والاقتصادية، فإن النظام المكاني للاقتصاد يختبر سلسلة من التغيرات الهيكلية يتطور من خلالها نحو نظام يزداد تعقيدا.ان محاولة فهم قوى قوى التكتل (centripetal) و قوى الطرد (centrifugal) يتيح الفرصة لمعرفة مسبباتها فقوى الطرد قد تنشأ من التركزات المتراكمة في المناطق و التي من شانها ان تزيد من أسعار عوامل الانتاج (عامل الاجور ،عامل الأراضي ،عامل رأس المال) كما ان التركز الشديد يؤدي الى آثار سلبية قد تكلف المؤسسات و الافراد (تكاليف الازدحام ,التلوث)و قد تكون ايضا عوامل المنافسة بالنسبة للمؤسسات هي من تخلق آثار التشتت .أما فيما القوى التي تسبب التكتلات المكانية مثل المدن والمناطق الصناعية فهناك العديد من العوامل و بخاصة في ظل ظروف تطور التكنولوجيا الحديثة و المعرفة التي قد تسهل التكتلات لان كل النماذج السابقة في نظرية الاقتصاد الجغرافي تنتمي إلى نماذج التوطين و التي تعتمد على النمذجة المبنية وفق نموذج المنافسة الاحتكارية ل Dixit–Stiglitz، ففي هذه النماذج تنشأ قوى التكتل فقط من الآثار المالية الخارجية أي من خلال آثار الربط بين المستهلكين والصناعات وإهمال الآثار الخارجية التكنولوجية (مثل الآثار غير المباشرة المعلومات).

لقد كشفت نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد أيضا أن دور المؤسسات بالمعنى الواسع وهذا من خلال تسهيل عمليات إنتاج المعرفة من خلال سياسة التعليم وإنشاء الجامعات ومعاهد البحوث والتي هي في أصلها معايير للتنسيق بين الأطراف الفاعلة الفردية والجماعية فبإعادة النظر في أطروحات خبراء اقتصاد التنمية أنهم كانوا قادرين على إعطاء مضمون لمفهوم أساسي من التبعية للمسار (مسار التبعية) وذلك بالتركيز على الديناميكيات الاجتماعية والثقافية التي تميز تنظيم المؤسسات في إقليم معين.

لقد ساهمت هذه النماذج ذات النطاق الضيق في بناء أسس الاقتصاد المكاني الذي يعتمد على الأدوات الحديثة للنظريات الاقتصادية كما يبقى هذا الجانب مفتوح لكل الإسهامات النظرية والتطبيقية التي تسعى لتطوير نظريات الاقتصاد المكاني ويمكن تقسيم نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد إلى ثلاث مجموعات من النماذج لتحليل ظواهر توطين النشاطات الاقتصادية من بينها: النماذج الدولية، النماذج الاقليمية، ونماذج النظم الحضرية.

2. التحليل النظري للفوارق وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية.

1.2 الإطار ألمفاهيمي للفوارق والتفاوت في التحليل الاقتصادي:

لقد تناولت العديد من المدارس الاقتصادية الأدبيات النظرية للفوارق و التباين و أثرهما على النمو الاقتصادي ومع تطور النماذج الاقتصادية لاقتصاديات السوق و تطور نظريا ت اقتصاد التنمية تعرضت كل من هاته النماذج إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و التفاوت و قد أثبتت اغلبية هذه الدراسات أن العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي هي علاقة تأثير سالبة و تشير دراسة OCDE أن النمو الاقتصادي يزداد بوتيرة اسرع في المناطق و البلدان التي تكون فيها الفوارق متناقصة على عكس المناطق التي تكون فيها الفوارق و خاصة (الفوارق في الدخل)في حين أن العلاقة بين التقارب و تحقيق الانسجام المكاني والنمو الاقتصادي هي علاقة تاثير موجبة بحيث ان تحقيق التقارب و الانسجام المكاني له اثر موجب على النمو الاقتصادي و التقليل من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و كذا الإقليمية بين المناطق في حين تنفرد بعض النماذج الاقتصادية و تشير إلى أنه

لا يشكل التفاوت عاملا محركا للتنمية و لا معيقا لها .و قد قد تناول Williamson و kuznets (1965) الفوارق في تحليلهما وأشار وليامسون ان الفوارق تكون بنسبة كبيرة في المراحل الاولى من عملية التنمية. وقد توصل Williamson(1965) في تحليله أن البلدان متوسطة الدخل والسائرة في النمو تعاني من حدة في التباين والتفاوت مقارنة بالبلدان الأقل نموا والبلدان المتطورة سواءا مابين المناطق الجغرافية أو ما بين قطاعات النشاطات الاقتصادية.

1.1.2 ماهية الفوارق وتطور طبيعتها:

تتزايد اهمية موضوع الفوارق في البحوث الاقتصادية نظرا لكونه هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية التي يضعها صانعو القرارات في كل اقتصاديات العالم حيث كان الاقتصاديون يركزون في تحليلهم على كيفيات تحقيق النمو الاقتصادي في السنوات الذهبية التي تلت الثورة الصناعية وقد انحصر مصطلح الفوارق في العلوم الاجتماعية و قد تعددت التعاريف لهذا المصطلح والذي قد نجده يتبع بالابعاد المكانية(الفوارق الاقليمية ,الجهوية ,المكانية) الا أن المفهوم نفسه و حسب أحد التعاريف التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2002، 2003) فإنه يشير الا أن "التفاوتات الإقليمية (المكانية) تعبر عن نطاق الاختلاف في تاثير الظواهر الاقتصادية قيد الاهتمام داخل مناطق بلد معين (Petya Dimitrova، 2017) .و يعرف Karin Vorauer (2007)التفاوت المكاني على انه جميع الانحرافات عن أي تقسيم مفاهيمي للمعاييرالمرجعية مقارنة بالمستويات المكانية المرجعية المختلفة (Rodica CRUDU، 2015) كما يشيرايضا مفهوم التفاوت الإقليمي إلى الاختلافات في نطاق الظواهر الاقتصادية ما بين المناطق داخل بلد معين و هذا في مستويات التنمية الاقتصادية ,مستويات الدخل ,التشغيل و كل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية اذا ما تمت بمقارنة مناطق معينة بواحدات مرجعية تكون المؤشرات المرجعية أعلى من الوحدات المقارنة. وقد ذكر Peter Nijkamp أن الفوارق المكانية تعكس الاختلافات في النمو الاقتصادي والانتاجية كما ان هذه الاختلافات تدعو الى تحليل معمق للعوامل المسببة لها. وقد تشير ايضا هذه الفوارق الى الاختلافات في امكانية الحصول على المنشآت القاعدية الداعمة وكذا الخدمات الاجتماعية الأساسية. (G.KOCHENDÖRFER&، 2009)لقد ساهم تحليل كوزنتز Kuznets(1955) ووليامسون Williamson (1965)في محاولة فهم الفوارق المكانية وعلاقاتها بالتنمية والنمو الاقتصادي التي تعرضت لها النظريات السابقة للتنمية الغير متوزانة. بحيث تطرق كوزنتز الى الفوارق في الدخل الفردي بحيث ان الدخل يرتفع في المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية وينخفض في المراحل المتأخرة. هذه الفرضية أعتمدها عليها ويليامسون في تحليله من خلال تعميم هذا التحليل على الاقتصاديات المكانية بحيث أن الفوارق المكانية بين المناطق تظهر في المراحل الاولى و تنخفض في المراحل المتاخرة و هذا تبعا لسرعة التعديلات في عناصر الانتاج (العمل و راس المال) و يرجع ويليامسون ذلك الى عدة عوامل تكون سببا في انخفاض الفوارق في المراحل المتاخرة منها أن السياسات الحكومية قد تسعى الى إلى تحقيق المساواة بين معدلات النمو الإقليمية ومستويات الفوارق في الدخل ما بين المناطق بالاضافة الى الاكتشافات في الموارد الطبيعية الجديدة في المناطق الاقل نموا(all & Mark McGillivray، 1991).

2.2 أشكال التباين والفوارق التنموية المكانية:

1.2.2 نظريات التباين والفوارق المكانية:

من الوجهة النظرية تحدد الفوارق المكانية أساسا من خلال قرارات توطين النشاطات الاقتصادية وكذا تركز السكان في المناطق الجغرافية، الشركات والأسر .فالمؤسسات الاقتصادية تختار مواقع لتعظيم الأرباح في حين أن الأسر تختار مناطق التوطن من أجل تعظيم عوائد سوق العمل والمرافق العامة .في حين أن المؤسسات والأسر على حد سواء عموما يهتمون بنوعية البيئة الإقليمية والحضرية،و بالتالي لا يمكننا إيجاد نظرية عامة لقرارات التوطين المكاني للسكان و المؤسسات في المواقع الإقليمية و الحضرية كما أن الفوارق المكانية هي من الناحية الإقليمية كنتيجة لقوى التركز و الانتشار المكاني,وكذا قوى الجاذبية الموقعية و الميزات النسبية المكانية و العوامل الخارجية (Externalities) بينما قوى الطرد للانتشار المكاني و التي تتمثل في عدم حركة عوامل الإنتاج و السلع و الناتج من ارتفاع تكاليف النقل و المواصلات .أما من الجانب الحضري فالفرق الجوهري هو إضافة تكاليف جديدة للتركز المكاني في شكل تكاليف الاكتظاظ المكاني التي تنتج من ثبات مواقع التوسع (الأراضي) فالتركز المكاني يرفع من تكاليف السكن و التنقل و التركيز يؤدي إلى زيادة تكاليف السكن والتنقل فضلا عن التي تسببها زيادة الجريمة والتلوث والتعرض للأمراض (Sukkoo Kim، 2008). و من ناحية اخرى و كنتاج لقيام النشاطات الاقتصادية في مناطق الجذب و هذا لتمتعها بالمزايا الاقتصادية قد تنشأ من جراء التركز الجغرافي المتباين الفوارق الاقتصادية التي تضمنها التحليل الاقتصادي كالفوارق في الدخل ان هذه الفوارق و التباينات في الأقاليم و الاقتصاديات قد ينتج عنها ما يسمى بالفوارق الاجتماعية .

ان التحليل الاقتصادي للفوارق والتباينات المكانية قد ينتج من تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على توطين النشاطات الاقتصادية من خلال تركزها وتشتتها عبر الامكان والأقاليم وقد يشمل مصطلح الفوارق المكانية سواءا الفوارق داخل البلد الواحد او الفوراق ما بين البلدان .

1.1.2.2الفوارق الإقليمية:

تتعلق نظريات الفوارق الإقليمية بالنماذج الاقتصادية التي انتهجت العديد من السياسات للتعامل مع اللاثار المترتبة عن الفوارق الإقليمية ومن بين هذه النماذج تلك المبنية على الفرضيات النيوكلاسيكية لمردود الحجم الثابت و المنافسة التامة فدور الدولة يقتصر على الاستثمارات القاعدية التي تؤثر على حركة السلع واليد العاملة وغيرها من العوامل,فالدولة يكون لها القليل من القدرة للتأثير على مراكز الجذب التي تعتمد على الميزات النسبية الناتجة عن التكنولوجيا أو وفرة الموارد و لكنها تكون قادرة على زيادة التخصص أو التفاوت الإقليمي عن طريق التقليص من حركة السلع كما يمكنها تقليص الفوارق الإقليمية عن طريق تخفيض حركة حركة عوامل الإنتاج (Sukkoo Kim، 2008).كما أن نماذج الاقتصاد الجغرافي الجديد و التي تعتمد على المنافسة الغير تامة و زيادة العوائد فالدورالمحتمل لتدخل الدولة يكون اكبر مقارنة بالنموذج النيوكلاسيكي وهذا يرجع إلى ثلاث أسباب:

-أولا كنتيجة لاحتمال قوى «السببية التراكمية » فمن المحتمل أن يكون للإعانات الصغيرة آثار من الدرجة الأولى كبيرة.

-ثانيا الاستثمارات القاعدية التي تزيد من حركة السلع, العمالة وحركة رؤوس الأموال يمكن أن يكون لها الأثر على الفوارق المكانية بسبب طبيعة القوى الذاتية لزيادة الدخل.

–ثالثا تخصيصات السوق التوازني تكون غير فعالة في هذا النموذج و الأسواق لاتصل إلى المستوى الأمثل للفوارق المكانية من دون تدخل الدولة .كما تؤثر تدخلات روابط الجذب الأمامية و الخلفية على مستويات الفوارق الإقليمية من خلال حركة عوامل الإنتاج الناتج من تركز المؤسسات الإنتاجية في الأقاليم المختلفة.

2.1.2.2 الفوارق الحضرية:

ترتبط الفوارق الحضرية بالفوارق الإقليمية الأمر الذي يدعو إلى فهم العلاقة بين هذين المفهومين الأكثر ارتباطا على الرغم من أن معظم نماذج الفوارق الحضرية لا تعالج مسألة الفوارق الإقليمية إلا أن هناك تأثير للفوارق الحضرية على الفوارق الإقليمية في كثير من الجوانب و التي من بينها :الفوارق في الدخل بين المناطق الريفية و الحضرية فمن المعروف أن الفوارق في الدخل بين المناطق الحضرية الريفية يؤدي إلى فوارق إقليمية -إذا كانت هناك اختلافات في معدلات التحضر,كما يمكن للتخصص الحضري أن يساهم في زيادة الفوارق الإقليمية -إذا امتلكت المناطق أنواع مختلفة من أشكال التمدن بالإضافة إلى تأثير توزيع حجم المدن على الفوارق الإقليمية -إذا كانت المدن صغيرة بشكل موحد و بعد ذلك من المحتمل أن يكون للتحضر أثر محدود على الفوارق الإقليمية -أما إذا كانت المدن تختلف في الحجم فان تأشير الفوارق الحضرية يكون له تأثير كبير على الفوارق الإقليمية .إن نظريات الفوارق الحضرية تختلف عن نظريات الفوارق الإقليمية من جانب استعمالات الأرض كما أن عدم حركة عوامل الإنتاج و السلع تقلص من الفوارق الإقليمية و هذا عن طريق الحد من التكتل الاقتصادي، العامل المحدد الأكثر أهمية للنطاق الحضري أوالفوارق التي تمثل تكاليف الاحتقان (الاكتظاظ)المرتبطة باستعمالات الأرض . وهذا كتركز الشركات والعمال في مكان حضري واحد للاستفادة من اقتصاديات التكتل، كما أنها ترفع من إيجارات الأرض ويتحدد حجم المدينة الأمثل من توازن اقتصاد التكتل وتكاليف (الاكتظاظ) (Sukkoo Kim، 2008).

3.1.2.2الفوارق الاقتصادية:

يعكس مفهوم الفوارق الاقتصادية كل الاختلافات والتباينات في المؤشرات الاقتصادية بين الأفراد والمجموعات وحتى الدول فالفوارق الاقتصادية كانت محصورة فقط في الفوارق في المعيشة مثل عدم المساواة في الدخل ,الثروة ,التعليم ,الصحة والتغذية.و قد انحصر مفهوم الفوارق الاقتصادية بين منظورين يتعلق المنظور الأول بعدم تكافؤ الفرص مثل عدم تكافؤ الفرص في العمل, التعليم .و المنظوريتعلق في عدم المساواة في النتائج في الأبعاد المادية المختلفة مثل مستويات الدخل ,التحصيل العلمي ,الرعاية الصحية (Helena Afonso، 2015).كما يمكن أن تعزى الفوارق الاقتصادية إلى الاختلافات في إمكانية الحصول على الهياكل الأساسية الداعمة والخدمات الاجتماعية الأساسية و بالتالي يمكن للفوارق الاقتصادية أن تؤدي أيضا إلى تفاوتات في مجال الرعاية الاجتماعيةو منه الى الفوارق الاجتماعية .و قد يرتبط المنظور الأول بالمنظور الثاني لان الفوارق الاقتصادية في توزيع كل من الدخل والثروة تميل إلى أن تكون مرتبطة بشكل إيجابي بمميزات ذات قيمة متأصلة من الفرص مثل الصحة الجيدة ، وطول العمر ، والتعليم ، والرضا والسعادة بشكل عام. أن المنظورين السابقين منظور عدم تكافؤ الفرص

ومنظور الدخل يرتبطان في تحليلهما بتوزيع النشاط الاقتصادي في المناطق والاماكن الاقتصادية بحيث تتميز المناطق الحضرية ذات التركيز الكبير في النشاطات عن المناطق الفقيرة والمناطق الحضرية عن المناطق الريفية بحيث تتميز المناطق الصناعية بتركز كبير للثروة و المداخيل الكبيرة وهنا ياتي دور السياسات الاقتصادية في محاولة ايجاد انصاف مكاني و تقليل الفوارق و هذا سواءا داخل البلدان أو ما بين البلدان و يرى Milanovic (2016.2011) أن يرى أن الفوارق الاقتصادية ماهي الى مزيج من الفوارق داخل البلدان والفوارق بين البلدان (Peterson، 2017).

4.1.2.2الفوارق الاجتماعية:

قد يكون للفوارق الاقليمية والحضرية وكذا الفوارق الاقتصادية العديد من الآثار المترتبة والتي يمكن أن يكون لها التاثير السلبي سواءا المباشر أو الغير مباشر على حياة الافراد ومستويات معيشتهم وفرص عملهم وهذا بسبب عدم كفاءة نظم الانتاج المكانية وكذا الاوضاع الغير مرغوب فيها في بعض المناطق والأمكنة الاقتصادية والتي قد ترفع التكاليف الاجتماعية في بعض المناطق و بالتالي يمكن ان تظهر الاختلافات و الفوارق مابين المناطق فيما يخص المستويات المعيشية و نظم الحماية الاجتماعية و هو ما يسمى بالفوارق الاجتماعية التي قد لا تنحصر فقط في الجانب الاجتماعي للافراد بل تتعدى الى التاثير على القيم الاجتماعية التي يتميز بها للافراد داخل المناطق الجغرافية فضلا عن التتشغيل عوائد التعليم و كذا الصحة فالقيم الاجتماعية تتلخص فيها كل المفاهيم لما قد يكون مرغوبا فيه للافراد والمجتمع ككل في أي منطقة (Stillwell John & al ,، 2010). هذا النوع من الفوارق قد يقلل من الانسجام الاجتماعي والذي هو محور وهدف السياسات الاجتماعية.

2.2.2 تحليل التباين والفوارق في نظريات التوطين ونظريات النمو والتنمية المكانية:

أعطت نظريات التوطين ونظريات التنمية المكانية السابقة الذكر العديد من التحليلات لقيام النشاطات الاقتصادية في الاماكن والاقاليم وكذا تحليل الفوارق بينها وكذا أسباب نشوؤها. ان نظريات التوطين الصناعي واستخدمات الأرض قدمت تحليلا ستاتيكيا ثابتا على المستوى الكلي والجزئي والمتعلقة عمليات بتوطين الأشخاص والمؤسسات والشركات وكذا الأسر المعيشية وقد استخدمت هذه النظرياتVon Thünen (1826)، Christaller (1933) Palander (1935) Hoover (1948) Lösch (1954) ;Alonso (1964b)مفاهيم عوامل الآثار الخارجية (Les Externalité) و كذا عوامل التكتلات الاقتصادية لفهم الفوارق بين المناطق وقد اقتصر مفهوم الفوارق في تحليل هذه النظريات فقط في توزيع النشاطات الاقتصاديةRoberta Capello)، 2011) بحيث أن هذه النظريات تهدف الى تحليل الظواهر المكانية المختلفة و هذا عن طريق إزالة التفضيلات و الميزات الجغرافية التي قد تفسر التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية و كمثال تحديد العوامل التي تؤثر في توزيع الأنشطة الاقتصادية , التخصيص المكاني و الوظيفي لنشاطات انتاج معينة ، تقسيمات السوق بين المنتجين .

وتفسر نظريات النمو والتنمية المكانية ان الفوارق والاختلافات بين المناطق تحدث طبيعيا لكن حدوث عملية النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية سيؤديان الى زيادة انتقال النشاطات الاقتصادية وزيادة قابلية الوصول الى عوامل الإنتاج. ولذلك ينبغي تعزيز النمو في المناطق الرائدة فضلا عن الهجرة من المناطق المتخلفة. كما تشير نظريات

أقطاب النمو و التنميةPerroux (1950)،Myrdal (1957)،و كذلك Hirschman(1958) أيضا أن التنمية لا يمكن أن تبدأ إلا في مناطق مختارة أو في مركز نمو محددة و التي غالبا ما تكون المدن و التركزات الحضرية الكبيرة ومن المتوقع أن ينتقل النمو والتنمية إلى المناطق المحيطة بها ..

ان نظريات الاقتصاد الجغرافي الجديد والتي عقبت العديد من نظريات المكان المركزي وأقطاب النمو قدمت العديد من التفسيرات للفوارق المكانية من خلال التغيرات في عنصر العمل و كذا تدفقات هجرة العمالة كعواقب لآليات الاقتصاد الأساسية. كما أثارت العديد من استجابة السياسات لتقليل الفوارق، كما أن التغيرات التي أحدثتهاالابتكارات في نمذجة العوائد المتزايدة أدت إلى إضفاء الطابع الرسمي على العديد من المفاهيم التقليدية مثل العوامل الخارجية Marshallian externalities(الآثار التكنولوجية الغير مباشرة ،تجميع سوق العمل ،الوصول الى المدخلات الوسيطية الغير متداولة) و العوامل الخارجية غير النقدية (الروابط الأمامية والخلفية وحجم السوق) وهذا بدوره أوضح قوى التكتل المكاني والتشتت.

3.2 نظرة تحليلية للفوارق وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي من خلال العديد من الأعمال النظرية و التجريبية في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية و الحديثة و قد خلصت هذه الجهود إلى تغيير النظرة التحليلية التي كانت تربط الفوارق بالنمو الاقتصادي للبلدان من الأثر الايجابي للنمو على التفاوت و الفوارق في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بحيث تميزت هذه الفترة بتراجع مستويات الفوارق بينما كان هنالك معدلات نمو قوية في حين مع بداية ثمانينيات القرن الماضي أصبح النمو يسجل مستويات ضعيفة مقارنة بازدياد معدلات الفوارق و التفاوت بين الاقتصاديات و داخلها ، و قد اختلفت وجوهات النظر و آراء الاقتصاديين في تحديد تلك العلاقة نفيا و اثباتا بحيث يشير Kuznets إلى وجود علاقة طويلة بين النمو و عملية التنمية و قد استخلصت هذه النظرة أن التفاوت لا يشكل عاملا محركا للتنمية و لا معيقا لها في المراحل الأولى من عملية التنمية و في المراحل المتأخرة تتقلص نسبة الفوارق و التفاوت كما يشير في هذا الصدد (krugman) انه يوجد دلائل مهمة جدا للنظرة الجديدة لتأثير الفوارق على النمو الاقتصادي وهذا باعتبار أن ارتفاع معدلات الفوارق هو كابح للنمو الاقتصادي كما أن أعادة التوزيع هو المحرك للاقتصاد .إن تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي اختلفت تفسيراته في الأدبيات الاقتصادية كما أشار الى ذلك krugman من خلال العديد من القنوات التي يمكن من خلالها تفسير تاثير الفوارق على النمو الاقتصادي و تشير أغلبية النماذج و الدراسات في هذا الصدد بالأثر السلبي للفوارق على النمو الاقتصادي.و قد ذكر Fenyővári–Lukovics (2008) بعض الاختلافات التفسيرية للنظريات الاقتصادية للفوارق بحيث أنه في النظريات الكلاسيكية فان كفاءة الميزات في الاقاليم الناتجة من التخصص ستساهم في تقليل التفاوتات الإقليمية بطريقة تفيد جميع المناطق المشاركة.أما في النظريات النيوكلاسيكية فان الحركة المطلقة لعوامل الإنتاج بما في ذلك عامل التكنولوجيا فان جميع أوجه الفوارق في النموذج تحتضن من أي نوع من التباينات و الاختلافات التنموية بين المناطق و تؤول الى الانخفاض في المدى الطويل. أما في الاقتصاد الكينزي فان تقليل الفوارق لا يمكن تفسيره كنتيجة لعمليات السوق وترتبط العمليات

المرغوبة ارتباطا اكثربعض التدخلات المؤسسية المحددة. أما التفسيرات الأخرى لنموذج نظريات النمو الداخلي فتفسر نمو الإنتاجية على أنه مخرجات التوزيع المكاني للمعرفة والتكنولوجيا. وبالتالي لا تدل أي عملية تلقائية للتقليل من الفوارق غير أن السياسات الاقتصادية الإقليمية التي تهدف إلى التطوير المتعمد للعوامل الداخلية (التكنولوجيا والمعرفة والموارد الداخلية في المنطقة) يمكن أن تصبح وسائل فعالة للحد من الفوارق الإقليمية.

أما نظرية التجارة الجديدة فتشير أن التنوع المكاني للإنتاجية مستمد من المستويات المتفاوتة للتخصص الإقليمي والتكتل وتكوين العناقيد. فالتوازن المكاني الذي تشكله قوى الجاذبية المركزية والطرد المركزي هو كفاءة باريتو، وبالتالي لا توجد أي آليات للسوق التي من شأنها أن تحفز التباينات المكانية (Lukovics، 2009).

أما في نظريات الاقتصاد الجديد وبسبب ثبات التغيرات الناتجة عن ديناميكيات التفاعل بين العمليات الاقتصادية في الاقتصاد المؤسسي الجديد فانه يمكن تفسير تفاوت الفوارق الإقليمية أو الحد منها في إطار النموذج الاقتصادي .في حين نجد أن بورتر أشار الى أنه لا يمكن تقليص الفوارق من خلال آليات السوق وهذا كون أن هذه الفوارق تنشأ من جراء الصناعات الأساسية وتكتلات المناطق وكون أن استراتيجيات الشركات والمؤسسات الاقتصادية تركز على آليات الاقتصاد الجزئي أي تعتمد على أهمية اكتساب الموارد في المنطقة على عكس بعض النظريات الاقتصادية التطورية والتي تشير الى أنه آليات السوق يمكنها الحد من الفوارق.

ان هذه التحليلات في النظريات الاقتصادية أعطت أهمية بعد السياسات الاقتصادية في معالجة مشكلات الفوارق و ما ينجم عنها من آثار التباينات في الدخل و مستويات التعليم و الصحة و كذا ارتفاع معدلات الفقر والاقصاء و التهميش و غيرها من الاثار السلبية للفوارق المكانية و بالتالي الارتباط الكبير للفوارق و توسعها مرتبط أكثر بفعالية تصميم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية دون ترك تحفيز و الحد من الفوارق و التباينات لآليات السوق كما أشارت الى ذلك النظريات السابقة الذكر .

1.3.2 قنوات تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي:

توجهت الجهود النظرية لنماذج النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وكذا التجارب التطبيقية للعلاقة بين الفوارق أو التفاوت والنمو الاقتصادي فقد يرى البعض أن التفاوت في الدخول هو امر طبيعي ويرجع الى التفاوت في القدرات والاختيارات وتم تحديد هذا الأثر في العديد من القنوات التي تؤثر بها الفوارق على النمو الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي (التجارة و التنمية، 2012):

1.1.3.2 قناة الادخار والاستثمار:

و تتمثل في تأثير التفاوت على مستوى و تكوين الطلب الكلي إذ أن الطلب الكلي للسلع و الخدمات يمكنه أن يترك أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في ظل قيام نشاطات الاستثمار الإنتاجي كما يمكن لارتفاع الأجور و انخفاض التفاوت أن يشجع الاستثمار و التشغيل و النمو الاقتصادي و يشير kaldor أنه و بافتراض التشغيل الكامل يتجه الأغنياء إلى أقساط كبيرة من الادخار وبالتالي فان ارتفاع الفوارق و كدا الحصة من الناتج الوطني للأغنياء ترتفع ،عندها يكون كل شيء مساويا للادخار و كذا الاستثمار و النمو لكن هذا لا يمكنه ان يكون تبعا لعمل هاته القناة إلا إذا توفرت بعض الشروط التي ذكرها كالدورkaldor (1957) (Allègre، 2015) وهي :

1) -لابد من أن ارتفاع دخول أصحاب الدخول المرتفعة لا يتبعه انخفاض مساو للادخار؛

2) -ارتفاع في نسب الادخار يلزم توجيهها إلى زيادة في حجم الاستثمار الإنتاجي؛

3) -أن الارتفاع في حجم الاستثمار الناجم عن ترجمة الادخار الى استثمار انتاجي يلزم أن يترجم الى ارتفاع في النمو الاقتصادي.أما الحالة التي يكون فيها فائض في الادخار فان ارتفاع الفوارق يمكن أن يكون له الأثر السالب على النمو الاقتصادي و هو ما ذكره Summers(2014) أن ارتفاع الفوارق هو عامل خطر للركود النقدي و الذي يعبر عن عجز السياسة النقدية عن تحقيق التوازن في التشغيل الكامل و هذا بتأثيرها على المعدل الطبيعي للفائدة الذي يكون سالبا و الذي تكون عنده الرغبة في الادخار و الاستثمار متساويتين في حالة التوظيف الكامل لقدرات الإنتاج ،كما انه يكون أقل من معادل الفائدة الحقيقي و بالتالي يتأثر النمو الاقتصادي مقارنة بإمكانياته و بالتالي وجب الحد من التفاوت في الدخول حتي يكون هناك اثر يجابي للفوارق على تعزيز النمو الاقتصادي (Allègre، 2015) أما من ناحية الطلب على المنتوجات فان انخفاض معدل التفاوت يمكنه أن يزيد الطلب على المنتوجات و ينشط الاستثمار مما يؤثر على النمو الاقتصادي و يرى كل من(1989) and vishny Murphy and Shleifer أن التوزيع الغير عادل للموارد يمكنه كبح النشاط الصناعي و من ثم النمو لانه يؤثر على طلب المنتوجات من طرف الطبقة المتوسطة الكبيرة التي تطلب سلعا نمطية يتم من خلاله تحقيق المكاسب الانتاجية كما ان التقليل من التفاوت في الدخول يمكنه ان يترك اثارا ايجابية على الطلب على المنتوجات التي تعزز النمو الاقتصادي (التجارة و التنمية، 2012). إذا ما تم انشاء صناعات جديدة قادرة على اعطاء دفعة قوية تزيد من خلالها الاجور مما كان عليه في القطاعات التقليدية ويكون لها الآثر الايجابي على تحفيز النمو الاقتصادي.

2.1.3.2 قناة التحفيز:

يمكن للفوارق أن تؤدي إلى ارتفاع النمو عن طريق توفير حوافز للجهود والابتكار والمقاولاتية ويؤدي هذا التحفيز الى التوفيق ما بين الانصاف والكفاءة الاقتصادية وهذا تبعا لأفكار Okun(1975) و التي تشير الى ان السوق يكون غير منصفا و فعال في نفس الوقت و بالتالي فإن الرغبة في الحد من أوجه عدم المساواة مقارنة بالتوازن في السوق تنطوي على تكلفة من حيث الكفاءة و بالتالي فان الحد من أوجه عدم المساواة يكون من خلال تدخل الدولة (وليس المساواة نفسها) و التي تكون مكلفة من حيث الكفاءة.و يكون هذا التدخل من جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية التي تخفض التفاوت و لا يقتصر على الجانب الاجتماعي او الجانب الضريبي و تكون هناك حدود واضحة و دقيقية لاجراء التحكيم بين الاهداف المرتبطة بالمساواة و الفعالية . إذا لابد من تعزيزو ترقية المساواة إلى الدرجة التي تكون فيها تكلفة الاستفادة من المساواة مساوية لتكلفة زيادة عدم الكفاءة. زيادة على ان التحفيزات يمكن أن يكون لها آثارا إيجابية عن النمو الاقتصادي فقد يترك التفاوت في الدخول آثارا سلبية غير مباشرة نتيجة التفاوت الاجتماعي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي حيث أن الظواهر الاجتماعية والسياسية كالاضطرابات الاجتماعية وارتفاع معدل الجريمة وتعزيز الجريمة المنظمة وزيادة الفساد وتآكل حقوق الملكية وارتفاع تكاليف المعاملات والأمن لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي وهذا لتاثيرها على يقين وقرار الاستثمار للمستثمرين الاقتصاديين خوفا على قيام نشاطاتهم (التجارة والتنمية، 2014).

3.1.3.2القناة المتعلقة بالاقتصاد السياسي:

و تتعلق هذه القناة بتحليل الآثار المرتبة في الاقتصاد السياسي على التفاوت بحيث ان ارتفاع معدلات الفوارق يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال ازدياد الضغط الاجتماعي و يرغب الافراد في المجتمعات التي تكون فيها معدلات الفوارق مرتفعة باعادة التوزيع التي يكون لها الاثر السالب على النمو الاقتصادي و قد أوضح كل منMELTZER & RICHARD **(1981)** (نظرية الناخب الوسيط)ان الفوارق تعيق النمو الاقتصادي حيث يرغب المواطنون اكثر على عملية اعادة التوزيع بحيث كلما كان نسبة الدخل متوسط على الدخل الوسيطي كبيرة كلما كانت اعادة التوزيع قوية الدخل الاجمالي يكون ضعيفا ، كما ان هذا النموذج يشيير الا أن الفوارق المحسوبة في هذا النموذج هي فقط الفوارق الاولية قبل اعادة التوزيع و بالتالي يوافق هذا التحليل تحليل OKUN و في الحالتين فان اعادة التوزيع تكون غير جيدة بالنسبة للنمو الاقتصادي كما أن العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي تتوقف بشكل كبير على النظام السياسي و هو ما ذكره Stiglitz (2012)فيما يخص حالة الاقتصاد الامريكي (Allègre، 2015)بالاضافة الى هذا النموذج تناول العديد من الباحثين في نماذجهم العلاقة بين الفوارق أو التفاوت و النمو الاقتصادي و تشمل هذه النماذج Alesina and Rodrik (1994) ،وكذا نموذج Persson and Tabellini (1994) حيث تناولت العلاقة بين التفاوت و النمو الاقتصادي وخلصت هذه النماذج الى ان زيادة الفوارق في إعادة توزيع الدخول المتأتية من الأسواق يعوق النمو الاقتصادي من خلال ادخال تشوهات اقتصادية تؤدي الى كبح النموالاقتصادي المتاتي من الاستثمارات في رؤوس الأموال الخاصة و الذي ينخفض بشكل كبير عندما يكون هناك فرض ضرائب على هاته الاستثمارات .في حين تشير نماذج أخرى الى ان علاقة إعادة توزيع الدخول بالنمو علاقة إيجابية حيث أن لم تكن سياسات التوزيع فانها تؤثر على النمو الاقتصادي الذي بدوره يرفع من التفاوت و من بين هاته النماذجBénabou (2000.2002,), Verdier(1996) . saint-paul and Perotti(1996),Bartels(2008) و من جانب آخر تشير بعض النماذج الاخرى الى أن ارتفاع الفوارق تقلل من الانسجام الاجتماعي و يزيد من اللاستقرار السياسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تهديد الفوارق لحقوق الملكية التي تؤثر على معدلات الاستثمار و منه التأثير على النمو الذي قد يكون من الصعب تحسينه و خاصة في المجتمعات التي ترتفع فيها الفوارق و يشير هنا Rodrik (1999)أن الاقتصاديات التي تتعرض لصدمات خارجية قد تستجيب السياسات العمومية التي تطبقها و الرامية للتصدي للصدامات الخارجية و التي يترتب عليها نتائج اعادة التوزيع و التي تعتمد امكانية تطبيقها بدرجة كبيرة على سلامة البيئة الاجتماعية و التي قد تؤدي الى تعطيل الاصلاحات كما يمكنها شل أو تعطيل الاقتصاد لعدة سنوات . ان تحقيق الانسجام الاجتماعي له دور في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق، فانخفاض هذا الأخير قد يؤثر على النمو الاقتصادي من جانب تمويل السلع العمومية بحيث انخفاض الانسجام الاجتماعي قد يخفض تمويل السلع العمومية مما قد يضر النمو بالنمو الاقتصادي كما أشار اليه Putnam(2000)وكذا الدراسة التي قام بها .Anderson et al (2008) و التي استخلص من خلالها أنه يتم انخفاض مساهمات المشاركين في المصلحة العامة عندما تصبح

الفوارق معلنة و تصبح اللاعدالة المدركة و ليس الفوراق نفسها هي التي تقلل من الرغبة في تمويل السلع العمومية وبالتالي يمكن تاثيرها على النمو الاقتصادي (Allègre، 2015).

4.1.3.2القناة المتعلقة بتفاوت الدخل وأوجه القصورفي الأسواق الرأسمالية والاستثمارفي التعليم:

تتناول هده القناة تأثير التفاوت على وتيرة نمو الناتج كما انها تتصل بقصور في الاسواق الرأسمالية والاستثمار في التعليم وهذا بسبب التخوف من المخاطر المعنوية التي تسبب القصور في الأسواق الراسمالية بحيث أن التفاوت من خلال هذه القناة يكبح النمو الاقتصادي و يرى هذا التوجه ان الخوف من المخاطر المعنوية يؤدي الى نقص الاستثمارات من طرف الاطراف المستثمرة و الفاعلة في الاسواق الرأسمالية (استثمار مادي في راس المال ,استثمار البشري)و يختلف تأثير هذا الاستثمار حسب الحالة للمجتمعات الغنية و الفقيرة و من بين هذه النماذج التي تطرقت لتأثير هاته القناة نموذج Galor et Zeira (1993)الذي يشير انه في حالة قصور اسواق راس المال و الائتمان قد تجد العائلات الفقيرة انها مقيدة و تكون لها قدرات ضعيفة على الاستثمار و خاصة في مجال التعليم لانه يصبح مكلفا هذا و هو ما يؤثر على راس المال البشري و الذي بدوره يؤثر على الانتاج الكلي و الاستثمار في المدى القصير و المدى الطويل و هذا نتيجة الفوارق في توزيع الثروة و الدخل و تصبح العائلات الفقيرة واقعة تحت مصيدة الفقر و يعتمد هذا النموذج على فرضيتين هما (Zeira، 1993) :قصور اسواق الائتمان حيث ان معدل الفائدة على المقترضين الأفراد اعلى من معدلات الفائدة على المقرضين ،أما الافتراض الثاني هو ان الاستثمار في رأس المال البشري غير قابل للتجزئة .ان هذا التحليل في ظل قصور الاسواق تناولته العديد من النماذجGalor,(1996a)Bénabou ,(1993) Banerjee and Newman , (1992)Aghion and Bolton and Tsiddon(1997),Galor,(2000) Moav, (2002) Moav , Galor and (2002) حيث تؤكد هذه النماذج أن الفوارق تكون مفيدة للنمو الاقتصادي عندما تكون الاستثمارات في رأس المال المادي أكثر أهمية من تراكم رأس المال البشري أماPerotti (1996a) فقد شدد على على دور عيوب الأسواق المالية باعتبارها إحدى القنوات الأكثر معقولية وراء التأثير السلبي الملحوظ للفوارق في الدخل على معدلات النمو اللاحقة على المدى الطويل.و في نفس الوقت تناولت نماذج Castello and Domenech (2002)و كذا نموذج Deininger and Olinto (2001)وجدوا أن الفوارق في توزيع الأراضي وتوزيع رأس المال البشري لهما أثر سلبي كبير على معدلات النمو على المدى الطويل. (Giuseppe Bertola، 2006) لأن ما يمكن أن تفرضه القيود الائتمانية على الحد من اجمالي تراكم رأس المال هو من يكون له الأثر السلبي على النمو الاقتصادي. في حين يشير Aghion & al(1999) أن القصور في أسواق رأس المال يعتبر عاملا من عوامل ابطاء تكوين راس المال بحيث يتوجه الافراد الأغنياء الى توجيه استثماراتهم نحو الأنشطة الاقتصادية منخفظة العوائد في حين أن الفقراء تمنعهم مواردهم المحدودة من الاستثمار حتى ولو كان لديهم انشطة ذات عوائد مرتفعة وهذا بسبب قصور أسواق راس المال وبالتالي يكون هناك الاثر السالب على النمو الاقتصادي من جانب الاستثمار في تكوين راس المال البشري.

4.2 المؤشرات الثابتة للتباين والفوارق المكانية:

تعاني العديد من مناطق العالم و خاصة الاقتصاديات النامية من تمركز الأنشطة و الهياكل الاقتصادية في أماكن معينة عادة ما تكون العواصم و المدن الكبرى مما يخلق العديد من التباينات في مستويات التنمية و ظهور الفوارق الإقليمية و المكانية و قد توصل Williamson (1965) أن البلدان متوسطة الدخل و السائرة في النمو تعاني من حدة في التباين و التفاوت مقارنة بالبلدان الأقل نموا و البلدان المتطورة سواءا مابين المناطق الجغرافية أو ما بين قطاعات النشاطات الاقتصادية .وقد ظهرت العديد من مؤشرات قياس التفاوت المكاني منها ما تعلق بمستويات التنمية أو توزيع الدخل. كما تشير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE أن مؤشرات الفوارق تم بناؤها لقياس عدم المساواة في الدخل انه من الصعب قياس الفوارق الإقليمية انطلاقا من الناتج الداخلي الخام (PIB)للفرد و لكن هناك تدابير يمكن قياس الفوارق الإقليمية و هي: (معروف هوشيار، 2009)

-لقياس الفوارق في الناتج الداخلي الخام بين المناطق يمكن اعتبار المناطق كأفراد وذلك بإعطاء المناطق نفس الأهمية؛

-إعطاء ترجيح للمناطق من خلال عدد السكان وهذه الطريقة لا تراعي الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فيما يخص عدد السكان؛

- إعطاء ترجيح للمناطق من خلال مساحة المناطق السكنية ولكن هذه المعطيات ليست متاحة لجميع المناطق

1.4.2.مؤشرات التباين المكاني:

يوجد العديد من المؤشرات المستخدمة في تقييم مستويات التباين المكاني في مستويات التنمية ومن بين هذه المؤشرات نجد:

1.1.4.2طريقة Wroclaw Taxonomy للتفاوت الإقليمي:

تعتمد هذه الطريقة على تجميع العناصر المتشابهة من بين العناصر الخاضعة للدراسة بحيث تهدف إلى إعادة توزيع المتغيرات لمدروسة (ترتيب للمعطيات المدروسة بحسب المؤشرات القطاعية أو المكانية أو المؤسسية أو الزمنية) بصيغ مختلفة تعتمد على المسافات الضمنية بحيث يتم وضعها في مصفوفات وهذا بأسلوب المصفوفة المتقابلة بحيث يمكن توزيع المسافات بين عدد متدرج من المجموعات من أجل استخلاص المسافات بين العوامل المكانية وإعطاء تصنيف الإقليمي.

خلاصة الطريقة

إذا تصورنا مجموعة من النقط:

$$P1(\chi 1, \chi 2, ..., \chi m), P2(\chi 1, \chi 2, ..., \chi m), ...Pn(\chi 1, \chi 2, ..., \chi m)$$

لتحديد هذه المجموعة يمكن إتباع الإجراءات الآتية

(1) إعداد قائمة بالنقاط : $P1, P2, ..., Pn$

(2)ترتب مضامين المتجهات

$$(\chi 11, \chi 12, ..., \chi 1m), (\chi 21, \chi 22, ..., \chi 2m), ...(\chi N1, \chi N2, ..., \chi Nm)$$

(3) تعرض المصفوفة الآتية :

$$\begin{matrix} \chi 11 \\ \chi 21 \\ \chi N1 \end{matrix}\begin{pmatrix} \chi 12 & ..... & \chi 1m \\ \chi 22 & ..... & \chi 2m \\ \chi N2 & ..... & \chi Nm \end{pmatrix}$$

(4)بغرض تجاور تأثير وحدات القياس نستخدم القيم المختزلة و الممركزة:

$$j = 1, 2, ..., N$$

$$\frac{\chi_i - \overline{\chi}_j}{S_j}$$

$$\overline{X}_j = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} X_{ij}$$

$$S_j = \left[\frac{1}{N}\left(\chi_{ij} - \chi_j\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

(5) تبنى متجهات ب m من الأبعاد بالاعتماد على الصيغة الآتية:

$$i, j = 1, 2, ..., N \qquad C_{ij} = \left[\sum_{k=1}^{m}\left(\chi_{ik} - \chi_{ij}\right)^2\right]$$

وتتحدد مضامين هذه المتجهات من خلال المسافات بين نقاط P_j, P_i . هناك فان هذه النقاط عبارة عن عناصر ضمن المجال الاقليدي وهكذا تظهر المصفوفة التماثلية The Symmetric Matrix الآتية :

المصفوفة التماثلية المتخالفة للمسافات البينية

$$\begin{pmatrix} 0 & C12 & ..... & C1m \\ C21 & C22 & ..... & C2m \\ CN1 & CN2 & ..... & CNm \end{pmatrix}$$

يلاحظ بان في كل صف $\left(j = 1, 2, ...N\right)$ Ci, إن عناصر تحقق العلاقة الآتية:

$$C_i, \left(j = 1, 2, ...N\right)$$

وهنا ينظر إلى: ciكقياس لتقريب النقطة Piمن النقطة Pj حيث تكون النقطتان في أدنى المسافات البينية . وتدعى مجموعات النقاط المرتبة بمجموعات التركز من المرتبة الأولى. ولربط هذه المجموعات من الضروري إيجاد أقصر المسافات بينها

إذا أريد تقسيم المجموعة إلى k من المجموعات لابد من إهمال $\left(k-1\right)$ من أطول أو ابعد الارتباطات ضمن المجموعة .كما ويمكن التقسيم من خلال القيمة الحرجة C°.

$$C^{\circ} = C + Sc$$

علما إن c هو الوسط الحسابي و Sc انحراف معياري للمسافة c_i مع $C = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} c_i$

2.1.4.2معامل تباين الدخل:

يعتبر مؤشر التباين في متوسط الدخل الفردي من أهم المؤشرات لقياس التباين التنموي بين المناطق و يعد Williamson أول من استخدم هذا المؤشر لقياس التفاوت في مستويات الدخول بين 24 بلدا وأظهر ويليامسون (1965)أن التفاوت الإقليمي بين الدول يتبع مسار مقلوب U يرتفع في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية و يتناقص في المراحل المتأخرة .ويفسر الزيادة الأولية في التفاوت الإقليمي من خلال تركيز الدخل و و العوامل المولدة له في مناطق محددة من الدولة؛ ويفسر الانخفاض اللاحق من التفاوت الإقليمي من خلال انتشار الدخل و

العوامل المولدة له (C.Cindy Fan and E milio Casetti، 1994)و قد اعتمد ويليامسون في تحديد معدل التفاوت الإقليمي على ثلاث مؤشرات :السكان و القوى العاملة و متوسط نصيب الفرد من الدخل و قد تم تطبيق ثلاث طرق في قياس هذا المؤشر:

1-معامل التباين المرجح :

$$Vw = \frac{\sqrt{\sum (y_i - y)^2 \frac{P_i}{PN}}}{\bar{Y}}$$

2--معامل التباين الغير المرجح:

$$\mathbf{Vuw} = \frac{\frac{\sqrt{\sum (\mathbf{y_i} - \bar{\mathbf{y}})^2}}{\mathbf{n}}}{\bar{\mathbf{Y}}}$$

3-معامل التباين المطلق :

$$\boldsymbol{Vmw} = \frac{\sum (y_i - \bar{\mathbf{y}}_\mathbf{i}) \frac{P_i}{PN}}{\bar{Y}}$$

$\mathbf{y_i}$: متوسط نصيب الفرد من الدخل في الإقليم (i)

$\bar{Y}$:متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلد المعني

$\mathbf{n}$: عدد الأقاليمP_N:سكان البلد ،P_i: عدد السكان الإقليم (i)

حيث إذا كانت قيمة هذا المعامل تفوق الواحد الصحيح مما يشير إلى وجود تباين للدخل بين المناطق و الأقاليم.

و يشير Williamson بان الفوارق المكانية في الدخل ومستويات التنمية يمكن تمثيله بمنحنى بشكل جرس courbe en cloche و الشكل التالي يبوضح تطور الفوارق المكانية حسب وليامسون :

الشكل رقم (01/08) تطور الفوارق الإقليمية بدلالة مستويات التنمية

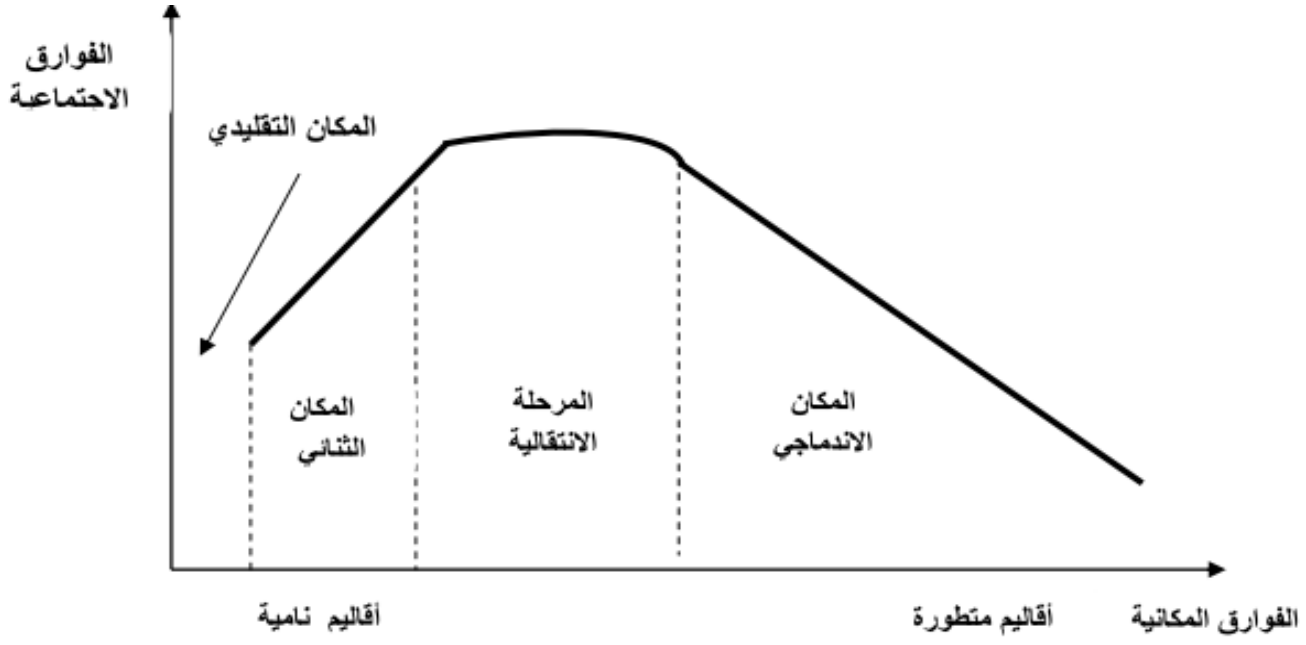

المصدر Frédéric Carluer.Pouvoir économique et espace Analyses de la divergence régionale. L'Harmattan :.2004 p39

بحيث يربط مستويات الفوارق الاجتماعية و الفوارق المكانية بمراحل النمو التي تميز المكان بحيث الفوارق الاجتماعية ترتفع بشكل متزايد في المراحل الأولى لعملية التنمية إلا أن تصل حد معين كم أنها تزيد من الفوارق المكانية و في المرحلة الانتقالية للمكان إلى المزيد من التحضر يكون هناك استقرار في الفوارق الاجتماعية

بفضل عوامل النزوح و الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تزيد معدلات الفوارق المكانية في مرحلة معينة من تطور المكان.

3.1.4.2معامل جيني:

يعتبر جيني من بين أهم المؤشرات المهمة في قياس مستوى التفاوت على المستوى المكاني أو الإقليمي ويتم تحديد هذا المؤشر انطلاقا من نسب مساهمة الأقاليم في الدخل وترتيبها تنازليا أو تصاعديا وبعد ذلك يتم حساب النسب التراكمية كما يتم كذلك تقسيم الواحد الصحيح على عدد الأقاليم المأخوذة في الدراسة ويتم تحديد نسب القاعدة المقارنة ومن ثم يتم وضع عمود بالنسب التراكمية كما يتم إعداد جدول للمساهمات الحقيقية ولقاعدة المقارنة يتم تطبيق الصيغة التالية (هوشيار، 2006):

$$G = \sum_{i=1}^{n} [(x_i)(y_i - 1) - (x_i - 1)(y_i)]$$

G: معامل جيني

x_i :نسب قاعدة المقارنة للأقاليم

y_i:نسب المساهمة الحقيقية للأقاليم

يتم قياس و تحديد بدقة حجم التفاوت الإقليمي من أجل وضع السياسات للتقليل من التباين و الفوارق التنموية المكانية انطلاقا من نتائج القياس .

4.1.4.2تحليل التباين المكاني باستخدام أسلوب تحقيق الأهداف:

يعتبر أسلوب تحقيق الأهداف من أساليب التحليل المكاني للفوارق والتباينات في مستويات التنمية انطلاقا من مجموعة من المعايير التي يتم أخذها للمواقع التي يتم تشكيله في شكل أوزان بحسب أهمية كل معيار في الظاهرة المدروسة موضوع البحث كما يتم ترجيح هذه الأوزان حسب مستوى تواجد أو درجة تدرج المعيار المعني كما يتم ضرب قيمة الوزن بقيمة الترجيح فينتج الوزن الترجيحي للمتغيرات المدروسة و يتم ترتيب القيم و من ثم استخلاص مستويات التباين المكاني للتنمية (هوشيار، 2006).

2.4.2مؤشرات الفوارق المكانية:

تشير مؤشرات الفوارق المكانية إلى قياس مستوى توزيع الدخل وعدالة توزيعه بالإضافة إلى قياس مستويات الفقر بين المناطق الجغرافية ويؤدي التباين في مستويات النمو الاقتصادي والتنمية المكانية إلى ظهور الفوارق في المؤشرات الاقتصادية بين المواقع هذه المؤشرات لا تقيس مستويات التفاوت في الدخل أو مستويات الفقر على مستوى الدول فقط بل يمكن تطبيقها على موارد الدخل المستويات المحلية والمكانية ومن بين هذه المؤشرات نجد:

1.2.4.2مؤشر جيني :

هذا المؤشر من بين المؤشرات الأساسية في قياس الفوارق المكانية في الدخل أو الأنفاق الاستهلاكي بين الأفراد و الأسر وهو يعتمد على منحنى لورنز ويظهر هذا المنحنى النسب التراكمية للدخول المستلمة مقارنة بالعدد التراكمي للمستفيدين من الدخول وهذا بدءا بالأسر الأكثر فقرا و يقيس مؤشر جيني المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز والخط افتراضي من المساواة المطلقة، معبرا عنه كنسبة مئوية من المساحة القصوى تحت الخط .وبالتالي، فإن مؤشر جيني يتراوح بين ال قيمة0و التي تثير إلى المساواة التامة وبين القيمة 1و التي تعني الفوارق

التامة.وتختلف الكتابات للصيغة الرياضية لمعامل جيني بحسب الظاهرة المدروسة و تكتب صيغة هذا المعامل (خواجة، 1984):

$$G = \left(\sum_{i=1}^{n} x_i y_i + 1\right) - \left(\sum_{i=1}^{n} x_{i+1} y_i\right)$$

حيث :

G:قيمة معامل جيني

x_i :النسب التراكمية للأفراد في العينة i

y_i :النسب التراكمية للدخل في العينة i

n:عدد العينات

i :تمثل العينة

كما يمكن كتابة صيغة مؤشر جيني بالصيغة الأكثر استخداما بعدما يتم ترتيب المعطيات ترتيب تصاعدي وفقا لنصيب الفرد من الدخل و تكتب هذه الصيغة كما يلي (Qin Nie، 2002) :

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} p_i(2Q_I - W_I)$$

$$Q_I = \sum_{i=1}^{n} W_I$$

بحيث أن :

p_i:نسبة السكان

W_I:نسبة نصيب الفرد من الدخل

2.2.4.2مؤشر ثايل :

يعتبر مؤشر ثايل من بين المؤشرات التي تستعمل في قياس مستوى الفوارق في الدخل بين فئات المجتمع وقد تم اقتراحه من طرف ثايل عام 1967ويحسب هذا المعامل بين فئات المجتمع وداخل هذه الفئات ويقوم هذا المؤشر على أسلوب تناسبي للفئة المجتمعية i فإذا كانت القيمة قريبة من متوسط دخل الفرد للمجتمع ككل كان ذلك دليلا على انخفاض التفاوت في توزيع الدخل (بشير هادي عودة، 2004) و تكتب صيغة هذا المعامل ب (R.M.SUNDRUM، 2004):

$$\boldsymbol{T = \sum_{i=1}^{n} q_i(\log y_i - \log u)}$$

حيث أن :

u:متوسط الدخل لكل فئة i

$\boldsymbol{q_i}$:نسبة الدخل الملاحظ في مختلف الفئات i مع $\boldsymbol{q_i = p_i u_i / u}$

$\boldsymbol{y_i}$:نسبة دخل الفرد المتوقع في الفئةi

و يمكن اعتبارها هذه الطريقة لمقارنة توزيع لدخل معين مع التوزيع المتساوي للدخل و التي يتم الحصول عليه من أخذ الفرق بين لوغاريتم الدخل Yوقيمة لوغاريتم متوسطها uبدلا من الفرق بين قيمها العددية.كما يمكن الحصول على التباين في توزيع الدخل مابين المجموعات و داخلها و يتم ذلك بالصيغة التالية :

$$T = T_B + \sum_{I=1}^{N} q_i T_i$$

T_i:التباين في الدخل المقاس مابين i من الفئات

T_B:التباين في الدخل ما بين ما بين المجموعات

مع العلم أن T_B, T_i تحسب بنفس الطريقة لمؤشر ثايل T

3.2.4.2-معامل الاختلاف:

من بين مؤشرات قياس الفوارق ما يسمى بمعامل الاختلاف والذي يمثل طريقة أخرى لترجيح متوسط الاختلافات بين قيم x والمتوسط الحسابي لهاته القيم و الذي يمثل الجذر ألتربيعي لمتوسط الفروق التربيعيةو تعطى قيمة هذا المعامل بالصيغة التالية (R.M.SUNDRUM، 2004):

$$S = [\sum p_i (x_i - \mu)^2]^{1/2}$$ بحيث أن :

S: معامل الاختلاف ,

p_i :التمثيل البياني لتساوي توزيع الدخل بين الفئات المدروسة x_i

μ:المتوسط الحسابي لقيم توزيع الدخل

في المجال التطبيقي يعد هذا المعامل الأكثر استعمالا و هذا من خلال الشكل S/μ و تعرف هذه القيمة بمعامل الاختلاف وتقيس تغيرات قيمة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية في البلد.

4.2.4.2مؤشر هيرشمان :

يعتمد الانحراف المعياري على المسافة بين التوزيع و التجزئة في المكان المتساوي لعدد xمن المعطيات كما يمكننا بناء قياس للفوارق بالاعتماد على المسافة في q من الأماكن وهي المسافة الفاصلة بين النقطة q(نسب الدخل الملاحظة في مختلف الطبقات)انطلاقا من النقطة pالتي تمثل نسب الدخل المتوقع اذا كانت كل الوحدات لديها نفس الدخل وفي الحالة التي فيها كل طبقة معرفة لتأخذ نفس العدد للطبقة تعطى صيغة فيشر بالعلاقة التالية

:(R.M.SUNDRUM, 2004) $H = \left(\sum q^2 - \frac{1}{k}\right)^{1/2}$ بحيث :

H:مؤشر التباين لهيرشمان

q:المسافة بين دخل مختلف الطبقات

k:حجم المناطق

كما يمكن تحويل هذا المؤشر إلى مؤشر يتغير من القيم 0 إلى القيمة 1 و هذا بقسمة المعادلة على أقصى قيمة لهذا المؤشر وهي $\{(k-1)/k\}^{1/2}$ و هذا في حالة ما إذا أن الطبقات العليا حازت على الدخل بالكامل كما تم

إدخال القيمة q^2 بغية قياس التركزالمنتوجات الأساسية لصادرات الدول .

3. سياسات التنمية المكانية وأثرها على الفوارق المكانية.

1.3 سياسات التنمية المكانية والفوارق التنموية:

قد تفتقد البلدان وخاصة المتأخرة منها الى نوع من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و التي تساعدها في بناء اقتصادياتها و الاستفادة من مواردها و امكانيتها المادية و المعنوية و قد يرجع هذا الفقدان الى اعتماد الدول على سياسات شاملة لا تراعي الخصوصيات المكانية و حتى الإقليمية و الجهوية في رسم تلك السياسات أو أنها درجت على استغلال ما تتوفر عليه من إمكانيات و موارد من دون تخطيط و مرعاة للاستدامة و تشير التجارب العالمية ان البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و المادية قد تقع في نقمة الموارد و تصبح حينئذ تعاني من مشاكل هدر الموارد و كذا كل اشكال الفقر و الاقصاء و التهميش و ارتفاع الفوارق و الاختلافات في المستويات المعيشية بين الافراد و التنموية و هذا بسبب اختلالات النمو في تلك المناطق و قدد تتنوع السياسات و استراتيجيات لتحقيق نوع من التنمية المكانية

1.1.3 تعريف التنمية المكانية:

إن مفهوم التنمية المكانية يعني بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في أي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور يكون ملائما لتعزيز عملية النمو الاقتصادي (افتخار عبد الحميد النقاش و آخرون، 2012) و يتم ذلك من خلال توجيه الفعاليات الاقتصادية و توجيه الاستثمارات و تخصيص الموارد الاقتصادية و البشرية المكانية بما يضمن الاستدامة مع العمل على تحقيق نوع من التقارب و التقليل من الفوارق بين المناطق في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الاستغلال و الاستثمار الكفؤ في الموارد و الإمكانات المتاحة في المكان, كما تهدف التنمية المكانية إلى تحقيق التوازن التنموي النسبي بين الأقاليم و هذا لأنه مع مرور الوقت تخضع الأماكن الاقتصادية الى تغيرات هيكلية و هذا بسبب تركز قوى الإنتاج أو السوق و اما بتوجيهات حكومية مقصودة (صالح، 2008)فيصبح هيكل الاقتصاد مكون من تجمعات أو مناطق تركيز و كثافة تتركز فيها جميع أنشطة الإنتاج و كذا انتشار الأسواق كما تظهر فيها تركز للسكان ويحدث فيها الضغط السكاني كما انه يمكن تأثرها بالهجرة التي تضاعف من اثار الضغط . في حين تشهد مناطق أخرى مستويات منخفضة من الإنتاج و كذا التركيزات الإنتاجية و السكانية (المناطق الصحراوية في الجزائر). و يشير البنك الدولي أن التنمية المكانية تبدآ بتحديد واضح للأدوار و الإجراءات المؤسسية فصنع السياسة المكانية أمر متعدد القطاعات و المؤسسات و" برنامج العملية "اللازم للتنمية المكانية يشمل وضع ترتيبات للمتابعة و التنسيق و توزيع الموارد و التخطيط و تحديد الأدوار. (البنك الدولي، 2010)ان التنمية المكانية هي عملية تعكس التنظيم المكاني من خلال تنمية احتياجات المجتمع والتي تخص (Finka، 2007):

-التنظيم المكاني المناسب للمجتمع وهذا من خلال وضع الآليات التنموية في المكان المناسب؛

-تطوير البنية المكانية المستقبلية الخاصة في البيئة المادية من اجل العمليات الاجتماعية.

تنمية التفاعل بين المجتمع وطبيعته بهدف تحسين العملية الاجتماعية لعمليات الإنتاج والتوزيع التي تلعب الدور الرئيسي

2.1.3 تفعيل آليات نظام الإنتاج المكاني كسياسة مكانية:

يلعب التنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية دور مهم في بناء النظام الإنتاجي المحلي القائم على العلاقة بين مختلف الأطر المؤسسية المحلية والذي يتطلب العمل ألتشاركي للأطراف الفاعلة والجماعات الإقليمية والمحلية في بناءه وهو محور التنمية الاقتصادية المحلية والتي تسعى إلى تعبئة الموارد المحلية من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. إن بناء نظام الإنتاج المكاني يتطلب تفاعل ديناميكيات الإنتاج من أجل تحقيق التنمية المكانية المستدامة و التي لايمكن تحقيقها إلا إذا كانت متجدرة في مواقع ذات معنى و هوية فردية و جماعية (**البروفيسور حسان زوال**) (Pierre-Noël Denieuil، 2005)من أجل تحسين نوعية الحياة, بحيث يعتمد تنظيم النشاطات الاقتصادية على صيغ للتفاعل والتعايش حتى ما بين المعرفة والخبرات، نشاطات الإنتاج و كذا الخصائص الإنسانية و الثقافية الموجودة و المبنية في المكان (A Bourdin et J Rémy، 1998).

1.2.1.3تعريف نظام الإنتاج المحلي :

إن نظام الإنتاج المحلي يعتمد أساسا على نشاط المؤسسات الإنتاجية بحيث يمكن تعريفه كمجموعة من المؤسسات الإنتاجية التي تعمل في مكان أو إقليم واحد وتتمحور في نفس القطاع المهني (Jean-yves Prax, 2002)و يعرف هذا النظام كتركيبة لمجموعة من الشركات مجمعة في منطقة حول الأعمال التجارية المحلية،أو حتى عدة شركات صناعية أو خدمية. هذه الشركات لديها علاقات مع بعضها البعض وتكاملهم مع بيئتهم الاجتماعية والثقافية و هذه العلاقات ليست علاقة سلعية فقط بل هي أيضا غير رسمية وتنتج عوامل خارجية إيجابية لجميع الشركات،و تستجيب هذه العلاقة أساسا للسوق في حالات الإنتاج المتخصص و خاصة في البحث عن الاقتصاديات السلمية الخارجية و قد تتمثل هذه الاستجابات في الشراكة ،المشاريع المشتركة ، التحالفات الإستراتيجية ،مختلف أشكال التعاون (Lévesque، 1998)،كما تتميز الشركات والمؤسسات أيضا بمرونتها وقدرتها على الاستجابة للطلب المتغير والمختلف من حيث الزمن و المكان . ويعتمد نظام الإنتاج المحلي على نظام الضبط الذي لا يستخدم فقط قواعد السوق بل يراعي الجانب الاجتماعي و هذا من خلال القانون الاجتماعي ،مختلف الأشكال الاجتماعية ، القواعد والقيم .كما يعرفه G.Garofoli (1983) بأنه شكل من أشكال التنظيم المكاني للمؤسسات و الشركات الإنتاجية PME التي لها روابط خاصة فيما بينها و التي تعطي نمط معين من التنمية المحلية مع أن هذه المؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع الإنتاجي و التي تستهدف نفس السوق مع المنافسة الأفقية بين المؤسسات و بالتالي تشكل نظام متكامل و منظم حيث وجود ثقافة تقنية إنتاجية و القوى الاجتماعية و السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات ووجوب المحافظة عليها و تقويتها(M-Andrea Filippa، 2003). كما أكد F.Wilkinson(1983) انه لا يمكن قيام نظام انتاج محلي الا اذا كان هناك ارتباط وتداخل بين قوى الإنتاج في عمليات الإنتاج وبالتالي يمكن اعتبار نظام الإنتاج كتفاعل لمجموعة عناصر الإنتاج قوة العمل، إمكانيات الإنتاج، طرق تنظيم الانتاج، هيكل الملكية ومراقبة نشاط الانتاج وكذا الجانب الاجتماعي لسيرورة نظام الانتاج (M-

Andrea Filippa، 2003)كما يساعد هذا النظام في تسهيل التبادل وتوظيف الابتكارات المكانية بالإضافة إلى توظيف المعرفة المحلية و التدريب الذي له الدور الوظيفي في عمليات الإنتاج. إن بناء نظام الإنتاج المحلي يتطلب وجود القاعدة المعرفية والمؤسساتية اللازمة والتي تتفاعل وفق آليات العمل والتخطيط التنموي ألتشاركي. يتميز التحليل الحديث للجاذبية الموقعية قدرة المكان على جذب النشاطات الاقتصادية و توطين المؤسسات الإنتاجية وكذا توطن الموارد البشرية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية وهي عوامل تدخل ضمن تحليل قوى التجمعات الاقتصادية (Les forces d'agglomération) لتدفق نشاطات الإنتاج و الاستثمار و التي تعتمد على خلق المناخ الاقتصادي الملائم ،تحسين الخدمات، تثمين القدرات المكانية ،و تعتمد أيضا على قدرة المكان من حيث الاعتماد على المعرفة و التكنولوجيا و الابتكار لعناصر المكان من (مؤسسات،شركات ، رأس مال بشري ،هيأت) و التي تمكن من زيادة تدفقات المعرفة وزيادة نسب الابتكار والتي تعتبر كمحرك لعملية النمو الاقتصادي .فالفعالية الاقتصادية للمكان تبنى من خلال فعالية و قوة الأطراف الفاعلة في المكان و قدرتها على استيعاب المعرفة و تنظيم النشاط الاقتصادي المكاني ،ويمكن تحليل عناصر الجادبية الموقعية من خلال عوامل التفاعل المكاني و التي تتممن خلال :

1.3.1.3عوامل الجذب المكاني للموارد البشرية:

يعتمد توطن المورد البشري على توفر العوامل المكانية التي تلائم ظروف العيش و الحياة للإفراد و العائلات و بخاصة في المناطق الحضرية و يستطيع من خلالها العنصر البشري الاستفادة من تحقيق القدرات كما أشار إلى ذلك أمارتياسن(2000) في نظريته (theorie de capabilité)و التي تتمثل في قدرة الإثبات (الحرية في الملبس ،المأكل ،السكن ،القدرة على مواجهة الأمراض و الوقاية منها)و القدرة على التصرف والتفاعل (الحرية في التنقل،الحصول على التعليم ،الدخول إلى سوق العمل ،الاستفادة من الترفيه و المشاركة في الحياة الاجتماعية) كما انه لا يمكن مساواة عنصر الإثبات و التصرف مع الاستهلاك أو الاستثمارات التي يقوم بهاالأفراد و بالتالي الأفراد لهم الحرية في القيام بنشاطاتهم في المكان بحسب توفر الموارد و قدرتهم على انجازها بكل حرية كما أن المكان يمكن أن يوفر للأفراد بعض الموارد المكملة لنشاطات الأفراد للقيام بها بكل حرية و اختيار . (Eric Olszak، 2010).و بالتالي جاذبية المكان تكمن في الحرية التي يوفرها للأفراد في القيام بنشاطاتهم مقارنة بالأماكن الأخرى.

2.3.1.3عوامل الجذب المكاني للاستثمارات :

إن قدرة المكان على جذب الاستثمارات تكمن في قدرته جذب توطين النشاطات الاقتصادية للمؤسسات والاستثمارات وتعتمد هذه القدرة أساسا على ثلاث عوامل أساسية تكمن في خصائص الطلب للمؤسسات التي ترغب في توطين نشاطاتها الاقتصادية وتطويرها بالإضافة إلى توفر المكان على الموارد التي تميزه عن باقي المواقع الاقتصادية وكذا تنافسيته بالنسبة للأماكن الأخرى. ويشير P. krugmanأن المكان يمكنه أن يصبح تنافسيا عن طريق الأثر التراكمي والذي يرجع أساسا الى المردود المتزايد الذي ينتجه التركز المكاني والذي يظهر بشكل التجمعات الاقتصادية التي تجمع العديد من المتعاملين الاقتصاديين (Eric Olszak، 2010)،وفي ظل استخدامات

التكنولوجيا و الابتكار والتي أصبحت تنافس توفر الموارد الطبيعية و العوامل التقنية في الإنتاج لايمكن حصر الجاذبية المكانية في توفر العنصر التقني للإنتاج المرتبط بشروط الإنتاج أوبالطلب للأسواق المحلية بحيث أصبحت جاذبية المكان للاستثمارات تعتمد على العديد من المحددات كتكاليف توفر الموارد البشرية عالية التأهيل،توفر منشآت النقل و المواصلات ،الخدمات المقدمة للمؤسسات والتي لا تقل أهمية عن توفر الموارد الطبيعية والتي تكسب المكان ميزة نسبية كما أن خلق تفاعل بين المؤسسات الاقتصادية في المكان وأطراف العمل التنموي يرفع من زيادة توطين النشاطات الاقتصادية والاستفادة من أثرالتجمعات الاقتصادية (agglomération économique) وكذا شبكات المؤسسات .كما تشير بعض المقاربات لتطور الجغرافيا الاقتصادية أن توطين المؤسسات في المكان والجذب المكاني لا يعتمد على العوامل الاقتصادية بل يشمل الجوانب الاجتماعية والمؤسساتية والذي يرتبط بتحليل المكان من الناحية التاريخية.

4.1.3 التكتلات الاقتصادية كسياسة لدعم الإنتاج المكاني :

قد يكون هناك الآثر الموجب للتكتلات الاقتصادية للإنتاج والذي له دور مهم في ترقية الأماكن الاقتصادية ودعم دورها في مسارات النمو والتنمية الاقتصادية ويشيرفي هذا الصدد العديد من الباحثين الاقتصاديين عن دور التكتلات في تاثيرها الموجب على النمو الاقتصادي ومن بين هؤلاء Martin and Ottaviano(2001)، Davis and Henderson (2003)،Henderson (2003)،Bertinelli and Black (2004) ويرجع هذا الاثر الايجابي إلى العوامل الخارجية الإيجابيةexternalities والمعروفة باسم اقتصادات التكتل الناشئة كنتيجة لتركيز أنشطة القطاع الواحد (اقتصادات التوطين) أو توفر خدمات متعددة ذات صلة بالتحضر (اقتصادات التحضر) فمن الناحية المفاهيمية، فقوى التكتلات (قوى الجاذبية) وقوى التشتت (قوى الطرد) تحدد بوضوح هيكل الاقتصاد المكاني. ووفقا Fujita, Krugman and Venables(1999) تحتوي قوى التكتلات على الروابط، وأسواق العمل الكثيف،و الآثار الجانبية للمعرفة وغيرها من العوامل الاقتصادية الخارجية الخامة أما قوى التشتت فتحتوي على عوامل الثابتة والأرض و الوفرات الاقتصادية الخامة و بالتالي تعتبر قوى التكتل و و قوى التشتت متعددة الأوجه. (AN-MING WANG، 2014) . وأول من تطرق الى هذه التكتلات الاقتصادية من خلال الآثار أو العوامل الخارجية هوWeber (1909,1929)و التي لعبت دورا مهما في نظريات التوطين .وهذا التركز قد يخلق نوع معين من الأنماط التنموية بالإضافة الى تخفيض تكاليف المعاملات وكذا تكاليف التنقلات للأفراد والمؤسسات وبالتالي هذه التكتلات تؤثر على التوطين المكاني للأنشطة الاقتصادية كما أن وجودها يؤثر أيضا على عوامل النمو الاقتصادي الداخلي.وقد تم تطوير هذا النموذج من طرف Krugman و الذي يوضح فيه كيف أن التفاعلات بين زيادة العوائد و تكاليف النقل يمكن أن تؤدي إلى ظهور وتطور التكتلات الاقتصادية . لقد اثبتت هذه التكتلات المكانية الاقتصادية دورها المهم في تحقيق نوع من التوزان في مستويات التنمية ليس فقط على مستوى المدن والمناطق الجغرافية فقط لكن حتى بين المدن والمناطق الريفية في تقليل الفوارق المكانية وتعزيز التحضر الذي له دور أساسي في تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية المكانية وهذا ما اشارت اليه نظريات الاقتصاد الجغرافي الجديد حيث أكدت على تاثير الحجم الذي يحدثه التكتل المكاني للأنشطة الاقتصادية و الذي يعتبر قوة دافعة هامة للنمو

الاقتصادي و بالتالي حدوث تأثيرات للتنمية الاقتصادية على نطاق أوسع و خاصة عندما يتركزالنشاط الاقتصادي والسكان في المدن الكبرى (Zhao Chen and Ming Lu، 2016) و هذا التاثير يكون من خلال ثلاث جوانب هي :مشاركة عرض و طلب مدخلات و مخرجات الإنتاج من طرف المنتجين و الموردين في الأسواق مما قد ينتج انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج ،توسع الإنتاج ،تقديم منتجات وخدمات عالية التخصص حسب الطلب المحدد.أما العمل الثاني و هو المطابقة و التي تتمثل مطابقة جميع العوامل بشكل جيد في الأسواق على نطاق أوسع حيث تجد المؤسسات بسهولة أكبر المدخلات والموظفين ذوي المهارات الخاصة لتلبية احتياجاتهم الخاصة.كما أن المؤسسات يكون لديها نوع من الرضى اتجاه احتاجاتها من المدخلات المتنوعة ومن المرجح أن يجد الموظفون رب عمل مناسب في مكان يشهد العديد من المؤسسات.

ان التكتلات الاقتصادية المكانية قد تظهر معها فوارق مكانية في مستويات التنمية وخاصة في مستويات التشغيل والعمالة. لكن ما يمكن ان تخلقه الروابط والتفاعلات بين مناطق التكتلات والرغبة في تحقيق التوازن المكاني و الإقليمي قد يخفف من حدة الفوارق التي قد تنشأ من خلال سياسات التنمية الاقتصادية وهذا ما تم تناوله من قبل نظرية وليامسون وكوزنتز (1965) في مراحل تطور الفوارق. كما أشار الى ذلك كل من Perroux (1955)، Krugman(1995) حيث أن التنمية الاقتصادية لا تحدث بشكل متساوي في الأماكن الاقتصاديةو لكن ما قد يخلقه توسيع المدن والتركز الحضري من توفير المنشآت القاعدية والهياكل من اجل تكثيف الاستفادة من المكاسب المرتبطة بالتكتلات الاقتصادية وخاصة ما يرتبط بالتكنولوجيات الحديثة والآثار الخارجية المادية والمالية الناتجة من التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية للمؤسسات والشركات المنتجة قد تنشا فوراق مكانية لكن قد تستفيد منها بعض المناطق عن طريق آثار المضاعف الذي يقود الى تنشيط النمو و التنمية في المناطق الأخرى.كما ان السياسات العمومية يمكنها أن تنشط النمو في المناطق المحرومة بعدما يتم التركيز على مناطق معينة لكن ما ينبغي أن تركز عليه هذه السيسات هو التوفيق مابين الكفاءة الاقتصادية و الانصاف المكاني . كما أن هذا التكتل الاقتصادي يزيد من الجاذبية المكانية للاستثمارات وخاصة الاستثمارات الاجنبية والتي تشير الدراسات أن للتكتل المكاني أثر موجب على الاستثمار الاجنبي المباشر (G.Cainelli، 2007) و توطينه في الاماكن ذات الجاذبية المكانية.

5.1.3 التنافسية المكانية كآلية لتحقيق التنمية وتقليل الفوارق التنموية:

لم يعد يقتصر مفهوم التنافسية على المؤسسات الاقتصادية فحسب بل تطور هذا المفهوم ليشمل التنافسية على مستوى المواقع ،المناطق ،الأقاليم و البلدان و هذا نتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية و قد يختلف تعريف التنافسية في كل من المستوى الجزئي و االكلي فالمستوى الجزئي يتعلق بنشاط المؤسسات الإنتاجية و قدرتها على خلق التنافسية أما المستوى الكلي فيشير إلى قدرة المواقع أو الأقاليم و كذا الاقتصاديات الدولية على خلق قدراتها الإنتاجية بالإضافة إلى حصولها على حصتها في الأسواق سواءا المحلية أو الدولية و قد تغير المفهوم التقليدي للميزات النسبية التي كانت تتمتع بها بعض البلدان و المناطق الجغرافية فيما يخص وفرة عوامل الإنتاج إلى مصطلح التنافسية للمواقع الاقتصادية للدول التي تعتمد على عوامل التكنولوجيا و رأس المال الفكري

في العملية الإنتاجية وكدا فهم احتياجات و رغبات الأفراد و يمكن أن تشمل أيضا عناصر القدرة التنافسية عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وهياكل أساسية و يعتمد مؤشر التنافسية العام على ثلاث جوانب اساسية هي (المتطلبات الأساسية ، تحسين الكفاءة ، الابتكار والتطور) والتي تشمل اثني عشر دعامة بما في ذلك النظام المؤسسي ، البنية التحتية ، وبيئة الاقتصاد الكلي ، والصحة والتعليم ، وكفاءة سوق العمل ، والصحة والتعليم ، والابتكار ، هكذا. هذه تؤدي إلى فعالية توجيه الابتكارات وتنافسية الاقتصاد.وقد تعددت التعاريف للتنافسية بحيث انه لا يمكن إيجاد في الأدبيات الاقتصادية تعريفا للتنافسية المكانية ويرى بورتر (1996، 2003) أن النمو الاقتصادي يكون مدفوعا بالميزة التنافسية للمدن والمناطق والأمم المستمدة من إنتاجية الشركات وهذا ما يترجم نظرية التنافسية من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي والشكل التالي يبين مختلف آفاق التنافسية المكانية

الشكل رقم (01/09): مختلف الأفاق المكانية للتنافسية

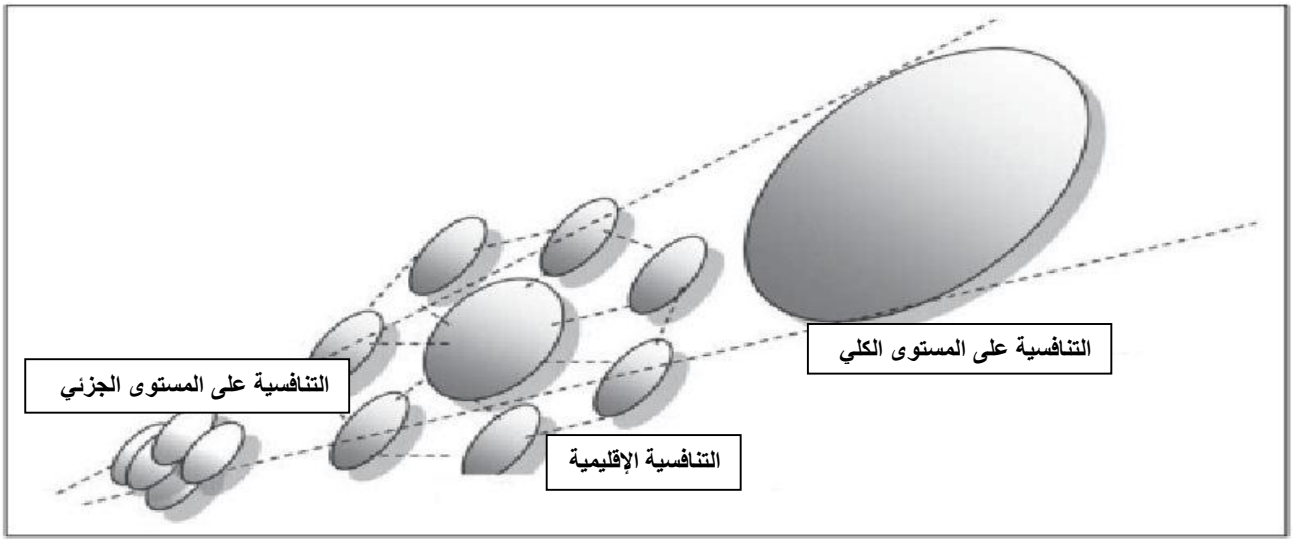

المصدر:

(Borozan Dula, 2007) , **REGIONAL COMPETITIVENESS**:**SOME CONCEPTUAL ISSUES AND POLICY IMPLICATION** INTERDISCIPLINARY MANAGEMENT RESEARCH IV Fourth Interdisciplinary Symposium, POSTGRADUATE STUDY ORGANIZATION AND MANAGEMENT,FACULTY OF ECONOMICS IN OSIJEK, Pore-Croatia, June 1 –3,2007.,P52

1-المستوى الجزئي للتنافسية: يدخل ضمن المستوى الجزئي أداء المؤسسات و الشركات الإنتاجية في المكان و قدراتها على اكتساب حصتها السوقيةو الوصول إلى الأسواق الجديدة وتحقيق الربحية بأكثر فعالية في المدى الطويل بالإضافة على قدرتها على الابتكار والاستدامة.و يرى في هذا الصدد Fisher (2003) أن من بين العوامل الأخرى للتنافسية الجزئية و الذي يمثل عامل رئيسي آخر من القدرة التنافسية الديناميكية للمناطق هو وجود المعرفة الضمنية والمقننة و التي تتطلب وجود أفراد قادرين على فهمها،استيعابها والقدرة على استخدامها و هو الدور الحديث للعمالة في استخدام التكنولوجيا و دور التعليم في ذلك بدلا من الدور التقليدي للعمالة .

2-المستوى الإقليمي للتنافسية: يتعلق هذا النوع من التنافسية بقدرة الأقاليم الاقتصادية على توفير الأجور الجذابة بالإضافة إلى وفرة فرص العمل التي تعود على رأس المال ولا تقتصر التنافسية الإقليمية على زيادة الحصص السوقية لنشاط معين بل تتعدى إلى المحافظة على مستويات المعيشة التي تمثل الهدف الأساسي لأي نشاط تنافسي و يرجع ذلك أن للإقليم دور في توفير أدوات البيئة التنافسية الملائمة للشركات و المؤسسات وكذا عمليات التراكم المعرفي(Robert Huggins، 2013).

3-المستوى الكلي للتنافسية: ظهر هذا المفهوم للتنافسية الكلية الإقليمية أو الوطنية في الو م أ في ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي رغم العديد من المناقشات و قد تعرض هذا المفهوم لكثير من النقد وخاصة من طرف P. krugman بحيث أن الدول لا يمكنها التنافس فيما بينها كما إن التنافسية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية وبالتالي يمكن أن يؤدي السعي إلى تحقيق تنافسية إلى سياسات اقتصادية كلية سيئة،كما أشار بورتر (2003) أن المفتاح لفهم القدرة التنافسية يعد مصدر الرخاء الوطني أي إنتاجية الاقتصاد،وتقاس هذه الإنتاجية بقيمة السلع والخدمات المنتجة لكل وحدة من الموارد البشرية ورأس المال والموارد الوطنية و هي القياس الحقيقي للقدرة التنافسية، و ترتبط بالقدرة التنافسية على المستوى الجزئي وأنها وسيلة لتحقيق الأهداف الرئيسية من خلال رفع مستويات الإنتاج و الرفع من مستويات المعيشة للأفراد (Borazan Dula، 2011) .كما تعتمد هذه التنافسية أيضا على عامل الوصول الى المنشآت القاعدية بالإضافة الى الموقع الجغرافي و الذي يؤدي الى تخفيض تكاليف النقل و قد تبين من خلال نموذج P. krugman ان تخفيض هذه التكاليف يرفع من درجة التكتل وما توصلت إليه تقارير التنافسية العالمية تؤكد أنه يمكن للحكومات توفير البيئة الملائمة للمؤسسات والشركات و خاصة المنشآت القاعدية و البنية التحتية و هذا لأهمية تأثيرها على النو الاقتصادي الإقليمي و الوطني (Ugo Fratesi and all، 2009)وبالتالي خلق و المساهمة في تنافسية اقتصاديات الدول.

1.5.1.3 العوامل الداخلية والخارجية للتنافسية المكانية:

تعتمد التنافسية المكانية على نوعية التنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية و كذا تراكم الكفاءات المكانية و الموارد الاقتصادية ويشمل تعريف التنافسية المكانية من جانبين أحدهما تعريفها من خلال مخرجات الأنشطة الإنتاجية المكانية أما التعريف الثاني فيركز عن العوامل التي تؤدي إلى تحقيق و تعزيز التنافسية و ترتبط التنافسية المكانية بمواقع توطن الصناعات و التجمعات الاقتصادية كما أنها ترتبط أيضا بالعوامل الاجتماعية والثقافية و كذا العامل المؤسسي (Patricia van Hemert and all، 2011)و التي لها دور أساسي في الاقتصاد المكاني.وفي ظل الاقتصاد الحديث المبنى على تراكم المعرفة أصبحت التنافسية المكانية تتبع مؤشرات الابتكار التكنولوجي و المعرفي و الذي في الكثير من التجارب العالمية أصبح يعوض وفرة الموارد الطبيعية و التي ينظر إليها من جانبين أساسيين جانب أن هذه الموارد ثابتة والمكان ما هوإلا مخزون يجمع هاته الموارد أو الجانب الثاني الذي يعتبرأن الموارد تتشكل وتتطور.

2.3. تحليل البعد المكاني لسياسات التنمية في الجزائر:

مرت الجزائر بالعديد من التجارب التنموية المتعاقبة و التي سعت من خلالها الحكومات المتعاقبة الى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري الذي ظل منذ فترة البناء الاقتصادي في سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي وما صاحبها من المخططات الثلاثية والرباعية(1967-1969), (1970-1973), (1974-1977)للتنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1967الى مطلع سنوات التسعينيات مرورا بمختلف التصحيحات الهيكلية التي قامت بها الدولة في تلك الفترة حبيس الاقتصادي الريعي و البترولي رغم كل الجهود و النداءات المتكررة حول تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات و نظرا لطابع سوق النفط العالمي من التغيرات.مر الاقتصاد

الجزائري بالعديد من الازمات و التي كان النفط فيها سبب حدوث هذها و مع مطلع الالفية و اتسام الاقتصاد الجزائري بالاستقرار نتيجة الطفرة التي حدثت في السوق البترولية و التي عادت على مداخيل الجزائر بفوائض مالية كبيرة جدا اتجهت الجزائر الى مرحلة تميزت بالانفاق الكبير على البنية التحتية و المنشآت الكبرى القاعدية في كل المجلات و في كل القطاعات . هذه السياسات الاقتصادية والتي سعت من خلالها الدولة الى بناء هيكل للاقتصاد الجزائري وإعادة بناء بنيته التحتية التي تعتبر من مرتكزات التأهيل الاقتصادي بحيث شملت هذه السياسات جميع المناطق المكونة للاقتصاد الجزائري لكن بنسب متفاوتة وذلك حسب الخصوصيات الاقتصادية والجغرافية لكل منطقة وهذا من اجل بعث النشاط الاقتصادي وتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية للبترول. أنفقت الجزائر منذ عام 2000 من خلال البرامج التنموية الخماسية و التي وجهتها الدولة لبناء الهياكل و المنشآت القاعدية و بدأ من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) و تم تخصيص مبلغ 525مليار دينارلهذا البرنامج الذي ركزت من خلاله الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية.و عقب هذا البرنامج الخماسي البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي قدر مبلغه البرنامج الخماسي (2004 – 2009) ما يعادل 17500 مليار دينار في حين بلغ المبلغ الإجمالي للبرنامج (2010-2014)21214 مليار دينار جزائري .كما بلغ البرنامج(2015-2019)مبلغ23000 مليار دينار (Nations unies، 2017) .و الشكل التالي يبين حجم الانفاق الاستثماري العمومي الذي أعتمدته الحكومة من خلال البرامج المتعاقبة و الذي يظهر من خلاله أن الدولة الجزائرية و ابتداء من سنة 2004 ارتفعت قيمة المخصصات لمشاريع البنية التحتية وفقا لبرنامج التجهيز العمومي حيث ركزت فيها الحكومة على مشاريع المنشآت الاقتصادية و الادارية و قطاع السكن و كذا قطاع الفلاحة و الري و كذا قطاع الصناعة التحويلية و كنشآت التربية و التعليم بالاضافة الى المنشآت الاجتماعية و الثقافية و كانت الاستثمارات الضعيفة فيما يخص المخططات البلدية للتنمية و كذا الخدمات المنتجة و هو ما قد يصعب من فعالية و مردودية الاستثمارات العمومية و تظهر التفاوتات ما بين المناطق بالاضافة الى حدوث تركيز فقط على المناطق الكبرى و التجمعات السكنية الكبيرة و الشكل التالي يبين اجمالي ما أنفقته الجزائر على برامج التجهيز و الاستثمار العمومي و التي خصصت له مبالغ كبيرة

الشكل رقم (01/10) اجمالي الانفاق على برامج التجهيز والاستثمار العمومي

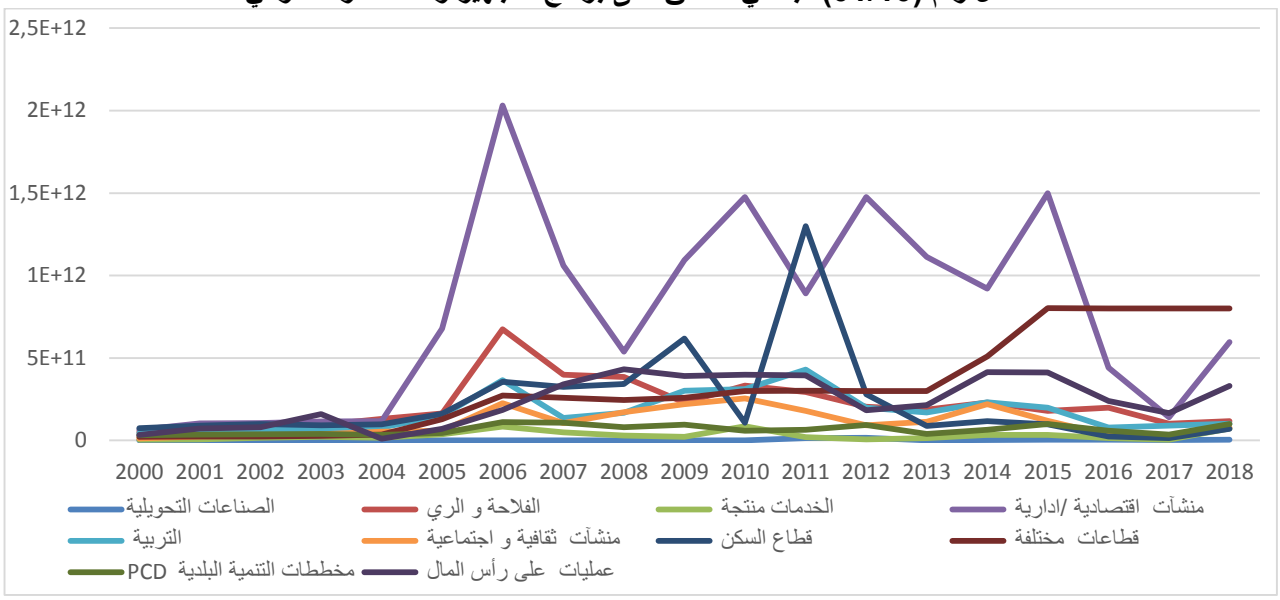

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مجمعة من قوانين المالية من 2000-2018

هذه المبالغ الضخمة توحي حجم الانفاق الموجه لرأس المال العمومي والتي كانت تعتمد تمويلاته بدرجة كبيرة على عائدات قطاع البترول و الذي بدات أسعاره تتدهور في الأسواق العالمية و هو ما أدى الى تراجع كبير لموارد الميزانية و حدوث أزمة حقيقية في الاقتصاد أدت الى عجز موارد الميزانية لتغطية النفقات بمعدل 6,4% سنة 2014.وفي هذا الصدد فقد سبق و أن أشار البنك الدولي عام 2010 أن التجارب الدولية لتوسيع الانفاق على البنية التحتية لا يمكن ان يكون لها الأثر على النمو الاقتصادي الا إذا صاحبها استثمار في رأس المال البشري وكذا منشآت التعليم.و هو الأمر بالنسبة للاقتصاد الجزائري و هذا بسبب فشل بعض السياسات الرامية الى خلق قيمة مضافة من خلال خلق المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية مع عدم كفاءة وأهلية المؤسسات الإنتاجية لمواجهة السوق المحلي وعدم قدرتها على المنافسة للمؤسسات الأجنبية بالإضافة الى عدم وجود رؤية واضحة المعالم للسياسات الصناعية المتخذة منذ السنوات الأولى لقيام الصناعة في الجزائر.و هو ما أدى الى عدم التوصل الى بناء قاعدة صناعية كفأة و فعالة تخدم متطلبات و احتياجات الاقتصاد الوطني .

1.2.3. في المجال المؤسساتي:

اعتمدت الجزائر نظام المركزية في تسيير مؤسسات الاقتصاد الوطني وكذا الهيآت التابعة للدولة منذ سنوات الاستقلال و مع التقسيمات الإدارية التي اعتمدتها الجزائر (1963, 1974 ,1984 , 2015) و التي نتجت عنها مناطق و أقاليم متعددة من ولايات و بلديات و التي تعتبر كوحدات لهذا التقسيم الاداري و أصدرت الدولة الجزائرية جملة من القوانين التي تخص الولاية و البلدية و التي لم تعطى لها كافة الحرية في تسيير شؤونها مما عطل البعد المكاني و المحلي و حتى الاقليمي لمفهوم التنمية الاقتصادية و التي ظلت تابعة لنظام المركزية الذي عطل المبادرات المكانية و الاقليمية التي هي مصدر النمو الداخلي .و في مجال التخطيط الاقليمي أصدرت الجزائر عام 2001 القانون 01-20 و المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة (الجريدة الرسمية، 2001)و كذا القانون 02-08 و المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة و تهيئتها (الجريدةالرسمية،، 2002)و هذا من أجل مسايرة

الديناميكيات العالمية للتخطيط المكاني و كذا انشاء و تطوير المدن و التي تعتبر كمكون للاقتصاد الوطني مع اعطاء نوع من الحرية للسلطات المحلية المزيد من الصلاحيات في اطار اللامركزية و ترقية التسيير الجواري و تعزيز التنسيق و التشاور بين الاطراف الفاعلة على المستوى المكاني مع العمل على تحقيق نوع من الانصاف الاجتماعي .و من بين الاجراءات التي جاءت في هذه القوانين هو ترقية الشراكة و التعاون بين المدن مع امكانية اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية و الدولية و هو ما يساعد على خلق الروباط و التفاعلات التي يكون لها الاثر على تنمية المناطق .ان هذه الأطر القانونية و التي لا تزال لم تطبق بعد قد تحتوى العديد من الاجراءات التي من شانها تعزيز أطر الاقتصاد المكاني أو الاقتصاد الحضري و الذي له أهمية بالغة في بناء الاقتصاد الوطني و تنويعه .مما جاءت به هذه الاجراءات هو الحث على التوزيع المناسب بين الأماكن و المناطق لدعائم التنمية و وسائلها من خلال تخفيف التركز المكاني في المناطق الساحلية و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و التي قد تعطي نجاحا كما في العديد من التجارب العالمية للدول : مثل الصين و كذا مناطق الجنوب مع مراعاة الفوارق بين المناطق الريفية و المناطق التي تعاني صعوبات من أجل تنميتها و استقرار سكانها في اطار خلق و تنمية الثروة في كل الاماكن و كذا تنمية التشغيل و التوظيف .وفيما يخص مخطط تهيئة الاقليم(SNAT) الذي اصدرته لجزائر فقد تم تقسيمه الى مخططات مكانية محلية (PAW)والى مخططات جهوية واقليمية (SNAR) بغية تسهيل اجراءات تنفيذه وفعاليتها بالاضافة الى مخططات تخص المدن الكبرى والحظائرالكبرى. هذه المخططات والتي من خلالها تضمن الدولة تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية مع محاربة كل اشكال التهميش والاقصاء الاجتماعي في الأرياف والمدن مع دعم الأنشطة بحسب أماكن تواجدها وتوزيعها وانتشارها في جميع المتاطق.كما أعطى هذا المخطط الاهمية للمناطق الجنوبية والمناطق الحدودية وكيفية الاستفادة منها فيما يخص تثمين الموارد المكانية والاستفادة من مبادرات التبادل التجاري في المناطق الحدودية والبلدان المجاورة و قد بينت أحد مواد هذا القانون (المادة 18) أن المناطق الضعيفة يمكنها أن تستفيد من هذا البرنامج بصفة خاصة و هذا من خلال ترقيتها و تطويرها و هذه المناطق هي المناطق التي تتميز بضعف نسيجها الصناعي و الخدماتي و المناطق الريفية التي تتميز بضعف مستويات تنميتها الاقتصادية و المناطق الحضرية الكبرى التي تواجه اختلالات ناجمه عن عدم التوازن بين النمو السكاني و مستويات التشغيل .لقد ركزت هذه المخططات على مجمل القطاعات التي لها اهمية بالغة مثل النقل ,الطاقة ,الصناعة ,الزراعة,التعليم ,الصحة ,المواصلات و الى غيرها من القطاعات الاقتصادية و هذا من خلال تدعيم البنية التحتية و تعزيزها و تنميتها .

ان تطبيق هذه الديناميكيات وهذه الآليات بشكل جيد وفعال قد يساعد على بناء اقاليم ومدن اقتصادية تتمتع بنوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحسن ظروف السكان ومعيشتهم كما أنها تؤسس البناء الاقتصادي للاقتصاد الوطني الكلي. لكن ما يمكن ملاحظته أن هذه القوانين لم تطبق.لكن ما يمر به الاقتصاد الوطني من جراء أزمة التبعية للبترول قد تفرض التوجه نحوه تفعيل هاته القوانين ويتطلب نجاحها الرغبة الفعلية في بناء الهيكل الاقتصادي.

2.2.3.في مجال الاستثمار:

كما قامت الجزائر أيضا بإصدار العديد من القوانين والقيام ببعض السياسات التي تدخل في إطار تشجيع الاستثمار سواءا الداخلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق مزايا وتفضيلات يكون لها الأثر على حركية رؤوس الأموال داخل الاقتصاد والوطني وخارجه.كما يكون لها القدرة على توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق المتأخرة وهذا من أجل بعث النشاط الاقتصادي وتجنب الفوارق الاقتصادية بين المناطق داخل الاقتصاد الوطني. وقد عززت تطوير قواعد الاستثمار العديد من القوانين التي اتخذتها الحكومة الجزائرية منذ سنوات الاستقلال 1963-2016 من أجل تطوير الاستثمار وتشجيعه ومن بين هاته القوانين قانون 01-03و المتعلق بتطوير الاستثمار وكذا القانون رقم 16-09 والمتعلق بترقية الاستثمارو الذي أقر العديد من المزايا والتفضيلات الجبائية والضريبية وحتى الجمركية والتي من خلالها تستفيد المؤسسات المستثمرة من المزايا الاستثنائية والتي تمثل استثمارتها أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني. كما قامت الجزائر بخلق العديد من الهيئات و المؤسسات من بينها : المجلس الوطني للاستثمار (CNI), المديرية العامة لترقية الاستثمار (DGPI), الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI), الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (ANIREF), المديريات الولائية للصناعة و تطوير الاستثمار (DIDI) التي تلعب دورا وسيطيا في خلق الاستثمار .كما قامت الجزائر ببعض التدابير التي من شانها مساعدة المؤسسات و التخفيف عنها من بعض الأعباء التي قد تكون حاجزا أمام نجاح المؤسسات و الشركات و من بين هذه التدابير :تخفيف الأعباء الإجتماعية و الأعباء الخاصة بالأجور, تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الإستثمار,تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للإستثمارات المصدرة, تحفيزات في مجال التمويل و هذا من أجل دعم سبل الاستثمار و ترقيته .ومنذ عام 2016 اعتمدت الجزائر اجراءات جديدة تدخل ضمن اطارالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي التي اتبعته الحكومة الجزائرية والذي يهدف الى اجراء اصلاحات على آليات الاستثمارالعمومي المحلي وهذا لاعادة تأهيل عائدات الاستثمارات والرفع من كفاءتها وإعادة تخصيص موارد الميزانية نحو العوامل الرئيسية للنمو الداخلي وتنويع مصادر التمويل من خلال خطط استثمارية متعددة السنوات تعطي الأولوية للتجهيزات التي تجذب وتتوافق مع التكنولوجيات الحديثة وتكون قادرة على تعزيز إنتاجية القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الجديد. والتي تكون خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق معدل نمو أفضل في الاقتصاد (Ministère des Finances، 2016).من بين الإجراءات المتخذة كذلك هو تشجيع الاستثمار المحلي الخاص و هذا من أجل تخفيف العبء على ميزانية الدولة فيما يخص نفقات الاستثمار و التجهيز العمومي من أجل عقلنة النفقات و تنويع الموارد للميزانية و هذا من خلال خلق نظام استثمار وطني تعطى فيه الأولوية للشراكة بين القطاع العام و الخاص .أما من ناحية قيام المشاريع الاستثمارية الخاصة فتشير الاحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI) أنه بلغ عدد المشاريع في عام2014 حوالي 9904 بمبلغ تمويل يقدر بحوالي 2192مليار دينار في حين بلغ عدد المشاريع الاستثمارية عام 2017 حوالي 4941 مشروع استثمار محلي بمبلغ مالي قدره 1634 مليار دينار جزائري في حين عدد المشاريع الاستثمارية مع الشراكة الأجنبية حوالي 116 مشروع شراكة بمبلغ مالي قدره 272 مليار دينار و كان عدد المشاريع موزعة حسب القطاعات الاقتصادية بحيث أحتل فيه القطاع

الصناعي الحصة الأكبر ثم يليه قطاع الأشغال العمومية ،قطاع النقل و المواصلات ،الخدمات ،السياحة ،الفلاحة ،الصحة على الترتيب و كان توزيع هذه المشاريع على الولايات كما يلي :

الجدول رقم (01/02) يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية عبر الولايات الجزائرية

الولايات	المشاريع الاستثمارية	مبالغ التمويل (مليون دينار)	عدد مناصب الشغل	الولايات	المشاريع الاستثمارية	مبالغ التمويل (مليون دينار)	عدد مناصب الشغل
الجزائر	434	305767	23419	غرداية	71	12588	990
تيزي وزو	264	36426	4273	قالمة	43	7589	1055
وهران	328	337280	17923	الاغواط	48	12199	686
بجاية	176	37429	2957	تمنراست	26	3858	445
سطيف	392	101107	15329	سوق اهراس	28	3612	636
باتنة	142	35095	4263	عين تموشنت	101	56311	3753
قسنطينة	184	64542	7226	تسمسيلت	62	14775	2424
بليدة	117	24751	3129	بشار	34	1850	244
ورقلة	216	43818	4576	النعامة	18	3855	553
سكيكدة	43	13743	1420	اليزي	4	445	20
سيدي بلعباس	66	18834	2304	تندوف	19	2533	399
تيارت	54	15977	1948	بومرداس	262	70392	9257
الجلفة	49	5646	1007	البويرة	96	42441	4242
ميلة	78	8479	1200	الشلف	66	27739	2996
مسيلة	103	40017	2608	عين الدفلى	61	30950	2365
تيبازة	54	14423	2556	تلمسان	107	28627	2699
المدية	51	8666	1107	معسكر	79	23761	2144
جيجل	68	14457	1549	الطارف	71	42406	2881
برج بوعريرج	167	37815	5054	البيض	29	4772	763
تبسة	56	22219	1406	خنشلة	58	8587	499
مستغانم	111	56470	5159	أم البواقي	56	25035	1203
بسكرة	79	33459	2381	أدرار	70	17600	1321
سعيدة	44	7992	1275	الوادي	169	28908	2020
غليزان	92	39444	4369	عنابة	111	110518	5585

المصدر: احصائيات توزيع الاستثمارات لوكالة تطوير الاستثمار ANDI لعام 2017

من خلال الاحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع الاستثمارات لا يزال محصورا في عدة ولايات دون الأخرى فالولايات الساحلية والمدن الكبرى لها نصيب معتبر من تلك الاستثمارات في حين نجد أن المناطق الجنوبية والمناطق الداخلية لا تزال مستويات الاستثمار متدنية مقارنة بالولايات الاخرى كما نلاحظ من أيضا أن مشاركة هذه الاستثمارات في عملية التوظيف لا تزال محدودة في بعض الولايات وهو ما يمكن تفسيره أن تلك الاستثمارات كم سبق و ان أشرنا اليه اقتصرت على جانب الاشغال العمومية و القطاع الصناعي الذي لا يحتاج الى عمالة كبيرة بالاضافة الى قطاع الخدمات و النقل .

أما في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال الجزائر ضعيفة المستويات منذ سنوات البناء الاقتصادي حتى يومنا هذا و هذا بسبب العديد من العوامل المجتمعة و التي لم تستطع من خلالها الحكومة الجزائرية استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و هذا لنظرا للعديد من الصعوبات و المعوقات الاقتصادية و غير الاقتصادية و التي من أبرزها ضعف منظومة التشريعات و القوانين التي تحكم تدفق الاستثمارات ضف الى ذلك الازمات الاقتصادية و المالية و حتى السياسية التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع ضعف انفتاح الاقتصاد و قلة التركيز

على التكنولوجيات الحديثة في بناء نظام انتاجي و مؤسساتي قادر على استيعاب المعرفة و مواكبة التنافسية العالمية و يوضح الشكل التالي مستويات الاستثمار الاجنبي في الجزائر

الشكل رقم (01/11) يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالدولار الأمريكي الى الجزائر

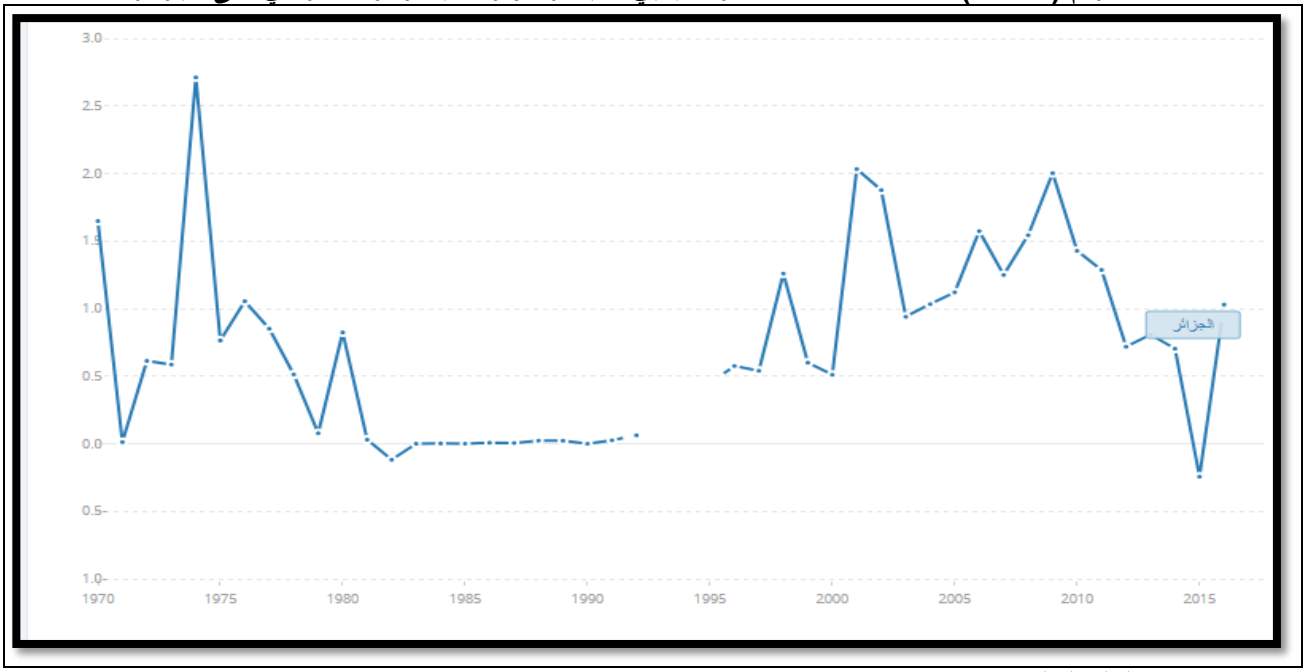

المصدر: بيانات البنك العالمي من 1970-2016

من خلال هذا المنحنى يتضح أن أعلى مستويات الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر كانت في سنوات البناء الاقتصادي الذي تميزت به سنوات السبعينيات من القرن الماضي حيث بلغ عام 1970حوالي 80 مليون دولار لترتفع هذه القيمة عام 1974 الى ما يقارب 358 مليون دولار لتتراجع هذه النسبة تدريجيا بداية من سنة 1975 حيث بلغت قيمته 119 مليون دولار لترتفع قيمته عام 1980 حوالي 349 مليون دولار و بعدها بدأت قيمته في التراجع الى غاية 1985 و هي تميزت ببداية الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 نتيجة أزمة البترول ليتواصل هذا المستوى المنخفض حتى سنة 1996 لتنتعش فيمته الى ما يقارب 270 مليون دولار و هذا لما شهدته الجزائر من أزمة سياسية تبعتها أزمة لا استقرار أمني أدى الى انخفاض نسب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية و مع بداية سنة 2001 بدأت نسب الاستثمار الأجنبي ترتفع و هذا بسبب تحسن الأوضاع الأمنية و عودة الاستقرار بالإضافة الى العديد من الإصلاحات التنظيمية و التشريعية في قوانين الاستثمار ساعدت على تحسن هاته النسب و بلغت قيمته في تلك السنة 1113مليون دولار و هذا حتى 2009 ليصل حوالي 2754 مليون دولار . لتبدأ هذه المستويات في التراجع حتى 2015 الى أدنى مستويات له 584-مليون دولار لتشهد ارتفاعا نسبيا عام 2016بحوالي 1635 مليون دولار.و1203مليون دولار عام 2017 (CNUCED،، 2018) وكانت أغلب هذه الاستثمارات في مجال الطاقة.

ان التوزيع المكاني للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاقتصاد الجزائري وتنويعه على مختلف القطاعات يمكن أن يكون لها تأثير على التوزان المكاني بين المدن والمناطق من خلال توطين النشاطات الاقتصادية كما يمكن أن يكون له التأثير على النمو الاقتصادي وكذا الاستيعاب التكنولوجي كما يمكنه أيضا تعزيز الانتشار التدريجي للتنمية بين المدن الجزائرية وهذا عن طريق تاثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والموطنة في المناطق المتقدمة على

انتاجية المناطق المتأخرة كما يمكن أن يكون لهذا الاستثمار آثارا سلبية على النمو الاقتصادي للمناطق و على الفوارق بين المناطق . وتشير دراسة قام بها كل منKailei Wei & al(2009) أنه يصعب التوفيق بين الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي وبين تأثيره "السلبي" المحتمل على الفوارق في المنطقة وبالتالي يجب التوفيق بين سياسات التشجيع والتوزيع المكاني للاستمارات الأجنبية المباشرة وآثارها السلبية على كل منطقة.

و فيما يخص تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تشير العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع أن هذا الأخير ليس له تاثير كبير على النمو الاقتصادي وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية Kamel Si & al (2015)Mohammed،(2015) Hafid Ilias & al.و (2013) ZENASNI Soumia & al، Reggad Salim و العديد من الدراسات وهذا اما قد يكون بسبب تدفقاته اتجاه الجزائر و عدم توفر البيئة الملائمة و المرنة لوروده أوبتوفر شروط ضرورية لجلبه أو بسبب مركزية القرار التي قد تعيق جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توطينها في بعض المدن والولايات الجزائرية والتي تتوفر على إمكانيات ومناخ استثماري قد يساعد على خلق القيمة المضافة للاقتصاد المحلي والوطني.لان هذه الولايات و المدن قد لا تتلقى نفس القدر من الاستثمرات الأجنبية لنوطينها و بالتالي يصبح الاستثمار كأحد قنوات الفوارق و التبايانات بين الولايات .

3.2.3.في مجال الصناعة:

اعتمدت الجزائر على مر السنوات المتعاقبة العديد من الاستراتيجيات الصناعية ابتداء من سبعينيات القرن الماضي أين تم انشاء قاعدة صناعية تضم مجمعات صناعية و مؤسسات وطنية إنتاجية بدأ من فترة 1967-1979 و هي الفترة التي تميزت بإقامة استثمارات صناعية خصصت لها مبالغ كبيرة قدرت بحوالي 300 مليار دينار و التي شملت الصناعات المصنعة و التي تم توزيعها على مختلف المناطق عبر التراب الوطني لكن الصناعية كل هذه السياسات للاستراتيجية الصناعية الوطنية لم تقد الى نسيج متماسك من المؤسسات الاقتصادية الصناعية و الإنتاجية ذات كفاءة و فعالية إنتاجية قادرة على تلبية الطلب المحلي و قادرة أيضا على مواجهة المنافسة الأجنبية بسبب ضعف التاطير التقني و عدم وفرة العامل التكنولوجي الذي لم يتم الاستثمار فيه بحيث جعل الآلة الصناعية و الإنتاجية تعتمد على تكنولوجيات قديمة لا تستطيع و لا تستجيب لمتطلبات الصناعة الحديثة و بالتالي فشل المجمعات الصانعية و افلاسها و قد عمدت الحكومة الى خوصصتها بداية التسعينيات . وابتداء من سنة 2006 و2007 تبنت الجزائر اسراتيجية صناعية جديدة بغية إعادة لقطاع الصناعة باعتباره أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي للبلدان و اللذي لا يزال محدودا و ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة بحيث الصناعة في الجزائر 5% من الناتج الاجمالي و هي نسبة ضعيف فرغم كل هذه البرامج و الاصلاحات لا يزال قطاع الصناعة في الجزائر ضعيفا مقارنة بما تم انفاقه منذ السياسات الصناعية الاولى الى يومنا و هذا بسبب التسيير العشوائي و عدم أعتماد الاساليب العالمية في توطين النشاطات الاقتصادية الصناعية و عدم الاهتمام بالاستيعاب المعرفي و التكنولوجي الذي تتطلبه قيام النشاطات الصناعية لان التكنولوجيا تعتبر كمصدر لقيام الصناعات في ظل المنافسة العالمية القوية و يشير البنك الدولي أن الجزائر من خلال برامج التنمية الصناعية التي باشرتها وحاولت من خلالها توسيع

نطاق النشاط الاقتصادي عبر مختلف مناطق الجزائر ظلت محصورة حول منطقة الجزائر و بالتالي تمركز النشاطات الاقتصادية و الصناعية سواءا العامة أو الخاصة في مناطق المدن الكبرى .و قدر مؤشر التمركز في الجزائر 56.9% (البنك الدولي، 2010) وهي نسبة تدل على ضعف مستويات التركز للنشاطات الاقتصادية .

ويتوزع هذا النشاط الاقتصادي مكانيا بحوالي 72 منطقة صناعية بالإضافة الى 450 منطقة نشاطات والشكل التالي يبين التوزيع المكاني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر:

الشكل رقم (01/12) التوزيع المكاني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط عبر الولايات الجزائرية

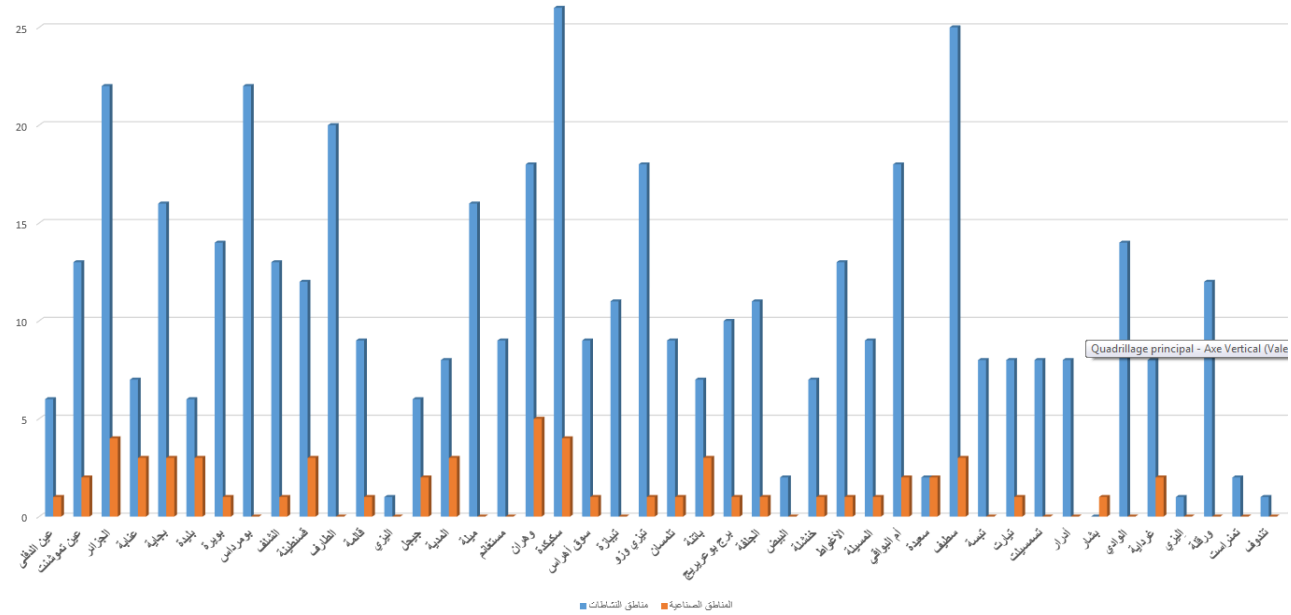

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF)

وبالنظر الى الشكل أدناه نلاحظ تركزالمناطق الصناعية في المدن الكبرى: الجزائر العاصمة ,عنابة ,بجاية ,بليدة ,قسنطينة ,جيجل ,المدية ,وهران ,سكيكدة ,باتنة و سطيف كما ان هناك تركز أقل للمناطق الصناعية في المدن الداخلية الصغيرة في حين انعدام المناطق الصناعية في المناطق الصحراوية و بعض المناطق الحدودية كالطارف و تبسة أما فيما يخص مناطق النشاط فهذا الاجراء شمل كافة المناطق و المدن الجديدة تدخل ضمن الاستراتيجية التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاستثمار و خلق المؤسسات الإنتاجية و الصناعية من خلال خلق الحظائر الصناعية لكن لا تزال الخطوات بطيئة في هذا المجال بحيث لا تزال هاته الاجراءات لم تجسد على أرض الواقع مما يمكن فشلها و الشكل التالي يبين توزيع المكاني الحظائر الصناعية :

الشكل رقم (01/13) التوزيع المكاني للحضائر الصناعية ومراحل انجازها عبر الولايات الجزائرية

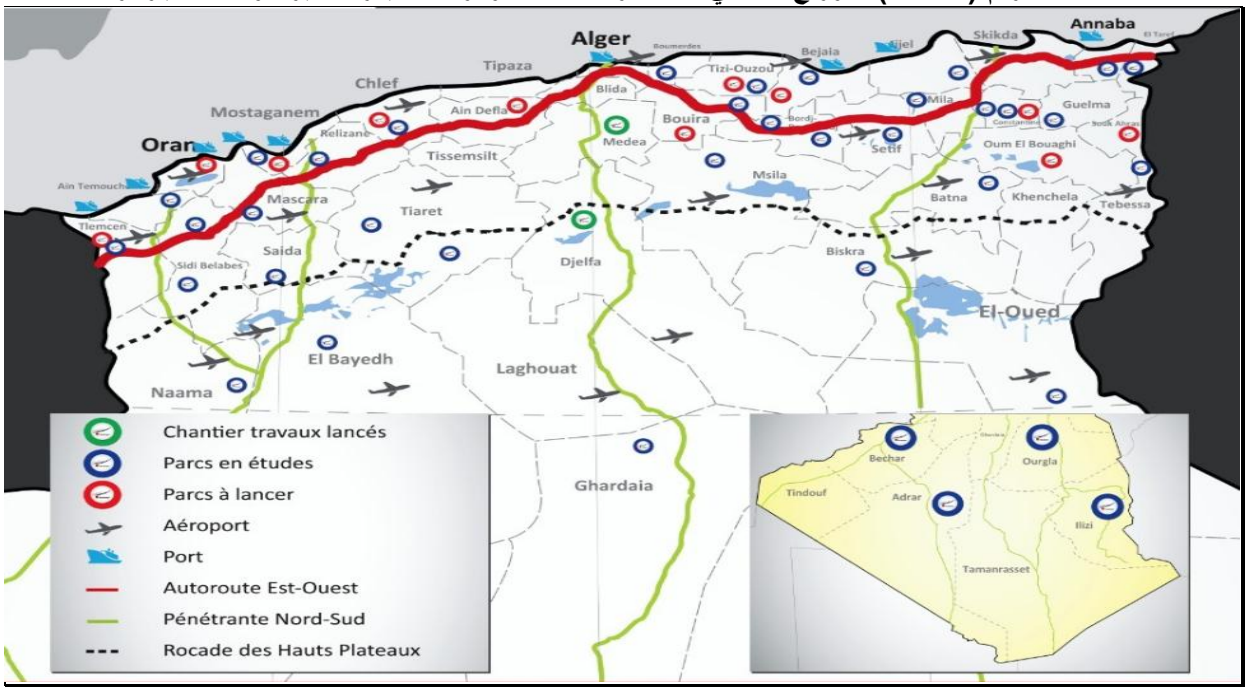

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(**ANIREF**)

4.2.3.في مجال الزراعة:

لقد مرت التجربة التنموية الفلاحية الجزائر بالعديد من الاصلاحات بدأ ببرامج التسيير الذاتي والثورة الزراعية خلال سنوات السبعينات و الثمانينات الى غاية تسعينيات من القرن الماضي و قد تميزت هذه الفترة مع مطلع سنوات الألفية عام 2000 قامت الدولة الجزائرية بتبني مخطط التنمية الفلاحية (PNDA)و الذي يرمي الى النهوض بقطاع الفلاحة و محاولة تنميته و الوصول الى نوع من تحسين مستويات معيشة السكان و هذا بتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الفلاحي ودعم مشاركة المناطق الريفية و الفلاحية في النمو الاقتصادي و قد أنفقت الجزائر على هذا البرنامج المبالغ المعتبرة و قد تم تعزيز هذا التوجه كذلك من خلال المخطط الوطني لتهيئة الاقليم و الذي ورد من بنوده التركيز على القطاع الفلاحي و هذا باستصلاح الاراضي الفلاحية الجديدة و تثمين الطاقة الزراعية في كل مناطق الاقتصاد الوطني . بالاضافة الى ذلك قامت الحكومة في عام 2008 باطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي يركز على توفير مناخ ملائم للانتاج الفلاحي وتكثيف وضبط الانتاج الفلاحي للمواد ذات الاستهلاك الكبير. رغم كل هذه المجهودات البرامج المختلفة الا أن مساهمة القطاع الفلاحي في الجزائر لا تزال محدودة جدا فمن خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام نجد أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام بلغت سنة 2000 حوالي 8.978 % لتصل عام 2016 الى النسبة 13.321 % وهو التغير الغير كبير في مساهمة هذا القطاع رغم كل ما اتخاذه من إجراءات جديدة و رغم كل ما تم صرفه على هذا القطاع من المبالغ الكبيرة و الإعانات المقدمة و الشكل التالي يوضح حصة الفلاحة من الناتج الداخلي ابتداءا من سنة 2000 :

الشكل رقم (01/14)نصيب قطاع الفلاحة من الناتج الداخلي الخام (PIB%)

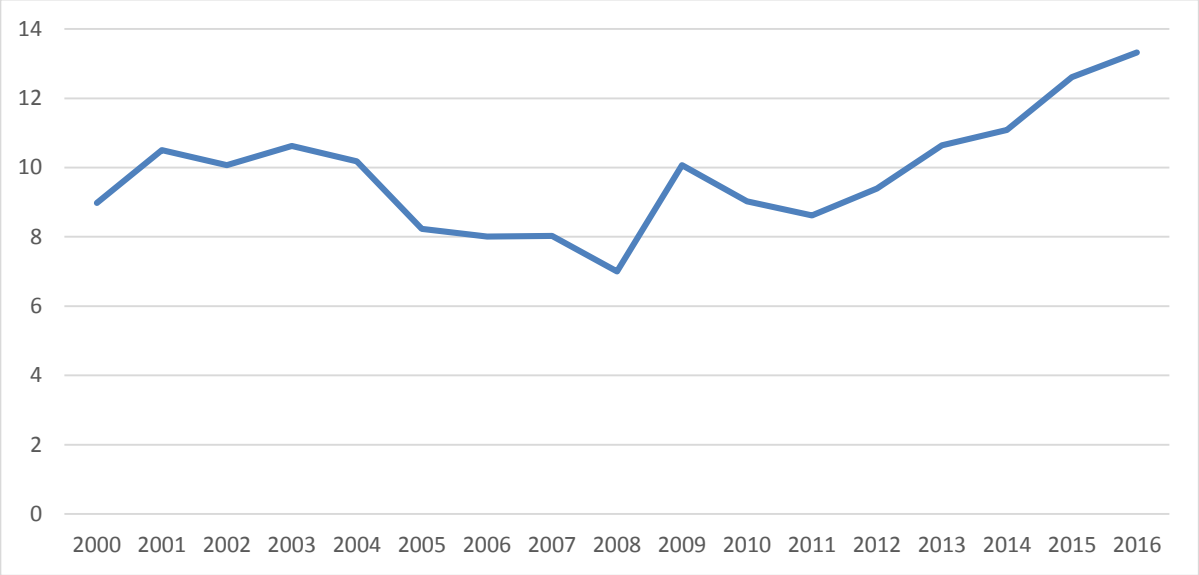

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

فمن خلال هذا الشكل نلاحظ تراجع مستويات حصة الفلاحة في الجزائر بعد كل مرحلة اصلاح فيما يخص الفترة (2000-2004) و الفترة (2009-2011) و تتعلق المرحلة الأولى **ببرنامج** مخطط التنمية الفلاحية و الثاني ببرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لكن ابتداء من سنة2011 نلاحظ الاتجاه المتزايد لنصيب الفلاحة من الناتج والتي تعبر عن حرص الحكومة على تبني الإصلاحات المتاتية من برنامج التجديد و كذا المتاتية من المراحل الأولى من بداية الأزمة و الإجراءات المتخذة للرفع من الإنتاج الفلاحي و إحلال الواردات من المنتوجات الفلاحية المستوردة و هذا قد يكون مفيدا للاقتصاد الوطني.و يبقى توزيع المكاني لقطاع الفلاحة في الجزائر يختلف من منطقة الى أخرى و يشير الشكل التالي توزيع مجموع الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني لمجموعة من الولايات الجزائرية للمعطيات المتوفرة لعام 2015:

الشكل رقم (01/15) التوزيع المكاني للانتاج الفلاحي النباتي والحيواني بين المدن الجزائرية

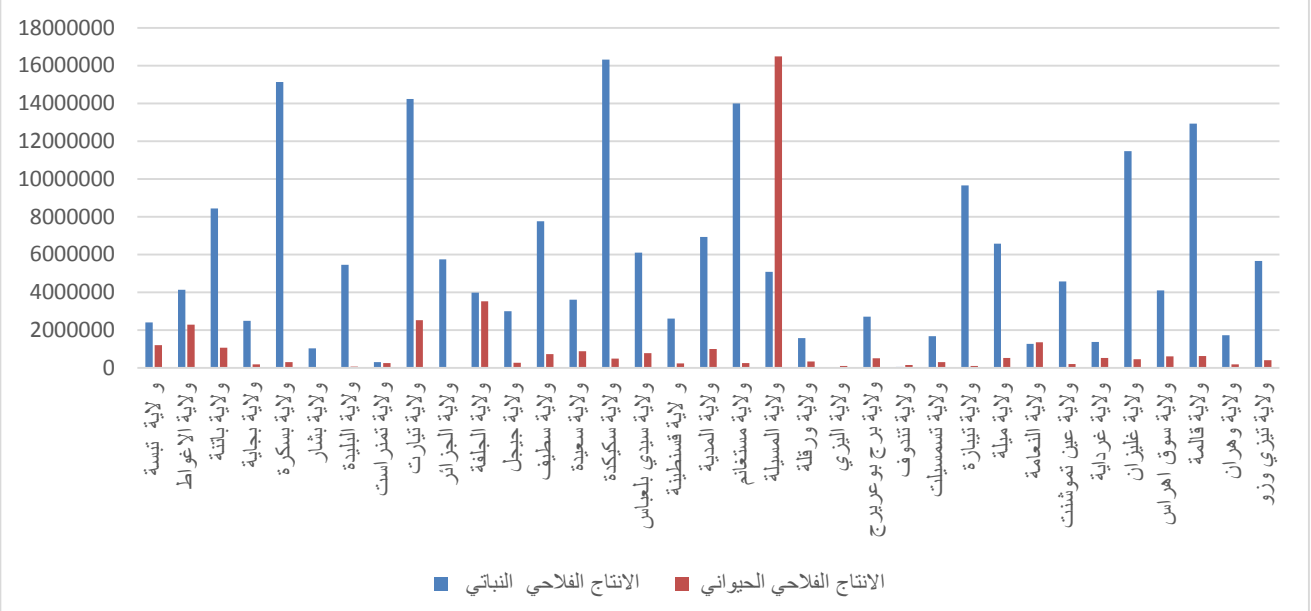

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

تشير هذا التمثيل الى الطابع الفلاحي الذي تتميز به الولايات الجزائرية بحيث تتميز بطابع الإنتاج الفلاحي النباتي أكثر من الطابع الحيواني باستثناء ولاية المسيلة، وولاية الجلفة والملاحظ أن الولايات الصحراوية تبقى لديها مستويات متدنية جدا من الإنتاج النباتي. أما الإنتاج الفلاحي فنجد كل من ولاية سكيكدة تيارت بسكرة باتنة، البليدة ,الجزائر ,سطيف ,سيدي بلعباس ,المدية ,مستغانم,المسيلة ,تيبازة,ميلة ,عين تموشنت ,تيزي وزو أنها تتمتع بمستويات معينة من الإنتاج أما الولايات الأخرى فمستويات الإنتاج الفلاحي متدنية و بخاصة الولايات الصحراوية هذه الاختلافات في مستويات الانتاج قد تفسر ضعف السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي وعدم تمكنها من خلق تفاعلات بين المناطق فيما يخص الانتاج و قد يكون هذا التركيز في الانتاج في ولايات معينة يرجع الى الطابع الفلاحي الطبيعي للولايات المعينة أي أنه لم يتم خلق و استصلاح أراضي زراعية جديدة تكون كثيفة الانتاج من أجل رفع مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية .

خاتمة الفصل:

ان تطور نظريات الاقتصاد المكاني و توطين النشاطات الاقتصادية كان له الأثر على تنمية الاقتصاديات و بناء هياكلها و قد تختلف درجات النمو و مستويات التنمية الاقتصادية باختلاف الأنماط التنموية التي خلفتها السياسات المكانية وقد استطاعت نظريات الاقتصاد المكاني ان تتجاوب مع التغيرات الاقتصادية التكنولوجية و العالمية بحيث لم يعد من الممكن في بعض النماذج الاعتماد على وفرة الموارد و الامكانيات و انما على وفرة المنشآت التكنولوجية التي ساهمت و لا تزال في تنمية و تطور المناطق و المدن و حتى الدول في الاقتصاد العالمي .

ان المكان الاقتصادي باعتباره موطن للتفاعلات بين الموارد الاقتصادية وتنظيمها وكل الاطراف الفاعلة في عملية البناء الاقتصادي له دور في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وهذا من خلال عامل القرب والجوار الذي من الممكن أن يساهم وبشكل كبير في نفاذية السياسات الاقتصادية المكانية من اجل تخفيف من حدة الفوارق التي قد تنشا من جراء تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية أو الفوارق الطبيعية. لكن هنا يمكن ان يلعب متخذي القرار دور في العملية التنموية من خلال التنسيق بين توزان توزيع التنمية الاقتصادية و المحافظة على الكفاءة و الآداء الاقتصادي الكلي الذي ينتج من خلال تفضيل فعالية بعض الاماكن الاقتصادية دون الآخرى انطلاقا من تركز العوامل الداخلية للنشاط الاقتصادي الانتاجي و التراكم المعرفي و الابتكار, و قدرة الجذب المكاني و هذا ما تعتمد عليه الاقتصاديات الحديثة المبنية على عوامل التأهيل المكاني للموارد الاقتصادية ،رأس المال البشري و الاستيعاب المعرفي و التكنولوجي حيث أثبتت الدراسات أن المكان يعتبر كمورد للطاقات,الإبداع و الابتكار الذي من الممكن أن يميزه عن باقي المواقع الاقتصادية اذا ماتم تصميم سياسات اقتصادية مكانية تتوافق و طبيعة الخصائص المكانية مع انسجامها مع الاهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني. في حين ان تقييم أثر السياسات المكانية على حجم الفوارق يتطلب فهما جيدا لاسباب هذه الفوارق بحيث لا يستطيع متخذي القرار تنفيذ سياسات مناسبة لتخفيف الاختلالات والفوارق المكانية إذا لم يكن لديها فهم واضح للأسباب الكامنة وراء هذه الاختلالات والتباينات كما أنه يبقى المجال واسعا أمام الدراسات والبحوث الاكاديمية لفهم المزيد أكثر عن العلاقة بين السياسات الاقتصادية المكانية وأثرها على الفوارق المكانية بجميع انواعها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة في آراء الاقتصاديين حول مفهوم التنمية المكانية وعدم المساواة في التنمية والنمو الاقتصادي وكذا جدوى التقارب والاختلاف بين المناطق في الاقتصاد الواحد والتي تسبب في الغالب انتشار الفقر بكل ابعاده وظهور الاقصاء والتهميش وخاصة في المناطق الفقيرة وحتى الغنية على عكس التحاليل الكلاسيكية والتي كانت تنظر الى كيفيات تحقيق النمو الاقتصادي دون مرعاة الآثار الناتجة عن هذا النمو الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم الاقتصاد المكاني الجديد و الذي نتج من خلال العديد من التساؤلات المطروحة بين المقاربات النظرية العالمية و الإقليمية بحيث أن هذه المقاربة الجديدة للاقتصاد المكاني مكنت من إعطاء مفهوم و دور اقتصادي للمكان في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية و هذا انطلاقا من قصور نظريات التحليل الإقليمي و الحضري و حتى العالمي لدور المكان في تحليل بعض الظواهر الاقتصادية من تدفقات رؤوس الأموال و حركة العمال و كذا نقل الإنتاج إلى مناطق أخرى (délocalisation) و تطور أماكن دون الأخرى .ان هذه المقاربة الجديدة للاقتصاد المكاني و من خلال نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديدة لبول كروغمان منذ عام 1990أعطت دفع جديد لنظريات التحليل الاقتصادي المكاني و هذا من خلال تحليل تركزات النشاطات و قيام التكتلات الاقتصادية المكانية و كذا تركز السكان .وهو ما أتاح للباحثين البحث في سبل تحليل قيام النشاطات الاقتصادية على المستوى المكاني مع العمل في نفس الوقت على تدارك القصور في معالجة الفوارق والتباينات المكانية التي لم يتم تناولها من طرف نظريات التنمية والنمو الاقتصادي الكلاسيكية

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى بعض الدراسات التي كان اهتمامها بالاقتصاد المكاني ودراسة التباينات والفوارق التنموية المكانية والتي تظهرالاهتمامات لتحليل قيام النشاطات الاقتصادية مكانيا وتأثير التكتلات الاقتصادية وكذا تاثير العوامل الخارجية (Les Externalité)في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر موضوع بحث للعديد من التوجهات في الدراسات الاقتصادية العالمية الحديثة وقد تناولنا في هذا الفصل العديد من هذه الدراسات والتي نذكر منها:

المبحث الأول: دراسات الاقتصاد المكاني والتنمية المكانية.

المبحث الثاني: دراسات في التباين التنموي والفوارق المكانية.

1. دراسات الاقتصاد المكاني والتنمية المكانية:

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع الاقتصاد المكاني و التنمية و هذا لأهمية المكان في التحليل الاقتصادي و قصور بعض النظريات الاقتصادية في تفسير سلوكيات توطين النشاطات الاقتصادية و ظهور مناطق متقدمة و أخرى متأخرة .كما أن تعدد أبعاد التنمية الاقتصادية التي لم تعد تقتصر على الميزات النسبية من وفرة الموارد المادية في ظل اقتصاد عالمي يعتمد على التكنولوجيا و المعرفة كعامل بديل لتطور البلدان و المناطق و الأقاليم و هو ما يعطي تفسيرات أخرى للتطور و التنمية الاقتصادية التي تسعى البلدان من خلال سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيقها كما انها لم تعد تقتصر أيضا على طابع الشمولية و الذي أثر بشكل كبير في ظهور التباينات و الفوارق المكانية سواء ما بين البلدان أو داخل البلدان و من هذا المنطلق سوف نتناول بعض الدراسات السابقة التي أهتمت بالجانب المكاني و علاقته بالتنمية الاقتصادية و من بين هذه الدراسات نذكر مايلي :

1.1 دراسة (Bogaert، 2002):

Economie spatiale des villes analyse de la localisation de l'activité économique et des ménages en milieu urbain en Belgique:

تشير هذه الدراسة إلى توطين الأنشطة الاقتصادية و تركزها في الميدان الحضري وهذا من اجل معرفة آثار التركز الجغرافي على المؤشرات الاقتصادية وقد تناولت الدراسة آليات الاقتصاد الجغرافي الجديد من أجل توضيح ميكانيزمات التركز والتنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية و بخاصة في تنمية المدن البلجيكية وهذا في إطار السياسات الاقتصادية التي يكون لها الأثر في توطين النشاط الاقتصادي إذ أن التفصيلات للتوطن الحضري تتغير بشكل كبير من قطاع لآخر .و قد خلصت هذه الدراسة من خلال معطيات سنة 2000 أن التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية وبخاصة تركز عنصر العمل في بعض بلديات إقليم بلجيكا لديه معنوية وقوة مقارنة بتركز السكان وكذلك بالنسبة للعمل بأجر هو اكثر تركيز مقارنة بالعمل الحر. في حين أظهرت النتائج تشتت بعض النشاطات الاقتصادية كقطاع البناء,استخدام الأراضي ,وقطاع الخدمة العمومية(الصحة والتعليم) .وقد تم ملاحظة أن التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية يتم في المناطق الحضرية الكبرى بحيث تقدر نسبة ثلثي العمالة الوطنية و56% من السكان تتركز في04 مدن من بين 17 مدينة بلجيكية مع وجود اتجاه متزايد للاستقطاب .أما فيما يخص التجمعات (agglomération) والتي تمت دراستها من خلال نسبة تركز عنصر العمل و الذي تم احتسابه عن طريق المؤشر (l'indice Ellison-Glaeser) الذي يحيد آثار التركز الصناعي كما أظهرت النتائج تركز كبير لقطاع الصناعات التحويلية بحيث ما يقارب ثلث قطاعات الصناعة التحويلية أظهرت تركيز عالي و ليست بالضرورة من ضمن قطاعات التكنولوجيات العالية.كما تم إيجاد أن معظم المؤسسات التي هي من نفس القطاع تميل إلى التركز في نفس الأماكن بينما لمؤسسات أخرى تنويع الأماكن يمثل عنصر مهم،كما أن المؤسسات الكبير ة لديها تركز كبير أكثر من المؤسسات الصغيرة كما أن اتجاه التركز و البنية الصناعية تعتمد على وظيفة المكان.

2.1 دراسة (Decrop، 2002) :

Agglomération et dynamique des activités économiques dans les villes belges: Une approche spatiale et sectorielle

أجريت هذه الدراسة في إطار البحث في ديناميكيات توزيع الأنشطة الاقتصادية في كلا من البعدين المكاني و القطاعي 'و قد تطرقت هذه الدراسة إلى تركز الأنشطة الاقتصادية بأبعاده المكانية, الحضرية و القطاعية و كذا التوطين الحضري للأنشطة الاقتصادية في المدن البلجيكية .و تشير نتائج هذه الدراسة أن لتركز المكاني للأنشطة الاقتصادية من خلال تركز عنصر العمل هو قوي و أكبر معنويا من التركز الجغرافي في المقاطعات و البلديات في الإقليم البلجيكي بالإضافة إلى تركز بعض القطاعات جغرافيا مثل الصناعات الثقيلة و التحويلية ,صناعة النسيج ,نشاطات الخدمات ذات اليد العاملة عالية التأهيل و منها خدمات التأمين,الوساطة المالية و البحث و التنمية.فبنسبة لبعض يعتبر تركز عنصر العمل في بعض المؤسسات و الشركات الكبيرة هو المحرك و الدافع لتركزهم المكاني في حين يرى البعض أن البحث عن الآثار الخارجية (les externalité)التي تؤدي إلى وجود بعض الشركات وكذا إمكانية الدخول إلى السوق و التي تبدو محدودة .في حين التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية يكون في المناطق الحضرية و هذا من خلال أن ثلثي العمالة الوطنية و 56 %من السكان تتركز في أربع أقاليم بلجيكية من أصل 17 إقليم بلجيكي .كما أظهرت الدراسة أن قوى التشتت(الطرد) قد تؤثر على البنية الزمانية والمكانية لعنصر العمل وهذا حتى في المناطق الخمس الحضرية البلجيكية وبالتالي تصبح هذه الأقاليم غير نشطة بما يكفي حتى تتسبب في تخفيض أنشطة المدن المركزية ، أما فيما التركز للأنشطة الاقتصادية لقطاعات فتم احتساب معدلات التركز و المتمثلة في :معدل جيني , (l'indice Ellison-Glaeser) ,(Indice de Maurel-Sédillot)و أظهرت النتائج أن توزيع عوامل الإنتاج هي من المتغيرات المكانية الهامة في درجة التركز الجغرافي لبعض الأنشطة الاقتصادية و بالتالي طابع التركز مقابل الانتشار للعوامل الأساسية(المياه ,المعادن مقابل الأراضي الزراعية) يمكنه ان يخلق توزيع جغرافي (تركز مقابل الانتشار) لقطاع النشاطات (صناعة الفحم ,تكرير البترول ,مقابل الزراعة). كما يمكن شرح طبيعة الانتشار للعديد من النشاطات الاقتصادية عن طريق عاملين اساسيين هما : الانتشار المكاني للطلب النهائي في الإقليم,للقطاعات المرتبطة بخدمة السكان كالتجارة ,البناء و التعليم و التي تتوزع جغرافيا حسب الطلب النهائي للسكان بالاضافة إلى طبيعة قطاع الخدمات العامة (التعليم ,الصحة والنشاط الاجتماعي) التي تتمثل مهمتها في توفير الخدمات الجوارية و المحلية للسكان وبالتالي تؤثر على التركيز المكاني .

3.1 دراسة (Zhao، 2007):

Spatial Structure and Economic Growth

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتنظيم الهيكل المكاني في المكان الجغرافي المستمر والذي تعزز فيه أنماط المعرفة والهيكل الجغرافي للإنتاج الأماكن الأخرى عن طريق تنظيم المشاريع المقاولاتية وهذا من خلال النشاط الاقتصادي للمقاولين من أجل استفادتهم من التكتلات الاقتصادية المحلية واعتمادهم التنظيم

الداخلي لتحويل أفكارهم إلى إنتاج مع استيعاب المعرفة المكانية. و يبين نموذج هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي لأي اقتصاد في المدى الطويل لا يتحدد فقط برفع مدخلات العملية الإنتاجية و استخدام التكنولوجيات و لكن يتحدد أيضا بعامل توسيع الهيكل المكاني و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تنظيم و تراكم مكاني يتميز بهيكل منتشر جغرافيا مع تكثيف الإنتاج بحيث ترتفع العوائد الإنتاجية في الاقتصاد الذي هيكله المكاني موجود و يتوسع .كما أظهرت نتائج الدراسة للنموذج المقترح أن كلا من مدخلات عوامل الإنتاج و التكنولوجيا و توزيعها المكاني تعطي خلال المدي الطويل نموا لأي اقتصاد بحيث أن النمو يشكل عملية تراكمية مكانية معقدة لأي آثار خارجية مكانية(spatial externalities) مع إدخال الآثار الغير مباشرة للتكنولوجيا المكانية و التي تلعب دور مهم و معنوي بحيث أن هذا النموذج المدروس يمكنه إعطاء مقاربة لربط التكتلات الاقتصادية المحلية لتجميع العوائد المتزايدة لأنه يدرس الآثار الغير مباشرة للمعرفة في التوسع المكاني و يربطها بالهيكل المكاني .

4.1 دراسة (Laura de Dominicis، 2007):

The Spatial Distribution of Economic Activities in Italy

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في ايطاليا باستعمال التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية لتوزيع نشاطات الصناعة و الخدمات في ايطاليا وهذا من أجل معرفة التركز الجغرافي للمؤسسات الصناعية و الخدماتيةمع الأخذ بعين الاعتبار التبعية المكانية (spatial dependence) وهذا لكون أن نماذج المؤشرات التقليدية لقياس التوزيع المكاني لم تراعي أثر التبعية المكانية كمؤشر كريقمان التخصصي(Krugman Specialisation) ،مؤشر (Hirschmann-Herfindah)،مؤشر (Ellison Glaeser).

و قد أشارت نتائج هذه الورقة البحثية الى أن هناك اتجاه قوي متزايد لمؤشر (Ellison Glaeser) في تجمعات الوحدات الإقليمية وهذا بسبب الارتباط الذاتي المكاني بين أنظمة العمل المحلية و التي لا يمكن قياس المؤشر في مستويات التركز الجغرافي الأقل مما يدفع بتركيز التوطين المكاني ،كما ان حساب مؤشر(Ellison Glaeser)في المناطق ذات التركز العالي يمكنه جزئيا استيعاب ايجابية معدل الارتباط الذاتي المكاني مما يؤدي إلى تركيز أعلى . ومن خلال تطبيق مؤشر موران لمعطيات 15 تجمع صناعي من سنة 1991-2001باستثناء عدد قليل من الصناعات 15من المراتب العليا في التصنيف هي لنفس الصناعات وهو ما يتوافق مع نتيجة مؤشر(Ellison Glaeser) والملاحظة الأولى هي أن أنماط التبعية المكانية تميل إلى الظهور في القطاعات التقليدية التي تستخدم التكنولوجيات الأساسية مثل دباغة الجلود، صناعة الغزل والنسيج، وصناعة المنتجات المعدنية وهذه هي القطاعات التي تجمع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتركز في التجمعات الصناعية المحددة جيدا في شمال ووسط البلاد .كما يمكن تحديد ثلاث أنماط مختلفة في توزيع النشاطات الاقتصادية حيث أن التركز الجغرافي أو التبعية المكانية أو كليهما يمكن أن يحدث:

1)تركز جغرافي كبير مع تبعية مكانية أقل لبعض النشاطات الصناعية وهي :صناعة محركات السيارات ،صناعة ماكنات المكاتب ،الصناعات الكيميائية؛

2)تركز جغرافي كبير مع تبعية مكانيةكبيرة مثل نشاطات دباغة وتهيئة الجلود وصناعة الغزل والنسيج؛

3)تركز جغرافي أقل مع تبعية مكانية كبيرة وهذا مثل الصناعات التي يكون فيها توزيع العمالة على كافة المناطق وغالبا ما تكون خدمات: خدمات المطاعم و الفنادق ،الأنشطة العقارية؛

كما يمكن اعتبار أن التجمعات الصناعية على المستوى المحلي واحدا من المحركات الرئيسية للتنمية الإقليمية.

5.1 تقريرالبنك الدولي عن التنمية في العالم إعادة تشكيل الجغرافيا الجديدة (البنك الدولي، 2009):

يشير تقرير التنمية على الأوضاع التي تعيشها بعض الاماكن من التاخر في عمليات التنمية و معاناتها من الفقر المكاني فعملية التنمية لا تحدث في كافة المناطق في نفس الوقت و ليس أي عامل من عوامل المسافة أوالكثافة او الانقسامات هي التي تنتج عملية التنمية كما يدعو التقرير الى اعادة تشكيل الجغرافيا الجديدة و امكانية تحقيق التنميةاذا ما تم العمل وفق رؤى التنمية الثلاث .و يشير التقرير الى ان بعض الاماكن الناجحة في العالم شجعت التغييرات على أبعاد الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة والمتمثلة في الكثافة,المسافة,الانقسامات وهي السياسات التي اتبعتها بعض الاقتصاديات المتقدمة و لا تزال تطبقها اخرى و هي الو.م.أو الصين و يتم ذلك من خلال :

-الكثافة:الكثافة العالية تظهر من خلال نمو المدن والمناطق الحضرية؛

-المسافة: قصر المسافة مع هجرة العاملين ومؤسسات الأعمال للاقتراب من الكثافات العالية المتشكلة؛

-الانقسامات:تقليل الانقسامات مع قيام البلدان بتقليل الحواجز الحدودية ودخول الاسواق العالمية للاستفادة من الحجم والتخصص؛

- تحقيق التكامل الاقتصادي سواءا على المستوى المحلي او الوطني و كذا الدولي وهذه المستويات تختلف فيما بينها و ذلك بحسب خصوصيتها و التي لها أهمية في أبعاد التنمية الثلاث العمران الحضري ,تنمية مناطق البلدان و التكامل الاقليمي وتثبت التجارب اختلاف هذه السياسات من بلد لآخر و من منطقة للآخرى و الشكل التالي يبين مختلف هذه السياسات و تطبيقاتها على مختلف أقاليم :

الشكل رقم(02/01) يمثل القراءة الافقية و العمودية لرؤى التنمية و السياسات المختلفة

المصدر: فريق تقريرالتنمية في العالم 2009

كما يشير التقرير أيضا أن التفاعل بين الأماكن المتقدمة والأماكن المتأخرة هومفتاح عملية التنمية وأن ما تقدمه الحكومات من الإجراءات التدخلية المكانية للمناطق المتأخرة ما هو إلا جزء مما يمكن تقديمه لهذه المناطق .كما يمكن للحكومات أن تملك أدوات تكامل أكثر قوة إلى حد كبير فهي قادرة على أن تخلق مؤسسات تكون لها القدرة على توحيد المكان و تنجز المنشآت القاعدية التي تخصها و التي يمكن أن تربط بين هذه المناطق .كما يشير التقرير أيضا أن أهمية المكان في الدول المتقدمة و الدول المتخلفة تختلف بين الأسر والمؤسسات الإنتاجية في حين تعتبر عناصر التنمية من التفاوت الجغرافي ,السببية الدائرية و أثر الجوار كمدلولات للسياسات التنموية ،و يشير التقرير أن أكبر تحد لعملية التنمية في العالم تشمل,الفقر.السكن الحضري العشوائي والتأخر في التنمية بين المناطق و أن فهم التغيرات في أبعاد التنمية الثلاث : الكثافة ,المسافة ,الانقسامات يوجه استجابة السياسات التنموية مع أن عملية التنمية لا يمكنها أن تتحقق في نفس الوقت في كامل الأمكان الاقتصادية و يبين التقرير أن دور وفعالية قوى السوق التجمع ,الهجرة و التخصص تمثل كأساليب مهمة لتنمية الأماكن مع تشجيع الكثافات العالية والمسافات القصيرة و تخفيض الانقسامات لتحقيق التنمية الاقتصادية

6.1 دراسة (L. Nicolas Ronderos، 2009)

Spatial Strategies of U.S. Economic Development:

تناقش هذه الورقة مسائل التنمية الاقتصادية الراهنة والسياسات المنتهجة فى الولايات المتحدة مع توثيق مردودية النتائج الايجابية والسلبية لأي مجهود على المستوى الوطنى وعلى مستوى المقاطعات والولايات وكذا على المستوى المحلى. كما تصف هذه الدراسة برامج الاستثمار فى إدارة التنمية الاقتصادية الأمريكية كدراسة حالة لسياسات التنمية الاقتصادية عمليا. وقد خلصت هذه الدراسة إلى التركيز على جوانب النشاط الاقتصادي من وجهة نظر التنمية الاقتصادية المكانية وقدرة الاقتصاد المحلي على خلق موارد جديدة.

7.1 دراسة (Daniel Nejla Ben Arfa، 2009):

Dynamiques Spatiales de la Production Agricole en France

تناولت هذه الدراسة ديناميكيات توطين الإنتاج ألفلاحي في فرنسا في الفترة بين 1990-2006ويظهر هذا التحليل المكاني لأهم القطاعات الفلاحة أن الديناميكيات المتبعة هي ديناميكيات جهوية إقليمية و بخاصة في منطقة الغرب مع وجود تجمعات مابين القطاعات ،كما تطرقت الدراسة إلى حجم الارتباط المكاني للهيكل المكاني للإنتاج ألفلاحي الذي يمكن من معرفة وجود ديناميكيات لتطويرالانتاج مماثلة في المناطق المجاورة .وقد افترضت الدراسة وجود تأثير مضاعف لديناميكيات الإنتاج خارج الحدود القطاعية .و تبين نتائج هذه الدراسة **أن** الإنتاج الزراعي المدعوم في إطار السياسة الزراعية المشتركة هو الأقل تركيزا,وترتبط هذه الظاهرة إلى حقيقة أن أدوات السياسة المستخدمة (أسعار مضمونة ومساعدات مباشرة على أساس عوامل الإنتاج) تمنع التركز الجغرافي للمنتجات المدعومة الأقرب للطلب و التدخل الحكومي، يسمح إلى حد ما للحفاظ على الإنتاج في مناطق الأقل قربا من الأسواق .و يمثل إنتاج 10 دوائر(départements)الأولى على الترتيب إنتاج قدره 25 %, 34, % 42 من الإنتاج الزراعي للحبوب و لحوم و حليب الأبقار و التركز المكاني لهاته النشاطات شهد

تغير طفيف بين 1990-2006.وإنتاج الدواجن و الفواكه هي المنتجات الأكثر تركيزا,كما أن إنتاج الخضروات ومنتجات البساتين هي الأكثر تشتتا في الإقليم .وباستخدام مؤشر جيني للتركز المكاني و مؤشر موران لقياس الارتباط المكاني أظهرت النتائج أن بعض القطاعات التي لديها تركيز كبير حسب مؤشر جيني ليست مرتبطة مكانيا و هذا يدل على تركز الإنتاج في عدد قليل من الدوائر وهذه الدوائر ليست متجاورة،كما أن الديناميكيات المكانية للإنتاج ألفلاحي بفرنسا هي ديناميكيات إقليمية بدل قطاعية فمنطقة الغرب الكبير الفرنسي تبرز وجود ديناميكيات ايجابية لمختلف قطاعات الإنتاج ألفلاحي و التي تعتبر كمحرك للإنتاج .وهذا التحليل يشير إلى أهمية وطبيعة السياسات العمومية التي طبقتها الجماعات المحلية وخاصة في المناطق التي فيها تنمية اقتصادية وفي ضوء النتائج المتحصل عليها فان بعض المناطق وجب عليها اتخاذ سياسات قطاعية خاصة إذا أرادت تنمية القطاع ألفلاحي وهذا بالاعتماد على القطاعات الديناميكية .

8.1 دراسة (Hassen Mohamed، 2009)

Spatial Development Patterns and Policy Responses:A South African Case Study

جاءت هذا البحث كمحاولة لدراسة الفوارق المكانية في جنوب إفريقيا وهذا لما ميز هذا الاقتصاد من الاختلافات و الفوارق بين المورد البشري وبشكل ملحوظ البناء المكاني لجنوب أفريقيا هو أيضا نتاج للتنظيم المكاني و يتميز الاقتصاد المكاني الجنوب إفريقي من خلال نوعين من التصنيفات المكانية يتميز بها النشاط الاقتصادي مناطق ذات تركيز أكبر للنشاط الاقتصادي,كثافة سكانية كبيرة, ارتفاع معدلات الفقر و مناطق ذات تركيز للنشاط الاقتصادي منخفض,كثافة سكانية عالية ,ارتفاع معدلات الفقر,إن البحث في الهيكل المكاني للنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا يكشف عن أن نماذج النمو الموجودة تعكس البنية الموجودة منذ أوائل القرن العشرين (McCarthy 2000)، والتقارب ليس بشكل بارز وهذا يبدو لدعم الحجة القائلة بأن التقارب بين المناطق المتقدمة والمتخلفة يأخذ الكثير من الوقت والمناطق والبلدان التي تمر باقتصاد مكاني غير متكافئ مثل جنوب أفريقيا، تتقارب ببطء شديد.و قد تم في هذه الدراسة تقديم جملة من السياسات كاستجابة لتحقيق التنمية المكانية والتي من شانها مواجهة الفقر وتقليل الفوارق المكانية وتعزيز النمو المستدام بينها و هذا من خلال التدخل من خلال **PNDS** و بخاصة في المناطق ذات المستويات الضعيفة في تدفقات التنمية و سبل العيش المستدام تكون صعبة يتم إجراء تحسينات في المنظور المكاني و بخاصة رأس المال البشري والتركيز على آليات إعادة التوزيع لزيادة إنتاجية الأسر(دخل الأسر الخاص).و تبين الدراسة ان المناطق الناجحة هي اللبنات الأساسية للتنمية الاقتصادية والابتكار، وصحة الاقتصاد الوطني تعتمد على إمكانات النمو في هذه المناطق وقدرتها على المنافسة وطنيا ودوليا.ولتفعيل مبادئ آفاق التنمية الوطنية المكانية يجب على الحكومة إتباع نهج الإقليمية (نهج التنمية الإقليمية اللامركزية) لمحاربة الفقر وتعزيز النمو .وإدراكا لأهمية المناطق في التنمية الاقتصادية ونقص الجهود الوطنية لوحدها، تقوم الحكومة بتعيين التجمعات والبلديات الحضرية مع حكومات المقاطعات كمواقع محورية

لتسهيل التخطيط والعمل المنسق الذي يجمع الدولة والأطراف الفاعلة في اتخاذ القرار المشترك و العمل المشترك.

9.1 دراسة (Yacine Belarbi and Abdallah Zouache، 2009)

Regional Employment Growth and Spatial Dependancies in Algeria (1998-2005)

في هذه الورقة البحثية تم دراسة تطور نمو العمل في المدن الجزائرية وأثر الموقع الجغرافي في توطين والتوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية وهذا في الفترة 1998-2005 وقد تم عرض المفاهيم النظرية بالإضافة إلى النموذج القياسي الذي يوضح أثر اختيار المواصفات المكانية الملائمة في تفسير النمو في المناطق.ان نتائج هذه الدراسة تبين عدم وجود خصائص مشتركة بين المناطق الجزائرية بحيث ظلت المناطق الغنية غنية والمناطق الفقيرة فقيرة .و هذا لافتقار ديناميكيات النمو في الجزائر إلى عدالة التوزيع ،كما أن وجود تأثير جوهري للفائض في العمل بمواصفات مختلفة على معدل النمو وهذه المواصفات تستند بصفة خاصة على نصيب الفرد من نمو العمل (الغير خاضعة للرقابة من قبل المتغيرات الخارجية)،و يشير التمثيل البياني لموران (Moran) أن المناطق التي لديها معدلات نمو للعمالة بالنسبة للفرد متماثلة تتجه نحو التقارب بالإضافة إلى أن توزيع معدلات النمو في المكان يمكنها أن تتأثر بشكل كبير بأثر الجوار (proximitié) ،أما فيما يخص الاعتماد المكاني و التقارب الإقليمي تم ملاحظة عدم وجود ارتباط عكسي بين نمو العمالة بالنسبة للفرد مقارنة بالعمل الأولي بالنسبة للفرد وهذه النتيجة تبين أن ليس هناك تقارب إلى مسار النمو في التوازن.أما بالنسبة للاعتماد المكاني والصدمات الإقليمية المشتركة فتشير النتائج إلى وجود ارتباط قوي لنمو العمالة بالنسبة للفرد ، كما بينت الدراسة أن النشاط الاقتصادي في الجزائرلقطاع المحروقات والأشغال العمومية و البناء ليس لديه آثار خارجية **les effets d'externes**

10.1 دراسة (Monasterio Martin Dietrich Brauch & al، 2009)

La Dynamique Spatiale de la Croissance Économique au Brésil (1970-2000) : Une Approche Empirique

تشير هذه الدراسة الى حجم الاختلافات المكانية لمستويات التنمية في البرازيل كما تهدف الى تقييم الديناميكيات المكانية لنمو الاقتصاد البرازيلي في الفترة مابين 1970-2000 من خلال المقاربة الكمية الحديثة في قياس التفاوت والاختلافات التنموية انطلاقا من دراسة معطيات مكانية وذالك بتطبيق إحدى الطرق الكمية المطورة من قبل(**2001a.2001b**)Rey,(**2005**)Rey and janikas **و** التي تجمع بين التحليل الاستكشافي للمعطيات و بعض الطرق التحليلية كسلاسل ماركوف لفهم اعمق لديناميكيات النمو البرازيلي الذي يعزز دور المكان في الفوارق الإقليمية وكذا من أجل اتخاذ سياسات مكانية أكثر فاعلية .وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكبر قياس لحركة التنقل ما بين المناطق هو في المناطق الفقيرة في الشمال و الشمال الشرقي و هذا وفقا لمؤشر SHORROCKS بينما في الجنوب الشرقي أين تتركز الصناعة فتبدو حركة التنقل أنها مستقرة تماما كما أن نسبة البلديات التي لا تزال في نفس التصنيف تفاوتت بين(27%)في شمال و(50%) في الجنوب الشرقي مما تؤكد على حجم التفاوت و التباين بين المناطق في البرازيل و هذا مايدل على أن الديناميكيات الإقليمية تتباين و تختلف انطلاقا من الحد

الأدنى للمقارنة بين المناطق(MCAs)*،كما أعطى التحليل المكاني عن طريق مصفوفة تأخر التحويلات نتائج مهمة فيما يخص مؤشر التقارب الأدنى بين المناطق MCAs بحيث ان هناك احتمالات عالية بين المناطق المتجاورة الغنية و الفقيرة بحيث تتغير بين الطبقات العليا و الدنيا في هذه المناطق الأمر الذي يعطي للمكان أهمية التحليل بالاضافة الى ذلك تشير نتائج تحليل مصفوفة الانتقال إلى أهمية المكان في إطار الاقتصاد البرازيلي بحيث كان هناك استقرار كبير في الفترة من 1970-2000 للحد الأدنى للتقارب الإقليمي (MCAs)*في الربوعHHو LL أما بالنسبة ل(MCAs)* في الربوع LHوHL فاغلبهم أنتقل إلى المناطق المجاورة كما لو تم نقل هذا التحليل إلى المستوى الإقليمي ,في الشمال والشمال الشرقي جزء مهم من الطبقة HH ل (MCAs)هاجرو الى LL,اضافة لذلك في كل المناطقHL(من الجزر) التي كانت موجودة في عام 1970 توجهو إلى الأحياء المجاورة المرتفعة الدخل و التي أصبحت LL في سنوات 2000 و هذه النتيجة مهمة لصانعي السياسات الإقليمية لأنها تحد من فكرة أن المناطق الغنية في الأحياء الفقيرة قادرة على تنشيط البيئة المحيطة بها .

11.1 تقريرخطة التنمية لسنوات 2010-2014 (وزارة التخطيط العراقية، 2009):

يشير التقرير إلى الاستراتيجيات التنموية المكانية التي انتهجها العراق منذ سنوات السبعينات و التي اعتمدت على نشر الصناعة في الأقطار العراقية وقد اعتمدت العديد من السياسات التنموية سياسات الموقع الصناعي مراكز النمو، المدن الجديدة ,نشر الاستثمارات مكانيا ,سياسات التنمية الريفية وذالك لمسايرة التطورات الاقتصادية الحاصلة و الحد من ظاهرة الهجرة من الأرياف العراقية إلى المدن هذه السياسات على البعد المكاني للتنمية وذكر التقرير السمات التي تميزت بها التنمية المكانية بالعراق.ويشير التقرير انه بالرغم من الاختلافات والتباين المكاني بين المحافظات العراقية بسبب ما خلفته بعض السياسات التنموية وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية إلا أن هناك بعض السمات للسياسات التنموية المكانية والتي من بينها: التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية في بعض المناطق دون الأخرى ضاعف من ظاهرة الهجرة نحو هذه المراكز مما ساهم في خلق التباين وأثره على التوزيع السكاني. مع فقدان التوازن في هيكل المستقرات البشرية واستمرار ظاهرة المدينة المهيمنة بحيث أن الخطط التنموية جعلت من مدينة بغداد كمدينة مسيطرة في كافة المؤشرات التنموية وكذا نسبة السكان. بالإضافة الى تجلي ظاهرة ثنائية الاقتصاد المكاني من خلال وجود مراكز رئيسية ومحدودة للتنمية في المدن و الأقاليم لها ميزة مكانية من التطورات والوفرات بفضل استقطابها الاستثمارات العامة و الخاصة و بخاصة المنشآت الصناعية.كما أدت هذه الخطط المكانية الى ظهور ميزات تنافسية لبعض المدن و الأقاليم من خلال الوفرات في حقول البترول بحيث تتوزع هذه الحقول التي تبلغ حوالي 71 حقل يستغل منها67حقلا و يتوفر العراق 530تركيبة جيولوجية لم يحفر منها سوى 115 بالإضافة إلى الميزة النسبية في الصناعات البترولية تتوفر مدن ومحافظات العراق على العديد من الثروات المعدنية تتوزع على مختلف المحافظات و الأقاليم وهذا سواءا من خلال أحجام توفرها او من حيث تنوعها.

12.1 دراسة (E. A. Kolomak، 2011)

Spatial Externalities as a Source of Economic Growth

اهتمت هذه الدراسة بالمخرجات الناتجة من النشاطات الاقتصادية وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي في المناطق المجاورة لمنطقة الدراسة وتظهر النتائج أن نمط التأثير لهاته المخرجات المكانية ليس له نفس الأثر بين المناطق في روسيا وقد تم اختبار النموذج النظري المقترح من طرف (LopezBazo, E Vaya, E, and Artis, M) والمطور من طرف (E. Vaya,. LopezBazo, R. Moreno, and J. Surinach)والذي يتعلق بالتكنولوجيا المكانية .و تبين نتائج تقدير النموذج أن كل المعاملات النموذج المكاني المقدر موجبة وذات دلالة إحصائية لكل من مصفوفة المناطق المدروسة ومصفوفة المسافات وهو ما يفسر أن الاتجاه العام في البلد هوأن النشاط الاقتصادي في منطقة ما يحفز التنمية في الأقاليم الأخرى كما أنه يخلق مضاعف التأثير حتى على المناطق البعيدة .وأن آثار التعاون بين الأقاليم تهيمن على تلك المتعلقة المنافسة بين الأقاليم. كما أن شدة ونمط آثار العوامل الخارجية المكانية تعتمد على التفاعلات ما بين إمكانيات المناطق و تكاليف المواصلات بين المناطق .كما تشيربعض المعاملات السالبة أن المناطق التي تخلفت في التنمية الاقتصادية في 1996هي الآن تنمو بمعدل أسرع من المتوسط في البلاد.و تظهر نتائج تقدير نموذج المناطق الشرقية أنه بالرغم أن الآثار الخارجية لها تأثير معنوي على نموها الاقتصادي إلا أن هذا تأثير يقتصر على الأحياء المجاورة و لا ينتشر هذا التأثير بشكل أكبر.كما أن المعاملات في المناطق الشرقية سالبة و هي تدل أن تنمية هذه المناطق مرتبط بانخفاض معدلات النمو في االمناطق المجاورة .و بغض النظر عن اتجاه العوامل الخارجية المكانية والتي هي حجة لصالح التطوير ألاستباقي للمؤسسات لضبط التفاعلات الإقليمية التبادلية واستيعاب الدوافع الخارجية الناتجة عن نماذج النمو الاقتصادي للأقاليم .كما أن المسافات الكبيرة في المناطق الشرقية بين مراكز الإنتاج مع ارتفاع تكاليف النقل ،انخفاض كثافة النمو الاقتصادي ،قلة المنشآت القاعدية يعيق الانتشار المكاني للآثار الايجابية للنمو الاقتصادي ويؤدي إلى هيمنة الآثارالسلبية للمنافسة بين الأقاليم.

13.1 دراسة (M.J. Herrerias J. Ordoñez1، 2012)

New evidence on the role of regional clusters and convergence in China (1952–2008)

تناولت هذه الورقة البحثية دراسة مجموعات التقارب بين المناطق الصينية و كذا العناقيد الإقليمية من حيث المتغيرات المتعلقة بتوزيع نصيب للفرد من الدخل ،إنتاجية العمل و كثافة رأس المال للفترة من 1952-2008 من أجل معرفة سلوك المقاطعات الصينية في التقارب والاختلاف فيما بينها و قد استعملت في الدراسة منهجية معطيات البانل والتي تتميز بدراسة عدم التجانس في إطار اختلاف غير خطي للزمن مع إعطاء اهتمام للبعد المكاني .بينت الدراسة أن المقاطعات الصينية تتقارب فيما بينها في حين يوجد بعض المقاطعات التي أظهرت النتائج أنها تتباين بحيث مقاطعة Heilongjiang تتباين فيما يخص إنتاجية العمل و كثافة رأس المال كما أن مقاطعة Liaoning ومقاطعة Guizhou تتباين فيما يخص إنتاجية العمل فقط بالإضافة إلى تبيان

المقاطعتين Shanxi و Hebei فيما يخص كثافة رأس المال.كما أن حدوث تحسن فى عملية التقارب في إجمالي عوامل الإنتاج و هذا من 18 إلى أكثر من 28 مقاطعة ينتمون الى نفس المجموعة, يفسر التقارب فى نصيب الفرد من الدخل وإنتاجية العمل .كما تشير النتائج إلى أن تحقيق التقارب بين المقاطعات يحتاج إلى برامج اقتصادية خاصة يتم تنفيذها بين المقاطعات مع إعطاء أهمية خاصة للمناطق التي تظهر سلوك الاختلاف، من أجل ضمان الاستدامة والمساواة في النمو الإقليمي.العناقيد الجهوية مهمة للفهم الصحيح للتقارب مابين المناطق في الاقتصاد الصيني وقد تم ايجاد 5 عناقيد جهوية فيما يخص رأس المال و تشمل غالبية المناطق المتطورة الساحلية متبوعة بعناقيد صغيرة في الشمال و الشرق أما بخصوص توزيع إنتاجية العمل فالاقتصاد الصيني يقسم إلى مجموعتين متقاربتين الأولى في الساحل و الثانية في الوسط و الشرق و تشرح هذه النتائج العامل الذي يشمل متغيرات النشاطات الاقتصادية، استراتيجيات التصدير و الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسس خاصة في الساحل من خلال خلق مجموعتين من عناقيد مع درجات إحلال مختلفة في التطور فيما بينها . وعلى الرغم من الأدلة التجريبية التي تبين تحقيق تقارب في معظم الحالات بين المناطق، ومن وجهة نظر التنمية الإقليمية هذه النتيجة لا تؤدي إلى توازن النمو الاقليمى. والسبب فى ذلك أن المناطق في الصين تنمو بمستويات مختلفة مما يؤدي إلى خلق مجموعات صغيرة بدلا من مجموعة واحدة تضم جميع المقاطعات التي تنتمى إليها.كما أظهرت هذه التجربة أن وجود ممتلكات وأرصدة كلية في الشركات الكبيرة ومعالجة السياسات على المستوى المركزى يبقي أسباب التفاوت قائمة كما أن النمو الاقليمى غير متوازن و يصبح النموالاقتصادي للبلد غير مؤكد.

14.1 دراسة (Ivan Turok & Ken Sinclair-Smith، 2012)

The changing spatial economy of cities: An exploratory analysis of Cape Town:

في هذه الدراسة تم التطرق إلى التوزيع المكاني للأنشطة في الاقتصاد الرسمي في مدينة كاب تاون مع تحديد الاتجاهات الرئيسية للتغيرات المكانية و تمت هذه الدراسة من خلال الدراسة الاستكشافية للمعطيات المكانية,من أجل معرفة آثار تغيرات توطين الشركات والذي يثير قضايا مهمة للإدماج الاقتصادي والعدالة الاجتماعية,بالإضافة إلى المخاوف بشأن كفاءة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد.و بناء ا على نتائج الدراسة تم اقتراح ثلاث مقترحات بشان تغييرات الاقتصاد المكاني لمدينة كاب تاون و المستمدة من أدبيات الأنماط المكانية للتنمية الحضرية في مدينة كاب تاون وباقي مدن جنوب إفريقيا بالاعتماد على مسارات التنمية للاقتصاديات الحضرية المعاصرة.

أولا: الهيمنة الاقتصادية المستمرة لمركز مدينة كاب تاون بحيث يمثل ربع الاقتصاد الرسمي للمدينة كما أن اقتصادها مركزي و يجمع أكبر حجم من النشاطات و الوظائف الاقتصادية أكثر مما كان عليه ويتميز الاقتصاد المحلي بالتنوع بدلا من التخصص و هو ما يمكن أن يكون مصدر قوة هذا الاقتصاد و مرونته.

ثانيا : نمط النمو الحالي لمدينة كاب تاون أفضل مما كان عليه في السابق مع اكتساب المناطق المجاورة لنوع من النشاطات الاقتصادية بسبب التركز المكاني، استخدام الأراضي ذات القيمة المنخفضة في الصناعات الخفيفة والوظائف الإدارية ومراكز التسوق يدعم الاقتراح الثاني الذي تم افتراضه.

ثالثا: نمط النمو الحالي متحيزنحومناطق في الجنوب الشرقي والمناطق ذات الدخل المرتفع وهوما يدعم الاقتراح الثالث بحيث يبدو أن تطوير السكنات ذات الدخل المرتفع يحفز النمو الاقتصادي المحلي وبخاصة المؤسسات الصغيرة التي تقدم الخدمات المهنية كما تشير النتائج إلى انعدام التنمية الصناعية والتجارية مقارنة بعدد السكان المقيمين. ويشير مستوى الإنفاق المحلي وقوة العمل إلى وجود إمكانيات غير محققة للنمو الاقتصادي في المنطقة وبخاصة التي تعتقد أن عدد السكان ينمو بوتيرة أسرع من أي مكان آخر.

15.1 دراسة (Klaus Desmet & al، 2013):

India's Spatial Development:

هدف هذه الدراسة هو مقارنة التنمية المكانية في الهند مع بعض البلدان كألو.م.أ والصين و هذا من خلال البني التحتية و الخدمات المكانية بحيث تعتبر الهند من الاقتصاديات النامية التي تشهد نموا سريعا في اقتصادها بحيث يشهد قطاع الخدمات و الصناعات التحويلية تركزا متزايدا في العناقيد ذات الكثافة العالية وهذا موقف يتناقض مع ما يوجد في الولايات الأمريكية حيث أن قطاع الخدمات يزيد بتركز أسرع في مناطق متوسطة الكثافة وكمثال واد السيلكون في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تطرقت الدراسة إلى مقارنة أيضا التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في الهند .و تشير هذه الدراسة إلى تطور بعض المدن الهندية بحيث أصبحت كمدن كبرى تجمع الشركات الكبرى للتكنولوجيا العالية والتنمية العقارية في حين إن بعض المناطق تعاني من تركز معدلات الفقر. و قد بينت الدراسة أن البني التحتية و المنشآت القاعدية تلعب دورا مهما في عمليات تنمية المناطق ذات الكثافة المتوسطةمن أجل الاستفادة من اقتصاديات التكتل و ينبغي على الدول النامية أن تطورها وبخاصة البنية الحضرية و تسهيل توطين اليد العاملة في المدن.و قد أثبتت الدراسة ان نقص العمالة ذات المستويات التعليمية العالية وكذا نقص توفر البني التحتية من أهم العوائق أمام تطورا لمدن ذات التركز المتوسط؛ و من ناحية اخرى تم مقارنة الكثافة العمالية والتكتلات في قطاع الخدمات والتكنولوجيا للهند و الو م أ بحيث ان نسبة الكثافة في الهند تتعدى هذه العتبة الا أن المدن المتوسطة الكثافة العمالية في الهند هي أسوا الاماكن و هذا ما يؤكد مقارنة بالو م أ أن تكاليف الازدحام في المدن الهندية هي أقل من الو.م.أ و بالتالي قوى التكتل تكون أوسع في الهند لكن يتوجه الافراد الى التركز في المدن ذات الكفاءة العالية.

16.1 دراسة (Vera Ivanova، 2013):

Spatial interaction of Russian regions as a factor of their economic growth: an empirical analysis

تشير هذه الدراسة إلا أن بعض المناطق المختلفة في روسيا تنمو بمعدلات مختلفة وهذه المعاملات من المحتمل أن تكون مرتبطة مكانيا باعتبار أن روسيا بلد كبير و غير متجانس و بالتالي من الطبيعي أن يكون هناك دور أساسي للجغرافيا الاقتصادية و التي ممكن أن تطرح التساؤلات عن مصدر الاختلافات هل تنتج من طبيعة المواقع الجغرافية ،وقد افترضت الدراسة أنه في حالة وجود مخرجات (Externalities)هل تمثل مخرجات ايجابية

أم سلبية كما تم افتراض أن نسب التحضر و النمو الاقليمي ترتبط ايجابا فيما بينها .و تعتمد التفاعلات بين المناطق الروسية بشكل كبير على إمكانية الحصول على نظام النقل و يكون التفاعل بين المناطق أين تكون المسافة بينها أكبر ما يمكن,كما أن المناطق الجغرافية ذات الميزة النسبية يكون النمو فيها بشكل اسرع في المناطق الروسية يوجد فقط مناطق معينة لها مسارات نمو معينة .

2. الدراسات السابقة للتباين التنموي والفوارق المكانية:

لا يمكن من الناحية الطبيعية أن يوجد تجانس كلي بين المناطق والأماكن الاقتصادية وهذا نظرا للاختلافات المكانية ولكن قد تلعب السياسات الاقتصادية دورا مهما في تقليل أو زيادة الفوارق الموجودة داخل الاقتصاديات أو مابين الاقتصاديات .و قد تختلف التفسيرات في النظريات الاقتصادية في تحليل الفوارق و التباينات المكانية فمنهم من يرى أن هذه الفوارق تظهر فقط في المراحل الأولى من التنمية و هو ما أشار اليه كوزنتز و وليامسون في تحليلهما (1965) في حين تشير تجارب أخرى لنماذج عالمية كتجربة الصين أن الفوارق مفيدة للاقتصاد بحيث يتم التركيز فقط على أماكن النمو في الاقتصاد . وبالتالي قد تلعب السياسات دورا مهما في عمليات البناء الاقتصادي والتنمية إذا ما تم التوفيق ما بين الكفاءة والآداء الاقتصادي والانصاف المكاني. فالفوارق يمكن أن يكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي للبلدان كما يمكنها أيضا أن تساهم في تدهور حياة الافراد ومعيشتهم وظهور كل أشكال الفقر والحرمان والاقصاء. من هذا المنطلق حاولنا في هذا الفصل ادراج بعض الدراسات السابقة و التي كان موضوعها دراسة الفوارق المكانية في بعض البلدان و من بين هذه الدراسات نذكر مايلي :

1.2 دراسة (Anthony J.Venables، 2003)

Spatial Disparities in Developing Countries :Cities ,Regions and International Trade

كان الهدف من هذه الدراسة هو التطرق لبعض النماذج البسيطة من اجل فهم جغرافية الموارد و التكتلات الاقتصادية في الدول النامية و يرجع سبب الفوارق المكانية في هاته الدول إلى بعض الخصائص الطبيعية التي تتميز بها بعض المناطق عن مناطق أخرى بالإضافة إلى وجود تكتلات مما يؤدي إلى تركز النشاط الاقتصادي،وقد أوضحت هذه الدراسة بعض النماذج البسيطة التي تسعى إلى تسليط الضوء على الأنماط المكانية للتنمية.والنماذج التي توضح كيف تتفاعل الجغرافيات الطبيعة الأولى والثانية(الخصائص الطبيعية الأولى: الموقع والمناخ وبيئة الأعمال - وأيضا الاختلافات المكانية في الأسعار أما الثانية فتمثل في تحديد موقع النشاط تركز الإنتاج ،تركز السكان)، كما أنها تطرقت إلى بعض الحقائق التجريبية عن تطور الفوارق المكانية في البلدان النامية.و من بين نتائج النمذجة هو أن فشل الأسواق المرتبط بتنمية المدن يمكن أن يحقق أضرار على الدخل الحقيقي سواءا في المدى الطويل أو القصيركما يمكنه خلق هيكل مدن أقل كفاءة اجتماعية ،في حين أن آثار الهيكل المكاني تتوقف على قدرة الأعوان الاقتصاديين على خلق التحالفات,الرغبة الكبيرة في التطوير و التنمية وحكومات المدن القادرة على استيعاب المؤثرات الخارجية (Les Externalities).و بالنظر إلى مستوى الحديث

لقطاع التشغيل فإنه ليس واضحا ما إذا كان بديهيا المدن هي أكبر أو أصغر من مستوى الحجم الأمثل كما تؤثر هذه المخرجات في تقليل خلق مناصب الشغل والذي يقلل من معدل النمو، وبالتالي من الممكن انخفاض المستوى التوازني لأن هذا الانخفاض يقلل الحوافز من أجل خلق مدن جديدة وهذا بدوره يعطي هيكل دون المستوى الأمثل للمدن و بالتالي يصعب فيها خلق فرص العمل.تم تقدير العائد الخاص للشغل في المدن. ان فهم القوى التي تشكل الجغرافيا الاقتصادية للبلدان وإخفاقات السوق المرتبطة بها ضروري وأولوية وخطوة لصياغة السياسات.إذا تم قبول أن المدن تتبع الطبيعية الثانية (deuxième nature) زيادة العوائد بالنسبة إلى الحجم هو ممكن، وقد تكون هناك تحولات جذرية في الجغرافية الاقتصادية للبلدان.

2.2 دراسة (INGO LIEFNER، 2009)

Spatial Disparities of Knowledge Absorption, Technological Change, and Prosperity: Theoretical Considerations and Empirical Evidence from China.

كان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز العلاقة بين التغيرات و التحولات التكنولوجية و تطور الفوارق والاختلافات المكانية في البلدان الصناعية الحديثة مع توضيح الآثار الاقتصادية للتغير التكنولوجي كمتغير يرفع من حدة التفاوتات المكانية و بالتالي كيف يمكن الاستفادة من التغير التكنولوجي بفعل السياسات التي تسمح باستغلال فرص النمو ذات الصلة بالتكنولوجيا في ظل التدفق الهائل للمعلومات و تزايد العولمة التكنولوجية, وتشير نتائج هاته الدراسة إلى أن معدلات الحصول على المنتجات التي تحوى تكنولوجيا عالية يتوقف على إدخال منتوج يعتمد على مؤشر استيعاب المعرفة ,كما أن تدارك التطور التكنولوجي السريع يتطلب و ينتج تركز رأس المال البشري ,التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر وتحت ظروف التطور التكنولوجي السريع للبلدان المتقدمة يرفع تدفق التكنولوجيا من حجم التفاوتات المكانية سواءا بين المناطق الحضرية أو بين لمنطق الحضرية و الريفية. كما أن المقارنة بين شركات التكنولوجيا العالية في الصين و شركات في أماكن أخرى تستخدم تكنولوجيا معينة يظهر سرعة هائلة للتطور التكنولوجي في المناطق الرائدة تقنيا في الصين .و التي يكون فيها استيعاب المعرفة في حد ذاته يعتمد على الشركات التي تعتمد على رأس المال البشري ,أنشطة البحث و التطوير ,القدرات الإدارية لبناء روابط و اتصالات بين مختلف موارد المعرفة في الصين .كما الاختلافات الهيكلية المتعلقة بالمعرفة مابين المناطق الحضرية المتماثلة يمكن أن تتحول إلى اختلافات اقتصادية وبخاصة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والمستوى التكنولوجى للاقتصاد، ومرونة النظام السياسي المؤسسي،وتوطين النشاطات الاقتصادية ,كما يمكن أحيانا قبول و تعزيز الفوارق المكانية من أجل الاستفادة من التكنولوجيا.

3.2 دراسة (وزارة التخطيط و الاقتصاد العراقية، 2009) تقرير خطة التنمية لسنوات 2010-2014 التفاوت المكاني في التنمية و مستويات الحرمان:

يشير هذا التقرير إلى التفاوتات المكانية في مستويات التنمية المكانية في المحافظات العراقية وكذا بين المناطق الحضرية و الريفية و وهذا ناتج من السياسات التنموية العراقية بحيث أدت إلى تركز النشاطات الاقتصادية في مناطق معينة دون المناطق الاخري و ظهرت مستويات للتفاوت التنموي المكاني .كما يشيرهذا التقرير إلى

تراجع في المستوى التنموي لبعض المحافظات العراقية من ناحية الحرمان و مستوى المعيشة في حين يبين التقرير مستوى الحرمان في بعض المؤشرات الأساسية :المستوي التعليمي ,الصحة,البني التحتية ,السكن,و محيط السكن,و الوضع الاقتصادي ,و تظهر نتائج الجدول أن المحافظات العراقية تعاني من نسب الحرمان و هذا من خلال مؤشر الوضع الاقتصادي بحيث تتميز محافظة المثنى بأعلى معدل حرمان بالنسبة لمتغير الوضع الاقتصادي تليها محافظة ذي القار وما يلا حظ من الجدول أن المحافظات العراقية تعاني من الاختلافات ومستويات الحرمان في مختلف مؤشرات القياس و الجدول التالي يلخص نسب الحرمان الاقتصادي

الجدول رقم (02/01) يمثل نسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان في العراق

المحافظات	الوضع الاقتصادي	الحماية والأمن الاجتماعي	التعليم	الصحة	البنـــــــي التحتية	المسكن	الدليل العام لمستوى المعيشة	الدليل العام لمستوى المعيشة
نينوى	48.5	29.1	30.8	28.2	55.3	23.1	34.2	11.0
كركوك	22.5	33.7	22.2	29.8	61.8	13.5	21.0	3.0
ديالى	44.1	49.3	16.2	30.6	83.8	18.3	33.7	9.0
الانبار	26.8	29.5	15.1	16.5	48.2	3.9	11.6	1.0
بغداد	21.6	35.9	16.7	21.3	34.3	28.2	18.4	2.0
بابل	38.6	27.0	40.3	.24	74.4	35.1	35.3	13.0
كربلاء	41.1	28.1	52.1	13.3	59.5	39.0	34.0	10.0
واسط	42.6	26.1	32.7	37.9	59.6	34.5	36.3	14.0
صلاح الدين	38.6	39.9	33.6	21.9	72.3	21.0	33.5	8.4
النجف	42.2	29.2	38.6	18.7	40.5	33.0	30.3	7.0
القادسية	47.3	34.1	39.3	39.8	63.5	46.5	44.4	16.0
المثنى	55.3	35.0	46.3	26.3	63.4	39.1	44.8	17.0
ذي قار	51.9	33.6	35.8	26.9	74.7	45.2	42.9	15.0
ميسان	44.4	31.3	51.7	53.2	87.9	44.5	56.6	18.0
البصرة	40.7	20.0	21.6	27.6	66.4	25.5	29.6	6.0
إقليم كردستان								
دهوك	44.7	34.5	40.4	40.0	30.2	30.4	34.2	12.0
السليمانية	18.2	30.3	29.8	29.5	35.6	35.0	64.5	4.0
اربيل	22.4	31.3	33.7	38.8	36.9	31.1	62.4	5.0
العراق	34.1	32.6	27.9	27.2	56.8	28.7	28.7	

المصدر : تقرير خطة التنمية لسنوات 2010-2014 ص15

و مما يلاحظ أيضا استمرار ظاهرة ثنائية التنمية وذلك بوجود مناطق محدودة من المدن الكبرى تستحوذ على كافة النشاطات الاقتصادية و المنشآت القاعدية مع وجود مناطق فقيرة و أقل تطورا .و استمرار التركز الحضري الشديد في المناطق الكبرى حيث يتركز 55 %من سكان الحضر في العراق في مدينة بغداد،الموصل و البصرة.بالإضافة إلى عدم وجود سياسة شاملة للتحضر في العراق واستمرار الهجرة من المناطق الصغيرة و الريفية إلى المناطق الكبرى و ما يترتب عليه من آثار سلبية لهجرة الموارد البشرية كما يلاحظ استمرار التباين في مستويات الخدمات و المنشآت القاعدية و درجة التركز البشري مما ينعكس على مستويات الحرمان و عدم إشباع الحاجات الأساسية بين المناطق التي حققت التنمية و الأقل نموا .

4.2 دراسة (Fatih Celebioglu and Sandy Dall erba، 2010)

Spatial disparities across the regions of Turkey:an exploratory spatial data analysis

تناولت هذه الدراسة المعطيات المكانية للتنمية و النمو الاقتصادي ل76 منطقة تركية خلال الفترة 1995-2001 من اجل معرفة التباين التنموي و كذا معرفة توزيع النمو و التنمية الاقتصادية بين المناطق موضوع الدراسة و هذا من خلال دراسة متغير الناتج المحلي الإجمالي لكل منطقة و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي و متغير توزيع الاستثمارات العمومية و كذا متغير رأس المال البشري المقاس بمستويات التعليم و قد استعملت هذه الدراسة التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية (ESDA).فمن خلال دراسة المعطيات المكانية توصلت الدراسة إلى أن الجزء الغربي من البلاد متطور بشكل ملحوظ أكثر من الجزء الشرقي، كما أن التحليلات الإحصائية أثبتت وجود التبعية المكانية عبر المحافظات وينعكس ذلك بوجود تباين في توزيع المؤشرات المحلية المكانية.مع وجود فوارق بين محافظات الشرق الأناتوليا Anatolia و محافظات الغرب بحيث تتميز محافظات الغرب بمستويات عليا في جميع قيم المتغيرات المأخوذة في التحليل مقارنة بمحافظات الشرق و التي تتميز فقط في متغير توزيع الاستثمارات العمومية و هذا يعكس الجهود التي تبذلها الحكومة في موازنة الفوارق الداخلية .كما تشير نتائج تطبيق مؤشر موران وجود ارتباط ايجابي لجميع المتغيرات المأخوذة في الدراسة باستثناء مؤشر النمو هذه النتيجة تشير إلى تأثير الموقع الجغرافي للمقاطعات على مستويات الدخل للاستثمارات العمومية و كذا التعليم . كما تؤكد نتائج هذه الدراسة ثنائية هيكل الاقتصاد الجغرافي لتركيا و هذا بالرغم من وجود عدم تجانس بين المناطق إلى انه يوجد ارتباط مكاني بين المحافظات التركية. مع وجود علاقة بين التوزيع المكاني للتنمية الاقتصادية و اثنين من العوامل الاقتصادية و المتمثلة في رأس المال البشري و الاستثمارات العمومية .

5.2 دراسة (البنك الدولي، 2010) بين فقر المكان وازدهار الشعوب :كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن تتجاوز التباينات المكانية:

في هذا التقرير عن التنمية الصادر عن البنك الدولي لعام 2010 في مناطق الشرق الأوسط يشير إلى أن مجموعة من السياسات التي من الممكن للحكومات و صانعي القرار أن تنتهجها لتقليل التباينات المكانية كما يعرض التقرير انطلاقا من تحليل المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية للمناطق المدروسة بعض الأسباب التي تمت رؤيتها أنها الأسباب الكامنة وراء التباينات المكانية التي تعانيها مناطق الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

واوضح التقرير أنه يمكن التصدي للفوارق والتباينات المكانية بين المناطق الغنية والمناطق المحرومة من خلال تطبيق السياسات المختلفة وفقا للخصوصيات المكانية والجغرافية لكل منطقة و تجنب الوصفات العلاجية العامة في رسم السياسات الاقتصادية التي تهدف الى معالجة مخلفات الجغرافية الاقتصادية للمناطق دون ان يتم تعطيل الكفاءة الاقتصادية للمناطق او المغامرة بها ويقول أليكس كريمر، المؤلف الرئيسي للتقرير والخبير الاقتصادي الأول بالبنك الدولي "بوسع صانعي السياسات في المنطقة أن يتصدوا للتفاوتات التي غالبا ما لا يمكن

تحملها والناجمة عن حرمان الجغرافيا، وذلك دون المخاطرة بالكفاءة الاقتصادية." ويضيف قائلا "نود أن نقدم تحليلا محليا دقيقا وتطبيق مزيج من السياسات التي توضع خصيصا بما يلاءم سمات كل منطقة متخلفة. والأساس هنا يتمثل في المزيج نفسه وفي تجنب وصفة علاجية عامة".

ويشير التقرير إلى أن التباينات المكانية – وهي الفجوة بين المناطق المحرومة والمناطق الأكثر تقدما – قد تكون أقل أهمية عما تبدو. ومن الضروري لصانعي السياسات تكوين فهم موضوعي لدرجة تأثير المكان على رفاهة الأسرة. ففي بعض البلدان يحظى المكان بأهمية أكبر من بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، يعتبر المكون المكاني للتباينات أكبر في المغرب، تتبعه بالترتيب مصر واليمن وسوريا، لكنه أقل أهمية الأردن وجيبوتي. ومع ذلك، لا يشكل التباين بين الريف والحضر في أي بلد من بلدان المنطقة أكثر من 20 في المائة من إجمالي التباينات في الإنفاق العائلي. وبشكل عام، فإن الفوارق ببلدان المنطقة بين الريف والحضر وفيما بين أقاليم كل بلد ليست بأكبر منها في غيرها من مناطق العالم النامية.

ويشير التقرير أن من بين الأسباب المؤدية للتباينات المكانية في المناطق المدروسة هي سرعة التحضر مع بطء عملية التحول عن النشاط الزراعي بالاضافة الى ذلك أن التباينات المكانية اقل مما تبدو في الظاهر وأنها غالبا ما تكون تباينات اجتماعية ومن بين السياسات المقترحة للبنك الدولي لمعالجة التخلف عن الركب والتباين المكاني منها:

1-تكافؤ الفرص والاستثمار في البشر ويندرج ضمن هذا الإطار من السياسة مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها:

-الدور التاريخي في تعزيز عدم المساواة في فرص التنمية من خلال دور المؤسسات السياسية في التنمية المكانية.

-إزالة التباينات الجوهرية في مناخ الاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات وشفافيتها في المناطق المتأخرة.

- إدارة الإنفاق العام لها بعد مكاني وهذا من خلال أجهزة وأجهزة رصد احتياجات الانفاق المكاني الفعالة التي يكون لها أداء فعال في وضع التحويلات الحكومية في مخصاصاتها (أنظمة الإدارة المكانية للانفاق العام).

-تصحيح التباينات المكانية في أنظمة التعليم العام وهذا من خلال:

1-تقليص التباينات المكانية من خلال تدخلات في الطلب ويتم ذلك من خلال المساهمة في تكاليف التمدرس وجعله أكثر جاذبية لعائلات المتمدرسين.

2-تقليص التباينات في جودة التعليم من خلال تحسين إدارة الموارد البشرية في التعليم ومنح امتيازات للمدرسين في المناطق المتأخرة وبخاصة المناطق الريفية.

3-تقليص التباينات بين الجنسين في مجال التعليم بالمناطق المتأخرة مع مراعاة الاحتياجات التعليمية بالإضافة إلى ضرورة التخطيط المكاني للاستثمار في خدمات التعليم.

4-استخدام أساليب التخطيط المكاني في تحسين الكفاءة المكانية للبنية الأساسية من خلال توجيه الاستثمار في هياكل التعليم الأساسية وقربها من الافراد المتمدرسين بغية تقليل تكاليف التعليم والاستفادة أكثر(المدارس الجوارية)

5-تصحيح التباينات المكانية في النتائج لقطاع الصحة و يتم ذلك برفع مخصصات الانفاق من أجل التاهيل الصحي و ليس الوصول الى المهمشين. و يتميزالوضع الصحي منطقة بلدان الدراسة ب :

5-1 تباين الخدمات الصحية في المناطق الفقيرة وكذا المناطق الحظرية و الريفية و التقليل من التباين لا يكمن في عمليات البناء المشآت الصحية في المناطق الفقيرة

5-2 توفير الرعاية الصحية أفضل للمناطق المتاخرة وذلك بتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة وليس التفكير بنطاق انتشارها ؛

5-3توجيه شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من حدة التباينات المكانية و هذا باعطاءها لمستحقيها من الفقراء و المحتاجين دون غيرهم لأن ما تشير اليه الدراسات و التجارب اكبر المستفيدين من شبكات الحماية الاجتماعية و التحويلات هم من غير الفقراء من سكان المناطق المتقدمة .

6- السعي أكثر نحو نمو المناطق الحضرية و المدن لانه يساعد في تقليص التباينات المكانية كما ان تحقيق التنمية الريفية الطويلة الاجل يعتمد على التحضر و يمكن لصانعي القرار أن يكفلو حدوث التحضرمن خلال :

1-وجود أسواق تعزز سلامة النمو الحضري و تتسم بأداء وظيفتها بشكل جيد مع الحصول على اكبر قدر من التفاعل بين المناطق المتقدمة و المتاخرة .

2-تخطيط الخدمات الحضرية

3-التدابير المؤسسية الكفيلة بتحقيق سلاسة النمو الحضري المتعلقة بالتنظيم و التخطيط وتقديم الخدمات من أجل مواجهة النمو الحضري مع إعطاء أهمية للبلديات كمؤسسات فاعلة في تفعيل النمو الحضري و تقليل التباينات المكانية .

و يشير التقرير أن هذه الحزمة من السياسات قد تلائم بعض المناطق في الجزائر (ولاية الجلفة نموذجا) و هذا بسبب موقعها الجغرافي و بعدها عن مناطق التركز الاقتصادي و قلة مواردها الاقتصادية .

2-سياسات الربط و تطويع التأثيرات لصالح الاماكن الفقيرة :

تتمثل هذه السياسات في ربط المناطق الفقيرة بمناطق التركز للنشاطات الاقتصادية اذ أنها تؤثر على المناطق الفقيرة من خلال انتشار أثر النشاطات الاقتصادية في المناطق المجاورة ويتم ذلك بفعل

-**وفرة و سائل النقل و المواصلات** :توفير المنشت و البنية التحتية للنقل وكذا وسائل النقل و المواصلات

-**تيسير التجارة** : من خلال اجراءات و معايير أكثر سلاسلة في التبادلات التجارية و خاصة في المناطق الحدودية و كذا تسهيل الاجراءات لتنقل الاشخاص كما ان لها دوركبير كسياسات وطنية لتقليل

-**نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:** يشير التقرير أن مناطق الشرق الاوسط و شمال افريقيا تعاني من تاخر كبير في استخدام التكنولوجيا و ذلك من خلال تدني مستويات انتشار الهواتف المحمولة واستخدام الانترنت في المناطق الريفية و الحضرية كما شير التقرير انه امام هذه المناطق تحديات فيما يخص استخدام التكنولوجيا تتمثل في سد فجوة كفاءة السوق و سد الفجوة في القدرة على الحصول على الخدمة

3- تسهيل التنمية العنقودية بالمناطق ذات الامكانيات الغير مستغلة :

اشار التقرير بان سياسات الانفاق لاعادة بعث النمو الاقتصادي في المناطق المتاخرة ليس له آثار ايجابية على التاهيل الاقتصادي في تلك المناطق و أورد التقرير بعض التجارب في مناطق الشرق الاوسط و شمال افريقيا قد فشلت في تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق و الاقاليم ومن بين السياسات المقترحة لتنمية هذه المناطق هوانتهاجها للتنسيق بين الاقاليم والمناطق في اطارلامركزي للنموالابتكار وفق ما يسمي بالتنمية العنقودية .

و في اطار السياسات الموجهة من البنك الدولي الى بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا يقترح البنك الدولي نموذجا لمعالجة التباينات المكانية في مستويات التنميةو فقا لخصوصيات كل منطقة من خلال اعتماد ما تم اقتراحه من السياسات للمناطق المتخلفة و الجدول التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02/02) يمثل الاطار لمعالجة التباينات المكانية

المصدر :فريق الدراسة و البنك الدولي (2009a)

بالاضافة هذه التوجيهات وجه البنك بعض التبعات للسياسات:

1-التنمية المكانية تستدعي التنظيم والتخطيط المكاني وكذا تحديد الادوارللاطراف الفاعلة في العمل التنموي ؛

2-تحديد المعطيات المكانية ضروري لاتخاذ السياسات الملائمة كما انها ضرورية لعملية التخطيط المكاني ؛

3-التنمية الجيدة هي التنمية الجيدة مكانيا والتي تسعى الى تحقيق التكافؤ في فرص التنمية للمناطق و الاقاليم ؛

4-تحفيز العمل في المناطق المتأخرة للكفاءات و تشجيع الفقراء على الاستفادة من الخدمات العامة ؛

5-دعم السلع الاساسية يستفيد منه الاغنياء قبل الفقراء و المناطق المتقدمة قبل المناطق الفقيرة ؛

6-الاستثمار في المنشآت و البنية التحتية للنقل و المواصلات و ايلاء اهمية كبيرة في ربط المناطق المجاورةو المتاخرة بالاضافة الى الاستثمار في التكنولوجيا و الابتكار من شانه خلق امكانيات جديدة للمناطق المتاخرة و الاستفادة من مزايا القرب ؛

7-العمل على جذب اهتمام القطاع الخاص بالامكانيات الكامنة في المناطق المتأخرة عن طريق الاهتمام بالتنسيق بين الاطراف الفاعلة .

6.2 دراسة (Ngui Franck Albert Akué، 2010)

Inégalités de Développement Interprovinciales Marocaines : une approche par l'Econométrie Spatiale

تناولت هذه الدراسة الفوارق المكانية بين المقاطعات المغربية و هذا باستخدام أدوات القياس الاقتصادي المكاني و بخاصة مؤشرات الارتباط الذاتي المكاني على مؤشرات التنمية الخاصة بالتنمية البشرية و معدلات الفقر بين المقاطعات و هذا عن طريق تأثير توظيف اتحادات القروض المصغرة (AMC)و كذا تأثير منحها للقروض المصغرة لسكان المقاطعات و تاثير ذلك على معدلات الفقر و التنمية البشرية .و قد خلصت نتائج هذه الدراسة الى وجود آثار العوامل الخارجية الموجبة L'effets des externalités positives de développement و التي تشير الى آثار الترابط بين المقاطعات في تاثيرعلى مستويات التنمية فيما بينها .و تشير النتائج ايضا من خلال النماذج المعتمدة في الدراسة الى أن أرتفاع في مستويات التنمية في المقاطعات المجاورة للأحد المقاطعات المدروسة بنسبة 1% يؤدي الى تحسين مستويات التنمية في تلك المقاطعة بحوالي 0.34 %و 0.43% من المتغيرات التابعة(ICDH BADE) . أي كلما ارتفع مستوى التنمية في المقاطعات المجاورة إلى المقاطعة المدروسة كلما كان ايجابيا في تنمية المقاطعة المدروسة كما تشير النتائج أيضا من خلال مؤشر موران و الذي بلغ القيم 0.34, 0.36 على الترتيب في النموذجين السابقين و هو ما يؤكد أن المقطاعات ذات المستويات المرتفعة التنمية البشرية تتجمع على حساب المفاطعات المجاورة و هذا يمكن للمحافظات الفقيرة القريبة من المناطق المتقدمة أن تستفيد من آثار العوامل الخارجية بينما المناطق الفقيرة و البعيدة لا تستفيد من آثار العوامل الخارجية كما يمكن ذكر أن تكثيف توظيف القروض المصغرة في الولايات المغربية يمكن ان يكون له تأثير كبير على بعث مستويات التنمية الاقتصادية و التقليل من مستويات الفقر بين المقاطعات و هذا من خلال أثر التبعية المكانية للمحافظات المغربية و تأثير الجوار Proximity I في مستويات التنمية .

7.2 دراسة (Y. Goletsis M. Chletsos، 2011) :

Measurement of development and regional disparities in Greek periphery: A Multivariate approach

تم في هذه الدراسة محاولة قياس مستويات التنمية و الفوارق الاقليمية في المناطق في اليونان و قد تم استخدام أدوات التحليل الاحصائي المكاني على العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في تلك المناطق و محاولة بناء مؤشر مركب لمستويات التنمية يضم 11 متغيرا و الذي يعبر عن مؤشرات لمستويات المعيشة الحالية والتماسك الاقتصادي (لناتج المحلي الإجمالي والعمالة والإسكان وعدد السيارات الخاصة وعدد الأطباء وأسرّة المستشفيات)ومؤشرات أخرى ترتبط برأس المال المادي والبشري بحيث يمكن تحقيق تحسن مستقبلي في مستوى المعيشة وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنطقة و تضم متغيرات (المدخرات ،عددالتلاميذ والمدارس وأسرة الفنادق) و هذا الاختيار للمؤشر المركب هو انطلاقا من فكرة أن المؤشرات الفردية أصبحت قاصرة على قياس مستويات التنمية الاقتصادية كمتغير الناتج الوطني الإجمالي GDP/habو قد خلص تطبيق التحليل الاحصائي المكاني المتعدد ان نتائج دراسة الفوارق و التنمية الاقتصادية لا تظهر أي قوى على تقارب المناطق اليونانية

و هذا من خلال عدم معنوية النتائج الإحصائية من خلال التحليل التصنيفي و العنقودي للمناطق و الذي أثبت وجود ثلاث مجموعات من المناطق تتمثل الأولى في شرق مقدونيا East Macedonia-Thrace,Western Greece, Epirus, Central Macedonia, Thessaly أما المجموعة الثانية فتضم كل من North Aegean Islands Crete,IonianIslands أما المجموعة الثالثة فتضم كذلك Central Greece, Peloponenesosهو ما يدل على أن المناطق في اليونان لا تميل الى التقارب و بالتالي يمكن تفسير هذه النتائج بوجود فوارق بين المناطق المدروسة .

8.2 دراسة (Mohamed Kriaa، 2011):

Inequality and Spatial Disparities in Tunisia

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التباين المكاني لمؤشر الرفاهية انطلاقا من محاولة بناء نموذج باستخدام الاقتصاد القياسي المكاني (econometrie spatiale) للتركيب المكاني لمؤشر الرفاهية (SCIW) و فقا لمنظور متعدد الأبعاد من أجل إيجاد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و السياسات التنموية الإقليمية و الانفتاح الاقتصادي الذي من شأنه تعزيز هذا المؤشر أو تخفيضه . بحيث ما لوحظ في السنوات الأخيرة هو تركز النشاط الاقتصادي في مواقع جغرافية معينة وقد رافق هذا التركيز تزايد الفوارق المكانية في مستويات المعيشة و الرفاهية ما بين المناطق الرائدة و المناطق المتخلفة.وقد تم استخدام بعض الطرق الكمية في هذه الدراسة .و قد أعطت نتائج تحليل تركيب مؤشر الرفاهية(SCIW) باستخدام التحليل إلى مركبات أساسية انطلاقا من عدد من المتغيرات الغير متجانسة وجود عامل أساسي يشرح 65% من الاختلافات المكانية ومكون من 13 متغير غير متجانس ترتبط بهاته المركبة بتشبعات معنوية كبيرة .أما فيما يخص التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية أظهرت النتائج معنوية معامل الارتباط المكاني بين المتغيرات الغير متجانسة والمقاس بمعامل موران (Moran's I statistic)[1] كما أن جميع قيم هذا المؤشر موجبة مما يؤكد ايجابية فرضية الارتباط الذاتي المكاني للفوارق في بين المواقع المدروسة مهما كانت طبيعة المتغيرات سواءا نقدية أو غير نقدية ,كما أظهرت نتائج تحليل الخرائط لموران (Moran map)وجود مناطق مفضلة على جانب واحد و هي مناطق الساحل و العاصمة و مناطق محرومة و هي المناطق الوسط الغربي و الشمال فيما يخص الارتباط الذاتي لتركيب مؤشر الرفاهية (SCIW).
- تحليل محددات الفوارق المكانية تم دراستها من خلال مدى الارتباط بين المتغيرات و السياسات العامة للتنمية الإقليمية ، وسياسة تحرير الأسواق، وشرح الفوارق المكانية في تونس .و تشير إلى أن المتغيرات المرتبطة بالتحرر الاقتصادي لها أثر ايجابي على المؤشرالمركب للرفاهية (SCIW) مع ثبات العوامل الأخرى .كما أن مستوى الرفاهية في التقسيمات الجغرافية في المدينة (délégation)[2]لكل المعاملات المقدرة للنماذج المتعلقة

1Moran's I statistic $= I = \frac{N \sum_i \sum_j w_{ij}(x_i - \bar{x})((x_j - \bar{x})}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$

[2] Délégation.:is the principal administrative spatial division within the city: الوفود هو التقسيم الجغرافي المكاني الإداري الرئيسي أقل من مستوي المدينة

بعدد الشركات و المؤسسات وكذا رصيد مناصب العمل المخلوقة من الاستثمار الأجنبي لها معنوية و أثر ايجابي على قيمة المؤشر(SCIW)و اثبتت الدراسة ان تاثيرالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على الانفتاح الاقتصادي وكذا خلق مناصب العمل كما يساهم في تنمية و تطوير المناطق المستضيفة للاستثمارات و يتم تصنيفها كمناطق ذات أفضلية.وتشير النتائج أيضا أن مؤشر أثر المتغيرات المرتبطة بعدد مراكز التعليم و التدريب معنوي و ايجابي على مؤشر الرفاهية وهو ما يبرر سياسة إنشاء مراكز التدريب في المناطق المحرومة مما يؤهلها لتكون كمناطق جذب للاستثمارات من خلال وفرة اليد العاملة المؤهلة والأكثر مهارة و بالتالي تصبح كمصدر للعمالة و النمو الاقتصادي .مع عدم كفاية وعدم وضوح الدور الذي تقوم به السلطات التونسية في محاربة الفوارق المكانية بين المناطق الجغرافية بالرغم من السياسات العامة التي تهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية و الخدمات الأساسية (التعليم,الصحة ,..) وتحسين إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسيةواستخدام السلطات التونسية تدابير أخرى مثل(إنشاء مراكز للتدريب وتصنيف مناطق التنمية الإقليمية).كما أن تحرير الاقتصاد و السياسة العامة للتنمية الإقليمية يكون لها أثر ايجابي على (SCIW)و بالتالي تعزيز و تطوير مجموعة من المناطق يكون لها أثر التقليل من الفوارق المكانية فقط في المناطق الساحلية .

9.2 دراسة (محمود عبد الله محمد الحبيس، 2011)

التباين التنموي المكاني في الأردن:

تم في هذه الدراسة تطبيق أسلوب التحليل ألعاملي والتحليل العنقودي وهذا لدراسة مستويات التفاوت التنموي بين المحافظات الأردنية وقد تم اعتماد العديد من المتغيرات التنموية المكانية التي تعكس مستويات التنمية و قد تم استعمال التحليل إلى مركبات أساسية و التحليل العنقودي كوسائل تحليل لقياس التباين المكاني في المحافظات الأردنية. من نتائج التحليل ألعاملي تم استخلاص أربع مركبات أساسية فسرت 80.4 %من التباين بين العوامل وهي نسبة تشير إلى أن متغيرات التي أدخلت في الدراسة ساهمت في عملية التفسير.حيث أن العامل الأول هو للمحافظات التي لديها إمكانيات متعددة أما العامل الثاني للمحافظات التي لديها إمكانيات ديمغرافية-خدمية و العامل الثالث هو للمحافظات التي لديها إمكانيات الاقتصادية و الاجتماعية اما العامل الرابع هو للمحافظات التي لديها طبيعية وزراعية و رعوية بالاضافة الى أن المتغيرات المحددة للتنمية الإقليمية و التي يجب أخذها عند دراسة التباين التنموي الإقليمي تتوزع على الأبعاد التالية :البعد الديمغرافي ,الخدمي ,الاقتصادي,و الموارد الطبيعية .

10.2 دراسة (عباس توفيق، 2011)

قياس وتحليل التفاوت الاقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007:

اهتمت هذه الورقة البحثية بدراسة الفوارق الإقليمية في الاقتصاد العراقي باستخدام بيانات العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية موزعة على المحافظات العراقية تتضمن توزيع النشاطات الاقتصادية بين المحافظات ومن أهم هذه المؤشرات عدد السكان ، المساحة الكلية ، المساحة الزراعيه ، عدد المنشآت الصناعية ألمتوسطه ، عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوسطة ، عدد المنشآت الصناعية الصغيره وعدد العامين

في المنشآت الصناعية الصغيره ، عدد الأطباء الاختصاص ، عدد المعلمين ،عدد المدرسين ، عدد المدارس الابتدائية ،عدد المدارس المتوسطة والاعداديه وقد اثبتت نتائج دراسة التفاوت الإقليمي بين المدن العراقية وجود فوارق كبير ومهمة في الاقتصاد العراقي ترجع بعضها الى طبيعة المتغيرات المستخدمةو مع ذلك تم اقتراح نموذج للتخفيف من آثار الفوارق الاقليمية بين المدن العراقية .

11.2 دراسة (Céline Bonnefond، 2012)

Une approche revisitée des inégalités spatiales en Chine : la prise en compte des interactions entre provinces dans la dynamique de croissance régionale et le processus de convergence.

تم في هذه الدراسة تحليل ديناميكيات النمو والتقارب بين مختلف المقاطعات الصينية مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بينها من اجل تحديد محددات النمو الإقليمي بالإضافة إلى السعي لإيجاد العوامل التي تخفض الفوارق وقد تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي المكاني لدراسة عوامل التقارب(B-convergence). وتوصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج من خلال استخدام النموذج المتعلق بديناميكيات النمو بعدما تم المفاضلة بين نموذج الانحدار الذاتي المكاني (SAR) و نموذج الارتباط المكاني الذاتي للأخطاء (SEM)عن طريق مضاعف لاقرانج و تبين ان نموذج الانحدار أكثر ملائمة للدراسة و قد خلصت هذه الدراسة أن من بين محدات النموالاقليمي في الصين التي تتميزبمعنوية وأثرايجابي هي الاستثمار,قوةالعمل(العمالة) منشآت الطرق كما أن هناك محددات لها معنوية و أثر سلبي معدل الولادة الطبيعي(ارتفع معدلات الخصوبة) و التي يمكن اعتبارها تكاليف الفرص البديلة للأنشطة الإنتاجية بحيث إذا ارتفع عدد السكان، سيتم استخدام جزء من الاستثمارات لتوفير رأس المال للعمال جدد بدلا من زيادة رأس المال للعامل الواحد وهذه النتيجة تتماشى مع أحد الأهداف الرئيسية للخطة الخماسية (2011-2015) والتي تهدف إلى الحد من نمو السكان أقل من 1.39 مليار ن,كما أن تدخل الدولة عن طريق الانفاق له أثر سلبي على النموالاقليمي وهوما يتمثل في أثر المزاحمة و تثبيط المبادرة الفردية .كما تبين هذه الدراسة وجود أثر الارتباط الجغرافي الايجابي بين المناطق الصينية وهذا من خلال معدل الارتباط المكاني بحيث يتأثر معدل النمو للمقاطعات الصينية القريبة من بعضها بحيث يتحسن الناتج الإجمالي PIB لمقاطعة ما عندما يرتفع الناتج الاجماليPIB للمقاطعة المجاورة لها .كما أظهرت نتائج الارتباط المكاني أن سرعة التقارب ما بين المقاطعات الصينية هو 2.08%و هو ما يفسر الأثر الايجابي للارتباط الجغرافي على الأداء الاقتصادي للمقاطعات والذي يسمح لها التقارب بشكل أسرع ،مع وجود آثار التبعية **(l'effets d'entraînement)** كعامل تحقيق النمو وبالتالي فهو عنصر أساسي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند وضع السياسات التي تقود إلى تخفيض تدريجي من الفوارق الإقليمية في الصين كما أن إعادة التوازن التنموي على المستوى الإقليمي يفرض على الحكومة الصينية أن تسعى إلى تعزيز التكامل والتفاعل بين مختلف المقاطعات بالإضافة إلى وضع سياسات معينة لبعض المناطق.

12.2 دراسة (حسين احمد سعد الشديدي، 2012)

التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات مواجهته

تطرقت هذه الدراسة إلى تحليل الواقع التنموي للمحافظات العراقية في ظل ما يشهده العراق من الوضع التنموي المتباين وظهور الفوارق المكانية بسبب غياب السياسات التنموية التنمية المتوازنة بين المحافظات العراقية وهذا من أجل الوصول إلى تشخيص العلمي لهذا الوضع مع تحديد مستويات التنمية المكانية في العراق من أجل قياس حجم الفوارق والتفاوتات وهذا كمحاولة لإيجاد آليات جديدة لمواجهة التباين التنموي المكاني. بالاعتماد على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.و قد تبين من نتائج هذه الدراسة وجود تباينات بين المحافظات العراقية تحتاج إلى آليات جديدة أكثر فعالية في معالجتها، و من بين هذه الآليات تم اقتراح آلية معيار درجة التنمية لتحديد مستويات التنمية زيادة على معيار عدد السكان، كما تم اقتراح مقياس مرتبة التنمية و هو المقياس الثاني لمؤشرات التنمية مابين المحافظات العراقية بحيث لوحظ تغير خفيف في ترتيب بعض المحافظات وبقيت المحافظات الأخرى على نفس الترتيب مقارنة بمؤشر درجة التنمية.أما بخصوص توزيع الاستثمارات على الأقاليم العراقية من أجل التخفيف من حدة التباين التنموي تم تقديم جملة من التوصيات من بينها الاهتمام بالمؤشرات التنموي من خلال درجة التنمية مناصفة مع مؤشر متغير السكان، في حين أكدت على أن غياب البعد المكاني في خطط التنمية يزيد من حدة التباين المكاني.كما أن تطبيق الأساليب الكمية في دراسة ظواهر التباين التنموي يعتبر الأساس العلمي في قياس ومعالجة هذا التباين، وفي هذا الإطار ذكرت الدراسة أن الاعتماد على أكثر من معيار تخطيطي في توزيع برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم يعد أكثر كفاءة وفاعلية في معالجة التفاوتات التنموية المكانية.

13.2 دراسة (عبد الغفور الاطرقجي، 2013)

قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظةواسط:

هذه الدراسة تناولت محاولة قياس التوزيع المكاني للاستثمارات من خلال برنامج تنمية الأقاليم للفترة 2006-2011 في محافظة واسط حيث تهدف هذه البرامج الى تحسين مستويات المعيشية لسكان الأقاليم و تحقيق المساواة المكانية من حيث الاستثمارات ومعالجة مشكلة الفقر و البطالة مع الحرص على المشاركة المجتمعية في العمل و القرار التنموي وقدتم استخدام مؤشرات كمية لقياس الفوارق و المتمثلة في مقياس جيني و منحنى لورنز لقياس الاختلافات في توزيع الاستثمارات بين الأقاليم .و من بين النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة اعتماد السلطات المحلية في توزيع الاستثمارات على عوامل محددة كالسكان و مساحة الارض الحضرية في توزيع التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج التنمية 2006-2011 مع إهمال عاملي مساحة الارض الريفية وعامل العجز في تقديم الخدمة مما انعكس ذالك على تباين العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الأقاليم (الأماكن) في محافظة واسط في نفس الفترة .و قد تم تسجيل اعلى قيمة لمعامل جيني (0.58)وكانت في قطاع الموارد المائية في الريف و تمثل نسبة العجز في تقديم الخدمات مما يوحي بأعلى تفاوت في توزيع المخصصات الاستثمارية بين المناطق الحضرية و الريفية .كما كانت أقل قيمة لمعامل جيني (0.11)لنسبة السكان بين البلديات

بحيث تشير الى عدالة التوزيع في تحديد مقدار التخصصات الاستثمارية لقطاع البلديات في الاقاليم و المواقع في محافظة واسط .أما فيما يخص المخصصات الاستثمارية لمتغيرات القطاعات الخدمية تشير قيم معامل جيني الى اقترابها من القيمة 0و التي تشير إلى وجودعدالة في توزيع المخصصات الاستثمارية في المناطق الحضرية داخل المحافظة لبرنامج تنمية الأقاليم.في حين أعطت نتائج قياس العدالة في توزيع المخصصات الاستثمارية للمناطق الريفية مستويات مرتفعة لمعامل الفوارق جيني مما يعني عدم عدالة التوزيع للمخصصات الاستثمارية في المناطق الريفية ،كما يلاحظ أن اهتمام السلطات المحلية بالتخصيصات الاستثمارية في المناطق الحضرية دون المناطق الريفية ،بالإضافة إلى الاعتماد على حجم السكان في تحديد المخصصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية باستثناء متغير قطاع الموارد المائية الريفية,متغير شبكة الطرق مما انعكس على عدالة التوزيع للمخصصات لهذين المتغيرين .كما أنه لم يتم الاعتمادعلى عامل العجز في التخصصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم.

14.2 دراسة (Shilpi Forhad، 2013)

Understanding the Sources of spatial disparity and convergence: Evidence from Bangladesh

في هذه الدراسة تم بناء مؤشر بسيط للتباين المكاني في مستوى الرفاهية لمعرفة تطور التباين في البنقلاديش وقد تم تسمية هذا المؤشر «مؤشر التباين المكاني» والذي يقدر التباين في مستويات الرفاهية للأسرالناشيء عن مجموعة من الخصائص المشتركة للمنطقة أو البلد من مختلف الاستبيانات للأسر المعيشية .كما تم مقارنة مقدرات مؤشر التباين المكاني وهذا لمعرفة إمكانيات التقارب أوالتباعد في مستويات الرفاهية بالإضافة إلى إمكانية تفسير الفوارق المكانية. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متجددا في تحديد استجابات السياسات المناسبة للفوارق المكانية في البلدان النامية هذه العودة كانت مدفوعة من تزايد الفوارق الإقليمية والتوترات الاجتماعية ولتطوير استجابات السياسات، يجب فهم مصادر تطور التباين المكاني. و قد تمت نمذجة مصادر التباين في مستويات الرفاهية عن طريق النموذج العام للآثار المختلطة .و تشير نتائج الدراسة إلى وجود تقارب معنوي مختلف بين الأسر ،كما أن مدى التفاوت المكاني في المناطق الريفية هو أقل مقارنة بالمناطق الحضرية بحيث لا يوجد تغيرات في كامل فترة الدراسة **2000-2010**.في حين أن الفوارق المتزايدة في أحجام التفاوت المكاني بين المدن و الريف تعتبر كدليل على بطء حركة العمالة بين الأنشطة الريفية و الحضرية بسبب عوائق القدرات،ان الاختلافات في مستويات الرفاهية في المجتمعات المحلية في كل من سنوات المسح يمكن تفسيره عن طريق ثلاثة عوامل رئيسية :متوسط سنوات التعليم، نسبة الربط بالكهرباء للأسر، والهاتف, وفي المناطق الريفية للظروف المناخية الزراعية أهمية في تفسير التغيرات في الرفاهية ،كما تظهر نتائج أيضا أن جزءا كبيرا من الفوارق في الرفاهية في بنغلاديش ناتج من عدم التكافؤ في توزيع الفرص الأساسية (الحاجات الأساسية) مثل الربط بالكهرباء.و قد شهدت الفوارق في مستويات التنمية في المناطق الحضرية ما بين سنة **2000-2010** تحسن معنوي بسبب حصول الأسر على المنشآت القاعدية على عكس المناطق الريفية .

15.2 دراسة (Vîlceanu Dan، 2014)

Regional Disparities and Economic Trends in Romania: A Spatial Econometric Analysis :

تناولت هذه الورقة البحثية إلى أهمية إدخال للتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي كعامل محدد في عملية النمو الاقتصادي. ويبرز هذا البحث المساهمات الرئيسية للجغرافيا الاقتصادية الجديدة من أجل تحديد العوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية كما توضح وجود الفوارق بين المناطق في رومانيا. بالإضافة إلى معرفة الخصائص الاقتصادية، الإدارية والجوانب السياسية والتي تؤخذ في عين الاعتبار عند الرغبة في تحديد الزيادة في القدرة التنافسية الاقتصادية وتقليص الفوارق بين الأقاليم وكذا تحقيق النمو الاقتصادي. و قد خلصت هذه الدراسة إلى أن في فترة الدراسة 2005-2012 شهدت التطورات في كل من النمو الاقتصادي الإقليمي و مستويات الإنتاجية و العمل. كما أن الاختلافات و التباينات كانت كبيرة في المناطق و المحافظات الصغيرة.وخلال هذه الفترة تعمقت الفوارق الاقتصادية بين مناطق في رومانيا وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية والماليةو هذا بين المناطق المتقدمة والمناطق الأقل نموا وبين المقاطعات الغنية والفقيرة على حد سواء من حيث الأجور ومعدلات البطالة، و كذا إنتاجية العمل (معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي / للفرد). ويمكن رؤية التنمية الإقليمية المتباينة في التطور السلبي للمؤشرات الاقتصادية بين المقاطعات في رومانيا كما أن مناطق التنمية التي لديها أعلى من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو أعلى تشير إلى أهمية حجم السوق في تطوير الديناميكيات وتنمية الاقتصاد الإقليمي لتلك المناطق و هذا باتخاذ الاجراءات التي من شانها تسهيل قيام نشاطات الأعمال التجارية على المستويين الوطني والمحلي من أجل دعم جميع المناطق وخصوصا الأقل كفاءة و لتطوير و وضع برامج متناسبة مع المناطق يجب معرفة المحددات والأبعاد الأساسية و تقييمها جنبا إلى جنب مع آثارها المحتملة وهذا للحصول على النتائج كما هو متوقع. ان الارتباط الايجابي بين حجم السوق ومعدلات النمو في رومانيا يشير الى وجود علاقة إيجابية بين الخصائص المحلية و التنمية الاقتصادية المكانية. كما أن الهوامش الكبيرة بين الأداء الاقتصادي بين المناطق تبرز عدم تجانس المناطق والمقاطعات، كما تشير أيضا إلى وجود إمكانيات و مقومات محتملة للنمو في جميع الحدود المكانية.

16.2 دراسة (Christian Lessmann، 2014)

Spatial Inequality and Development–Is there an Inverted-U Relationship?

تطرقت هذه الدراسة إلى اختبار فرضية العلاقة بين الفوارق والتنمية الاقتصادية وهذا من خلال مقاربة Kuznets (1955)،Williamson (1965) و التي تشير إلى العلاقة بين معدلات الفوارق و مستويات التنمية حيث ترتفع معدلات الفوارق في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية و تنخفض في المستويات المتقدمة و قد تم في هذه الدراسة الاعتماد على التمثيل الرياضي لمنحنى كوزنتز .و تؤكد نتائج هذه الدراسة موافقتها لنظرية Kuznets (1955)، Williamson (1965) بأن الفوارق المكانية في الدخل ومستويات التنمية يمكن تمثيله بمنحنى بشكل جرس courbe en cloche كما بينت نتائج هذه الدراسة أيضا أن ارتفاع معدلات الفوارق يكون اكبر من معدلات

التنمية الاقتصادية بالرغم من وجود العديد من العوامل التي تزيد من هذا الارتفاع و التي من بينها عامل التحول الهيكلي من الإنتاج الصناعي إلى قاعدة الخدمات في الاقتصاديات الأعلى نموا .

17.2 دراسة (Mokaddem Lamia، 2014):

Regions'efficiency and spatial disparities in Tunisia

تناولت هذه الورقة البحثية دراسة الكفاءة الاقتصادية الإقليمية والتبعية المكانية ما بين المناطق التونسية بحيث أن الكفاءة الاقتصادية تعتبر كشرط أساسي في تقليل الفوارق الإقليمية بين المناطق التونسية و قد تم استخدام التحليل ألتطويقي للبيانات (DEA)لتقييم الكفاءة الاقتصادية للمناطق التونسية كما تم استخدام الانحدار اللوجستيكي المكاني لتقدير أثر التبعية المكانية على الكفاءة الاقتصادية.و قد خلصت هذه الدراسة إلى أن التحليل أظهر كفاءة استخدام تحليل tobit مع مجموعة من المتغيرات التفسيرية ذات الصلة و التي تلعب دور المدخلات غير اختيارية من الناحية الإحصائية أما من الناحية الاقتصادية فتشير النتائج أن الهيكل و العوامل المكانية هي من تقود الكفاءة الاقتصادية الإقليمية بحيث أن العديد من المناطق التونسية تبدي مستوى مقبول من الكفاءة لكنها بحاجة الى العديد من التحسينات في استخدام الموارد الاقتصادية في حين تظهر بعض المناطق كتونس الكبرى ،الشرق و الوسط الشرقي كفاءة أعلى بالنسبة للمناطق التونسية الأخرى ولتوفرها على المنشآت القاعدية و الحكم المحلي الرشيد .في حين أن المناطق المتبقية تنتج أقل من 27٪ من المخرجات مقارنة بالمناطق الكفأة التي تستخدم نفس القدر من المدخلات. وتدني درجات الكفاءة يعكس الوضع الهش في هذه المناطق و الناتج من انخفاض مستويات ، ضعف مستويات التعليم وارتفاع معدلات الفقر.كما تشير الدراسة أيضا أن وفرة المدن ذات الكثافة السكانية على الأسواق و المنشآت المادية و المؤسسية و الخدمات المالية و الاجتماعية تكون ايجابية بالنسبة لتحقيق كفاءة الموارد و الاستثمار،في حين تظهر النتائج الأثر المعنوي السالب للمسافة على الكفاءة الاقتصادية للمناطق بحيث أن العاصمة السياسية و الاقتصادية لا تبدو ايجابية للحكم المحلي و تشهد هجرة كبيرة للإطارات الكفأة التي تحد من الاستثمار ،في حين يكون للمناطق القريبة من تونس أثر مباشر على السياسات الاقتصادية الوطنية لصالحها ،كما أن توفر المناطق على نسب أكبر من مستويات التعليم العليا يدعم و يعزز الكفاءة . وتؤكد هذه النتائج عدم وجود سياسة إقليمية فعالة في تونس وبشكل أكثر تحديدا أدى نقص الخدمات العامة وعدم وجود البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الكافية إلى آثار وعواقب اقتصادية وخيمة بالنسبة للمناطق الداخلية الغير فعالة بحيث لم يتحقق العدالة الاجتماعية. و كما يبدو أن نمط توزيع الاستثمارات العامة والخاصة هو في صالح المناطق الساحلية.

18.2 دراسة (Goschin Zizi، 2015)

Territorial inequalities and economic growth in Romania:A multi-factor approach

تناولت هذه الدراسة تطور الفوارق الإقليمية في رومانيا و الذي يشكل موضوع اهتمام من قبل السلطات الرومانية بالنظر إلى الفجوات التنموية بين المحافظات الذي ارتفع بشكل متزايد منذ التحول إلى اقتصاد السوق،وعلى

الرغم من العديد من الاستراتيجيات التي تم اتخاذها و التي تستهدف التقليل من الفوارق.و قد تم محاولة قياس الفوارق المكانية بمؤشر اصطناعي جديد(new synthetic index) و الذي تضم ثلاثة متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي / للفرد وإنتاجية العمالة ومتوسط العمر المتوقع من أجل دراسة جوانب مختلفة من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية وهو الأسلوب المنهجي الذي يوفر صورة أفضل وأكثر تعقيدا للفوارق التنموية الإقليمية، بالمقارنة مع التحليلات باستخدام المؤشرات الفردية.و أظهرت نتائج الدراسة أنه و من خلال دراسة العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي للبلد أن هذا التحليل يشير إلى وجود ترابط بين الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية وبين النمو الاقتصادي على مستوى البلد في فترة الدراسة 1995-2012 و هذا بالاعتماد على اختبار جوها نسن و الذي يشير إلى وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و مؤشر الفوارق المكانية.بالإضافة إلى وجود علاقة تكاملية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفوارق الإقليمية الاصطناعي ، مما يشير إلى أن التنمية الإقليمية في رومانيا غير متوازنة بشكل منتظم كما أن مستوى الفوارق و التفاوت بين المناطق في رومانيا له اتجاه يميل إلى التوسع مع مستويات النمو الاقتصادي .ويشير هذا سلوك التصاعدي لمؤشر الفوارق الإقليمية إلى التباينات المكانية عبر المقاطعات الرومانية على المدى الطويل مع بعض الانحرافات في فترات معينة يتوقف على تطور الاقتصاد الوطني ككل.كما أن استمرار التفاوتات المكانية الحادة في الاقتصاد الروماني يدعو إلى وضع سياسات اقليمية ملائمة قادرة على دعم نمو أسرع للمناطق المتخلفة من خلال الاستفادة من الموارد المحلية للنمو الاقتصادي.

19.2 دراسة (Berisha Mekayhu Gelebo، 2015)

Spatial Modelling of Disparity in Economic Activity and Unemployment in Southern and Oromia Regional States of Ethiopia

تناولت هذه الورقة تحليل الفوارق في النشاطات الاقتصادية و البطالة بين العديد من المدن في الجنوب في اثيوبيا و كذا مقاطعة أوريميا (Oromia).و قد استخدام طرق التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية و كذا نماذج الاقتصاد القياسي المكاني .و قد خلصت الدراسة الى وجود أثر التبعية المكانية(Neighbors affects) بالنسبة للمناطق و بالنسبة كذلك لنوع الجنس بين الذكور و الاناث. في حين أشارت معادلات موران السالبة الى نوعية التوزيع العشوائي للمتغيرات المدروسة كما خلصت الدراسة ايضا أن بعض المتغيرات كالنسبة المئوية لسكان الحضر ، ومعدل البطالة الاقتصادية ، والنسبة المئوية للسكان العاملين لحسابهم الخاص، والنسبة المئوية للأسرعديمة الدخل ، ومتوسط عدد الأشخاص لكل أسرة ، هي عوامل وراء التفاوت في معدلات البطالة في مناطق والأقاليم وجب أخذها بعين الاعتبار في رسم مزيج من السياسات الفعالة لتحقيق الاستقرار والتخفيف من حدة التباين في الأنشطة الاقتصادية والبطالة في المقاطعات و المناطق الاثيوبية .

20.2 دراسة (Michael Albert Baransano، 2016)

Analysis of Factors Affecting Regional Development Disparity in the Province of West Papua

في هذه الدراسة حاول الباحثين التطرق الى العوامل التي تحدد و تؤثر على التنمية الاقليمية كما انها تؤثر على عدم التوازن بين المناطق في مقاطعة (**West Papua**) في الفترة مابين 2005-2014 و اظهرت نتائج الدراسة الى ان هناك اتجاه متذبذب في الفوارق في مستويات التنمية الاقليمية و التي تميل الى الارتفاع خلال فترة الدراسة و في نفس الوقت اشارت هذه النتيجة ان النموذج القياسي لنموذج البيانات المقطعية (model of panel data regression) و الذي استخدم متغيرات مستقلة (الناتج المحلي الفردي GDP per capita مخصصات التمويل funding balance allocation ،و متغير التنمية البشريةHuman Development Index تشرح المتغير التابع و الذي هو مؤشر ويليامسون Williamson Index و الذي أوضح ان المتغيرات المأخوذة في الدراسة تتغيرو تختلف اختلافا معنويا في نفس الوقت. و يظهر التحليل أن بنية المجتمع في مقاطعة (**West Papua**) لم تتغير خلال فترة الدراسةو تشير الدراسة ايضا ان نسبة الناتج المحلي الفردي GDP per capita كانت ناتجة عن قطاع التصنيع؛ التعدين واستغلال المحاجر في قطاع البناء والقطاع الزراعي.في حين شهد نمو الاقتصاد في هذه المقاطعة تباطؤا في عام 2014 مقارنة 2013 حيث بلغ على التوالي 5.38%, 7.39%و تعود اكبر حصة في هذا النمو الى قطاع النقل و الاتصالات .كما خلصت الدراسة ايضا الى أن الاختلافات في الناتج المحلي الإجمالي للفردGDP per capita وعدد السكان ورصيد التمويل هي العوامل الرئيسية التي تسبب التفاوت في مستويات التنمية بالاضافة الى وجود عوامل أخرى مثل الظروف الجغرافية، الامكانيات والموارد الاقتصادية للاقتصاد، حركة السلع والخدمات، تركز الانشطة الاقتصادية وكذا الجوانب التاريخية لعبت كلها دور مهم في تشكيل الفوارق التنموية. كما أن انتاجية العمل لحركة العمال ذوي الكفاءات العالية من خارج مقاطعة West Papua تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الاقليمي. كما اظهرت الدراسة أنه يجب على الحكومات المحلية خلق مناخ استثماري ملائم في كل بلدية من أجل تحفيز تدفق المستثمرين إلى المنطقة والتأثير على زيادة تنقل السكان في داخل وخارج المقاطعة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتم توزيع تجمعات السكان بشكل متساوٍ من خلال مناطق الهجرة الداخلية أو داخل المناطق في مقاطعة بابوا الغربية.كما يجب على الحكومات المحلية ايضا تسهيل الوصول الى الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة من خلال توفير المرافق التعليمية والصحة بشكل أكثر ملاءمة بحيث يمكن الوصول إليها من قبل المجتمع.

21.2 دراسة(Milan Stamenković، 2017)

Measuring regional economic disparities in Serbia: Multivariate statistical approach:

تناولت هذه الدراسة الفوارق الاقليمية في صربيا من خلال تقييم مستويات التنمية في المقاطعات باستخدام الطرق الاحصائية المتعددة) التحليل العاملي والتحليل الى مركبات اساسية)ومحاولة تصنيفها في مجموعات متجانسة وهذا من خلال استخدام المؤشر المركب للتنمية الاقليمية الذي يعتمد على خمس متغيرات اقتصادية (عدد المؤسسات SMEs، اجمالي القيمة المضافة /للفرد GVA، معدل التشغيل Employement rate، معدل البطالة Unemployement rate، متوسط الأجر لكل موظف Average wage per employee) وقد تم

تقييم نوعية هيكل المجموعات المحصل عليها من خلال طريقة التصنيف غير الهرمي. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة من خلال تصنيف المناطق الصربية الى ثلاث مجموعات وجود فوارق تنموية اقتصادية واضحة بين المقاطعات الأقل نموا في الجزء الجنوبي والشرقي والأقاليم الأكثر تقدما في الجزء الشمالي من صربيا. وتحتل المقاطعات الواقعة في مدينة بلغراد ونوفي سادBelgrade and Novi Sad المراكز المهيمنة مقارنة بالمناطق الأخرى في صربيا.

22.2 دراسة (Siti Rohima، 2017)

Public Infrastructure Availability on Development Disparity

تناولت هذه الدراسة أثر وفرة المنشآت القاعدية المكانية على الفوارق في التنمية الاقتصادية في جنوب محافظة South Sumatera في أندونيسيا وهذا باستخدام مؤشر وليامسون الكمي لدراسة الفوارق بين المدن في هذه المحافظة انطلاقا من المتغيرات المادية لوفرة المنشآت القاعدية : وفرة المياه، الكهرباء، شبكات الطرق.و تشير نتائج هذه الدراسة الى أن المنشآت القاعدية العامة كمنشآت الكهرباء والمياه لها أثر سالب ومعنوي على الفوارق والتباين في مستويات التنمية للمقاطعات والمدن في جنوب سوماطرة وهذا ما يدل على أن زيادة هذا النوع من المنشآت بين المدن والمقاطعات لهذه المحافظة قد يخفض من مستويات الفوارق التنموية. أما فيما يخص أثر منشآت شبكات الطرق فانها تؤثر تأثيرا ايجابيا على مستويات الفوارق بحيث أن الزيادة في المنشآت القاعدية المرتبطة بشبكات الطرق بين المقاطعات والمدن في هذه المحافظة قد يعمق مستويات الفوارق في التنمية الاقتصادية لهاته المدن .و في هذا الاطار تبين الدراسة أنه من جانب منشآت الكهرباء و المياه و التي يؤدي توافرها الى تحسين انتاجية المجتمع المحلي و تحسين رفاهيته مما يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة اذ أن اقتصاد المنطقة القادر على التطور بشكل صحيح سيحسن من رفاهية المجتمع و زيادة دخل الأفراد بحيث كلما زاد استخدام المياه كان مستوى الصحة أفضل ويحسن الإنتاجية في العمل والابتكار. أما من ناحية شبكات الطرق والتي لم يتم توزيعها بشكل متساوى مما جعلها تؤثر على مستويات التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي و الانتاجية بين المناطق .و يشير مؤشر وليامسون للفوارق أن المحافظة لديها 0.62 و هو معدل كبير و يرجع ذلك الى محدودية المرافق و المنشآت القاعدية في المجتمع و بخاصة للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية .كما تشير الدراسة أن المحافظة و الصيانة للمنشآت المتوفرة في كل مدينة هو أمر مهم لحياة السكان كما أنه محرك للنمو الاقتصادي و رفاهية المجتمع الأندونيسي .

23.2 دراسة (Idrissa Yaya Diandy، 2017)

Analyse Exploratoire Des Disparites Spatiales De Revenu En Afrique DE L'Ouest et Peripherie

تناولت هذه الدراسة الفوارق والاختلافات المكانية في الدخل في المناطق الافريقية الغربية والمناطق المحيطة بها (Periphery) باستخدام أدوات التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية من أجل توضيح العلاقة بين الموقع الجغرافي ومستوى الدخل في المناطق غرب افريقيا وضواحيها لعام 1990-و سنة 2016 و قد أظهر التحليل

لعام 1990 وجود مجموعات من الدول ذات الدخول المرتفعة (HH)على غرار الكاميرون غانا موريتنانيا و نيجيريا و مناطق أخرى فقيرة الدخل منها غينيا غامبيا غينيا بيساو مالي لبيريا سيراليون(LL) كما أن هذه الدول تشترك في نفس الموقع الجغرافي في حين نجد كل من البنين،ساحل العاج،النيجر،تشاد ،الطوقو فتشير هذه البلدان الى المواقع الغير نمطية حيث أن هذه البلدان صنفت كبلدان منخفظة الدخل (LH)و في نفس الوقت نجد أنها بلدان مجاورة لبلدان مرتفعة الدخل كنيجيريا و الكوديفوار في حين نجد أن السنغال و الكوديفوار(HL) كبلدان مرتفعة الدخل تتجاور و بلدان منخفظة الدخل في حين اشار تحليل المعطيات المكانية لعام 2016 لوحظ دخول البلدين البنين و تشاد في مجموعة البلدان مرتفعة الدخل في حين بقيت الدول التي كانت في مجموعة الدول المنخفظة الدخل كما هي و هنا يمكن تفسيربالآثر السالب لمجاورة المناطق الجغرافية غير استراتيجية . كما بينت الدراسة وجود علاقة بين البلدان فيما يخص مستويات الدخل بحيث تتشارك المناطق ذات الدخول المرتفعة نفس الموقع الجغرافي وهذا من خلال أثرالارتباط الذالتي المكاني الذي يمكن أن يفسر باثرالعوامل الخارجية للنمو (Growth Externalities)والتي قد تكون ناشئة من أثر الجوار (Nearest Effects) .كما يمكن تفسيرها أيضا بوضعية البلدان من خلال وفرتها على الموارد الطبيعية والتي قد تحدد العلاقة بين الموقع الجغرافي ومستوى الآداء للاقتصاديات الافريقية وتؤكد الاختبارات الاحصائية لموران وجود ارتباط مكاني معنوي وموجب بين المناطق المدروسة وهو ما يبين الانماط التنموية المكانية كما يبين أيضا أهمية ديناميكيات التوطين المكاني للانشطة الاقتصادية عبر تلك المناطق. وتشير النتائج أيضا أن الخصائص الاقتصادية للمناطق المدروسة ترتبط بموقعها وقربها النسبي والذي يعبر على أن عملية التنمية في تلك المناطق مهيكلة مكانيا مما يعزز التبعية المكانية والتي تؤثر على الآداء الاقتصادي كما أنها تساهم أيضا في زيادة الفوارق بين البلدان بخاصة بين المناطق الغنية بالموارد و الفقيرة لكن يمكن لهاته البلدان أن تعزز التعاون لاسيما البلدان المتجاورة و خاصة فيما يتعلق بالموارد الاستراتيجية و القطاعات التي تتميز بميزات نسبية من أجل تقليل الفوارق من خلال تقليل تكاليف المعاملات و الذي يعتبر كعامل رئيسي لتحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي .

24.2 ما يميز هذه الدراسة (مقاربة الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق المكانية):

ان ما يميز هذه الدراسة عن سابقيها من الدراسات السابقة هي محاولة دراسة الهيكل الاقتصادي الجزائري من ناحية السياسات الاقتصادية ذات البعد المكاني التي انتهجتها الجزائر ابتداء من عام 2000 و هذا للحالة المالية المريحة التي ميزت هذه الفترة و اتجاه صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر الى اعادة بناء الهيكل الاقتصادي و الذي صاحبه سياسات اقتصادية انفاقية و بخاصة على المنشآت القاعدية و محاولة توزيعها على جميع المناطق في المدن الجزائرية و مثال ذلك (هياكل التربية و التعليم ،هياكل التعليم العالي و البحث العلمي ،شبكات الطرق ،البرامج السكنية ،بناء هياكل الري و السدود ،تأهيل الموانئء التجارية الاستثمارات الفلاحية) بالاضافة الى تحسين الخدمات و تشجيع الاستثمار في مشاريع المؤسسات الاقتصادية المنتجة في كامل الولايات الجزائرية و هنا ياتي دور الحكومات المحلية و صانعي القرار على المستوى المكاني و المحلي في كل من هاته الولايات من خلال التطبيق والتنفيذ الفعلي لهاته البرامج التنموية ذات البعد المكاني و الاقليمي

من اجل تنمية المناطق وبناء نظم الانتاج المكانية مع مراعاة تحسين الظروف الاجتماعية والتقليل من الفوارق والتباينات التنموية التي في الغالب تعيق مسارات التنمية. ومن اجل بلوغ أهداف الدراسة تم أخذ العديد من المتغيرات المكانية التي تتضمن متغيرات الديمغرافيا، النشاط الاقتصادي، مستويات التعليم، البطالة من أجل اجراء دراسة تحليلية وقياسية لدور السياسات الاقتصادية ذات البعد المكاني في التخفيف في مستويات الفوارق المكانية بحيث تميزت هذه الدراسة بمحاولة بناء مؤشر مركب يقيس مستويات التنمية المكانية في المدن الجزائرية Spatial Developemnt Indexو بعد ذلك محاولة بناء نموذج قياسي مكاني يتضمن متغير المؤشر المركب للتنمية المكانية كمتغير تابع و بعض المتغيرات الاقتصادية التي تفسر سلوك التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية من بين اهم هذه المتغيرات نذكر مايلي:

الجدول رقم (02/02) تصنيف متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المكونة	
المؤشرالمركب للتنمية المكانية *GEN*	معدل التمدرس من 15-19 سنة	Taux de scolarisation de 15-19 ans
	معدل النجاح في البكالوريا:	Taux Réussite au bac
	عدد المؤسسات التربوية	Nombre des établissement
	عدد التلاميذ المتمدرسين	Effectifs GLOBALE élèves
	عدد الطلبة في التدرج	Effectifs glob.d'étudiants en graduation (Universités)
	عدد مراكز التكوين المهني	Nombre de C.F.P.A
	معدل النجاح في شهادات التكوين المهني	Taux de diplômés des C.F.P.A
	العدد الاجمالي للطلبة في التكوين المهني	Effectifs glob.Formateurs des C.F.P.A
	عدد الاساتذة في التكوين المهني	Effectifs enseignants
	عدد المؤسسات الصحية	Nombre des etablissenet saniyaire
	التأطير الطبي و الصحي	Nbre d'encadrement santaire
	عدد ايام الاستشفاء	Nombre de journées d'hospitalisation
	حظيرة السكن	Parc total de logements
	اجمالي طول شبكة الطرق	Longueur totale du reseau routier
	اجمالي طول السكك الحديدية	Longueur totale du reseau ferroviaire
	كمية السلع المنقولة خلال السنة	Quantité de marchandises transportées par année
	عدد المطارات	Nombre d'Aéroports
	عدد الموانئ	Nombre de ports
	الحصة من التزويد بالمياه الصالحة للشرب	Dotation moyenne Litre/jour/habitant
	المساحة الفلاحية الاجمالية	SAU totale
	المساحة الاجمالية الفلاحية المسقية	S.A.U irriguée
	الانتاج الفلاحي النباتي	Production agricoleVégitale
	الانتاج الفلاحي الحيواني	Production agricole animale
	المعدل الاجمالي للربط بالشبكات الكهربائية	Taux global de raccordement à l'électricité
	الكثافة الهاتفية	Densité téléphonique
	عدد الأسرة الفندقية	Nombre de litsd'Hotels
	عدد السكان	Population Totale
	الكثافة السكانية	Densité de population
	معدل البطالة	Taux de chomage
	معدل التحضر	Taux D'urbanisation
	متغيرات التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية	les indices de concentration

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدليل الاحصائي السنوي لعام 2015

خاتمة الفصل:

لقد اثبتت الدراسات الاقتصادية السابقة أهمية البعد المكاني في رسم السياسات الاقتصادية الرامية الى تحقيق مستويات من التنمية والنمو الاقتصادي. كما بينت أيضا أهمية التحليل المكاني في تقليل الفوارق المكانية وتحقيق نوع من التقارب والانسجام المكاني. ان توفرعوامل التنمية الاقتصادية من منشآت قاعدية والاحتياجات الأساسية للسكان قد يتيح للمناطق بناء نظم انتاج محلية قد تكون كعاملا أساسيا في تأهيل المناطق وبعث النشاط الاقتصادي والذي قد يتيح للمناطق الفقيرة الفرصة في تحسين قدراتها من خلال البحث عن تحسين امكانياتها والرفع من جاذبيتها المكانية وتفعيل كفاءتها الاقتصادية التي تساعدها في بناء هيكل اقتصادي مكاني أكثر تنافسية وتنوعا تدعم به المناطق موارد ومسارات النمو الاقتصادي بالإضافة الى تقليل كل شكل من اشكال الفوارق التنموية و التي قد تعطل هذه المسارات مما يوجب على متخذي القرار و خاصة على المستوى المكاني والمحلي وضع سياسات ملائمة قادرة على خلق تفاعلات مكانية يكون للمناطق المتقدمة فيها التاثير على المناطق المتأخرة و الاستفادة من الموارد المكانية للنمو الاقتصادي و تقليل الفوارق التنموية المكانية من خلال دعم نمو أسرع للمناطق الفقيرة و المتخلفة .

الفصل الثالث

تمهيد :

يشكل موضوع التفاوت والفوارق في التنمية أحد اشكالات التنمية الاقتصادية في كل دول العالم بحيث تسعى الدول من خلال البرامج الاقتصادية والتنموية لتطوير المناطق والاماكن الاقتصادية بشكل متوازن مع التقليل في الفوارق في التنمية على جميع مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ,

لقد مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المراحل التنموية ما بعد الاستقلال من مرحلة الاشتراكية الى مرحلة اقتصاد السوق نظرا لما افترضته التحولات الاقتصادية العالمية والتي ادت الى هذه المرحلة الانتقالية التي كانت بمثابة نقطة التحول نظرا لما صاحبها من ظروف اقتصادية وسياسية مرت بها الجزائر أدت الى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي وحل المؤسسات الاقتصادية العمومية.

ابتداءا من 2000 بدا تعافي الاقتصاد الجزائري من مخلفات الأزمة الاقتصادية و المالية و كذا السياسية التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع ما صاحب هذه الفترة الرواج المالي الناتج عن انتعاش اسعار سوق البترول و ما نتج عنها من مداخيل مالية كبيرة للاقتصاد الجزائري بحيث و تزامنا مع هذه الفترة تم الشروع في أعادة تأهيل الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار في البنى التحتية من الاستثمارات و التجهيزات العمومية في كامل مناطق الاقتصاد الجزائري كما شملت كافة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد (التعليم ,الصحة ,التجارة الصناعة , الزراعة , السكن ,الموارد المائية....).

في هذا الفصل سوف نحاول تطبيق بعض الاساليب الكمية و التي نهدف من خلالها الى دراسة الفوارق بين مختلف المدن باعتبارها مكونا للاقتصاد الجزائري و التي تسعى الحكومة من خلال مختلف البرامج و المخططات التنموية المتعاقبة من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق الى تنويعه بما تختص فيه المناطق من امكانيات و موارد طبيعية و بشرية غير محدودة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في مصيدة البترول و التي بدأت بوادر تدهوره كأحد الموارد الناظبة وكذا التقليل من استخداماته تبعا للتوجهات الحديثة لاستعمالات الطاقة.ان تحقيق التنمية المكانية المتوازنة يتطلب تخطيط أفضل للموارد المكانية المتاحة في الحيز المكاني اذ يعتمد هذا التخطيط على معرفة العوامل التي يمكنها خلق الميزات التنافسية المكانية من اجل الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية وكذا من أجل تنمية و تأهيل المناطق بغية التخفيف من حجم الفوارق المكانية و التباين التنموي و كذا تنويع الاقتصاد .

المبحث الأول: الطريقة والاجراءات والتعريف بمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: التحليل الاستكشافي للمعطيات والنمذجة القياسية المكانية

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والقياسية

1.الطريقة والاجراءات والتعريف بمتغيرات الدراسة:

تهتم الدراسات المكانية بالمتغيرات الكمية في المكان الاقتصادي التي ترتبط بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات وتوطين النشاطات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدول والحكومات والشعوب من تحسين مستوياتهم المعيشية وتحسين ظروف حياتهم وتحقيق العيش الكريم و السعي على تقليل الفوارق و التباينات بكل اشكالها التي اصبح لها مكان في التحليل الاقتصادي بحيث لم تقتصر على الفوارق في الدخل بل تعدت الى كل المستويات و نلمس هذا من خلال التقارير التي تصدر سنويا عن الهيآت الدولية و العالمية(البنك الدولي) عن دور المكان الاقتصادي في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

بعدما تطرقنا في الفصل الثاني الى الدراسات السابقة التي تهتم بالتحليل الاقتصادي المكاني وعلاقته بتحليل الفوارق والتباين المكاني ارتأينا تقديم الجانب التطبيقي لهذه الدراسة كمحاولة لتفسير الفوارق والتباينات بين المناطق الجزائرية و مساهمتها في خلق روابط و تفاعلات بين المدن من جراء تطبيق السياسات التنموية المتعاقبة عبر مختلف البرامج التنموية التي كان لها جانب من البعد المكاني و الذي تمثل في سياسات الانفاق العمومي على برامج التجهيز و الاستثمار العمومي على البنية التحتية و المنشآت القاعدية في القطاعات الاساسية (التعليم ،الصحة السكن ،الطرق).وكذا سياسات تشجيع الاستثمار و الانتاج و مختلف التحفيزات التي أنشأتها السياسات الاقتصادية في مجال انشاء المؤسسات و الشركات لدعم آليات الانتاج و التي استفادت منه جميع مناطق الاقتصاد الوطني مع بعض الخصوصيات في المناطق الجنوبية .

1.1 وصف طريقة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد القياسي المكاني(spatial econometrics)من بين الادوات الكمية التي لها اهمية كبيرة في دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية في المجال المكاني اذ يهتم هذا المجال بخاصيتين هامتين في مجال التحليل المكاني تتعلق احداهما بدراسة اشكال الارتباط الذاتي المكاني للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات المكانية كما تتعلق الخاصية الثانية بدراسة عدم التجانس المكاني في متغيرات التنمية الاقتصادية عبر مختلف المناطق.في هذه الدراسة سوف نعتمد على أسس التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية و كذا التحليل الى مركبات أساسية (Principale component analysis) من اجل دراسة مدى التوزيع المكاني لعوامل التنمية الاقتصادية و كذا توطين الانشطة الاقتصادية بالإضافة الى محاولة دراسة الفوارق و التباينات بين مناطق الدراسة (35ولاية جزائرية)

2.1 عينة الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على عدد معين من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخص الولايات الجزائرية باعتبارها اماكن اقتصادية والتي يتم اعدادها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).وقد استخدمنا في هذه الدراسة عينة ل 35 والتي تمثل الولايات في الجزائر من اجل دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المكانية من خلال العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات في الحصيلة السنوية وكون الموضوع يتعلق بالاقتصاد المكاني افترضنا بان كل ولاية باعتبارها مكانا اقتصاديا تقام

فيه الأنشطة الاقتصادية على اختلاف انواعها من العلاقات التجارية قيام نشاطات الصناعة الزراعة والخدمات كما ركزنا على العديد من المتغيرات التي تخص الجانب الصحي وجانب التعليم. من اجل تقييم الفوارق المكانية بين المدن الجزائرية وهذا من خلال المعطيات المكانية والتي تعطي صورة عن واقع سياسات الدولة الرامية الى تنمية المناطق وتوزيع توطين النشاطات الاقتصادية والتقليل من الفوارق المكانية بين المناطق وتحقيق التنمية المكانية والاقليمية. وفي هذا الصدد تشير الدراسات الى أن المتغيرات التي يمكن اخذها عند دراسة الظواهر المكانية تنقسم الى اربعة مؤشرات (Nermend، 2009):

-المؤشرات ديمغرافية ,المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ,المتغيرات البيئية ,المتغيرات التي تبين تطور المنشآت القاعدية .و قد تم أخذ العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تخص الولايات الجزائرية و من بين هذه المتغيرات نذكر ما يلي :

الجدول رقم (03/01)تصنيف متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المكونة	
المؤشرالمركب للتنمية المكانية GEN	معدل التمدرس من 15-19 سنة	Taux de scolarisation de 15-19 ans
	معدل النجاح في البكالوريا:	Taux Réussite au bac
	عدد المؤسسات التربوية	Nombre des établissement
	عدد التلاميذ المتمدرسين	Effectifs Globale élèves
	عدد الطلبة في التدرج	Effectifs glob.d'étudiants en graduation (Universités)
	عدد مراكز التكوين المهني	Nombre de C.F.P.A
	معدل النجاح في شهادات التكوين المهني	Taux de diplômés des C.F.P.A
	العدد الاجمالي للطلبة في التكوين المهني	Effectifs glob.Formateurs des C.F.P.A
	عدد الاساتذة في التكوين المهني	Effectifs enseignants
	عدد المؤسسات الصحية	Nombre des etablissenet saniyaire
	التأطير الطبي و الصحي	Nbre d'encadrement santaire
	عدد ايام الاستشفاء	Nombre de journées d'hospitalisation
	حظيرة السكن	Parc total de logements
	اجمالي طول شبكة الطرق	Longueur totale du reseau routier
	اجمالي طول السكك الحديدية	Longueur totale du reseau ferroviaire
	كمية السلع المنقولة خلال السنة	Quantité de marchandises transportées par année
	عدد المطارات	Nombre d'Aéroports
	عدد الموانئ	Nombre de ports
	الحصة من التزويد بالمياه الصالحة للشرب	Dotation moyenne Litre/jour/habitant
	المساحة الفلاحية الاجمالية	SAU totale
	المساحة الاجمالية الفلاحية المسقية	S.A.U irriguée
	الانتاج الفلاحي الحيواني	production agricole animale
	المعدل الاجمالي للربط بالشبكات الكهربائية	Taux global de raccordement à l'électricité
	الكثافة الهاتفية	Densité téléphonique
	عدد الأسرة الفندقية	Nombre de litsd'Hotels

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدليل الاحصائي السنوي لعام 2015

3.1 المتغيرات المستقلة للنموذج القياسي المكاني :

1.عدد السكان :

من بين أهم المتغيرات في الدراسات المكانية والاقليمية بحيث يعبر هذا المتغير عن تركزات السكان و توزيعهم في المدن و تعتبر المدن و المناطق الكبرى كمراكز جذب للسكان بحيث أن ما تعاني منه هذه المناطق من

الاكتظاظ و ارتفاع التكاليف الاجتماعية قد تزيد من حدة الفوارق بين المناطق و المدن الجزائرية كما أن هذا المتغير يعتبر كمورد لعنصر العمل و عادة تتم حركة اليد العاملة من المناطق ذات النسب المنخفضة لعدد السكان الى المناطق ذات المستويات المرتفعة من السكان و قد تم استخدام هذا المتغيرلعدد السكان في كل ولاية حسب تقديرات الديوان الوطني للإحسائيات لعام 2015 و قد استعمل متغير عدد السكان في الادبيات الاقتصادية بأشكال متعددة كمتغير يشير الى تركزات السكان و من جهة أخرى كمؤشر يدل على وفرة اليد العاملة و من بين الدراسات التي تناولت هذا المتغير على المستوى المكاني دراسةMohamed Kriaa & al (2011)، Shilpi Forhad(2013)، B M Gelebo & al (2015)، Michael Albert Baransano (2016)،

2.الكثافة السكانية DEN:

استخدمنا في هذه الدراسة متغير الكثافة السكانية وخاصة في الجانب القياسي والذي يعبر عن النسبة بين العدد الاجمالي للسكان والمساحة في كل ولاية وهذا المؤشر يبين آثار التكتل السكاني في الولايات و هو دليل على ما تحتويه و تتوفر عليه من النشاطات الاقتصادية بحيث نحد في بعض المدن تركزات عالية مقارنة ببعض الولايات و التي يمكن ارجاعها اما الى ضغط سكاني كبير أو حجم المساحة أكبر و بالتالي هذا المؤشر يمكن ان يكون له اثر على حجم الفوارق بين المدن و خاصة من جانب تركز النشاط الاقتصادي الصناعي و التجاري و من بين الدراسات التي استخدمت هذا المتغيرنجد دراسة Mokaddem Lamia (2014)

3.معدل البطالة (TC):

هذا المتغير من بين المؤشرات الاساسية التي تظهر توفر النشاطات الاقتصادية و هو مؤشر عن حركية المورد البشري (اليد العاملة) و التي يمكن أن يكون لها الآثر على المستوى المكاني على الفوارق و هذا من خلال توطن النشاطات في بعض المدن دون غيرها و بالتالي يكون له الآثر على مستويات التنمية المكانية في هذه المناطق و من بين الدراسات التي تناولت هذا المتغير على البعد المكاني نجدMohamed Kriaa & al (2011) Vîlceanu Dan(2014) ، B M Gelebo & al (2015)، Milan Stamenković(2017)

4.معدل التحضر ($URBR$):

هذا المتغير له أثر كبير في تفسير قيام النشاطات الاقتصادية في مناطق معينة دون الأخرى لأن درجة التحضر الاقتصادي تساعد على التكتل للنشاطات الاقتصادية لما يمكن أن تتوفر عليه المناطق من منشآت وبنى تحتية تعتبر كقاعدة للتوطين كما اشار الى ذلكKrugman (1991). كما يوفر القرب الجغرافي المرتبط بحجم المدن الخدمات التكميلية من توفر المؤسسات والوكالات الخدمية مثل البنوك ومؤسسات الخدمات وبالتالي مستوى التحضر بين المدن قد يكون من العوامل المكانية التي تؤثر في مستويات الفوارق بين المدن. و يشير أحد التقارير الصادرة عن البنك الافريقي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن 71 ٪ من السكان في الجزائر يعيشون في المدن مع شبكة خدمة اجتماعية جيدة وقوة عاملة مدربة تدريبا جيدا (Angela Lusigi، 2016).

5.متغيرات التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية

تم ادخال العديد من مؤشرات التركزالمكاني المحسوبة من أجل ابراز أهمية التركزالمكاني للأنشطة الاقتصادية عبر الولايات الجزائرية و تكمن الاختلافات مابين هذه المؤشرات في طريقة الحساب التي يعتمد عليها كل

على حجم المؤسسات بالإضافة الى مصفوفة النشاطات الاقتصادية Ellision Glaeser index مؤشر بحيث يعتمد أما بالنسبة لمؤشر Herfindahl index فيعتمد على حجم المؤسسات و الشركات فقط أما مؤشر جيني فيعتمد على مصفوفة النشاطات الاقتصادية و من هنا يمكن أن يظهر تأثير المؤسسات و الشركات و كذا تنوع الانشطة الاقتصادية على متغير التنمية الاقتصادية المدروس في النموذج المقترح للدراسة .

1.5متغير التركز المكاني ل Glaeser - Ellison (*GI*):

متغير مؤشرالتركزالمكاني للنشاطات الاقتصادية ل Glaeser - Ellison تم اقتراح هذا المؤشر سنة 1997 ويستخدم لتقدير التركيز المكاني للقطاع فيما يتعلق بالتوزيع العشوائي للمنشآت في نفس الإقليم .و هو من بين العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس التركزللنشاطات الاقتصادية كمؤشر Herfindahl و Gini ومؤشر G لـ Getis و Ordهذه المؤشرات تجعل من الممكن تقييم الهيكل المكاني على مستوى معين و كذلك على نطاق جغرافي معين و قد استخدمنا هذا المؤشرانطلاقا من تركز عدد المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة منها على مستوى كل ولاية و قد تم استخدام هذا المؤشر من طرف العديد من الدراسات من بينها دراسة Henri (2002) Bogaert، (2002)J Decrop، (2007) Laura de Dominicis & al

2.5 مؤشر هرفندال Herfindahl index :

هذا المؤشر هو من بين المؤشرات المهمة في قياس التركز المكاني للنشاط الصناعي ومساهمة كل منطقة من خلال توزيع أسهم الصناعات داخل المنطقة (أو بين المناطق) لتغطية التنوع الاقتصادي.كما يمكن تطبيقها على المؤسسات والشركات لقياس المركز الاحتكاري للشركات وكذا تقييم تنظيم السوق وهو مقياس يعتمد في قياس التكتل المبني على حجم المؤسسات والشركات

3.5 مؤشر جيني Gini index:

يعتبرمؤشر جيني من بين أهم المؤشرات المهمة في قياس مستوى التفاوت على المستوى المكاني أو الإقليمي وهذا سواء من ناحية الدخل. كما يمكن استخدام هذا المؤشر وخاصة في الاقتصاد المكاني من أجل معرفة التباين والفوارق في تركز النشاطات الاقتصادية وتخصص المناطق

6.المؤشر المركب للتنمية المكانية GEN:

قمنا باستخدام مؤشر التنمية الاصطناعي من جهة نظرا لعدم توفر بعض المتغيرات لقياس الفوارق بين المناطق كمساهمة المدن في الناتج في الناتج الداخلي PIB/HAB/REGION أو معدلات مؤشر استهلاك الأسر عبر المناطق و المدن الجزائرية و لكن تبقى هذه المؤشرات الفردية تعالج جانب من الجوانب النقدية للفوارق و التي هي الفوارق في الدخل لكن ما يميز المؤشرات الفردية أنها لا تشمل جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و قد قمنا بتطبيق التحليل الى مركبات اساسية و اجراء الانحدار على المركبات بغية الحصول على مؤشر التنمية المركب و الذي يشمل متغيرا و قد تم استخدام هذا المؤشر من طرف العديد من الدراسات من بينها دراسة :

Goschin Zizi، (2011)Goletsis M. Chletsos ،(2011) Mohamed Kriaa & al (2015)، ،(2017)Milan Stamenković

4.1 نموذج الدراسة:

بناء على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المقاربة المكانية للفوارق و بناء على النماذج المستخدمة في هذه الدراسات و توزايا مع توفر المعطيات المكانية التي تخص الولايات الجزائرية قمنا في هذه الدراسة محاولة بناء مؤشر مركب للتنمية الاقتصادية للولايات الجزائرية و هذا نظرا لعدم توفر معطيات بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تدخل ضمن نطاق تقييم مستويات التنمية الاقتصادية المكانية كما قمنا أيضا ببناء نموذج قياسي مكاني من أجل دراسة الفوارق المكانية بين المدن الجزائرية من خلال استخدام أساليب التحليل الاستكشافي للمعطيات المكاني و اساليب بناء النماذج القياسية المكانية :

$$\mathbf{GEN} = \rho W\mathbf{GEN} + \beta_1 POP + \beta_2 TC + \beta_3 URBR + \beta_4 IC + \beta_5 DEN + W\beta_6(POP + TC + URBR + GI + DEN) + \varepsilon \qquad |\rho| < 1$$

$$\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu \qquad |\lambda| < 1$$

بحيث يمثل :

GEN : متغير التنمية المكانية

POP: متغير اجمالي عدد السكاني في كل منطقة **i**؛

DEN : الكثافة السكانية في كل ولاية **i**؛

TC **:** متغير معدل البطالة في كل ولاية**i**؛

$URBR$**:** متغير معدل التحضرفي كل ولاية **i** ؛

IC **:**مؤشرات تركز النشاطات الاقتصادية

5.1 أدوات الدراسة :

1.5.1التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية

1.مؤشرات الارتباط المكاني و الفوارق المكانية:

1.1مؤشر الارتباط الذاتي المكاني لموران:

من بين المقاييس المعتمدة لدراسة الارتباط المكاني الذاتي هو مؤشر موران(1948) والذي يمثل المساهمة الخطية لقيمة كل متغير X مقارنة ببعض التوطينات والمتوسط المكاني المرجح و يعتمد هذا المؤشر على التباينات المشتركة .و يهدف هذا المؤشر لقياس و تحليل التبعية بين الوحدات الجغرافية (المكانية) بحيث و تكتب الصياغة الرياضية لمؤشر موران كالتالي (GALLO، 2003) :

$$I = \frac{n}{S_0} \frac{\sum_i \sum_j w_{ij}(x_i - \bar{x})(x_j - \bar{x})}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$$

بحيث تمثل n عدد الوحدات المكانية و يمثل S_0 مجموع الاوزان و تمثل Wij العناصر (i,j) المشكلة للأوزان المكانية في مصفوفة الاوزان W بينما القيم $x_i\ x_j$ هي قيم المتغيرات المكانية في المكان i و jو تشير معاملات الارتباط المكاني الموجب الى وجود علاقة تجميع للمناطق المتجاورة بحيث تكون المناطق القريبة اكثر تشابها من المناطق البعيدة ،أما القيم السالبة فتشير الى علاقة التجميع بين المناطق المتباينة بحيث تكون المناطق القريبة اكثر اختلافا من المناطق البعيدة أي تميل المناطق الجغرافية إلى أن تكون محاطة بمناطق أخرى ذات قيم

متباينة جدا، اما في حالة انعدام الارتباط الذاتي المكاني فتشير الى التوزيع العشوائي للأنماط التنموية المكانية و بالتالي لا يمكن ايجاد علاقة بين قرب المناطق و درجة تشابهها أو تجميعها (Julie Le Gallo، 2000) . ويعتبر مؤشر موران من بين اقوى المؤشرات في حساب الارتباط الذاتي المكاني واقلها حساسية للتغيرات في الجانب المحلي.

2.1مؤشر الارتباط الذاتي المكاني المحلي لموران Local indicator of spatial autocorrélation:

هذا المؤشر تم تقديمه من طرف Anselin 1995 هذا تكملة لمؤشر موران الكلي لأن هذا المؤشرلا يسمح بتقييم البنية المكانية للارتباط المكاني غير انه يمكن ان تكون هناك مجموعات مكانية محلية ذات قيم مرتفعة أو منخفضة، تساهم فيها المناطق بدرجة أكبر في الترابط الذاتي المكاني الكلي . ويقيس هذ المؤشر العلاقات المكانية لقيمة متغير ما في منطقة معينة i مع المناطق المحيطة بها من حيث التماثل أو الاختلاف (GÓRNIAK, 2016) كما تقيس مؤشرات الارتباط المكاني التبعية المكانية لقيم نفس المتغير عبر العديد من المناطق او الأماكن. ويعرف Anselin 1995 المؤشر المحلي للارتباط المكاني (GALLO، 2003) بانه كل متغيرة احصائية تتميز بمعيارين: الأول أن الارتباط المكاني المحلي لأي ملاحظة من المشاهدات تعطى مؤشر على معنوية التجميع أو التعنقد clustering للقيم المتشابهة المحيطة بالملاحظة السابقة. أما المعيار الثاني فيتمثل في أن مجموع قيم معاملات الارتباط المكانية للمشاهدات يتناسب مع المؤشر الاجمالي للارتباط الذاتي و تعطى صيغة معامل الارتباط الذاتي المكاني المحلي بالصيغة الآتية :

$$I_{i,\mathrm{t}} = \frac{(x_{i.t}-\mu_t)}{m_0}\sum_j w_{ij}(x_{j.t}-\mu_t) \quad \text{مع أن} \quad m_0 = \sum_i (x_{i.t}-\mu_t)^2 / n$$

مع العلم ان $x_{i.t}$ هي قيم المشاهدات للمنطقة i في السنة t و يمثل μ_t الوسط الحسابي للمشاهدات ما بين المناطق في السنة t و عندما يكون التجميع ل jيتم فقط ادخال المشاهدات القريبة من j و يمكن كتابة المجموع

$$\sum_i I_{i,\mathrm{t}} = \frac{1}{m_0}\sum_i (x_{i.t}-\mu_t)\sum_j w_{ij}(x_{j.t}-\mu_t)$$

$$\sum_i I_{i,\mathrm{t}} = \frac{1}{m_0}\sum_i\sum_j w_{ij}\,(x_{i.t}-\mu_t)(x_{j.t}-\mu_t)$$

مع العلم ان مؤشر موران الاجمالي يساوي متوسط إحصائيات مؤشر الارتباط المكاني المحلي Anselin $I = \frac{\sum I_{i,\mathrm{t}}}{S_0}$ مع أن هذه الصيغة تصبح عند جعل مصفوفة الاوزان معيارية $I = \frac{1}{n}\sum I_{i,\mathrm{t}}$ وتشير القيمة الموجبة لهذا المؤشر (LISA) الى امكانية التجميع أي التعنقد للقيم المتشابهة اما القيمة السالبة فتشير الى امكانية التعنقد للقيم الغير متشابهة ما بين المناطق iو المناطق المجاورة لها في الزمن tكما قدم Anselin تفسيرا لقيم مؤشر (LISA)بحيث يمكن استعماله كمؤشر للدلالة على معنوية عناقيد أو تجمعات مكانية محلية او استعماله في تشخيص اللاستقرار المحلي أي التوطين الغير نمطي (Pockets of non station)

3.1مؤشر Geary:

هذا المؤشر هو من بين المؤشرات التي تقيس درجة الارتباط المكاني بين المشاهدات في مناطق مختلفة و قد

اقترح هذا المؤشر من طرف Geary (1954) و يعبر عن النسبة ما بين مجموع مشاهدات القيم المجاورة و المعبر عنها بالمسافات و مجموع المشاهدات باستثناء قيم المشاهدة i و المراد حساب قيمتها بحيث تدل القيم الصغرى لهذا المؤشر الى وجود ارتباط مكاني موجب أما القيم الكبرى تدل على وجود ارتباط مكاني سالب و تعطى صيغة مؤشرGeary بالعلاقة التالية (M. Fischer Manfred، 2011):

$$G_i(d) = \frac{\sum_{j\neq i}^{n} w_{ij}(d) Z_J}{\sum_{j\neq i}^{n} Z_J}$$

كما يمكن ايضا من خلال جمع المشاهدات **j** باستثناء المشاهدات **i** الحصول على قيمة هذا المؤشر بالصيغة التالية :

$$G_i^*(d) = \frac{\sum_{j=1}^{n} w_{ij}(d) Z_J}{\sum_{j=1}^{n} Z_J}$$

بحيث تمثل n عدد الوحدات المكانية و تمثل w_{ij} العناصر (i,j) المشكلة للأوزان المكانية في مصفوفة الأوزان W بينما القيم d تمثل المسافة بين المشاهدات و تمثل قيم Z_J قيم معيارية للمتغيرات العشوائية المكانية في المكان **i** و **j** .ان هذا المؤشر يقيس ايضا مقدار التعنقد (clustering)بين المشاهدات المتشابهة حول نقطة معينة i بغض النظر عن قيمتها في هذه المنطقة . هذا بالنسبة للقيمة $G_i(d)$ أما بالنسبة للقيمة $G_i^*(d)$ فأنها تشمل القيمة داخل مقياس التعنقد (clustering) بحيث تشير القيمة الموجبة الى تعنقد القيم المرتفعة للمشاهدات و القيم السالبة الى تعنقد القيم المنخفضة للمشاهدات .

بالرغم من الاختلافات في الصيغ الرياضية لمتغيرات الارتباط المكاني الا انها تشترك في كونها تبحث عن وجود العامل الذي تشترك فيه المناطق والمناطق المجاورة لها والبحث عن الارتباطات المكانية بينها كما تجدر الاشارة ان من بين الاختلافات في هذه المؤشرات المتعلقة ب الارتباط الذاتي المكاني هي مصفوفة الأوزان والجدول التالي يلخص هذه المؤشرات.

الجدول رقم (03/02) : مختلف مؤشرات الارتباط المكاني و التعنقد

مؤشر الارتباط المكاني	الصيغة الرياضية	التفسير
Global Moran I	$I = \frac{N}{S_0} \frac{\sum_i \sum_j w_{ij}(x_i - \overline{x})(x_j - \overline{x})}{\sum_i (x_i - \overline{x})^2}$	**إذا كانت قيمة $L < 0$ ارتباط مكاني سالب يوجد تشتت في نمط التوزيع بين المناطق .** **-إذا كانت قيمة $L > 0$ ارتباط مكاني موجب أي يوجد تماثل و تشابه في نمط التوزيع بين المناطق المدروسة (قابلية التكتل أو التعنقد).** **اذا كانت قيمة $L = 0$ لا يوجد ارتباط مكاني ذاتي بين المناطق المدروسة و بالتالي نمط التوزيع عشوائي**
Local Moran I		**-إذا كانت قيمة $L_i < 0$ يوجد ارتباط مكاني سالب يوجد اختلاف بين المنطقة المدروسة و المناطق المجاورة لها قيمة متطرفة .**

	$I_i = \frac{\sum_{j=1}^{n} w_{ij}(z_i - \bar{z})(z_j - \bar{z})}{s_z^2 \sum_{j=1}^{n} w_{ij}}$	-اذا كانت قيمة $L_i > 0$ يوجد ارتباط مكاني موجب أي يوجد تماثل و تشابه بين المنطقة المدروسة و المناطق المجاورة لها (قابلية التكتل أو التعنقد). إذا كانت قيمة $L_i = 0$ لا يوجد ارتباط مكاني ذاتي بين المنطقة المدروسة والمناطق المجاورة و بالتلي يعدم التجانس
Local Geary Gi	$G_i(d) = \frac{\sum_{j \neq i}^{n} w_{ij}(d) Z_J}{\sum_{j \neq i}^{n} Z_J}$	إذا كانت قيمة $G_{(i)} > 1$ يوجد ارتباط مكاني سالب يوجد اختلاف بين المنطقة المدروسة و المناطق المجاورة لها قيمة متطرفة اذا كانت قيمة $G_{(i)} < 1$ يوجد ارتباط مكاني موجب أي يوجد تماثل و تشابه بين المنطقة المدروسة و المناطق المجاورة لها (قابلية التكتل أو التعنقد).
Local Geary Gi	$G\,G_i^*(d) = \frac{\sum_{j=1}^{n} w_{ij}(d) Z_J}{\sum_{j=1}^{n} Z_J}$	إذا كانت قيمة $G_i^* > 0$ يوجد تعنقد بين المنطقة والمناطق ذات القيم المرتفعة إذا كانت قيمة $G_i^* < 0$ يوجد ارتباط مكاني أي بين المناطق ذات القيم المنخفضة

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المؤشرات السابقة

2.5.1النمذجة القياسية المكانية (Spatial Econometrics modeling):

لقد أهملت بعض المناهج الكمية والقياسية أثر التفاعلات المكانية بين المناطق الجغرافية في التحليل الاقتصادي وكذا بعض التفاعلات الاجتماعية التي قد تحدث في الاماكن والمناطق الجغرافية مما ادى بالقياس الاقتصادي المكاني الى أعادة النظر في نمذجة العلاقات المكانية وبخاصة الارتباط المكاني بين المناطق الجغرافية ومن هذا المنطلق كان ستودنت أول من شدد على ضرورة ادخال الارتباط المكاني في التحليل الاقتصادي و كان ذلك عام 1914و يشير في هذا الصدد أن الارتباطات المكانية هي اكثر اشكالية من الارتباطات الزمنية .و من بين المساهمات أيضا نجد مساهمة Stephan (1934) و الذي أكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني للمشاهدات في عملية بناء قواعد البيانات الاحصائية و هذا من خلال تصحيح الآثار المحتملة للارتباط الذاتي المكاني كما أن مساهمة Paelinck (1963)و التي كانت بمثابة أول دراسة في القياس الاقتصادي المكاني لمقارنة عمليات التنمية في المناطق البلجكية ليتواصل تطوير هذا النهج الكمي من طرف العديد من الباحثين و بالخصوص المتخصصين في العلوم الاقليمية regional science و من بينهم (Paelinck، Klaasen، Brandsma و Nijkamp). بالإضافة الى العديد من الجغرافيين الكميين .وقد أدى هذا الاهتمام الاقتصاد القياسي المكاني إلى الاعتراف بدور المكان والتفاعلات المكانية و الاجتماعية في النظرية الاقتصادية .وفي عام 1988 قام Anselin بإصدار كتاب Spatial econometrics, methods and models و الذي كان بمثابة خطوة كبيرة في بناء أسس القياس الاقتصادي المكاني و في سنة 1990 قدم Paelinckمقال عن التطور التاريخي للقياس المكاني في احدى المجلات الأوروبية للعلوم الاجتماعية كما ظهرت العديد من المساهمات من بينها Anselin Kelejian et , (1997)LeSage,(1995) Anselin et Florax,(1995) Getis ،(1992) et Hudak

Prucha(1998) ،هذا من ناحية التطوير النظري لأساسيات القياس الاقتصادي المكاني كما ظهرت العديد من الاسهامات فيما يخص البرمجيات الاحصائية المتخصصة لتقدير العلاقات القياسية المكانية من بينها Anselin et Hudak (1992) من خلال SpaceStat، Bivand(2006) و الذي اسهم في دمج نماذج و اختبارات القياس الاقتصادي المكاني في عدة برمجيات مثل برمجية R.و تبقى هذه المساهمات مفتوحة للاقتصاديين لتطوير هاته النماذ و المناهج .

1.2.5.1الشكل العام للنموذج القياسي المكاني:

يقدر الشكل العام في التحليل المكاني استنادا الى مختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التفسيرية و المتغير المستقل بحيث يشير الدراسات الى وجود ثلاث انواع من العلاقات التأثيرية التي من خلالها يتم تقدير النموذج المكاني و تتمثل هذه العلاقات في آثار التفاعلات الناجمة عن المتغير المستقل آثار التفاعلات الناجمة عن المتغيرات التفسيرية و اثار التفاعلات الناجمة عن أخطاء القياس (Elhorst, 2014) .كما أنه يوجد نوعين من المشاكل التي تنشأ عند محاولة نمذجة المعطيات المكانية بحيث تتعلق الأولى بالتبعية المكانية بالمعطيات أو المشاهدات المكانية و الثانية تتعلق بعدم التجانس في العلاقات المراد نمذجتها وقياسها (LeSage, 1998) و يمكن كتابة الشكل العام للنموذج القياسي المكاني بالشكل التالي (Arbia, 2014):

$$\boldsymbol{y = \rho W y + X\beta_{(1)} + WX^{*}\beta_{(2)} + \varepsilon} \qquad \boldsymbol{|\rho| < 1}$$
$$\boldsymbol{\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu} \qquad \boldsymbol{|\lambda| < 1}$$

كما يمكن كتابته على الشكل التالي: $\boldsymbol{y = \rho W y + X\beta + \varepsilon} \quad \boldsymbol{|\rho| < 1}$

بحيث تمثل $\boldsymbol{X}$ مصفوفة المتغيرات التفسيرية (N ×k)كما تمثل المصفوفة W مصفوفة الاوزان(N × N) في حين تشير المعاملات β الى المعالم المقدرة للنموذج وتمثل $\boldsymbol{\rho}$ المعلمة التي تحدد أهمية التباطؤ المكاني في حين تمثل $\boldsymbol{\lambda}$ معلمة الانحدار الذاتي المكاني للخطأ أما معامل الخطأ $\boldsymbol{(\varepsilon|X = i.i.d.N(0,\sigma_{\varepsilon n}^{2}\mathbf{I}_{n})}$ والذي يشير الى أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. وتعطى الصيغة الرياضية لمصفوفة الاوزان(spatial weights matrix) بالشكل التالي:

$$\boldsymbol{W} = \begin{pmatrix} \boldsymbol{0} & \boldsymbol{w_{12}} & \boldsymbol{\dots} & \boldsymbol{w_{1j}} & \boldsymbol{\dots} & \boldsymbol{w_{1N}} \\ \boldsymbol{w_{21}} & \boldsymbol{0} & \boldsymbol{\cdots} & \boldsymbol{w_{2j}} & \boldsymbol{\dots} & \boldsymbol{w_{2N}} \\ \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\ddots} & \boldsymbol{\vdots} \\ \boldsymbol{w_{i1}} & \boldsymbol{w_{i2}} & \boldsymbol{\cdots} & \boldsymbol{0} & \boldsymbol{\dots} & \boldsymbol{w_{iN}} \\ \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\ddots} & \boldsymbol{\vdots} \\ \boldsymbol{w_{N1}} & \boldsymbol{w_{N2}} & \boldsymbol{\cdots} & \boldsymbol{w_{Nj}} & \boldsymbol{\cdots} & \boldsymbol{0} \end{pmatrix}$$

بحيث تمثل $\boldsymbol{w_{ij}}$ مقدار مسافة القرب بين المشاهدات i و jأي تشبه مصفوفة المسافات و تكون هذه المصفوفة من الحجم (N × N) ومن بين خصائص هذه المصفوفة انها تعبر عن المسافات الموجودة بين المشاهدات كما أنها تستعمل لقياس التبعية المكانية بين المتغيرات أو بين البواقي في نموذج الانحدار.

في النماذج القياسية الكلاسيكية كان افتراض استقلالية المشاهدات يبسط الى حد كبير التحليل القياسي لكن مع التحليل المكاني للظواهر الكمية لا يكون هذا الافتراض مناسبا للتحليل وهذا لوجود مشكلة التبعية المكانية بين الأخطاء أذا كانت المتغيرات التفسيرية أو المتغير التابع وحتى البواقي غير مستقلة أي تابعة مكانيا وبالتالي فالنموذج القياسي يعاني من مشكل عدم التخصيص (misspecification)وتكون نتائج التقدير متحيزة وغير مناسبة. ان التبعية المكانية تعكس (spatial dependence)اعتماد مشاهدات منطقة معينة i بمشاهدات المناطق المجاورة و التي تعبر عن الارتباط المكاني بين المناطق و الذي يشير الى أن التوزيع المكاني للمتغيرات المدروسة للظواهر الاقتصادية المراد تحليلها ليس عشوائيا (Llamosas-Rosas، 2013)و يمكن ادخال هذا الأثر للاعتماد المكاني في النموذج القياسي الكلاسيكي كما اشار الى ذلك(Anselin, 1988) من خلال نموذجين أساسيين هما: نموذج التباطؤ المكاني (Spatial Lag Model) النموذج الثاني هو نموذج الخطأ المكاني (Spatial Error Model) .ويتم في النمذجة القياسية المكانية تقدير انواع من النماذج و تتعلق هذه النماذج: النموذج القياسي المكاني (SAR), نموذج التباطؤ المكاني (SLM) ,نموذج الخطأ المكاني (SEM) و يكون تقدير هذه النماذج حسب الحالة الموجودة .و يشير Kelejian and Prucha (1998) أنه يمكن تقدير خمس نماذج قياسية مكانية بحسب الحالة و يمكن ذكرها كما يلي :

1) $\boldsymbol{\beta = 0}$ وكذلك $\boldsymbol{\lambda}$ او $\boldsymbol{\rho = 0}$ وهو نموذج الانحدار الذاتي المكاني التام Pure spatial autorégressive model
2) $\boldsymbol{\rho = \lambda = 0}$ ويسمى هذا بنموذج تباطؤ المتغير المستقل Lagged independent variable model
3) $\boldsymbol{\rho = 0, \lambda \neq 0}$ و يسمى هذا بنموذج التباطؤ المكاني Spatial Lag Model (SLM)
4) $\boldsymbol{\rho \neq 0, \lambda = 0}$ و يسمى هذا بنموذج الخطأ المكاني Spatial Error Model (SEM)
5) $\boldsymbol{\rho \neq 0, \lambda \neq 0}$ ويسمى هذا بالنموذج الكامل Complete model (SARAR)

وسوف نقتصر في هذه الدراسة على نموذج التباطؤ المكاني ونموذج الخطأ المكاني في نمذجة النموذج القياسي للدراسة .

1.1.2.5.1نموذج التباطؤ المكاني Spatial Lag Models:

في هذا النموذج يتم دمج الارتباط المكاني الذاتي من خلال التباطؤات والمرتبطة بالمتغير التابع و يشبه هذا النموذج عملية ادخال انحدار ذاتي لسلسلة حدود في سلسلة زمنية $(\boldsymbol{y_{t-1}})$.و يشار الى هذا النموذج المختلط بنموذج التباطؤ المكاني كما يستند الدافع النظري للتباطؤ المكاني إلى الأدبيات المتعلقة بالعوامل المتفاعلة أو التفاعلات المكانية بين المناطق الجغرافية و تكتب الصيغة الرياضية لهذا النموذج العلاقة التالية :

$$\boldsymbol{y = \rho W y + X\beta + \varepsilon}$$

$$\boldsymbol{\varepsilon \rightsquigarrow N(0, \sigma^2_{\varepsilon\, n} \mathrm{I}_n)}$$

بحيث تمثل X مصفوفة المتغيرات التفسيرية(N×N). $\boldsymbol{y}$ يمثل المتغير التابع (N×1)كما تمثل القيمة $\boldsymbol{Wy}$ تباطؤ المتغير المكاني التابع المتعلق بمصفوفة الاوزان $\boldsymbol{W}$.في حين تشير المعاملات $\boldsymbol{\rho}$،$\boldsymbol{\beta}$ الى المعالم المقدرة للنموذج .كما أن $(\varepsilon|X = i.i.d.N(0, \sigma^2_{\varepsilon\, n}\mathrm{I}_n)$ تتبع التوزيع الطبيعي. ان وجود الحد $\boldsymbol{Wy}$ يؤدي الى وجود

ارتباط بينه وبين حد الخطأ. وعلاوة على ذلك لا يرتبط هذا المقدار $\boldsymbol{Wy}$ بالخطا للمشاهدة i فقط و لكن يرتبط مع باقي الاخطاء للمناطق المدروسة و هذا ما يجعل مقدر طريقة المربعات الصغرى غير مناسبة في هذا النوع من الانحدار و يمكن ملاحظة ذلك من خلال اعادة صياغة النموذج كما يلي :

$$\boldsymbol{y = \rho W y + X\beta + \varepsilon}$$

$$\boldsymbol{y = (I - \rho W)^{-1} X\beta + (I - \rho W)^{-1} X\beta\varepsilon}$$

بحيث أن المصفوفة $\boldsymbol{(I - \rho W)^{-1}}$ هي مصفوفة كاملة أي ليست مصفوفة مثلثية ويكون $\boldsymbol{E(y) = (1 - \rho W)^{-1} X\beta}$ لما تكون قيمة $\boldsymbol{|\rho| < 1}$و هو ما يعطي سلسلة غير منتهية . في هذا النموذج تنشأ مشكلة ارتباط القيمة المتباطئة للمتغير التابع $\boldsymbol{y}$ بالحد العشوائي $\boldsymbol{\varepsilon}$ و من خلال المعادلتين السابقتين كتابة الارتباط بين القيم المتباطئة للمتغير التابع و الحد العشوائي كما يلي :

$$\boldsymbol{E[(Wy)\varepsilon'] = E[W(I - \rho W)^{-1} X\beta + (I - \rho W)^{-1}\varepsilon]\varepsilon'}$$

$$\boldsymbol{E[(Wy)\varepsilon'] = W(I - \rho W)^{-1} X\beta E[\varepsilon'] + W(I - \rho W)^{-1} E[\varepsilon\varepsilon']}$$

$$\boldsymbol{E[(Wy)\varepsilon'] = \sigma_{\varepsilon}^{2} W(I - \rho W)^{-1} \mathrm{I} \neq 0}$$

و مع وجود الارتباط بين المتغير التابع والحد العشوائي يصبح التقدير بطريقة المربعات الصغرى غير مناسبا و منه تم اقتراح طرق اخرى للتقدير من بينها :طريقة الاحتمال الاعظم و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ان هذ ا النموذج يساعد في تبيان نوعين من الآثار المكانية و هي الاثر المضاعف و يمس المتغيرات التفسيرية أما الأثر الثاني يتمثل في أثر الانتشار و يمس هذا الاثر جانب حدود الأخطاء .

2.1.2.5.1نموذج الخطأ المكاني Spatial Error Model:

يتم تقدير هذا النموذج في حالة ما إذا كانت التبعية لمعاملات الخطأ بحيث يكون هناك تباين مشترك ما بين الاخطاء في مختلف المناطق المدروسة في النموذج وهذا يعني أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية في المنطقة i تؤثر على قيم المتغير التابع في المنطقة j أي أن الأخطاء تبدي نوع من التبعية المكانية وقد اقترح **Anselin (1988)**من خلال التقدير بطريقة الاحتمال الأعظم ويتم تقدير هذا نموذج بالشكل التالي:

$$\boldsymbol{y = \rho W y + X\beta + \varepsilon}$$

$$\boldsymbol{\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu}$$

$$\boldsymbol{\varepsilon_i = \lambda \sum_{j=1}^{n} W_{ij}\varepsilon_j + \mu_i}$$

$$\boldsymbol{\varepsilon \backsim N(0, \sigma_{\varepsilon n}^{2} \mathrm{I}_n)}$$

بحيث يمثل $\boldsymbol{y}$ المتغير التابع الذي يحتوى على (N×1) متجه من المتغير التابع. كما تمثل المصفوفة $\boldsymbol{X}$ (N×K) للمتغيرات التفسيرية للنموذج.

- إذا كانت قيمة $\boldsymbol{\lambda \neq 0}$ و $\boldsymbol{\rho = 0}$ يصبح لدينا نموذج الخطأ المكاني $\boldsymbol{y = X\beta + \varepsilon}$ والحد العشوائي $\boldsymbol{\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu}$ مع $\boldsymbol{\lambda < 1}$. فاذا كان $(\varepsilon|X = i.i.d.N(0, \sigma_{\varepsilon n}^{2} \mathrm{I}_n)$ و الحد العشوائي يساوي القيمة

$\boldsymbol{\varepsilon} = (\mathbf{1} - \boldsymbol{\lambda W})^{-1}\boldsymbol{\mu}$ فانه يمكننا كتابة مقدرات الخطأ العشوائي كما يلي (Arbia Giuseppe، 2014) :

$$\boldsymbol{E(\varepsilon) = 0}$$

$$\boldsymbol{E(\varepsilon\varepsilon') = \sigma_\varepsilon^2(I - \lambda W)^{-1}(I - \lambda W')^{-1} = \sigma_\varepsilon^2\Omega}$$

وهذه الصياغة تأخذ في عين الاعتبار عدم تجانس الأخطاء وكذا ارتباطها وبالتالي لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الا إذا كانت قيمة المعلمة $\boldsymbol{\lambda}$ معلومة مسبقا وهي حالة لا تحدث الا نادرا في الدراسات التجريبية .و من خلال العلاقة الرياضية $\boldsymbol{\mu = \varepsilon(I - \lambda W)}$ يمكن كتابة نموذج الخطأ المكاني كما يلي:

$\boldsymbol{(I - \lambda W)y = (I - \lambda W)X\beta + (I - \lambda W)\mu}$ بضرب العلاقة

$$\boldsymbol{y = \lambda Wy + X\beta - WX\lambda\beta + \varepsilon}$$

مع وضع $\boldsymbol{\gamma = \lambda\beta}$ وبالتالي تصبح المعادلة كالتالي: $\boldsymbol{y = \lambda Wy + X\beta - WX\gamma + \varepsilon}$

ولكن مع وضع $\boldsymbol{\gamma = \lambda\beta}$ وعند تقدير معادلات النموذج قد تنشأ مشكلتين بسبب كثرة القيود $\boldsymbol{\gamma = \lambda\beta}$وكذا نشوء مشكلة التجانس لأن الحد $\boldsymbol{Wy}$ يكون مرتبط بحد الخطأ و يمكن كتابة

$$\boldsymbol{(I - \lambda W)y = X\beta - WX\gamma + \varepsilon}$$

$$\boldsymbol{y = (I - \lambda W)^{-1}(X\beta - WX\gamma) + (I - \lambda W)^{-1}\varepsilon}$$

و من هنا يمكن التعبير عن التباين بين المتغير المتأخر $\boldsymbol{W\gamma}$ وحد الخطأ بحيث يمكن كتابته بالعلاقة التالية (Arbia Giuseppe، 2014):

$$\boldsymbol{E((W\gamma)\varepsilon') = E[W(I - \rho W)^{-1}(X\beta - WX\gamma) + W(I - \rho W)^{-1}\varepsilon]\varepsilon'}$$

$$\boldsymbol{E((W\gamma)\varepsilon') = W(I - \rho W)^{-1}(X\beta - WX\gamma)E(\varepsilon') + W(I - \rho W)^{-1}E(\varepsilon\varepsilon')}$$

$$\boldsymbol{E((W\gamma)\varepsilon') = \sigma_\varepsilon^2 W(I - \rho W)^{-1}I \neq 0}$$

ومن هذه المعادلات يتبن أن متغير الخطأ هو متغير داخلي فهو يرتبط بمتغير التأخر المكاني $\boldsymbol{W\gamma}$ ونظرا للخصائص الداخلية للأخطاء فان التقدير بطريقة المربعات الصغرى تفقد خصائصها المثلى وبالتالي يمكن تقدير النموذج للخطأ المكاني الاحتمال الأعظم Maximum Likelihood (*ML*) وكذا طريقة المربعات الصغرى المعممة Feasible GLS(FGLS) .

2.2.5.1توصيف الاختبارات الاحصائية المتعلقة بالنموذج القياسي المكاني(Spatial) Model Specification Tests (spatial dependence tests):

تعتبر هذه الاختبارات من مميزات النماذج القياسية المكانية المذكورة سابقا والتي تراعي ادخال الهيكل المكاني في التحليل القياسي الكلاسيكي والتي غالبا ما قدمت تقديرات متحيزة وغير مناسبة وقد وافق هذا القصور اقتراح العديد من هذه الاختبارات من قبل العديد من الباحثين بحيث اقترح كل من Burridge (1980) وAnselin (1988)اختبارات معامل **لاقرانج** LM لطريقة المربعات الصغرى سوآءا الكلاسيكية منها من أجل المتغيرات

التابعة والمتباطئة مكانيا والارتباط المكاني للخطأ أو القوية Robustو التي تختبر المتغيرات التابعة مكانيا والمتباطئة مع تواجد الارتباط الذاتي ما بين الاخطاء أو الارتباط المكاني للأخطاء مع تواجد المتغيرات التابعة والمتباطئة مكانيا .تحت الفرضيات عدم وجود أثر التباطؤ المكاني بالنسبة لنموذج التباطؤ وفرضية عدم وجود ارتباط مكاني بين بواقي النماذج المقدرة ،أما اذا ما كان هاذين الاختبارين معنويين فهنا يتم قبول النموذج للإحصائية الأكبر لأحد الاختبارين أما اذا كان هاذين الاختبارين غير معنويين فيقتصر تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى(OLS) (DUBIN ROBIN، 2004).في حين توجد اختبارات اخرى تختص بدراسة التبعية و الارتباط المكاني للأخطاء في النماذج المقدرة و قد اقتصرنا في هذا البحث فقط على الاختبارات المتعلقة بمضاعف لاقرانج كونها أكثر استعمالا سواءا الكلاسيكية منها أو المطورة Robust Tests.

1.اختبار موران(Moran's I) :

هذا الاختبار له أهمية في اختبار الارتباط الذاتي المكاني للأخطاء وهو الاختبار الذي ترتكز عليه معظم الاختبارات المتعلقة بتشخيص الارتباط ة وعدم التجانس المكاني هذا الاختبار كما ذكرنا سابقا طوره موران في عام 1948و يمكن صياغة اختبار موران كما يلي :

$$I = \frac{n}{S_0} \frac{\sum_i \sum_j w_{ij}(x_i - \overline{x})(x_j - \overline{x})}{\sum_i (x_i - \overline{x})^2}$$

كما يمكن صياغة هذا المعامل أيضا (Gallo، 2013):

$$I = \frac{n}{S_0} \left(\frac{e'We}{e'e}\right)$$

مع أن e يمثل $e = Y - X\tilde{\beta}$ معامل البواقي لطريقة المربعات الصغرى OLS, W تمثل مصفوفة الاوزان المكانية وأما القيمة $S_0 = \sum_i \sum_j W_{ij}$ مجموع الاوزان و تعبر هذه النسبة على نسبة التباين المشترك بين الوحدات المتجاورة على التباين الكلي للعينة. وهذا المقياس هو المقياس الاكثر استعمالا ودلالة على وجود الارتباط المكاني بين الأخطاء.

2.الاختبارات أحادية الافتراض (Tests of a Single Assomption):

هذه الاختبارات مخصصة لدراسة الارتباط والتبعية للأخطاء في النماذج القياسية المكانية وتختلف هذه الاختبارات بحسب مشكلة عدم التخصيص (misspecification) هذه الاختبارات على عكس اختبار موران تتطلب تقدير النماذج تحت الفرضية العدمية للارتباط المكاني بالإضافة الى ذلك تتميز هذه الاختبارات بأحادية الافتراض عندما يتعلق الامر بمشكلة التخصيص محددة أما الاختبارات لمضاعف لاقرانج متعددة الاتجاهات عندما تكون مشكلة التخصيص متعددة و يكون هذا في النماذج ذات الدراجات التكامل الكبيرة

1.2اختبار مضاعف لاقرانج للأخطاء LM_{Error} Test:

هذا الاختبار هو من بين اختبارات قياس الارتباط الذاتي والتبعية المكانية للأخطاء و الذي تم اقتراحه من طرف

Burridge (1980) والتي تساعد في تقدير النماذج المكانية المناسبة بحيث يتم المفاضلة بين النماذج المذكورة سابقا. فمن خلال نموذج الانحدار الذاتي المكاني فأن قيمة الخطأ تكتب بالعلاقة التالية $\boldsymbol{\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu}$ ففي هذه الحالة نقوم باختبار الفرضية العدمية $\boldsymbol{H_0: \lambda = 0}$ وتحسب قيمة هذا الاختبار بالاعتماد على قيمة معامل لاقرانج والتي تكتب بالصيغة التالية (Gallo، 2013):

$$\mathbf{LM_{ERR}} = \frac{[\boldsymbol{e'We/(e'e/N)}]^2}{\boldsymbol{T}}$$

بحيث تمثل $\boldsymbol{T = tr[(W' + W)W]}$ يمثل أثر المصفوفة ويمثل $\boldsymbol{e}$ معامل تقدير البواقي لطريقة المربعات الصغرى وتتبع هذه الاحصائية تقريبيا توزيع $\boldsymbol{\chi^2(1)}$. إذا ما تم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار لا يمكن اعتماد نموذج الخطأ في التقدير.

2.2اختبار مضاعف لاقرانج للتباطؤ $\mathbf{LM_{Lag}}$ Test:

هذا الاختبار يتعلق بنموذج التباطؤ المكاني بحيث يتم استخدام معامل لاقرانج من اجل اختبار البواقي والذي اقترحه Anselin (1988)وهذا تحت الفرضية العدمية $\boldsymbol{H_0: \rho = 0}$ في النموذج المكاني $\boldsymbol{y = \rho Wy + X\beta + \varepsilon}$ وتكتب قيمة معامل هذا الاختبار لمضاعف لاقرانج للتباطؤ المكاني كما يلي :

$$\boldsymbol{LM_{LAG}} = \frac{[\boldsymbol{e'Wy/(e'e/N)}]^2}{\boldsymbol{D}}$$

بحيث تمثل $\boldsymbol{D = (W\tilde{X}\tilde{B})'M(W\tilde{X}\tilde{B})/\tilde{\delta}^2 + tr(W'W + WW)}$ مع أن $\tilde{\boldsymbol{B}}$ و $\tilde{\boldsymbol{\delta}}^2$ هي مقدرات طريقة المربعات الصغرى و تتبع هذه الاحصائية $\boldsymbol{LM_{LAG}}$ تقريبيا توزيع $\boldsymbol{\chi^2(1)}$.

3.2اختبارعدم استقلالية الاخطاء ل Kelejian-Robinson Specification :

تم اقتراح هذا الاختبار من طرف Kelejian-Robinson(1995) و الذي يشير فيه الى خاصية اخرى في اختبارات استقلالية الاخطاء و يكون في هذه الحالة حد الخطأ عبارة عن مجموع خطأين مستقلين يشير أحدهما الى تمهيد الجوار ويكون الحد الآخر محددا للموقع .و يتم اختبار الفرضية العدمية في هذا الاختبار و هي كالتالي : $\boldsymbol{H_0: \varphi = 0}$ بحيث تعطى الصيغة التالية لقيمة احصائية هذا الاختبار

$$\boldsymbol{KR} = \left[\frac{\boldsymbol{e'W'We}}{\boldsymbol{e'e/N}} - \boldsymbol{T_1}\right]^2 \Big/ 2\left[\boldsymbol{T_2} - \frac{\boldsymbol{T_1}^2}{\boldsymbol{N}}\right] \quad \textbf{بحيث :}$$

$\boldsymbol{T_1 = tr(WW^2)}$ و $\boldsymbol{T_2 = tr(WW'WW')}$ و تحت الفرضية $\boldsymbol{H_0: \varphi = 0}$ تتبع هذه الاحصائية توزيع $\boldsymbol{\chi^2(1)}$ مع العلم أن القيمة $\boldsymbol{\varphi = \delta_\mu^2/\delta_v^2}$ و يساوي حد الخطأ $\boldsymbol{\varepsilon = W\mu + \nu}$و بالتالي تمثل القيمة $\boldsymbol{\varphi}$ النسبة بين التباينين .

4.2اختبارات مضاعف لاقرانج المطورة Robust Tests

مواصلة لعمل (Anselin,1996) و باحثين آخرين تم اقتراح هاته الاختبارات التي لها اهمية في تحديد عدم

التخصيص المحلية وبهذا يتم اختبار الفرضية العدمية $H_0: \lambda = 0$ في وجود معامل التباطؤ المكاني ρ ويمكن أن يتم هذا الاختبار باستخدام بواقي النموذج المكاني البسيط والمقدر بطريقة المربعات الصغرى OLS بحيث افترض Anselin et al (1996) أن $W_1 = W_2$ و تصبح القيمة الاحصائية للاختبار المطور من اجل اختبار $H_0: \lambda = 0$ كمايلي:

$$RLM_{ERR} = \frac{(\bar{d}_\lambda - TD^{-1}\bar{d}_p)^2}{[T(1-TD)]}$$

و نفس الشيء في حالة النموذج التباطؤ المكاني و اردنا ان نختبر فرضية عدم وجود الارتباط ما بين الاخطاء و هنا تصبح القيمة الاحصائية كالتالي تحت الفرضية $H_0: \rho = 0$

$$RLM_{LAG} = \frac{(\bar{d}_\lambda - \bar{d}_p)^2}{[D-T]}$$

و يمكن تحديد النموذج المناسب للانحدار المكاني من خلال الاختبارات السابقة لمضاعف لاغرانج LM Test و كذا اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لموران (Moran I) و يمكن أن يكون هذا الاختبار وفقا للاختبارات التدرجية و الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (03/01) يمثل مختلف الاختبارات المتعلقة بتقدير النماذج المكانية

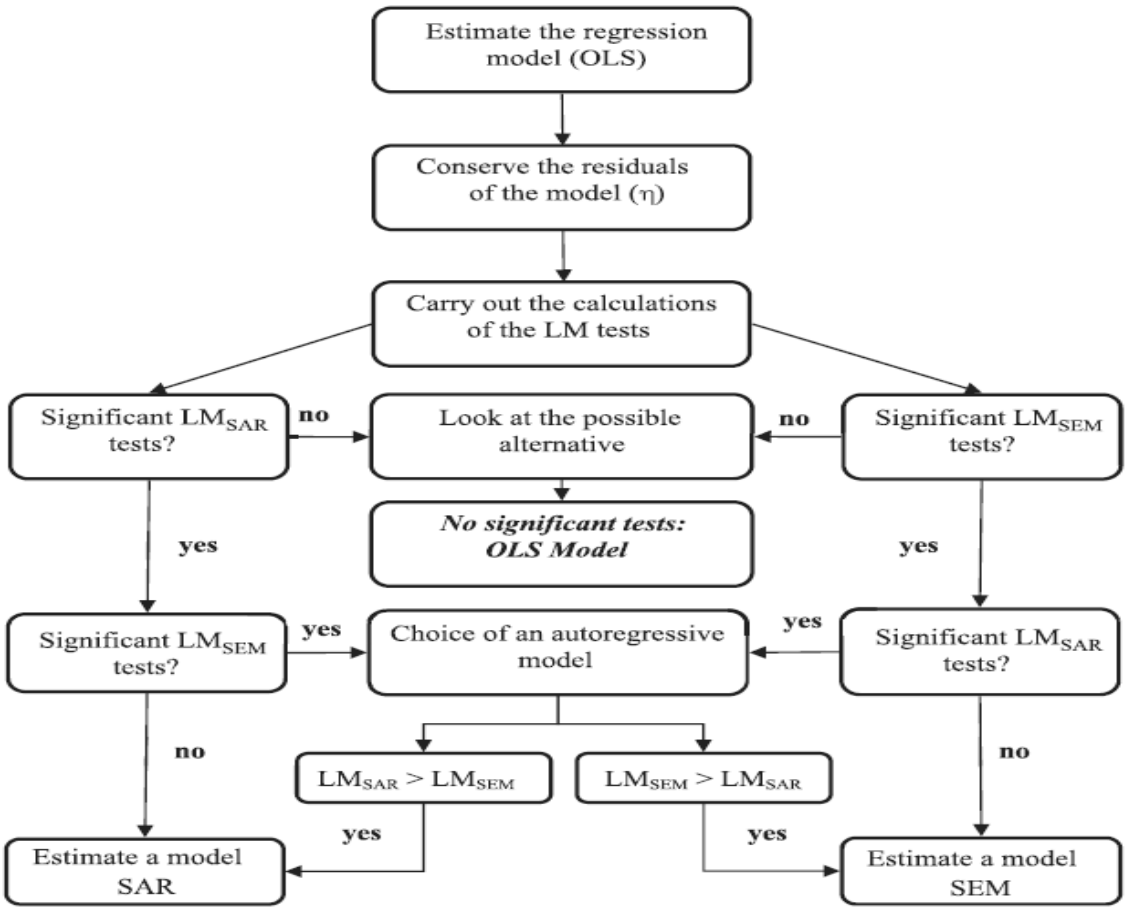

المصدر: (J. Dubé, D. Legros, 2014), **Spatial Econometrics Using Microdata ,**published by ISTE Ltd and John Wiley & Sons, Inc,P14

2.نتائج التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية والنمذجة القياسية :

التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية هي مجموعة من الطرق الاحصائية الكمية لدراسة المعطيات المكانية التي يتم استخدامها لتحليل ووصف البيانات وايجاد وتحليل الاختلافات المكانية وتحديد القيم الشاذة المكانية .

1.2 نتائج التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية:

باستخدام طرق الاحصاء الوصفي للمتغيرات المكانية نقوم بتقدير المسافات بين المناطق المدروسة و هذ معرفة حجم الاختلافات المكانية كخطوة أولية لدراسة المعطيات المكانية و كخطوة ثانية حساب مختلف مؤشرات الارتباط الذاتي المكاني الاجمالي و المحلي (LISA)و كذا مؤشر Geary و كانت نتائج تقدير مصفوفة المسافات كمايلي :

1.1.2تقدير المسافات بين عناصر عينة الدراسة:

كمرحلة أولية لدارسة المعطيات المكانية قمنا بتقدير المسافات بين الوحدات الاقتصادية المدروسة و التي لها اهمية في ايجاد التمثيلات و التقارب بين الوحدات و من خلال تطبيق مصفوفة المسافات (Proximity matrix) بحيث نلاحظ من النتائج المحصل عليها (أنظر الملحق رقم) على أن ولاية الجزائر أكبر المسافات المقدرة مع جميع الولايات و بالتالي لا يوجد تقارب و تماثل بينها و بين الولايات الاخرى في كانت اقل مسافة في مصفوفة التماثل بين ولاية ميلة ,المدية سيدي بلعباس و جيجل 2.395 , 2.692, 2.707 في حين كذلك كانت من بين أقصر المسافات في هذا التحليل كانت بين ولاية عين تموشنت و جيجل 2.901و قد بلغت اكبر المسافات بين الولايات المدروسة ما بين ولاية الجزائر و ولايات الجنوب الجزائري (تندوف , اليزي, النعامة, تامنغست, بشار, بسكرة)و كانت المسافات على التوالي 18.874, 18.594, 18.059, 18.028, 16.224, 16.202 هذا ليس فقط مع ولايات الجنوب أو الشرق و لكن لجميع الولايات كانت المسافات التي تفصل ولاية الجزائر بالولايات الاخرى كبيرة و اصغر المسافات بين ولاية الجزائر و الولايات الاخرى كانت لولاية تيزي وزو ولاية وهران بحيث بلغت المسافة بينهم13.380 ,13.784 كما تشير النتائج ايضا أن كل المسافات التي تربط ولاية تيزي وزو بالولايات المدروسة هي مسافات تتراوح بين 6.813 و 13.380 و هي نسب تدل على وجود نوع من التباعد بين هذه الولاية و الولايات الاخرى .

من خلال تحليل مصفوفة التماثل , التباعد الكبير بين المناطق في الاقتصاد الجزائري من خلال المتغيرات المدروسة و التي تمثل العديد من القطاعات هو بين ولاية الجزائر و باقي الولايات الاخرى المدروسة و يرجع ذلك الى عدة اسباب و لعل اهمها المركزية التي تتسم بها ولاية الجزائرعن باقي الولايات باعتبارها عاصمة البلد و الفروقات الاخرى الملاحظة في المسافات هي بين الولايات المدروسة و ولايات الجنوب الجزائري(بسكرة ,بشار ,اليزي, تمنراست,تندوف) و هو مؤشر على التباعد الكبير بين المناطق في الشمال و الغرب و كذا الشرق الجزائري و الولايات في الجنوب باعتبارها مكونات للاقتصاد الجزائري .

2.1.2مؤشر الارتباط المكاني الكلي :L’indice de Moran (I) globale

يمكن حساب مؤشرات التباين والفوارق المكانية من خلال معرفة حجم الارتباط المكاني بين المواقع

Spatial Autocorrélation والتقارب المكاني Spatial Convergence و كذا مؤشرات عدم التجانس المكاني و التي من خلالها يتم ادخال العامل الموقعي أو المكاني في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية في المكان لان توزيع هذه الظواهر كما تشير الدراسات انه نادرا ما يكون عشوائيا و يعتبر مؤشرموران L'indice de Moran(I) و مؤشر Geary(c) من بين اهم المؤشرات لقياس الارتباط الذاتي المكاني و كذا درجة الفوارق المكانية (Hualin Xie، 2014) و تشير نتائج هذا المؤشر :

الجدول رقم (03/03) حساب مؤشر موران الاجمالي حسب المتغيرات المدروسة

المتغيرات	I	E(I)	sd(I)	z	p-value*
عدد الاجمالي السكان	0.137	-0.021	0.080	1.980	0.048
معدل البطالة	-0.070	-0.021	0.087	-0.554	0.580
معدل التحضر	-0.119	-0.021	0.088	-1.114	0.265
معدل النجاح في البكالوريا	-0.088	-0.021	0.088	-0.755	0.450
عدد أيام الاستشفاء	-0.005	-0.021	0.048	0.333	0.739
الحظيرة السكنية	0.100	-0.021	0.083	1.473	0.141
معدل التزويد بالمياه الصالحة للشرب	-0.014	-0.021	0.013	0.585	0.558
معدل الربط بالكهرياء	-0.048	-0.021	0.087	-0.306	0.760
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.125	-0.021	0.078	1.876	0.061
عدد الناجحين في التعليم الأساسي	-0.121	-0.021	0.088	-1.141	0.254
عدد التلاميذ الاجمالي في التعليم	0.112	-0.021	0.084	1.578	0.114
عدد الناجحين في الطور الابتدائي	-0.099	-0.021	0.088	-0.882	0.378
عدد المؤسسات التربوية	0.094	-0.021	0.087	1.328	0.184
معدل التمدرس من 15-19 سنة	-0.075	-0.021	0.087	-0.618	0.537
معدل الالمام بالقراءة والكتابة	-0.132	-0.021	0.087	-1.268	0.205
معدل الامية	-0.069	-0.021	0.088	-0.543	0.587
عدد مؤسسات التكوين المهني	-0.006	-0.021	0.079	0.190	0.850
الحاصلين على شهادة التكوين المهني	-0.033	-0.021	0.088	-0.133	0.894
عدد الطلبة في التدرج	0.024	-0.021	0.086	0.526	0.599
عدد المؤسسات الصحية	0.059	-0.021	0.087	0.922	0.356
عدد المؤطرين في المؤسسات الصحية	0.012	-0.021	0.048	0.704	0.482
طول الخطوط البرية	0.004	-0.021	0.083	0.301	0.763
طول خطوط السكك الحديدية	-0.015	-0.021	0.024	0.267	0.789
كميات البضائع المنقولة	0.007	-0.021	0.049	0.572	0.567
عدد المطارات	0.217	-0.021	0.087	2.733	0.006
عدد الموانيء	0.177	-0.021	0.081	2.442	0.015
المساحة الفلاحية الاجمالية	0.012	-0.021	0.084	0.394	0.694
المساحة الفلاحية المسقية	0.168	-0.021	0.076	2.473	0.013
الانتاج الفلاحي النباتي	-0.046	-0.021	0.086	-0.289	0.773
الانتاج الفلاحي الحيواني	0.055	-0.021	0.038	2.009	0.045
كثافة الخطوط الهاتفية	-0.014	-0.021	0.087	0.089	0.929
عدد الاسرة في الفنادق	0.001	-0.021	0.069	0.328	0.743

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA14

تشير هذه النتائج الى وجود بعض الارتباط المكاني بين المناطق في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من المتغيرات التي تفسر مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المدروسة بين هذه المناطق بحيث نلاحظ معنوية هذا المؤشر

في عدد معين من المتغيرات و هو ما يدل على وجود ارتباط مكاني موجب بين الوحدات المدروسة و هذه الارتباطات في المتغيرات يتم تحديدها من خلال قيمة مؤشر موران Moran I والقيمة p-value و التي تمثل القيم المعنوية للمتغيرات مثل متغيرعدد السكان الاجمالي 0.137، و متغير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 0.125 ،متغير عدد الموانئ 0.177،عدد المطارات ،0.217، **المساحة الفلاحية المسقية** 0.168، **الانتاج الفلاحي الحيواني** 0.055 ، و هو ما يمكن تفسيره بان التوزيع المكاني لهذه المتغيرات هو تجميع مكاني ذو اهمية مما اذا كان التوزيع عشوائيا وناتجا عن عمليات و اجراءات عشوائية بالإضافة الى امكانية التكتل بين المواقع المدروسة .(Clustering).أما المتغيرات الاخرى فلوحظ وجود ارتباط مكاني سالب غير معنوي للمتغيرات :معدل البطالة 0.070-، معدل التحضر0.119-، ، متغير نسبة النجاح في البكالوريا 0.088-وهي قيمة ضعيفة تبين وجود اختلاف في نسب النجاح ما بين المناطق في نسب البكالوريا .من المتغيرات كذلك عدد الايام الاستشفائية0.005 -،معدل التزويد بالمياه الصالحة للشرب 0.014-، معدل الربط بالكهرباء0.048- ،كذا نسبة النجاح في التعليم المتوسط 0.121-،عدد الناجحين في الطور الابتدائي 0.099-، عدد الطلبة المتمدرسين من سن (15-19) 0.075-،معدل الالمام بالقراءة و الكتابة 0.132-،معدل الأمية 0.069-،عدد مؤسسات التكوين المهني 0.033-،متغير طول خطوط السكة الحديدية 0.015-،الانتاج الفلاحي النباتي 0.046-،كثافة الخطوط الهاتفية 0.014- و بالتالي سلبية مؤشر موران مع عدم معنويته دليل على ان نمط التوزيع عشوائي لهاته المتغيرات فالارتباط السالب المعنوي يعني تجميع للمناطق الغير متماثلة وفقا للمتغير المدروس .و بالتالي ان هذا التوزيع للمتغيرات لا يساهم في خلق التفاعلات بين المناطق في الجزائر كما انه لا يزال ضعيفا. بالإضافة الى هذه المتغيرات نجد المتغيرات التي لها مؤشر ارتباط مكاني ضعيف و غير معنوي و هو دليل على وجود استقلالية بين المناطق المدروسة فيما يخص هذه المتغيرات و التي من بينها : الحظيرة السكنية 0.100، العدد الاجمالي للطلبة المتمدرسين 0.112، عدد المؤسسات التربوية عبر المناطق 0.094، عدد الطلبة الدارسين في التدرج 0.024، عدد المؤسسات الاستشفائية 0.059،عدد المؤطرين في الصحة العمومية 0.012،طول الخطوط البرية 0.004 كميات البضائع المنقولة 0.007، المساحة الفلاحية الاجمالية 0.012، الانتاج الفلاحي الحيواني 0.055،و عدد الأسرة في الفنادق0.001 ما يمكن تفسيره باستقلالية التوزيع في هاته المتغيرات و الذي قد يؤدي الى المزيد من الفوارق في المجال التعليمي والصحي و كذا مجال النقل و المتغيرات الأخرى الاقتصادية منها و الاجتماعية و الشكل التالي يبين قيمة مؤشر موران للمتغيرات المعنوية :

الشكل رقم (03/02):التمثيل البياني لمؤشرات موران المعنوية للمتغيرات المدروسة

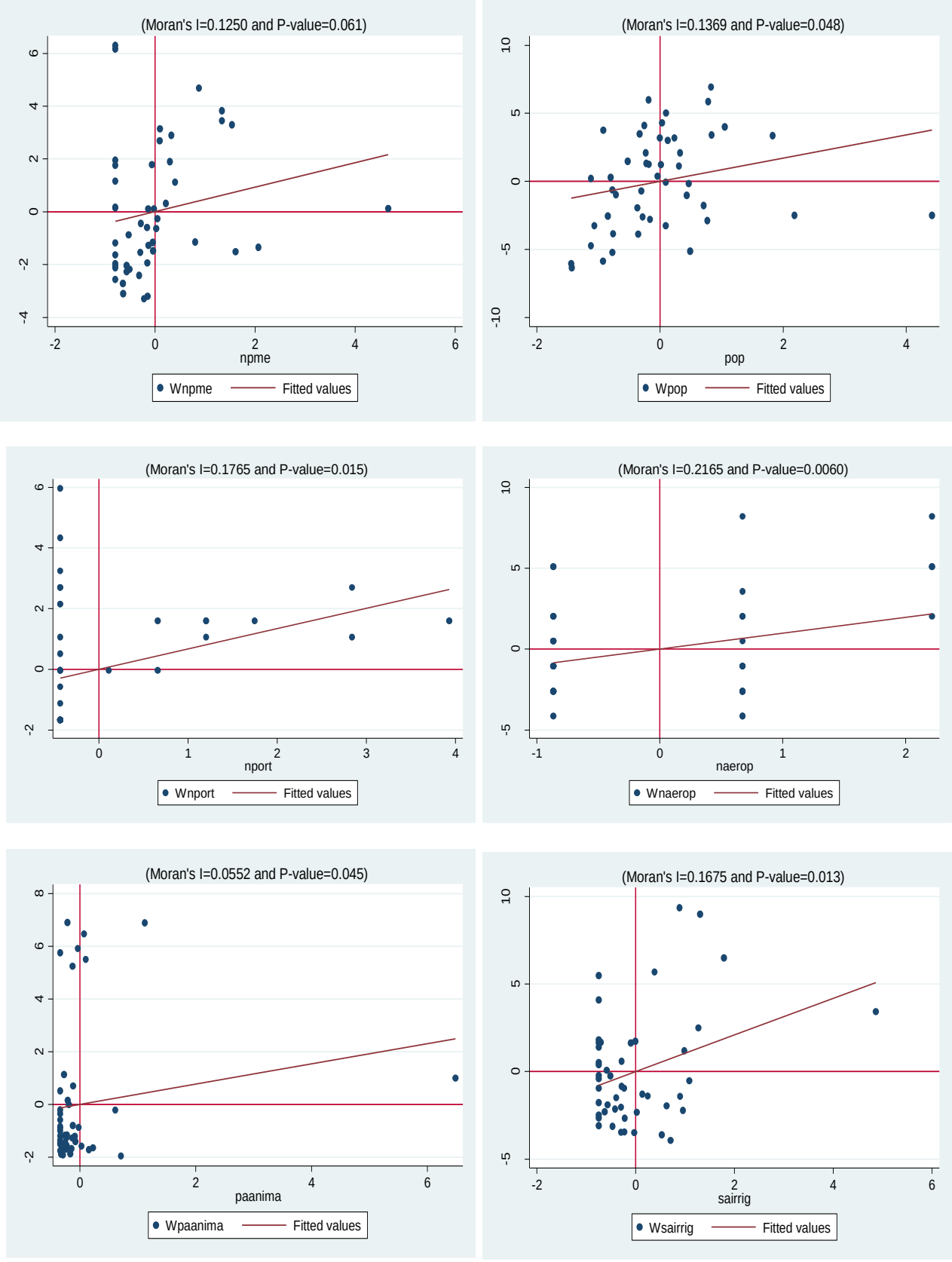

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA 14

3.1.2مؤشر موران المحلي(Local Moran Index) :

يشير مؤشر موران المحلي الى الارتباطات المكانية بين منطقة i و المناطق المجاورة لها بحسب المتغيرات ويتم حساب هذا المؤشر من العلاقة المشار اليها سابقا و يمكن تلخيص نتائج قيم هذا المؤشر للمتغيرات المأخوذة في الدراسة و كذا المناطق المعنية بالدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (03/04) مؤشر موران المحلي(LISA)

المتغيرات المدروسة	Moran I	z-value	p-value	HH	LL	HL	LH	N,significant
عدد الاجمالي السكان	0.009	0.8022	0.4224	1	1	0	0	33
معدل البطالة	-0.0012	0.5843	0.5591	1	12	0	0	22
الكثافة السكانية	-0.030	-0.0312	0.9751	2	4	0	0	29
معدل التحضر	0.0321	-0.056	0.9550	1	12	0	0	22
عدد الناجحين في الطور الابتدائي	-0.007	0.4500	0.6527	1	12	0	0	22
عدد التلاميذ الاجمالي في التعليم	0.0132	0.8827	0.3774	1	13	0	0	21
عدد الناجحين في التعليم الأساسي	-0.0071	0.4626	0.6436	2	0	0	0	29
عدد المؤسسات التربوية	0.0398	1.4326	0.1520	1	11	0	0	23
معدل التمدرس من 15-19 سنة	-0.0224	0.1459	0.8840	1	11	0	0	23
معدل النجاح في البكالوريا	-0.091	-1.2744	0.2025	1	1	0	0	31
معدل الامية	-0.0914	-1.2835	0.1993	0	10	0	0	25
معدل الالمام بالقراءة والكتابة	-0.0885	-1.2226	0.2215	1	11	0	0	23
عدد مؤسسات التكوين المهني	0.0350	1.3339	0.1822	1	11	0	0	29
الحاصلين على شهادة التكوين المهني	-0.0448	-0.3194	0.7494	1	10	0	0	24
عدد الطلبة في التدرج	-0.0393	-0.2047	0.8378	1	13	0	0	21
عدد المؤسسات الصحية	0.0028	0.6656	0.5057	1	9	0	0	25
عدد المؤطرين في المؤسسات الصحية	-0.0491	-0.4080	0.6832	2	0	0	0	31
عدد أيام الاستشفاء	-0.0594	-0.6197	0.5355	1	15	0	0	19
الحظيرة السكنية	-0.0090	0.4221	0.6730	1	14	0	0	30
طول الخطوط البرية	0.0218	1.0599	0.2892	1	10	0	0	34
طول خطوط السكك الحديدية	-0.0884	-1.2203	0.2224	1	19	0	0	15
كميات البضائع المنقولة	0.0073	0.7596	0.4475	1	20	0	0	14
عدد المطارات	-0.1025	-1.5130	0.1303	1	1	0	0	31
عدد الموانيء	0.0384	1.4037	0.1604	1	25	0	0	9
معدل التزويد بالمياه الصالحة للشرب	-0.0391	-0.2007	0.8409	1	17	0	0	17
المساحة الفلاحية الاجمالية	-0.0340	-0.0940	0.9251	1	12	0	0	22
المساحة الفلاحية المسقية	-0.0665	-0.7671	0.4430	1	11	00	0	23
الانتاج الفلاحي النباتي	-0.0201	0.1932	0.8468	1	12	00	0	22
الانتاج الفلاحي الحيواني	-0.0332	-0.0776	0.9381	1	12	00	0	22
معدل الربط بالكهرياء	-0.0806	-1.0590	0.2896	1	14	0	0	20
كثافة الخطوط الهاتفية	-0.1163	-1.7985	0.0721	1	15	0	0	19
عدد الاسرة في الفنادق	0.0106	0.8288	0.4072	1	12	0	0	22
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-0.0472	-0.3673	0.7134	1	12	0	0	22

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA14

ان نتائج هذا الجدول بما تشير الى عدم معنوية مؤشر موران المحلي أي أنه لا يوجد ارتباط مكاني قوي بين المناطق بحيث نلاحظ من خلال التحليل أن عدد المناطق ذات المستويات العالية (HH) أقل و هو ما يعني عدم وجود تشابه بين المناطق المدروسة بحيث لا يؤدي الى الارتباط الموجب بين هاته المناطق بحيث أن في كل

المتغيرات المدروسة تحصلنا على ارتباط واحد فقط موجب لجميع المتغيرات بحيث يختلف من منطقة الى أخرى بحسب المتغير المدروس .في حين نلاحظ وجود الارتباطات بين المناطق ذات المستويات المنخفضة (LL) للمتغيرات المدروسة و هو دليل على وجود ارتباطات سالبة بين المناطق الغير متشابهة و هو أقل مقارنة بنسب الارتباطات الغير معنوية .و هو ما يشير الى عدم وجود ارتباط بين المناط,أما المستويات (HL) و(LH) و التي تمثل القيم الشاذة فهو منعدم وبالتالي تبين هذه النتائج وجود الاختلافات و عدم التجانس بين المناطق الجزائرية و هذا من خلال الارتباطات المكانية المحلية للمتغيرات المدروسة و التي في الغالب لم تتعدى العلاقة الواحدة مع ضعف في الارتباط المكاني وفي بعض الاحيان سلبية الارتباط المكاني و هو ما يعني التوزيع العشوائي لنمط توزيع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .كما يمكن تفسير هذه النتائج أيضا أن ضعف أثر العوامل الخارجية بين المناطق الجزائرية (External Effects) بين المدن الجزائرية يؤدي الى عدم وجود ارتباطات موجبة و معنوية و بالتالي لا يمكن خلق روبط و تفاعلات بين المناطق كما أنه لا يؤدي الى خلق تكتلات بين هاته المناطق و هو ما يفسر التسيير المركزي المستقل أي أن كل منطقة يتم تسييرها بشكل منفصل و هذا لا يمكنه أن يخلق التفاعلات بين المناطق و المدن و هو ما يتيح زيادة اشكال الاختلافات و الفوارق المكانية وعدم الاستقرار المحلي والتوزيعات الغير منتظمة للأنماط التنموية بين المناطق الجزائرية و بالتالي قد يمكن أن لا يساهم قيام النشاط الاقتصادي في ولاية في التأثير على الولايات و المناطق المجاورة و بالتالي قد لا يحفز النمو الاقتصادي في منطقة معينة أو عدة مناطق النمو الاقتصادي في المدن الأخرى كما أنه يعيق الانتشار المكاني لآثار مسارات التنمية المكانية و الشكل التالي يبين التمثيل البيانية لمؤشر موران المحلي للمتغيرات المدروسة و توزيعها عبر ا مناطق و الولايات الجزائرية :

الشكل رقم (03/03): التمثيل البياني لمعاملات الارتباط المكاني المحلي (LISA) لمختلف متغيرات الدراسة

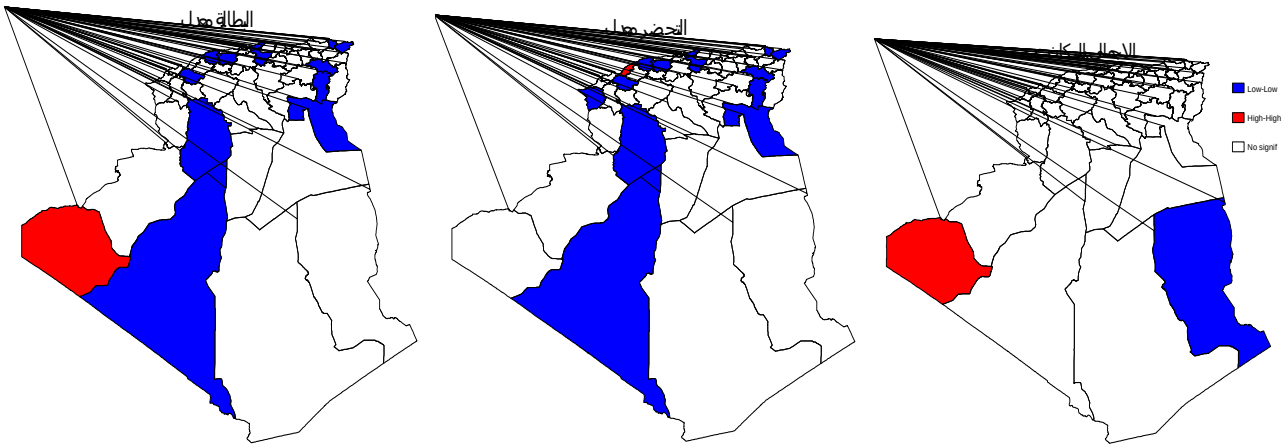

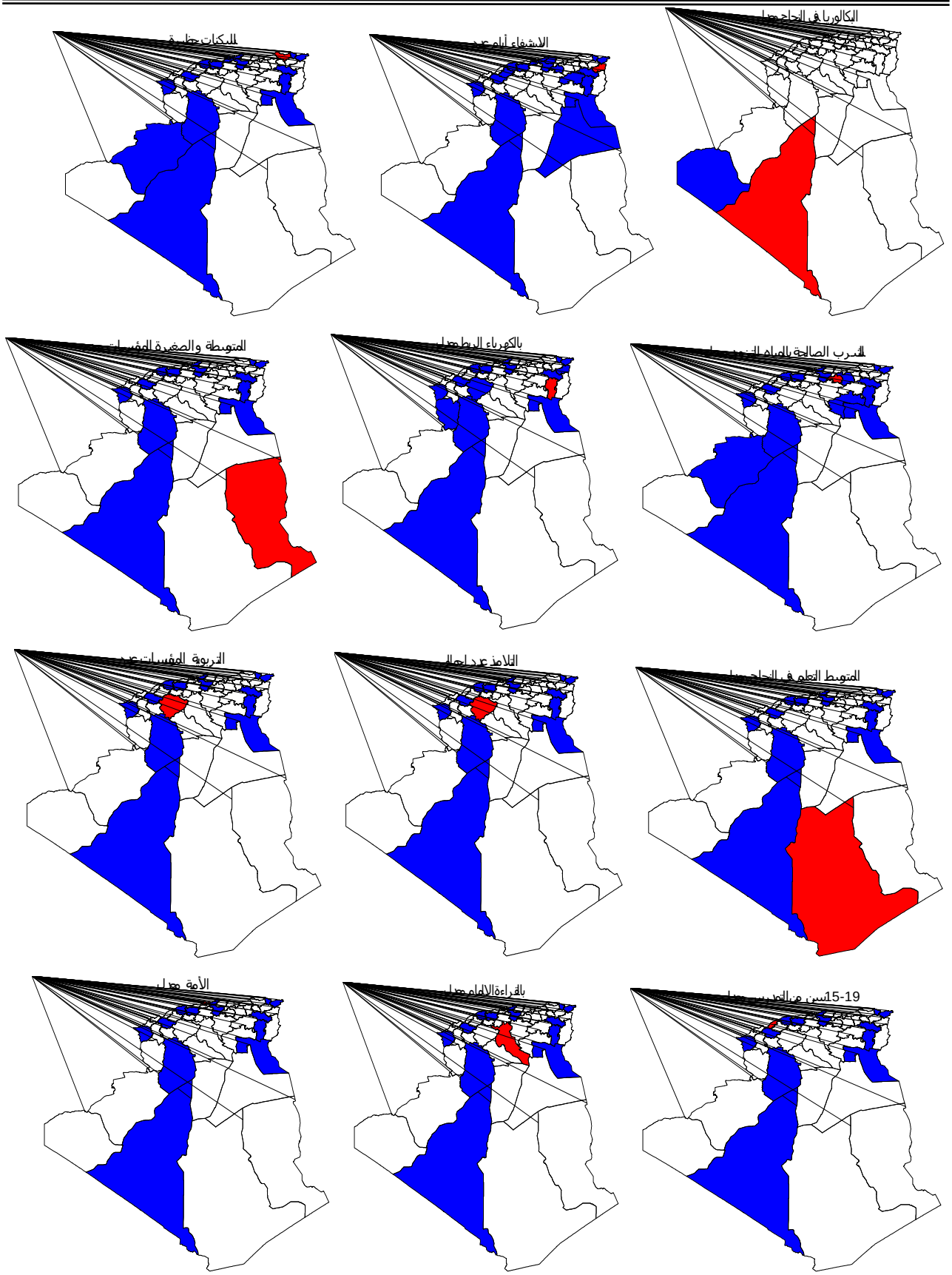
الكالوريا في النجاح معدل
الاشفاء أيام عدد
المتوسطة و الصغيرة المفسيات
بالكهرباء الربط معدل
المتوسط التعليم في النجاح معدل
التربوية المفسيات عدد
التلاميذ عدد اجمالي
الأمية معدل
بالقراءة الالمام معدل
15-19سن في التمدرس معدل

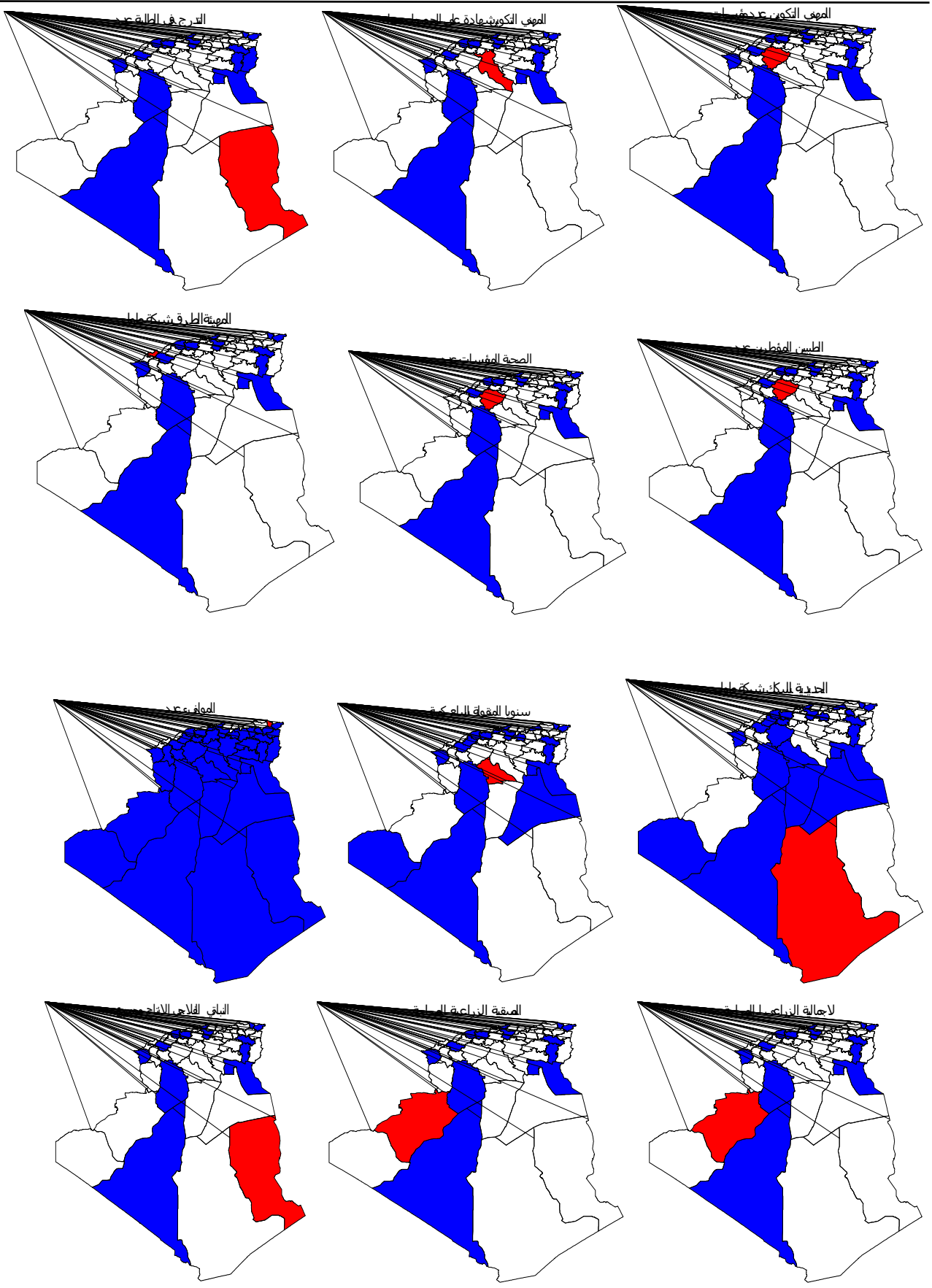

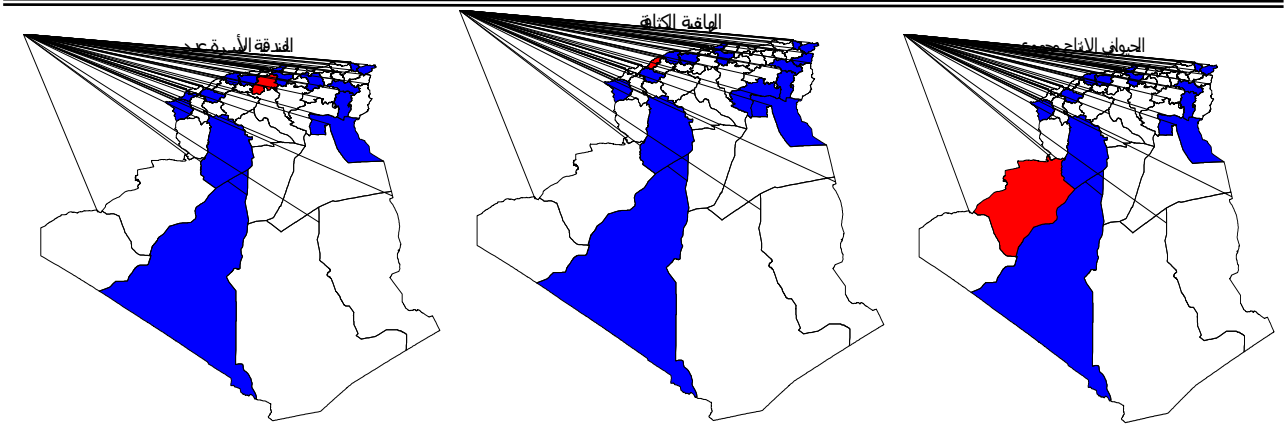

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج **STATA14**

ان نتائج هاته التمثيلات البيانية تؤكد عدم وجود الارتباط المكاني بين المدن الجزائرية و التي تؤثر في علاقات التقارب المكاني بحيث لا يمكن حدوث تقارب بين المدن الجزائرية بدون تفاعلات و ديناميكيات ترابطية تهدف الى تعزيز آثار الترابط المكاني .

4.1.2مؤشر(G)Geary:

تشير نتائج هذا الاختبار الى وجود ارتباط مكاني بين عدد معين من المتغيرات المكانية المدروسة فاذا كانت قيمة هذا دليل على وجود ارتباط مكاني موجب أي يوجد تماثل وتشابه بين المنطقة المدروسة والمناطق المجاورة أي المنطقة لها (قابلية التكتل أو التعنقد)والجدول التالي يوضح نتائج الارتباط الذاتي المكاني لمؤشر **Geary**

الجدول رقم (03/05): نتائج مؤشر Geary's index للارتباط المكاني

المتغيرات	c	E(c)	sd(c)	z	p-value*
عدد الاجمالي السكان	0.657	1.000	0.153	-2.240	0.025
معدل البطالة	1.058	1.000	0.100	0.579	0.562
معدل التحضر	1.078	1.000	0.096	0.810	0.418
معدل النجاح في البكالوريا	1.064	1.000	0.091	0.705	0.481
عدد أيام الاستشفاء	0.660	1.000	0.262	-1.301	0.193
الحظيرة السكنية	0.835	1.000	0.136	-1.212	0.226
معدل التزويد بالمياه الصالحة للشرب	0.821	1.000	0.304	-0.590	0.555
معدل الربط بالكهرياء	1.016	1.000	0.099	0.162	0.872
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.636	1.000	0.163	-2.229	0.026
عدد الناجحين في التعليم الأساسي	1.090	1.000	0.094	0.958	0.338
عدد التلاميذ الاجمالي في التعليم	0.829	1.000	0.125	-1.360	0.174
عدد الناجحين في الطور الابتدائي	1.092	1.000	0.093	0.991	0.322
عدد المؤسسات التربوية	0.863	1.000	0.105	-1.299	0.194
معدل التمدرس من 15-19 سنة	1.031	1.000	0.098	0.322	0.747
معدل الالمام بالقراءة والكتابة	1.116	1.000	0.097	1.191	0.233
معدل الامية	1.085	1.000	0.095	0.899	0.369
عدد مؤسسات التكوين المهني	0.796	1.000	0.157	-1.299	0.194
الحاصلين على شهادة التكوين المهني	1.011	1.000	0.093	0.120	0.905
عدد الطلبة في التدرج	0.884	1.000	0.108	-1.073	0.283
عدد المؤسسات الصحية	0.849	1.000	0.099	-1.523	0.128

عدد المؤطرين في المؤسسات الصحية	0.654	1.000	0.262	-1.319	0.187
طول الخطوط البرية	0.917	1.000	0.133	-0.629	0.529
طول خطوط السكك الحديدية	0.633	1.000	0.296	-1.238	0.216
كميات البضائع المنقولة	0.814	1.000	0.261	-0.714	0.475
عدد المطارات	0.740	1.000	0.101	-2.563	0.010
عدد الموانئ	0.640	1.000	0.146	-2.460	0.014
المساحة الفلاحية الاجمالية	0.883	1.000	0.124	-0.944	0.345
المساحة الفلاحية المسقية	0.969	1.000	0.172	-0.178	0.858
الانتاج الفلاحي النباتي	1.003	1.000	0.110	0.031	0.976
الانتاج الفلاحي الحيواني	1.314	1.000	0.279	1.125	0.260
كثافة الخطوط الهاتفية	0.909	1.000	0.101	-0.904	0.366
عدد الاسرة في الفنادق	0.714	1.000	0.203	-1.413	0.158

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي STATA 14

و نلاحظ في هذا في الجدول أن متغير عدد الاجمالي للسكان 0.657 و كذلك المتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة0.636 و كذلك عدد المطارات0.740 و المواني‌ء 0.640 و هذه النتائج مهمة في وجود علاقة بين المدن الجزائرية و التي قد تؤثر في تقارب المناطق .أما اذا كانت قيمة $\boldsymbol{G_{(i)} > 1}$ فيوجد ارتباط مكاني سالب و هو يفسر بوجود اختلاف بين المنطقة المدروسة و المناطق المجاورة لها و بالتالي تعتبر قيمة متطرفة و من خلال النتائج المدرجة في الجدول نجد أن المتغيرات معدل البطالة 1.058،معدل التحضر1.078 ، معدل النجاح في البكالوريا 1.064، معدل الربط بالكهرياء 1.016، عدد الناجحين في التعليم الأساسي1.090 ، عدد الناجحين في الطور الابتدائي1.092 ، معدل التمدرس من 15-19 سنة 1.031، معدل الالمام بالقراءة و الكتابة 1.116، معدل الامية 1.085، الحاصلين على شهادة التكوين المهني1.011 ، الانتاج الفلاحي النباتي1.003 ،، الانتاج الفلاحي الحيواني 1.314 هذه النتائج تشير الى عشوائية توزيع المتغيرات المدروسة و التي تؤثر على تقارب المناطق الجزائرية كما أنها تضاعف من وجود الفوارق بين المناطق الجزائرية

2.2.مؤشرات التركز المكاني (spatial coefficient of concentration):

1.2.2.مؤشر هرفندال Herfindahl index :

هذا المؤشر هو من بين المؤشرات المهمة في قياس التركز المكاني للنشاط الصناعي ومساهمة كل منطقة من خلال توزيع أسهم الصناعات داخل المنطقة (أو بين المناطق) لتغطية التنوع الاقتصادي.كما يمكن تطبيقها على المؤسسات والشركات لقياس المركز الاحتكاري للشركات وكذا تقييم تنظيم السوق وهو مقياس يعتمد في قياس التكتل المبني على حجم المؤسسات والشركات و تعطى صيغة هذا المؤشر كما يلي (Katarzyna Kopczewska، 2017) :

$$\boldsymbol{H = \sum_{i=1}^{n} s_{ij}^2}$$

حي ث: $\boldsymbol{s_{ij} = \frac{emp_{ij}}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{m} emp_{ij}}}$ وتمثل هذه النسبة حصة عنصر العمل لكل منطقة بحيث

$$\boldsymbol{\sum s_{ij} = 1}$$

ويتم تفسير قيمة هذا المؤشر الى درجة التركز وتشيرالقيمة العالية لH الى التوزيع غير متكافئ وبالتالي درجة عالية من التركيز (في حالة احتكار الشركة). في حين أن القيمة المنخفضة هي للتوزيع المتساوي أو المستوى العالي من التنافسية.وتكون قيمة هذا المؤشر محصورة بين 0 (توزيع الوحدات يكون متساوي) والقيمة 1 والتي تشير الى ان وحدة واحدة كبيرة تغطي كامل النشاط. وبالتالي فالقيم المتناقصة لمؤشر Herfindahl تشير الى ارتفاع التنويع وعلى العكس فان ارتفاع قيمة هذا المؤشر فتدل على وجود الاحتكار أو تركز شديد .

2.2.2.مؤشر كريقمان Krugman index :

هذا المؤشر هو من بين المؤشرات التي تدرس التخصص وتركيز الانشطة الاقتصادية في المناطق ويسمى أيضا بمؤشر الاختلاف لكريقمان ويعتمد هذا المؤشر على مفهوم الخطأ المعياري ويقيس هذا المؤشر الاختلاف في الخطأ المعياري لتركز النشاطات الصناعية وتعطى صيغة هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية (Katarzyna Kopczewska، 2017)::

$$K_j = \sum_{i=1}^{n} \left| \frac{\mathbf{emp_{ij}}}{\sum_{i=1}^{n} \mathbf{emp_{ij}}} - \frac{\sum_{j=1,i}^{n} \mathbf{emp_{ij}}}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{m} \mathbf{emp_{ij}}} \right|$$

حيث تمثلn مجموع الصناعات وتعطي هذه الصيغة الاختلافات في نوع معين من التشارك في عنصر العمل في قطاع نشاط اقتصاديi في منطقة معينة jو الاشتراك في عنصر العمل في قطاع صناعي معين في جميع المناطق ويأخذ هذا المؤشر القيمة الدنيا 0 والتي تشير الى ى توافق الهيكل المكاني للمناطق تتوافق مع النموذج المرجعي وقيمة قصوى تمثل القيمة $\boldsymbol{K_{max} = 2.\frac{n-1}{n}}$بحيث كلما ارتفعت قيمة مؤشر Krugman لقيمة الاختلاف كلما ارتفع انحراف الهيكل الاقتصادي عن متوسط البنية المرجعية وغالبا ما يكون هذا الارتفاع في قيمةKrugman في المناطق ذات الصناعات الكثيفة والمتخصصة

3.2.2.مؤشر جينيGini index :

يعتبر جيني من بين أهم المؤشرات المهمة في قياس مستوى التفاوت على المستوى المكاني أو الإقليمي وهذا سواء من ناحية الدخل. كما يمكن استخدام هذا المؤشر وخاصة في الاقتصاد المكاني من أجل معرفة التباين والفوارق في تركز النشاطات الاقتصادية وتخصص المناطق وتعطى صيغة هذا المؤشر بالعلاقة التالية (Katarzyna Kopczewska، 2017):

$$\boldsymbol{Gini} = \frac{2}{n^2 \bar{R}} \left[\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \left(R_J - \bar{R} \right) \right]$$

بحيث n يمثل عدد النشاطات الصناعية كما تمثل النسبة $\mathbf{R_i} = \frac{\mathbf{S_{ij}^2}}{\mathbf{S_i}}$ تمثل نسبة التشغيل (لكل نشاط صناعي) وتمثل قيمة λ_j موقع المنطقة في الترتيب التنازلي كما تمثل $\mathbf{S_{ij}^2} = \frac{\mathbf{emp_{ij}}}{\sum \mathbf{emp_{ij}}}$ وهي نسبة التشغيل في القطاع **i** في المنطقة j من اجمالي التوظيف (في كل القطاعات). كما يمكن أن تعطى صيغة معامل جيني للتركز المكاني

لقطاع النشاط **i** بالصيغة التالية :

$$Gini_I^C = \frac{2}{m^2 \bar{C}} \left[\sum_{j=1}^{m} \Lambda_j \left| (C_j - \bar{C}) \right| \right]$$

مع أن : m يمثل عدد المناطق و تمثل النسبة $C_j = \frac{S_{ij}^2}{S_j}$ حصة التوظيف في كل منطقة كما تمثل القيمة $\bar{C}$ متوسط نسبة التوظيف ما بين المناطق المدروسة و يمثل Λ_j ترتيب المنطقة المدروسة من بين ترتيب قيم التوظيف في المناطق ترتيبا تنازليا . وتفسير هذا المؤشر ويمكن أن يأخذ القيم من 0 إلى 1. وتعني القيمة 0 أن توزيع النشاطات منتظم بين القطاعات / المناطق وبالتالي توزيع هذه النشاطات متساوي في المنطقة المدروسة. أما القيمة 1 فتمثل حالة التركيز الكامل (تركز العمالة القطاعية الكاملة في منطقة واحدة فقط / التوظيف الكامل للمنطقة في قطاع واحد فقط) وكلما ارتفعت قيمة مؤشر Gini كلما كان التشابه أقل بين الصناعات والمناطق.

4.2.2.مؤشر غلاسر اليسون Ellision Glaeser index :

هذا المؤشر هو من بين المؤشرات الأكثر استخدامًا للتركيز المكاني / الجغرافي للصناعة بين المناطق هو مؤشر من بين المؤشرات المهمة لحساب تركز النشاطات الصناعية و توزيعها المكاني نظرا لعدم تحيزه إحصائيا كما يمكن استخدامه للتعبير عن التكتلات و التجمعات الصناعية و قد تم اقتراحه من طرف Ellison & Glaeser (1997)و تعطى صيغة هذا المؤشر كما يلي (Katarzyna Kopczewska، 2017):

$$EG_{\mathrm{i}} = \frac{\sum_{\mathrm{j=1}}^{\mathrm{m}} (\mathrm{s_i} - \mathrm{x_i})^2 - (1 - \sum_{\mathrm{j=1}}^{\mathrm{m}} \mathrm{x_i^2}).\mathrm{H_i}}{(1 - \sum_{\mathrm{j=1}} \mathrm{x_i^2})(1 - \mathrm{H_i})}$$

بحيث تمثل القيم

$\mathrm{s_i}$:حيث هي حصة العمالة للصناعة في المنطقة ،

$\mathrm{x_i}$:تمثل حصة العمالة في المنطقة ،

$\mathrm{H_i}$ هو هرفندل للتركز للصناعة في جميع المناطق،

$\sum_{\mathrm{j=1}}^{\mathrm{m}} (\mathrm{s_i} - \mathrm{x_i})^2$ تعكس هذه القيمة مقدار الصناعي والاقليمي

ويمكن لمؤشر Ellison & Glaeser ان يأخذ القيمة $EG_{\mathrm{i}} = 0$ والتي تشير الى التوزيع العشوائي لتركز الصناعات في المناطق الجغرافية. كما يمكن لهذا المؤشر أن يأخذ القيم الموجبة والسالبة وتشير القيم الموجبة الى وجود تركز صناعي. كما يمكن تفسير نتائج هذا المؤشر بحسب ما تناولته الادبيات والدراسات المتعلقة بالتركز للنشاطات الاقتصادية بحيث تم الاتفاق على تفسير هذا المؤشر كمايلي:

$EG_{\mathrm{i}} < 0.02$ وهي قيمة تشير الى تركز ضعيف للنشاطات الصناعية.

$0.02 < EG_{\mathrm{i}} < 0.05$وهي قيمة تشير الى تركز متوسط للنشاطات الصناعية.

$EG_{\mathrm{i}} > 0.05$وهي قيمة تشير الى تركز العالي لقطاع معين بين المناطق. كما تشير القيم السالبة الى التغطية الجغرافية الموحدة أو المواقع المشتركة مع الاستقلال المكاني الكبير .

وتشير نتائج هذه المؤشرات بالنسبة للمناطق الجزائرية الى ضعف تخصص المناطق في الأنشطة المدروسة مع ضعف تركزها وكذا مؤشر التركز المكاني والجدول التالي يبين مختلف المؤشرات المذكورة سابقا والتي تخص التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية والتي تم حسابها وفقا لتركز عنصر العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الولايات لأن هاته المؤشرات قد تختلف فيما بينها من حيث مؤشرات الاعتماد على قياسها فمن المؤشرات من يعتمد فقط على متغيرات التركز أي المصفوفة (n × m Matrix)و من ها ما يرتكز اضافة الى متغيرات التركز على حجم المؤسسات الصناعية Size of Companies محل الدراسة والنتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (03/06) لمؤشرات التركز المكاني

Ellision Glaeser index n × m Matrix & Size of Companies	Gini Index n × m Matrix	krugman index n × m Matrix	Herfindahl index Size of Companies	الولاية
0.234772	0,03427822	0,03349221	0,13747833	ولاية الجزائر
0.026857	0,14595915	0,08007467	0,05793944	ولاية تيزي وزو
0.094889	0,09006539	0,03569726	0,05035055	ولاية وهران
0.023654	0,14913025	0,06238237	0,04644965	ولاية بجاية
0.127908	0,07952825	0,06167057	0,03760228	ولاية سطيف
0.017785	0,28527103	0,13326669	0,02978146	ولاية باتنة
0.017750	1,00940747	0,78054237	0,02977385	ولاية قسنطينة
0.027754	0,30670115	0,15136562	0,02786903	ولاية بليدة
0.019948	0,0392371	0,02274715	0,02604024	ولاية ورقلة
0.028717	0,32291088	0,12348602	0,0217021	ولاية سكيكدة
0.020321	0,19015685	0,12199009	0,0213333	ولاية سيدي بلعباس
0.019183	0,16381692	0,06564257	0,02082383	ولاية تيارت
0.017863	0,32199769	0,16127468	0,01999878	ولاية الجلفة
0.019452	0,12277404	0,05605093	0,01986191	ولاية ميلة
0.018056	0,1925117	0,17297438	0,01919275	ولاية مسيلة
0.021507	0,79134549	0,40862303	0,01871369	ولاية تيبازة
0.019183	0,3833041	0,1385822	0,01640204	ولاية المدية
0.019942	0,31830489	0,11590949	0,01623475	ولاية جيجل
0.019558	0,20257318	0,18802541	0,01525002	ولاية برج بوعريريج
0.019662	0,15061286	0,17461525	0,01456946	ولاية تبسة
0.019943	0,41627073	0,18811598	0,01411321	ولاية مستغانم
0.019602	0,50824208	0,18863993	0,0139725	ولاية بسكرة
0.019065	0,09865149	0,07138533	0,01294598	ولاية سعيدة
0.002005	0,07054742	0,05938876	0,01241369	ولاية غليزان
0.002057	0,09741572	0,09474986	0,01218177	ولاية غرداية
0.002080	0,20966304	0,08960021	0,01195365	ولاية قالمة
0.001977	0,06803155	0,0325514	0,01071418	ولاية الاغواط
0.002432	0,4318028	0,1519624	0,00888919	ولاية تمنراست
0.001946	0,69959579	0,46321034	0,00886638	ولاية سوق اهراس
0.002126	0,40459824	0,14534943	0,00882076	ولاية عين تموشنت
0.002101	0,43588578	0,16863488	0,00795009	ولاية تسمسيلت
0.001998	0,40925569	0,27648417	0,00754327	ولاية بشار
0.002030	0,0647518	0,05013297	0,00731134	ولاية النعامة
0.002206	0,23950457	0,09107952	0,00603766	ولاية اليزي
0.002048	0,2177219	0,07931743	0,00355872	ولاية تندوف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 2010

تشير نتائج هذا الجدول الى جملة من مؤشرات التركز المكانية للأنشطة الاقتصاديةkrugman index والعمالة Herfindahl index وتشير قيم مؤشر هرفندل الى التركزات الضعيفة نسبيا الى عنصر العمل في المناطق

الجزائرية في القطاعات الاقتصادية حيث أن هذا المؤشر يأخذ القيم من القيمة 0 والتي تبين وجود توزيع للعمالة بين الشركات والوحدات الاقتصادية وبين القيمة 1 والتي تبين التركز القوي للعمالة في عدد محصور بين الشركات أي وضعيات الاحتكار. ومما يلاحظ من هذا الجدول أن المناطق الجزائرية المدروسة لا تزال ضعيفة المستويات في تركز العمالة وهذا دليل على ضعف النشاطات الاقتصادية وعدم توظيف العمالة في المؤسسات بشكل كبير وهذا قد يرجع الى نوع المؤسسات وهيكلها الاقتصادي أي أنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو مؤسسات عائلية و بالتالي لا تظهر نسب التركز للعمالة بشكل جيد أما عن ترتيب الولايات فقد كانت ولاية الجزائر والذي هو أعلى تركيز في المجموعة المدروسة 0,13747833 تليها في ذلك الولايات الآتية :ولاية تيزي وزو, ولاية وهران, ولاية سطيف أما باقي الولايات فمؤشر Herfindahl يتراوح ما بين قيمة 0,02978146 و هي قيمة ضعيفة نسبيا و هي لولاية باتنة و القيمة 0,00355872 و هي لولاية تندوف و هي أضعف قيمة لهذا المؤشر بالإضافة الى أن الولايات الصحراوية هي صاحبة أقل قيمة في الترتيب الاخير للولايات المدروسة . أما بالنسبة لمؤشر krugman index و الذي يعبر عن عدم التماثل في الهيكل الصناعي بحيث القيمة 0 تعبر عن أن البنية الصناعية تتشابه وفقا لنموذج معين أما القيمة القصوى لمؤشر krugman فهي تعبر عن عدم تماثل البنية الاقتصادية في المناطق المدروسة أي التوزيع غير متكافيء و بالتالي تكون هناك درجة عالية من التركيز و بالنسبة لنتائج هذا المؤشر بالنسبة للمناطق الجزائرية يبين ضعف البنية الاقتصادية للمناطق الجزائرية فهي تختلف عن الصفر نسبيا كما أنها تدل على أن المناطق الجزائرية تتشابه الى حد كبير في بعض النشاطات الاقتصادية الموزعة على الولايات و بالتالي لا يوجد تركيز عالي في بنية النشاطات الاقتصادية الصناعية والتجارية و الخدماتية باستثناء ولاية قسنطينة و التي بلغ مؤشرkrugman index القيمة 1 . و مما يلاحظ من مؤشر Gini Index أن المناطق قسنطينة ,تيبازة ,بسكرة ,سوق أهراس لديها قيم مرتفعة لهذا المؤشر و الذي يدل على الاتجاه نحو تركز نشاط واحد في هاته المناطق مما قد يجعلها أكثر تخصصا مقارنة بالولايات الاخرى أما فيما يخص المناطق :الجزائر وهران سطيف ورقلة سعيدة غليزان غرداية الاغواط و النعامة فهي ولايات يتنوع فيها النشاطات الاقتصادية المذكورة مقارنة بما تتوفر عليه هذه المناطق لأن هذه المناطق تتميز بضعف تركز النشاط الاقتصادي انطلاقا من مؤشر كريقمان أي أن ما تتوفر عليه من النشاطات يختلف باستثناء ولاية الجزائر التي لديها تركز في النشاط الاقتصادي يختلف عن كل المناطق المدروسة طبقا لمؤشر Herfindahl.

أما نتائج مؤشر Ellision Glaeser index فتشير الى أن المدن الجزائرية تتميز بضعف النسيج الصناعي ما عدا بعض الولايات و التي تتميز بتركيز للنشاطات الصناعية بشكل متوسط أما المناطق الاخرى (المناطق الداخلية و المناطق الصحراوية فتتميز بضعف مستوى التركز النشاطات الصناعية) وهذا وفقا لنتائج المؤشر بحيث كلما كان المؤشر$r > 0.05$ Ellision Glaeser يوجد تركز مكاني كبير للنشاط الصناعي وتختلف المدن الجزائرية في نسب هذا المؤشر ما عدا ولاية الجزائر وهران والتي تتميز بتركز مكاني للنشاط الصناعي .كما تتميز الولايات تيزي وزو ،بجاية ،سطيف ،باتنة ،قسنطينة ،البليدة ،ورقلة ،سكيكدة ،سيدي بلعباس بتركز النشاط

الصناعي المتوسط $0.02 < Ellision\ Glaeser < 0.05$ بالاضافة الى أن هذه النتائج تشير الى عدم وجود مؤسسات كبيرة الحجم مما قد لا تساهم بقدر كبير في توظيف اليد العاملة .أما الولايات الغير مذكورة ضمن التركز العالي أو المتوسط فهي ضعيفة التركز الصناعي $Ellision\ Glaeser < 0.02$ و بالتالي ضعف النشاط الصناعي في هاته الولايات و ربما تقتصر النشاطات الاقتصادية فيها على بعض النشاطات التجارية أو الخدماتية و التي تتميز فيه المؤسسات بصغر حجمها و العدد المحدود من التوظيف لليد العاملة و هو ما يجعل هذا المؤشر ضعيف .

ان نتائج هذه المؤشرات قد تعطي صورة عن الاختلافات والتباينات الموجودة بين المناطق والمدن الجزائرية انطلاقا من توطين النشاطات الاقتصادية والصناعية وكذا التجارية داخل هاته المدن والتي تشير الى تركز هذه النشاطات في مناطق محدودة (الجزائر العاصمة) كما أن مؤشرات التخصص تبين أيضا الاختلافات الموجودة بين المناطق حيث تعتمد مناطق معينة على تركز كلي لنشاطات اقتصادية واحدة في هاته المناطق. أما المناطق الاخرى فمؤشرات التركز فيها ضعيفة ما يجعل هاته المدن متأخرة عن المدن الكبيرة و هذا قد يعيق المقاربات والسياسات الرامية الى التخطيط المكاني للتنمية الاقتصادية و بناء اقتصاديات مكانية يكون لها دور أساسي في خدمة الاقتصاد الوطني و تنويعه .

3.2 تقدير النموذج القياسي لدراسة للتنمية والفوارق المكانية:

انطلاقا من المتغيرات المستخدمة في الدراسة سوف نستخدم التحليل الى مركبات اساسية من أجل ايجاد مؤشر مركب للتنمية المكانية وهذا من اجل دراسة الفوارق المكانية والتي لا يمكن قياسها بمؤشر واحد بل تتعدد مقاييسها وفي هذا الإطار استخدمنا العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و التي هي كنتاج لتطبيق السياسات الاقتصادية التنموية ذات البعد المكاني من اجل توفير الحاجيات الاساسية و المنشآت التي تسهل حياة الأفراد و تنقلاتهم و تحسين عيشهم ولكن قد لا نجد أن المناطق في الاقتصاد الواحد متجانسة من حيث وفرة الموارد الطبيعية و كذا وفرة المنشآت و البنى التحتية التي تتيح بناء اقتصاديات مكانية و تجسيد أهدافها التي قد تنتج من تنفيذ السياسات الاقتصادية و بالتالي تنشأ الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و التي يصعب قياسها كونها متعددة الابعاد (M. Kriaa & all، 2011) .كما أن عدم توفر الاحصائيات و البيانات و خاصة على المستوى المكاني أو الاقليمي يقودنا الى استخدام المؤشرات المركبة للتنمية و التي تم اقتراحها من طرف Harbison and Myer عام 1964 من أجل ادخال مؤشرات التنمية البشرية في مؤشر التنمية الاقتصادية و النمو و هذا بعدما تم اهماله من طرف النظريات الاقتصادية. وبالتالي ومن اجل ايجاد مؤشر لقياس مستوى التنمية تم جمع العديد من المتغيرات الاقتصادية منها والاجتماعية في مؤشر مركب لقياس مستوى التنمية تكون مساهمته أكبر في تحليل الفوارق المكانية ومن ثم دراسة نموذج قياسي يجمع بعض المتغيرات التفسيرية كمتغيرات مستقلة ومتغير المؤشر المركب للتنمية المكانية كمتغير تابع.

1.3.2نتائج التحليل الى مركبات أساسية:

تشير نتائج التحليل للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المدروسة صلاحية العينة ومطابقتها للتحليل

وفق التحليل الى مركبات اساسية وهذا انطلاقا من اختبار Bartlett وKMO والذي يتم من خلاله اختبار الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة تحت الفرضية العدمية لايوجدارتباط بين المتغييرات : $\mathbf{H_0}$وتشير نتائج هذا الاختبار أن العينة موضوع الدراسة تتوافق مع التحليل الى مركبات أساسية حيث نلاحظ أن معيار $\mathbf{KMO = 0.716 > 0.05}$ وهذه القيمة محصورة بين 0.3 و0.7.هذا الاختبار كذلك يبين أن الارتباطات الجزئية بين المتغيرات ليست ضعيفة. بالإضافة الى معنوية اختبار **Bartlett حيث** $\mathbf{TSB = (P = 0.000)} < 0.05$ والجدول التالي يظهر نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (03/07) يبين قيمة مؤشرKMO واختبار بارتلت

مؤشر قياس دقة العينة Kaiser-Meyer-Olkin	اختبار كآي 2 Khi-deux approx	درجة الحرية ddl	معنوية بارتلت Signification
0.716	353.703	105	$P = 0.000$

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي **Spss**

كما يمكن أيضا رفض الفرضية H_0 اذن مصفوفة الارتباط ليست بمصفوفة الوحدة أي أن الارتباطات ما بين المشاهدات ليست معدومة . كما نستنتج من خلال هذا الجدول أنه ليس هناك مشكل الازدواجية الخطية كون محدد هذه المصفوفة Déterminant = 3,518E-6> 0.00001 .

1.1.3.2اختيار المركبات الأساسية:

يوجد العديد من الطرق التي يتم من خلالها تحديد عدد المركبات الاساسية و يتم هذا الاختيار إما عن طريق التمثيل البياني للقيم الذاتية و الذي يعبر عنه باختبار نقطة الانعطاف أو من خلال نتائج جدول تحليل التباين الكلي المشروح انطلاقا من القيم الذاتية التي تفوق قيمها الواحد الصحيح 1 وتظهر نتائج تحليل التباين المشروح إلى مقدار المعلومات التي تحافظ عليها المركبات الأساسية عند الاختزال من خلال العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة و النتائج المحصل للتباين المشروح للعوامل المستخلصة و المقدرة بثلاث عوامل هو 65.914 % من المعلومات التي تحافظ عليها هذه المركبات في حين تم فقد ما مقداره 34.086%من المعلومات و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03/08) يمثل التباين الكلي المشروح

العوامل Composante	القيم الذاتية الأساسية Valeurs propres initiales			استخلاص مجموع مربع العوامل المحصل عليها للتدوير Sommes extraites du carré des chargements			مجموع مربع العوامل المحصل عليها للتدوير Sommes de rotation du carré des chargements		
	المجموع Total	%من التباين % de la variance	%التراكمي % cumulé	المجموع Total	%من التباين % de la variance	%التراكمي %cumulé	المجموع Total	%من التباين % de la variance	%التراكمي %cumulé
العامل الاول	5,318	35,456	35,456	5,318	35,456	35,456	4,507	30,045	30,045
العامل الثاني	2,933	19,554	55,010	2,933	19,554	55,010	3,739	24,928	54,973
العامل الثالث	1,636	10,904	65,914	1,636	10,904	65,914	1,641	10,941	65,914
4	,984	6,557	72,471						

5	,931	6,204	78,675						
6	,783	5,219	83,894						
7	,633	4,223	88,116						
8	,570	3,797	91,913						
9	,386	2,570	94,484						
10	,309	2,062	96,545						
11	,182	1,212	97,757						
12	,161	1,074	98,831						
13	,086	,573	99,404						
14	,060	,397	99,801						
15	,030	,199	100,000						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Spss

من خلال نتائج هذا الجدول يتبين أن هناك ثلاثة مركبات اساسية تم استخلاصها من خلال التحليل لكن هذه المركبات لا تجمع جميع المناطق المدروسة وبغية بناء المؤشر المركب للتنمية وتجميع جميع الولايات على المؤشر المركب للتنمية نقوم بإجراء استخراج مركبة اساسية واحدة والتي تعبر عن المؤشر المركب للتنمية المكانية وهذا بإعطاء أوزان للولايات التي التصقت بمختلف المركبات الاساسية وبالتالي نحصل على مركبة أساسية كالتالي:

الجدول رقم (03/09) يمثل المركبات الاساسية المستخلصة والمؤشر المركب للتنمية المكانية

المناطق	المركبة الاولى	المركبة الثانية	المركبة الثالثة	المؤشر المركب للتنمية المكانية
ولاية تبسة	-0,49161	0,34491	-0,27335	-0,13666762
ولاية الاغواط	0,11917	-0,77436	-0,04682	-0,11427069
ولاية باتنة	-0,14877	1,47387	-0,31704	0,20088261
ولاية بجاية	0,84834	0,60142	0,59152	0,48288844
ولاية بسكرة	-0,05307	0,58371	-0,47624	0,04339294
ولاية بشار	-0,08637	-0,42115	0,15655	-0,09590481
ولاية بليدة	0,34379	-0,18694	-0,69699	0,00934015
ولاية تمنراست	-0,54231	-1,26809	0,65211	-0,36913768
ولاية تيارت	-0,41041	2,31992	-1,61796	0,13169983
ولاية الجزائر	5,1951	-0,79257	-0,69412	1,61130867
ولاية الجلفة	-0,39805	0,52955	0,69925	0,03866182
ولاية جيجل	0,06024	-0,11978	-0,44989	-0,05111909
ولاية سطيف	0,31219	2,0133	-0,08793	0,49478288
ولاية سعيدة	-0,60943	-0,65651	1,32384	-0,20010195
ولاية سكيكدة	0,3487	-0,0652	-0,71221	0,03322649
ولاية سيدي بلعباس	-0,31426	0,43758	-0,62415	-0,09391695
ولاية قسنطينة	0,81811	-0,48856	-0,29402	0,16247612
ولاية المدية	-0,34559	0,78727	-0,24358	0,00485042
ولاية مستغانم	-0,05218	0,15102	1,89086	0,21720888
ولاية مسيلة	0,03351	0,86409	0,07811	0,18936258
ولاية ورقلة	0,06756	-1,3117	-0,44315	-0,28085682
ولاية اليزي	-0,63708	-1,84627	-1,10904	-0,70783244
ولاية برج بوعريرج	-0,50291	-0,15454	0,52173	-0,15164108

ولاية تندوف	-0,71062	-2,04391	-0,31564	-0,68604097
ولاية تسمسيلت	-0,61812	-0,42208	0,60267	-0,23597901
ولاية تيبازة	0,20012	-0,60066	2,1103	0,1836086
ولاية ميلة	-0,39031	0,47737	-0,58288	-0,10860062
ولاية النعامة	-0,57222	-1,32897	0,40313	-0,41879582
ولاية عين تموشنت	-0,61468	-0,12728	-0,00162	-0,24300592
ولاية غرداية	-0,07947	-0,81359	-0,26291	-0,21593398
ولاية غليزان	-0,51566	0,39404	-2,62449	-0,39195622
ولاية سوق اهراس	-0,72671	0,00405	-0,46681	-0,30777132
ولاية قالمة	-0,34895	-0,08559	-0,32926	-0,17636249
ولاية وهران	0,59863	1,46208	2,56489	0,77782098
ولاية تيزي وزو	0,22333	1,06356	1,07516	0,40438785

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Spss22

من خلال تحليل المؤشر المركب للتنمية نلاحظ أن هناك فروق معنوية في مستويات هذا المؤشر والفرق المعنوي الكبير هو لولاية الجزائر العاصمة 1.611 مقارنة بالولايات الاخرى وهو دليل على تركز النشاطات الاقتصادية والخدماتية في العاصمة وهذا بحسب المتغيرات المدرجة في المؤشر المركب للتنمية المدروس تليها ولاية وهران بمعامل تشبع 0.777،.ولاية سطيف أيضا بمعامل تشبع 0.494,بجاية بمعامل تشبع 0,482,ولاية تيزي وزو بمعامل 0.404 .أما الولايات الاخرى فتختلف قيم هذا المؤشر من ولاية لآخري و هذا بحسب نتائج المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المأخوذة في المؤشر المركب و هو دليل أيضا على اختلاف نتائج السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة عبر مختلف الولايات و التي اخذت البعد المكاني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية عبر كافة الولايات و المدن الجزائرية و لكن كانت النتائج مختلفة و الشكل التالي يبين التمثيل البياني لأهم المركبات الاساسية في التحليل و كذا المؤشر المركب للتنمية المكانية عبر المدن الجزائرية :

الشكل رقم (03/04) يمثل المركبات الاساسية المستخلصة والمؤشر المركب للتنمية المكاني

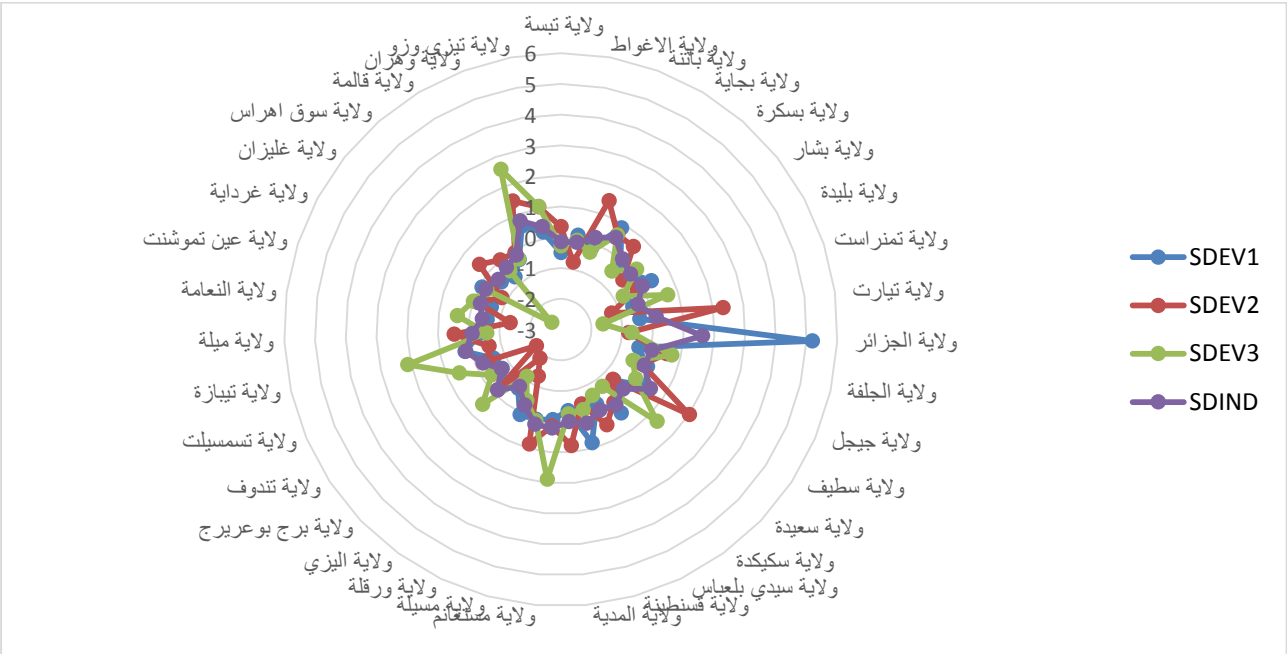

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ولتوضيح النتائج أكثر للفوارق في مؤشر التنمية المركب يبين الشكل التالي منحنى لورنز والذي قدمه (1905) Lorenz والذي يعبر عن حجم الفوارق سوآءا في الدخل أو الثروة بصفة عامة يتم من خلاله تقدير المسافة بين خط المساواة التامة وبين المنحنى والذي يعبر عن قيمة الفوارق الموجودة في مجتمع الدراسة ومن اجل تبيان الفوارق في المؤشر المركب للتنمية المكانية المدروس كان التمثيل البياني لمنحنى لورنز وفقا للشكل التالي :

الشكل رقم (03/05): منحنى لورنز لمؤشر التنمية المكانية المركب

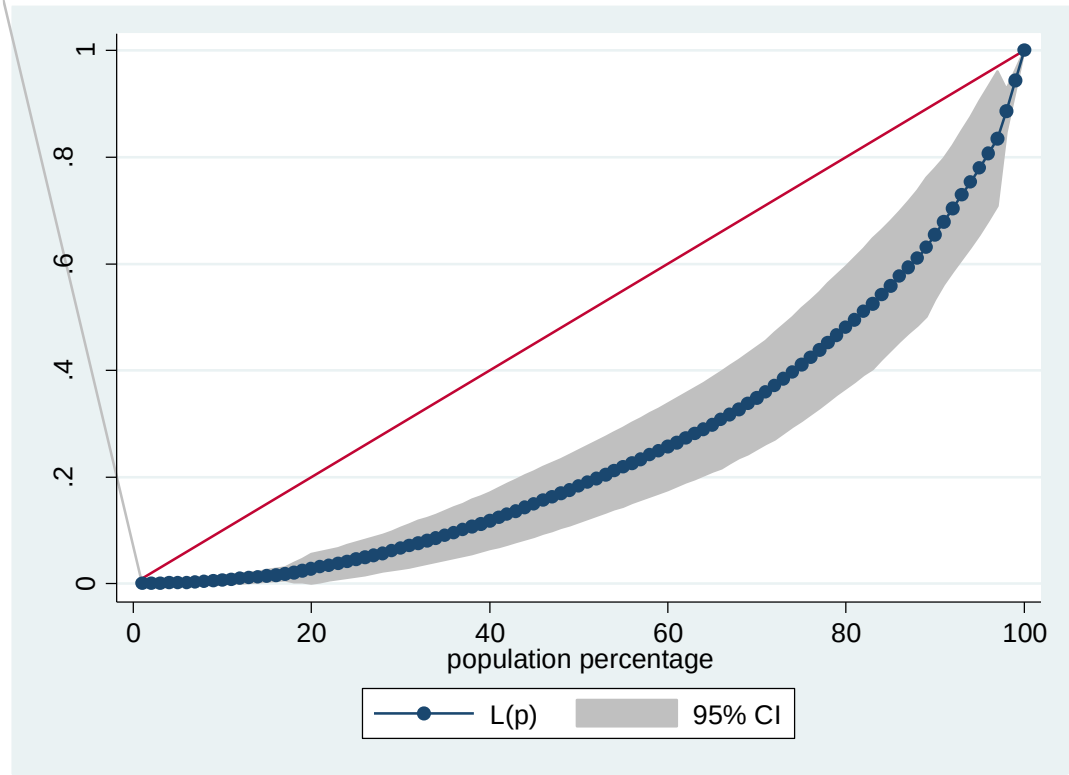

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA 14

ولتأكيد نتائج السابقة للفوارق نلاحظ من خلال منحنى لورنز أنه توجد فوارق بين الولايات الجزائرية المدروسة من خلال المؤشر المركب للتنمية المكانية والذي يجمع العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال أنه كلما اقترب المنحنى من الخط المستقيم (خط العدالة المطلقة)والذي يساوي الواحد الصحيح أي لا توجد فوارق بين الوحدات المدروسة كما أن تغير فترة الدراسة قد تجعل هذا المنحنى اما يتجه للابتعاد عن خط العدالة المطلقة و هو ما يعني زيادة الفوارق أو الاقتراب من خط العدالة المطلقة و هو ما يعني ايضا انخفاض الفوارق المكانية في مستويات التنمية .ان هذه الاختلافات في مستويات التنمية المكانية دليل على اختلاف أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تختلف من منطقة الى أخرى وهذا للعديد من الاسباب التي تتعلق بتصميم هاته السياسات أو تنفيذها والتي قد تكون شاملة ومعيارية وبالتالي لا تأخذ الخصائص المكانية.

2.3.2 تقدير النموذج المكاني للمؤشر المركب للتنمية المكانية(GEN):

SPATIAL COMPOSITE INDEX OF DEVELOPEMNT

بعد اجراء التحليل العاملي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستخدمة في الدراسة سنقوم في هذه الخطوة بمحاولة بناء نموذج قياسي للمؤشر المركب للتنمية المكانية كمتغير تابع(GEN) وبعض المتغيرات التفسيرية التي

تؤثر على مستويات التنمية المكانية للمناطق وهذا باستخدام ادوات التحليل القياسي المكاني (spatial econometrics tools) بحيث يتميز هذا التحليل عن الاقتصاد القياسي بإدخال المكان ليس كعامل تفسيري للظواهر الاقتصادية و لكن كعامل جوهري في التحليل الاقتصادي من خلال ادخال مفاهيم المسافات , الارتباط الذاتي المكاني (spatial autocorrélation),التبعية المكانية (spatial dépendance) و عدم التجانس المكاني (spatial heterogeneity) و التي لها تأثير مهم في تحليل الروابط المكانية كما أن لها دور مهم في تفسير نمو بعض المناطق و تأخر البعض منها و بالتالي محاولة تفسير بعض اسباب التباينات التنموية بين المناطق و قد اعتمدنا على ثلاثة نماذج قياسية مكانية تختلف عن بعضها البعض من حيث ادخال مؤشرات التركز المكاني من حيث اختلاف طرق و كيفيات احتسابها بحيث تركز بعض المؤشرات على مصفوفة المتغيرات في حين تركز المؤشرات الأخرى على حجم المؤسسات كما تركز بعض مؤشرات التركز على المفهومين معا على مصفوفة المتغيرات و كذا حجم المؤسسات وقد أعطت نتائج التقديرالنتائج المدرجة لاحقا .

1. الشكل العام للنموذج القياسي المكاني:

النموذج الاول:

$$\mathbf{GEN} = \boldsymbol{\rho W}\mathbf{GEN} + \boldsymbol{\beta_1 POP} + \boldsymbol{\beta_2 TC} + \boldsymbol{\beta_3 TURB} + \boldsymbol{\beta_4 GI} + \boldsymbol{\beta_5 DEN} + \boldsymbol{W\beta_6(POP + TC + TURB + GI + DEN)} + \boldsymbol{\varepsilon} \qquad |\boldsymbol{\rho}| < 1$$

$$\boldsymbol{\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu} \qquad |\boldsymbol{\lambda}| < 1$$

بحيث يمثل:

GEN : متغير التنمية المكانية

$\boldsymbol{POP}$، : متغير اجمالي عدد السكاني في كل منطقة **i**؛

DEN : الكثافة السكانية في كل ولاية **i**؛

$\boldsymbol{TC}$ **:** متغير معدل البطالة في كل ولاية**i**؛

$\boldsymbol{TURB}$**:** متغير معدل التحضرفي كل ولاية **i** ؛

$\boldsymbol{GI}$ **:**مؤشر تركز النشاطات الاقتصادية

تم تقدير هذا النموذج بناءا على العديد من الدراسات التي تم ادراج البعض منها في الدراسات السابقة منها دراسة (Laura de Dominicis، 2007) ،**(2011** ، Mohamed Kriaa) ، (عباس توفيق، 2011) ، (Céline Bonnefond، 2012) ، (Mokaddem Lamia، 2014)، (Goschin Zizi، **2015**) بحيث تم اقتراح مؤشر مركب للتنمية المكانية يحتوي على العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .في هذه الخطوة و المتعلقة بتقدير نموذج يجمع العلاقة بين متغيرات اقتصادية و اجتماعية لها خصوصية في الاقتصاد المكاني و بناء الهيكل الاقتصادي المكاني بغية دراسة تأثيرها على المؤشر المركب للتنمية المكانية و الذي يترجم السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة و التي لها بعد مكاني و تأثيراتها على الفوارق بين المناطق المدروسة ومن خلال نتائج تقدير نلاحظ أن معامل التحديد R squared=63.73% وهذا يعني أن المتغيرات المأخوذة في النموذج استطاعت أن تفسر ما قيمته 63.73%من علاقتها بالمتغير المستقل والذي يشير الى مؤشر للتنمية المكانية أو

بعبارة أخرى أن مانسبته 63.73% من التغيرات في المؤشر المركب للتنمية المكانية يرجع الى المتغيرات التفسيرية المعنوية

الجدول رقم (03/10) تقدير النموذج المكاني العام

				F(5, 29)	= 10.19
Model	4.95079444	5	.990158888	Prob > F	= 0.0000
Residual	2.81785765	29	.097167505	R-squared	= 0.6373
				Adj R-squared	= 0.5747
Total	7.76865209	34	.228489767	Root MSE	= .31172

gen	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
den	.0005184	.0001678	3.09	0.004	.0001753	.0008616
tc	-.0587792	.0256587	-2.29	0.029	-.1112571	-.0063014
turb	-.0003985	.0025105	-0.16	0.875	-.0055331	.0047361
pop	-3.60e-08	1.93e-07	-0.19	0.853	-4.30e-07	3.58e-07
GI	-1.671734	2.670438	-0.63	0.536	-7.133393	3.789924
_cons	2.689663	2.712382	0.99	0.330	-2.857781	8.237107

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA 14

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (03/10) أن معاملات المتغيرات الكثافة السكانية (**DEN**)، معدل البطالة (**TC**)أظهرت معنوية عند 5 %حيث أن اشارة المتغير (**DEN**) اشارة موجبة مما يعني أن هذا المتغير يؤثر ايجابيا على المؤشر المركب للتنمية أما معدل البطالة فهو ذو اشارة سالبة مما يعني أنه يؤثرا سلبا على المؤشر المركب للتنمية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أما المتغيرات الاخرى اجمالي عدد السكان (Pop),معدل التحضر (Turb) و كذا مؤشر التركز ل Glasear-Ellisson في النموذج لم تظهر معنوية. لكن في النمذجة القياسية المكانية هذا النموذج لا يكون كافيا لتحليل نتائج التقدير وحتى يتم تقدير النموذج الملائم في النمذجة المكانية وتفادي عدم ال تخصيص Misspecification نقوم باجراء اختبارات التخصيص Spécification Tests.

2.اختبارات التخصيص الاحصائية المتعلقة بالنموذج القياسي المكاني (Spatial Model Specification Tests):

فيما يخص تشخيص التبعية المكانية للأخطاء فنلاحظ عدم معنوية مؤشر موران للأخطاء وهو دليل على عدم وجود ارتباط مكاني بين الاخطاء(P-value=1.041), -0.05 =Moran's I (error) مما قد يؤدي الى قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين الاخطاء و هذه النتيجة قد تسمح لنا بتقدير نموذج المربعات الصغرى (OLS) أو نموذج التباطؤ المكاني (SLM).لكن لا يمكن الاكتفاء بهذا الاختبار بل يوجد اختبارات أخرى يتم التأكد من خلالها على النموذج المناسب لتقدير العلاقات المكانية و هذه الاختبارات و المتمثلة في اختبارات مضاعف لاغرانج للأخطاء و اختبارمضاعف لاغرانج القوي و هذا من اجل تحديد المقدرات المناسبة لتفادي عدم التناسب و كذا تحيز المقدرات للنماذج و تعتمد هذه الاختبارات على بواقي التقدير بطريقة المربعات الصغرى و تعطي نتائج هذا الاختبار بالنسبة للنموذج المدروس معنوية نموذج التباطؤ المكاني (Spatial

(Lag Model وهوما يدل على وجود استقلالية في الأخطاء وبالتالي فالنموذج المناسب للتقدير هو نموذج التباطؤ المكاني و الجدول التالي يبين هذه الاختبارات كما يلي :

الجدول رقم(03/11) اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني

Diagnostics

Test	Statistic	df	p-value
Spatial error:			
Moran's I	-0.051	1	1.041
Lagrange multiplier	0.263	1	0.608
Robust Lagrange multiplier	0.673	1	0.412
Spatial lag:			
Lagrange multiplier	2.465	1	0.116
Robust Lagrange multiplier	2.875	1	0.090

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA 14

مما نلاحظه أيضا من نتائج التقدير عدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبار معامل لاغرانج للأخطاء (LM-error) سواءا الاختبارات العادية (LM-error) أو المطورة للأخطاء Robust LM (error).التي تم اقتراحها من طرف Anselin (1988) والتي تهدف الى تحديد النموذج الأمثل لتقدير علاقات الانحدار المكانية المناسبة نلاحظ معنوية اختبار معامل لاغرانج للتباطؤ المكاني0.09= Robust LM (lag) عند درجة المعنوية 10 %و هو ما يدل النموذج المناسب للتقدير هو نموذج التباطؤ المكاني و يمكن تفسير نتائج هذه الاختبارات من عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الاخطاء الى وجود استقلالية بين المدن الجزائرية Moran's I = -0.051و بالتالي قد لا تؤثر الصدمات في مدن على مستويات التنمية في مدن أخرى و بالتالي لا توجد تبعية للمدن الجزائرية مما قد يساهم في وجود فوارق مكانية قد تجعل المناطق الغنية غنية و تبقى المناطق الفقيرة فقيرة .في حين أن مستويات التنمية تتبع ما تم تحقيقه سابقا من مستويات التنمية بالإضافة الى أثر المتغيرات المفسرة لمستويات التنمية في كل منطقة و المعتمدة في النموذج القياسي المكاني .

3.تقدير نموذج التباطؤ المكاني:

من خلال تقديرنا لنموذج القياسي العام واجراء اختبارات التخصيص للنموذج المكاني المناسب والتي بينت أن النموذج الملائم لتقديرالعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرالتابع هو نموذج التباطؤ المكاني نقوم في هذه المرحلة بتقدير والذي يتم تقديره بطريقة المعقولية العظمى(ML) على عكس النموذج العام والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى OLS.و بالإضافة الى ذلك فيما يخص قيمة (rho=-0.8181335) وهي قيمة مقبولة كون أن الاختبار يشير الى أن القيمة المقبولة لمعامل التباطؤ المكاني تكون محصورة بين $-4.097 < rho < (1.000)$ و هو ما يؤكد تقدير نموذج التباطؤ المكاني وأن مقدرات هذا النموذج هي المقدرات المناسبة لتقدير العلاقة بين مؤشر التنمية المركب و المتغيرات المفسرة .وتعطى نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (03/12) تقدير نموذج التباطؤ المكاني

Log likelihood = -5.5477463

Number of obs	= 35
Variance ratio	= 0.635
Squared corr	= 0.640
Sigma	= 0.28

GEN	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
GEN						
den	.0004853	.00001432	3.39	0.001	.0002047	.0007659
tc	-.0586415	.0217478	-2.70	0.007	-.1012663	-.0160167
_cons	3.554793	2.338355	1.52	0.128	-1.028298	8.137884
rho	-.8181335	.4042558	-2.02	0.043	-1.155503	.4907824

Wald test of rho=0: chi2(1) = 4.096 (0.043)
Likelihood ratio test of rho=0: chi2(1) = 3.869 (0.049)
Lagrange multiplier test of rho=0: chi2(1) = 2.465 (0.116)
Acceptable range for rho: -4.097 < rho < 1.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **STATA 14**

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (03/12) أن معاملات المتغيرات الكثافة السكانية (**DEN**)، معدل البطالة (**TC**)أظهرت معنوية عند 5 %حيث أن اشارة المتغير (**DEN**) اشارة موجبة مما يعني أن هذا المتغير يؤثر ايجابيا على المؤشر المركب للتنمية أما معدل البطالة فهو ذو اشارة سالبة مما يعني أنه يؤثرا سلبا على المؤشر المركب للتنمية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما المتغيرات الاخرى في النموذج لم تظهر معنوية مما يدل على ضعف تأثير المتغيرات المأخوذة في الدراسة على المؤشر المركب لتنمية المكانية بحيث نلاحظ أن تأثير كل من المتغير اجمالي عدد السكان و معدل التحضر سالب على مؤشر المركب للتنمية المكانية وقد يرجع هذا التأثير غير معنوى لعدم تكافؤ في توزيع السكان ما بين المناطق والمدن الجزائرية كما يمكن ملاحظة أيضا عدم معنوية متغير معدل التحضر مما يدل على أن المناطق و المدن الجزائرية رغم معدلات التحضر التي وصلت اليها فمن الممكن أنها فقط تجمعات سكنية كبير و متوسطة و بالتالي فلمناطق او المدن الجزائرية تعاني من بطء التحضر بمفهومه الواسع من توفر التجهيزات و المنشآت التي من المفروض أن تحتوى عليها المدن الكبرى بالإضافة الى عدم معنوية متغير مؤشر التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية Ellison and Glaeser.و هو ما يشير الى ضعف مستويات التركز للأنشطة الاقتصادية عبر الولايات الجزائرية مما قد لا يظهر معنويا في العلاقة المقدرة وفقا للنموذج السابق و هذا راجع الى التركز الكبير للنشاطات الاقتصادية و تنوعها في المدن الكبرى و خاصة الجزائر العاصمة و هو ما يؤثر سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية في المناطق و الولايات الجزائرية و هو الامر الذي يؤدي الى بقاء الولايات المتأخرة تعاني من المشاكل المتعلقة بالبطالة و تدنى مستويات التنمية و ضعف النشاط الانتاجي و الاقتصادي .

4.اختبار تبعية الاخطاء Spatial Dependence of Errors :

هذا الاختبار هو من بين اختبارات التخصيص في النماذج القياسية المكانية specification tests يعتمد على التقدير بطريقة المعقولية العظمى بحيث يشير هذا الاختبار الى انعدام معامل الارتباط للأخطاء تحت الفرضية العدمية $H_0: rho = 0$ أي أن معامل الارتباط الذاتي بين الاخطاء معدوم أي لا يوجد تفاعلات و ارتباطات بين أخطاء الوحدات المدروسة و بالتالي يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات المتباطئة مكانيا أي نموذج التباطؤ المكاني و تشير نتائج هذا الاختبار بالنسبة للنموذج موضوع الدراسة معنوية هذا الاختبار Wald chi2)=0.043 P(و بالتالي يمكننا قبول الفرضية العدمية أي أن معامل الارتباط الذاتي للأخطاء معدوم و منه يمكننا تقدير نموذج التباطؤ المكاني .

5.اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskdasticity:

توجد العديد من الاختبارات التي تتضمن اختبار تجانس التباين و الذي يمثل العلاقة الانحدارية بين تباين الاخطاء و المتغيرات التفسيرية و من بين هذه الاختبارات نجدBreush-Pagan (1979), White (1980)، Koenker-Bassett(1982) أما في النماذج القياسية المكانية قد تتضمن عدم تجانس التباين بين الاخطاء وجود نماذج التباطؤ أو نماذج حد الأخطاء و هذه الاختبارات لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد عدم التجانس في تباين الاخطاء إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء و يعتبر اختبار Breush-Pagan من بين الاختبارات Heteroskdasticity بحيث يتم حساب احصائية كما قدمها Anselin (1988):

$$LM = \frac{(e'\widehat{\Omega}^{-1}We)^2}{tr(WW + W'\widehat{\Omega}^{-1}W\widehat{\Omega})'}$$

بحيث تمثل $\widehat{\Omega}$ المصفوفة القطرية للتباين و التباين المشترك في الانحدار الغير متجانس التباين كما يمثل e عامل حد الخطأ (Julie Le Gallo، 2013)و تتبع هذه الاحصائية تقريبيا الى توزيع كاي مربع $\chi^2(1)$وتشيرنتائج التقدير في هذه الدراسة الى معنوية اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskdasticity بحيث أن هذه الاحصائية (Breusch-Pagan test=9.7937 P-value 0.02040) . وبالتالي نرفض الفرضية تجانس تباين الأخطاء و بالتالي يوجد عدم تجانس في تباين الاخطاء Heteroskdasticity و يمكن تفسيره من الناحية الاقتصادية الى وجود اختلافات في تأثير المتغيرات المأخوذة في النموذج على متغير مؤشر التنمية المركب و بالتالي هناك استقلالية ما بين الولايات اذا ما تم محاولة قياس مستوى التنمية المكانية انطلاقا من المؤشر المركب المذكور سابقا .

2.تقدير نموذج الثاني :

بعدما قمنا بتقدير النموذج الأول نقوم في هذه الخطوة بتقدير النموذج الذي يجمع مؤشر الفوارق المكانية كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة الأخرى لمتغير التنمية المكانية، متغير اجمالي عدد السكان، متغير الكثافة السكانية، متغير معدل البطالة، متغير معدل التحضر، مؤشر تركز النشاطات الاقتصادية وتكتب معادلة النموذج بالشكل التالي:

1. تقدير النموذج الثاني :

$$GEN = \rho W\ GEN + \beta_1 POP + \beta_2 TC + \beta_3 TURB + \beta_4 GINI + \beta_5 DEN + W\beta_6(POP + UNEMPR + URBR + GINI + DEN) + \varepsilon \qquad |\rho| < 1$$
$$\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu \qquad |\lambda| < 1$$

بحيث يمثل :

GEN : متغير التنمية المكانية

POP: متغير اجمالي عدد السكاني في كل منطقة **i**؛

DEN : الكثافة السكانية في كل ولاية **i**؛

***TC* :** متغير معدل البطالة في كل ولاية**i**؛

***TURB*:** متغير معدل التحضرفي كل ولاية **i** ؛

GINI: مؤشر جيني لتوزيع النشاطات الاقتصادية

تم تقدير هذا النموذج بناءا على العديد من الدراسات المذكورة سابقا في النموذج الاول لكن في هذه النماذج قمنا بإدخال مختلف متغيرات التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية و التي تختلف في طرق احتسابها و هذا بغية معرفة مدى الاختلاف الممكن بين المناطق المدروسة لأن هاته المؤشرات قد تعتمد على عدد متغيرات النشاط الاقتصادي و بين عدد المناطق المدروسة و منها المؤشرات التي تعتمد على حجم المؤسسات الاقتصادية و من بينها من تعتمد على الاثنين معا و هذا بغية معرفة تركز النشاطات الاقتصادية لأن دراسة تركز النشاطات الاقتصادية مهم في معرفة الهيكل المكاني للمناطق المدروسة كما أنه يساعد في معرفة نوع النشاط الاقتصادي التي تتميز به المناطق كما انه يساعد في تحديد طبيعة و حجم الفوارق المكانية .و الجدول التالي يبين تقدير النموذج العام .

الجدول رقم(03/13) تقدير النموذج المكاني العام

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	35
				F(5, 29)	=	12.26
Model	5.27399968	5	1.05479994	Prob > F	=	0.0000
Residual	2.49465241	29	.086022497	R-squared	=	0.6789
				Adj R-squared	=	0.6235
Total	7.76865209	34	.228489767	Root MSE	=	.2933

gen	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
pop	4.97e-09	1.55e-07	0.03	0.975	-3.12e-07	3.22e-07
den	.0005828	.0001281	4.55	0.000	.0003209	.0008448
tc	-.0565446	.0228867	-2.47	0.020	-.103353	-.0097361
GINI	-.4741639	.2316778	-2.05	0.050	-.9479983	-.0003295
turb	-.0010451	.002368	-0.44	0.662	-.0058882	.0037981
_cons	1.209277	.3209099	3.77	0.001	.5529422	1.865611

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجSTATA 14

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (03/13) أن معاملات المتغيرات الكثافة السكانية (DEN) ،معدل البطالة

(TC) مؤشر جيني GINI أظهرت معنوية عند 2 %حيث أن اشارة المتغير (DEN) اشارة موجبة مما يعني أن هذا المتغير يؤثر ايجابيا على المؤشر المركب للتنمية أما معدل البطالة فهو ذو اشارة سالبة مما يعني أنه يؤثرا سلبا على المؤشر المركب للتنمية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أما متغير جيني GINI فهو يؤثر سلبيا على مؤشر التنمية المكانية المركب و هذا يعني أنه كلما كان تركز واحد لنشاط اقتصادي في منطقة معينة سوف يؤدي الى التأثير على مستويات التنمية في تلك المنطقة أما متغير اجمالي عدد السكان) , (Popومعدل التحضر (Turb) لم تظهر معنوية و هذا قد يرجع الى التوزيع العشوائي لعدد السكان و كذا تركزهم الكبير في منطقة دون الاخرى و بالتالي تخلق فوارق اجتماعية و حتى اقتصادية بين المدن و كذلك بين المناطق حضرية و بين المناطق الريفية . لكن في النمذجة القياسية المكانية هذا النموذج لا يكون كافيا لتحليل نتائج التقدير وحتى يتم تقدير النموذج الملائم في النمذجة المكانية وتفادي عدم التخصيص Misspecification نقوم بأجراء اختبارات التخصيص Spécification Tests

2.اختبارات التخصيص الاحصائية المتعلقة بالنموذج القياسي المكاني (Spatial Model Specification Tests):

أما فيما يخص تشخيص التبعية المكانية للأخطاء فنلاحظ عدم معنوية مؤشر موران للأخطاء وهو دليل على عدم وجود ارتباط مكاني بين الاخطاء(P-value=0.768), 0.295 =(Moran's I (error مما قد يؤدي الى قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين الاخطاء و هذه النتيجة قد تسمح لنا بتقدير نموذج المربعات الصغرى (OLS) لكن و كما ذكرنا سابقا أنه لا يمكن الاكتفاء بهذا الاختبار بل يوجد اختبارات أخرى يتم التأكد من خلالها على النموذج المناسب لتقدير العلاقات المكانية و هذه الاختبارات و المتمثلة في اختبارات مضاعف لاغرانج للأخطاء و اختبارمضاعف لاغرانج القوي و هذا من اجل تحديد المقدرات المناسبة لتفادي عدم التناسب و كذا تحيز المقدرات للنماذج و تعتمد هذه الاختبارات على بواقي التقدير بطريقة المربعات الصغرى و تعطي نتائج هذا الاختبار بالنسبة للنموذج المدروس معنوية نموذج التباطؤ المكاني (Spatial Lag Modelو هو ما يدل على وجود استقلالية في الأخطاء. مما نلاحظه أيضا من نتائج التقدير عدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبار معامل لاغرانج للأخطاء (LM-error) سواءا الاختبارات العادية (LM-error) أو المطورة للأخطاء Robust LM (error). التي تم اقتراحها من طرف Anselin (1988) والتي تهدف الى تحديد النموذج الأمثل لتقدير علاقات الانحدار المكانية المناسبة و الجدول التالي يبين هذه الاختبارات كما يلي :

الجدول رقم(03/14) اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني

Diagnostics

Test	Statistic	df	p-value
Spatial error:			
Moran's I	0.295	1	0.768
Lagrange multiplier	0.114	1	0.736
Robust Lagrange multiplier	0.062	1	0.803
Spatial lag:			
Lagrange multiplier	0.235	1	0.628
Robust Lagrange multiplier	0.183	1	0.669

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجSTATA 14

مما نلاحظه أيضا من نتائج التقدير عدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبارمعامل لاغرانج للأخطاء (LM-error) سواءا الاختبارات العادية (LM-error) أو المطورة للأخطاء Robust LM (error) .التي تم اقتراحها من طرفAnselin (1988)والتي تهدف الى تحديد النموذج الأمثل لتقدير علاقات الانحدار المكانية المناسبة نلاحظ عدم معنوية اختبار معامل لاغرانج للتباطؤ المكانيRobust LM (lag) =0.669 عند درجة المعنوية 10% و تعني نتائج هذه الاختبارات عدم وجود ارتباط ذاتي مابين الاخطاء الى وجود استقلالية بين المدن الجزائرية و بالتالي قد لا تؤثر الصدمات في مدن على مستويات التنمية في مدن أخرى و منه لا يمكن تقدير نموذج التباطؤ المكاني و لا نموذج الخطأ المكاني نظرا لعدم معنوية تلك الاختبارات.

3.تقدير نموذج الثالث :

بعدما قمنا بتقدير النموذج الأول و الثاني نقوم في هذه الخطوة بتقدير النموذج الثالث الذي يجمع مؤشر االتنمية المركب كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة الأخرى لمتغير التنمية المكانية من متغير اجمالي عدد السكان، متغير الكثافة السكانية، متغير معدل البطالة، متغير معدل التحضر، مؤشر تركز النشاطات الاقتصادية ل Herfindahl وتكتب معادلة النموذج بالشكل التالي:

1. تقدير النموذج الثالث :

$$\mathbf{GEN} = \boldsymbol{\rho W}\,\mathbf{GEN} + \boldsymbol{\beta_1 POP} + \boldsymbol{\beta_2 TC} + \boldsymbol{\beta_3 TURB} + \boldsymbol{\beta_4 HERF} + \boldsymbol{\beta_5 DEN} + \boldsymbol{W\beta_6(POP + TC + TURB + HERF + DEN)} + \boldsymbol{\varepsilon} \qquad |\boldsymbol{\rho}| < 1$$

$$\boldsymbol{\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu} \qquad |\boldsymbol{\lambda}| < 1$$

بحيث يمثل :

GEN : متغير التنمية المكانية

POP: متغير اجمالي عدد السكاني في كل منطقة **i**؛

DEN : الكثافة السكانية في كل ولاية **i**؛

***TC* :** متغير معدل البطالة في كل ولاية**i**؛

***TURB*:** متغير معدل التحضرفي كل ولاية **i** ؛

HERF: مؤشر **Herfindahl** لتوزيع النشاطات الاقتصادية

تم تقدير هذا النموذج بناءا على العديد من الدراسات التي تم ادراج البعض منها في الدراسات السابقة منها حيث تم ادخال متغير تركيز النشاطات الاقتصادية ل Herfindahl و الذي يختلف عن مؤشرات التركز الاخر للنشاطات و بعد ذلك و في هذه الخطوة و المتعلقة بتقدير نموذج يجمع العلاقة بين متغيرات اقتصادية و اجتماعية لها خصوصية في الاقتصاد المكاني و بناء الهيكل الاقتصادي المكاني بغية دراسة تأثيرها على المؤشر المركب للتنمية المكانية و الذي يترجم السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة و التي لها بعد مكاني و تأثيراتها على الفوارق بين المناطق المدروسة ومن خلال نتائج تقدير نلاحظ أن معامل التحديد R squared=%72.87 وهذا يعني أن المتغيرات المأخوذة في النموذج استطاعت أن تفسر ما قيمته72.87% من علاقتها بالمتغير المستقل والذي يشير الى مؤشر للتنمية المكانية أو بعبارة أخرى أن مانسبته72.87% من التغيرات في المؤشر المركب للتنمية المكانية يرجع الى المتغيرات التفسيرية المعنوية.

الجدول رقم(03/15) تقدير النموذج المكاني العام

```
. reg  gen pop  HH tc

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        35
-------------+----------------------------------   F(3, 31)        =     27.75
       Model |  5.66075559         3  1.88691853   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  2.10789649        31  .067996661   R-squared       =    0.7287
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.7024
       Total |  7.76865209        34  .228489767   Root MSE        =    .26076

------------------------------------------------------------------------------
         gen |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         pop |  -2.83e-07   1.64e-07    -1.73   0.094    -6.17e-07    5.08e-08
          HH |   24.59303   3.956535     6.22   0.000     16.52362    32.66244
          tc |  -.0840213   .0195546    -4.30   0.000    -.1239032   -.0441393
       _cons |   1.122681   .1831086     6.13   0.000     .7492284    1.496133
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **STATA14**

2.اختبارات التخصيص الاحصائية المتعلقة بالنموذج القياسي المكاني (Spatial Model Specification Tests):

أما فيما يخص تشخيص التبعية المكانية للأخطاء فنلاحظ عدم معنوية مؤشر موران للأخطاء وهو دليل على عدم وجود ارتباط مكاني بين الاخطاء(P-value=0.768), Moran's I (error)= 0.295 مما قد يؤدي الى قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين الاخطاء و هذه النتيجة قد تسمح لنا بتقدير نموذج المربعات الصغرى (OLS) لكن و كما ذكرنا سابقا أنه لا يمكن الاكتفاء بهذا الاختبار بل يوجد اختبارات أخرى يتم التأكد من خلالها على النموذج المناسب لتقدير العلاقات المكانية و هذه الاختبارات و المتمثلة في اختبارات مضاعف لاغرانج للأخطاء و اختبارمضاعف لاغرانج القوي و هذا من اجل تحديد المقدرات المناسبة لتفادي عدم التناسب و كذا تحيز المقدرات للنماذج و تعتمد هذه الاختبارات على بواقي التقدير بطريقة المربعات

الصغرى و تعطي نتائج هذا الاختبار بالنسبة للنموذج المدروس معنوية نموذج التباطؤ المكاني (Spatial Lag Model)و هو ما يدل على وجود استقلالية في الأخطاء. مما نلاحظه أيضا من نتائج التقدير عدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبار معامل لاغرانج للأخطاء (LM-error) سواءا الاختبارات العادية (LM-error) أو المطورة للأخطاء Robust LM (error). التي تم اقتراحها من طرف Anselin (1988) والتي تهدف الى تحديد النموذج الأمثل لتقدير علاقات الانحدار المكانية المناسبة و الجدول التالي يبين هذه الاختبارات كما يلي :

الجدول رقم(03/16) اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني

Diagnostics			
Test	Statistic	df	p-value
Spatial error:			
Moran's I	-1.074	1	1.717
Lagrange Multiplier	1.624	1	0.202
Robust Lagrange Multiplier	1.788	1	0.101
Spatial lag :			
Lagrange Multiplier	0.293	1	0.588
Robust Lagrange Multiplier	0.457	1	0.499

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **STATA14**

مما نلاحظه أيضا من نتائج التقديرعدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبار معامل لاغرانج للتباطؤ المكاني (LM-lag) سواءا الاختبارات العادية (LM-lag) أو المطورة للأخطاء Robust LM (lag). والتي تهدف الى تحديد النموذج الأمثل لتقدير علاقات الانحدار المكانية المناسبة . كما نلاحظ في هذا الجدول معنوية اختبار معامل لاغرانج للأخطاء المكاني0.101. =(Robust (LM-error عند درجة المعنوية 10 %و هو ما يدل النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الأخطاء المكاني بالإضافة الى عدم معنوية مؤشر موران للأخطاء و هو دليل على أن الأخطاء مستقلة و يمكن تفسير نتائج هذه الاختبارات الى وجود استقلالية بين المدن الجزائرية Moran's I = 1.717و بالتالي قد لا تؤثر الصدمات في مدن على مستويات التنمية في مدن أخرى و بالتالي لا توجد تبعية للمدن الجزائرية مما قد يساهم في وجود فوارق مكانية قد تجعل المناطق الغنية غنية و تبقى المناطق الفقيرة فقيرة .في حين أن مستويات التنمية تتبع المتغيرات المكانية المذكورة في النموذج المعنوية بالإضافة الى المتغيرات العشوائية و التي لم تحدد بالنموذج .

3.تقدير نموذج الأخطاء المكاني:

من خلال تقديرنا لنموذج القياسي العام واجراء اختبارات التخصيص للنموذج المكاني المناسب والتي بينت أن النموذج الملائم لتقديرالعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرالتابع هو نموذج الأخطاء نقوم في هذه المرحلة بتقديرهذا النموذج والذي يتم تقديره بطريقة المعقولية العظمى(ML) على عكس النموذج العام والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى OLS.و و تعطى نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول أدناه **(03/12)**. مما نلاحظة من نتائج هذا التقدير فيما يخص قيمة (lambda=-1.172247) وهي قيمة مقبولة كون أن الاختبار

يشير الى أن القيمة المقبولة لمعامل الأخطاء المكاني تكون محصورة بين (3.332 − < lambda < 1.000) و هو ما يؤكد تقدير نموذج الأخطاء المكاني وأن مقدرات هذا النموذج هي المقدرات المناسبة لتقدير العلاقة بين مؤشر التنمية المركب و المتغيرات المفسرة .وتعطى نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (03/17) تقدير نموذج الأخطاء المكاني

Spatial error model — Number of obs = 35; Variance ratio = 0.775; Squared corr. = 0.728; Log likelihood = 1.1304931; Sigma = 0.23

gen	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
gen						
pop	-2.67e-07	1.42e-07	-1.87	0.061	-5.46e-07	1.23e-08
HH	24.87316	3.443701	7.22	0.000	18.12363	31.62269
tc	-.0901422	.0187431	-4.81	0.000	-.1268781	-.0534064
_cons	1.156819	.1691854	6.84	0.000	.8252217	1.488416
lambda	-1.172247	.6396364	-1.83	0.067	-2.425911	.0814179

Wald test of lambda=0: chi2(1) = 3.359 (0.067)
Likelihood ratio test of lambda=0: chi2(1) = 3.249 (0.071)
Lagrange multiplier test of lambda=0: chi2(1) = 1.624 (0.202)

Acceptable range for lambda: -3.332 < lambda < 1.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **STATA14**

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (03/12) أن معاملات المتغيرات الكثافة السكانية (**DEN**)، معدل التحضر (**TURB**) غير معنوية و بالتالي تم حذفها كما نلاحظ أيضا أن المتغيرات : معدل البطالة (**TC**)أظهرت معنوية عند 5 %حيث أن اشارة المتغير (**TC**) اشارة موجبة مما يعني أن هذا المتغير يؤثر ايجابيا على المؤشر المركب للتنمية أما معدل البطالة فهو ذو اشارة سالبة مما يعني أنه يؤثرا سلبا على المؤشر المركب للتنمية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما المتغيرات الاخرى في النموذج لم تظهر معنوية مما يدل على ضعف تأثير المتغيرات المأخوذة في الدراسة على المؤشر المركب لتنمية المكانية بحيث

نلاحظ أن تأثير كل من المتغير اجمالي عدد السكان و معدل التحضر سالب على مؤشر المركب للتنمية المكانية

وقد يرجع هذا التأثير غير معنوى لعدم تكافؤ في توزيع السكان ما بين المناطق والمدن الجزائرية كما يمكن ملاحظة أيضا عدم معنوية متغير معدل التحضر مما يدل على أن المناطق و المدن الجزائرية رغم معدلات التحضر التي وصلت اليها فمن الممكن أنها فقط تجمعات سكنية كبير و متوسطة و بالتالي فلمناطق او المدن الجزائرية تعاني من بطء التحضر بمفهومه الواسع من توفر التجهيزات و المنشآت التي من المفروض أن تحتوى عليها المدن الكبرى بالإضافة الى معنوية متغير مؤشر التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية Herfindel .و هو ما يشير الى مستويات التركز للأنشطة الاقتصادية عبر الولايات الجزائرية له أهمية في التأثير على

مستويات التنمية الاقتصادية في المدن لكن هذا الاخير لا يزال ضعيفا و محدودا من حيث تركز النشاطات الاقتصادية و التي تقتصر على بعض الولايات فقط المدن الكبرى و خاصة الجزائر العاصمة و هو ما يؤثر على مستويات الفوارق الاقتصادية و التنموية .

4.اختبار تبعية الاخطاء Spatial Dependence of Errors :

هذا الاختبار هو من بين اختبارات التخصيص في النماذج القياسية المكانية specification tests يعتمد على التقدير بطريقة المعقولية العظمى بحيث يشير هذا الاختبار الى انعدام معامل الارتباط للأخطاء تحت الفرضية العدمية $H_0: rho = 0$ أي أن معامل الارتباط الذاتي بين الاخطاء معدوم و بالتالي يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات المتباطئة مكانيا أي نموذج التباطؤ المكاني و تشير نتائج هذا الاختبار بالنسبة للنموذج موضوع الدراسة معنوية هذا الاختبار P(Wald chi2)=0.043 و بالتالي يمكننا قبول الفرضية العدمية أي أن معامل الارتباط الذاتي للأخطاء معدوم و بالتالي لا توجد تفاعلات بين المناطق المدروسة و بالتالي يمكننا تقدير نموذج التباطؤ المكاني .

5.اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskdasticity:

كما ذكرنا سابقا أنه توجد العديد من الاختبارات التي تتضمن اختبار تجانس التباين من بين هذه الاختبارات نجدBreush-Pagan (1979), White (1980)، Koenker-Bassett(1982).وتشيرنتائج التقدير في هذه الدراسة الى معنوية اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskdasticity بحيث أن هذه الاحصائية (Breusch-Pagan test=7.0569 P-value 0.04352) . وبالتالي نرفض الفرضية تجانس تباين الأخطاء وبالتالي يوجد عدم تجانس في تباين الاخطاء Heteroskdasticity وهو ما يعبر من الناحية الاقتصادية الى وجود اختلافات في تأثير المتغيرات المكانية المأخوذة في النموذج والتي لم يتم ادراجها على متغير مؤشر التنمية المركب وبالتالي هناك استقلالية ما بين الولايات إذا ما تم محاولة قياس مستوى التنمية المكانية انطلاقا من المؤشر المركب المذكور سابقا.

3.مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والقياسية للفوارق:

من خلال التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية ومحاولة النمذجة القياسية المكانية التي تم الحصول عليها في النتائج المدرجة سابقا سنحاول في هذه الخطوة تفسير هاته النتائج تفسيرا اقتصاديا يساعدنا في فهم إشكالية هذا البحث و الخروج باستنتاجات تتلائم و طبيعة الموضوع و هذا من خلال مايلي :

أظهرت نتائج مصفوفة المسافات نوع من التقارب بين الولايات الساحلية الجزائر تيزي وزو ووهران أما باقي الولايات فكان هناك نوع من التباعد في المسافات انطلاقا من المتغيرات المدروسة وكانت أكبر مسافات التباعد هي بين الجزائر العاصمة والولايات الصحراوية وهذا يبين حجم الفوارق والاختلافات في المتغيرات الموجودة بين المدن المدروسة.

لقد أشار التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية انطلاقا من مؤشرات الارتباط الذاتي المكاني الى عدم وجود آثار التبعية المكانية ماعدا بعض المتغيرات المحدودة وهو ما يؤثر على الهيكل الاقتصادي بحيث لا يوجد تفاعلات بين المناطق في الاقتصاد الجزائري وهو ما قد يؤدي الى بقاء المناطق المتقدمة متقدمة والمناطق الأخرى متأخرة وبالتالي عدم الاستفادة من المزايا لبعض المناطق المجاورة كالولايات الساحلية و قد اثبتت هذه النتيجة من خلال دراسة (Zouache, 2009)بحيث اثبتت هذه الدراسة عدم وجود آثار التبعية المكانية بين المناطق الجزائرية على الرغم من وجود بعض التقارب بين عدة مناطق .ان عدم وجود آثار التبعية المكانية و كذا عدم وجود التقارب بين المناطق في الاقتصاد الجزائري قد يفسر بعشوائية التوزيع المكاني للأنماط التنموية من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة و التي لم تراعى تحقيق التقارب و الانسجام المكاني الذي له اهمية في تفعيل النمو الاقتصادي في الاقتصاد ككل و هذا عبر دعمه و تعزيزه من خلال الدور الاقتصادي للأماكن و المناطق .وكذا من خلال آليات الانتاج و الاستفادة من الآثار الخارجية لبعض مناطق الانتاج .

مما يلاحظ من نتائج اختبارات التبعية المكانية ان هناك ارتباط مكاني بين المناطق الجزائرية فيما يخص متغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعني ان هناك تفاعلات بين المناطق الجزائرية و التي يمكن ان تنشأ عنها آثار العوامل الخارجية (Les effets d'externalités) قد يكون لها الأثر الموجب في تنمية المناطق و خلق التفاعل بين المناطق التي قد تدفع النمو الاقتصادي المكاني الذي له الاثر على مستوى النمو الاقتصادي الكلي لكن عدم التوسع المكاني في توطين النشاطات الاقتصادية التي قد تساهم في بناء الاقتصاد الوطني وتنويعه من خلال مؤشر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي في غالب الأحيان ارتكز نشاطها على خدمات تجارية وانحصارها في قطاعات معينة كقطاع البناء والاشغال العمومية وهذا نظرا للتوجه الذي اتخذته الدولة في الانفاق على قطاعات السكن والتجهيزات العمومية والاشغال العمومية قد يعيق كفاءة هذه المؤسسات الناشئة و تنافسيتها مع عدم المساهمة في بناء و تنشيط الأسواق المحلية و نجاحها و دورها الفعال في التوظيف و الإنتاج .

-ان وجود اختلافات وفوارق في توزيع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (**معامل الاختلاف CV=0.946**) على المدن الجزائرية وتركزها في بعض الولايات الساحلية أو القريبة من الساحل وتركزها الضعيف في المناطق

الداخلية والمناطق الصحراوية (69.56 %في الشمال ،21.83%في الهضاب العليا،8.61%في المناطق الصحراوية)يدل اما على عدم قدرة البرامج والسياسات التحفيزية لسياسات الاستثمار التي اعتمدتها الدولة الى الوصول الى التشجيع على البعد المكاني أو فشل هاته المؤسسات بسبب غياب البعد الاقتصادي الانتاجي الأمر الذي يمكنه أن يحول دون خلق التفاعلات المكانية و عدم قدرة هاته المؤسسات على الاندماج و التكتل مما سيترك اثار الفوارق المكانية من حيث تركز أنشطة الانتاج الاقتصادية وكذا التأثير على سوق العمل المحلي.

ان دراسة تركز المؤسسات الاقتصادية الانتاجية قد أوضح ضعف البنية الصناعية في المناطق و الولايات المدروسة مع عدم تنوعها و هو ما يقتصر على صناعات متشابه الى حد بعيد في كامل الولايات لكن مع هذا فهي ضعيفة لا من حيث التركز و لا من حيث التخصص كما أشار الى ذلك مؤشر =Gini spécialisation 0.01460 و كذا Gini concentration = -0,12334082

ان نتائج اختبارات موران المحلية (LISA)تشير الى وجود علاقات ضعيفة لقابلية التعنقد او التكتل بين الولايات الجزائرية و هو مؤشر له دلالة اقتصادية على عدم التقارب بين المناطق الجزائرية هذا ما يدل على وجود اختلافات في الهيكل الاقتصادي بين الولايات لا يمكنها أن تؤدي الى اقامة تكتلات أو عناقيد و بالتالي عدم وجود روابط اقتصادية تربط بين المناطق مما قد يضاعف مؤشرات الفوارق في المستويات التنموية و بخاصة اذا ما تعلق الأمربمستويات الدخل و التشغيل و كذا تشجيع الاستثمار الذي قد يتيح الفرصة للمناطق المتخلفة من مواكبة مستويات التنمية للمناطق المتقدمة من خلال التفاعلات المكانية و بالتالي الاستفادة من الآثار الايجابية للسياسات الاقتصادية الموجهة لتنمية المدن و المناطق لان هذه الآثارالايجابية المكانية يمكن أن تكون كعامل من عوامل النمو الاقتصادي في المدن و المناطق الجزائرية كما أشارت الى ذلك الدراسات النظرية Marshall (1920)، Arrow(1962) ، Romer(1986) ، Fujita, Krugman, and Venables (1999) و كذا العديد من الدراسات التجريبية و التي تم ذكرها سابقا E. A. Kolomak(2011)على المناطق الروسية .

تشير النتائج سواء تحليل المسافات أو التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية الى ضعف المستويات التنموية للمناطق الصحراوية على مختلف المستويات وهذا لتميزها في كل مراحل التحليل من تدنى قيم المؤشرات المحسوبة وهو ما يعكس عدم تمكنها من تحقيق مستويات أفضل من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولعل معنوية بعض المؤشرات في التحليل السابق تكون متحيزة من ناحية الخصائص والمميزات التي تتميز بها المناطق الصحراوية من قلة السكان وانخفاض الكثافة السكانية وفي بعض الأحيان حتى ضعف مستوى تحضر المدن (taux d'urbanisation) الصحراوية الجزائريةو الذي لم يبدي معنوية كلية في كل النماذج المقدرة سواءا بالمربعات الصغرى العادية(OLS) أو بطريقة الاحتمال الأعظم (Maximum likelihood)لنموذج التباطؤ المكاني أو نموذج الخطأ المكاني ومن هنا نستنتج أن مستويات التحضر بالمعنى الحقيقي لا تزال تعيق نمو المدن الجزائرية وعدم تميزها بخصائص المدن العالمية.ان عدم معنوية متغير مستويات التحضر هو دليل على بطء مستويات التحضر في الولايات الجزائرية مما ساهم في عدم تنميتها و عدم مساهمتها في خلق الروابط و التفاعلات المكانية التي من الممكن أن يكون لها الأثر في تسهيل قيام النشاطات الاقتصادية .

تتميز المدن الجزائرية المدروسة بوجود القطاع الفلاحي كأحد السمات الأساسية في معظم المدن لكن هذا النشاط لم يبدي معنوية من حيث مؤشرات الارتباط المكاني سواء الكلي أو المحلي و لا من حيث مؤشرات التركز ماعدا الإنتاج الفلاحي الحيواني الذي ابدى معنوية في مؤشر موران الإجمالي و هاته النتيجة تشير الى أن السياسات المتخذة لتأهيل القطاع و التي في الغالب كان بعدها مكاني و شملت جميع الولايات الجزائرية لم تستطع تطوير القطاع و خلق تكتلات حقيقية و مناطق ناجحة في المجال الفلاحي رغم وجود المدن ذات الخصوصيات الفلاحية بامتياز و التي قد تكون كأحد عناصر المشكلة للنمو الاقتصادي لتلك المناطق و المدن .كما يمكن للسياسات العمومية و الرامية الى تنمية القطاع الفلاحي أن تتبع نهج القطاعية و هذا حتى تتمكن من خلق روابط بين المناطق و خاصة المتجاورة و هذا من أجل تقليل تكاليف المعاملات .

-ان نتائج مؤشرات التوطين المدروسة سابقا قد تعطي صورة عن ضعف تنوع الانشطة الاقتصادية الانتاجية وضعف تخصص المناطق المدروسة انطلاقا من توطين النشاطات الاقتصادية والصناعية وكذا التجارية داخل هاته المدن والتي تشير الى محدودية تركز هذه النشاطات في مناطق معينة (الجزائر العاصمة) كما أن مؤشرات التخصص تبين أيضا الاختلافات الموجودة بين المناطق حيث تعتمد مناطق معينة على تركز كلي لنشاطات اقتصادية واحدة والتي في الغالب هي نشاطات تجارية خدماتية. أما المناطق الاخرى فمؤشرات التركز فيها ضعيفة ما يجعل هاته المدن متأخرة عن المدن الكبيرة وهذا لعدم الاهتمام بالتوزيع المكاني لعوامل الانتاج لأن هذه العوامل هي من المتغيرات المكانية الهامة في درجة التركز الجغرافي لبعض الأنشطة الاقتصادية والتي يمكنها ان تخلق توزيع جغرافي لقطاع النشاطات التي تتمثل مهمتها في توفير الخدمات الجوارية والمكانية للسكان وبالتالي تؤثر على التركيز المكاني. ويمكن لهذا الضعف وعدم الاهتمام أن يعيق المقاربات والسياسات الرامية الى التخطيط المكاني للتنمية الاقتصادية وبناء اقتصاديات مكانية يكون لها دور أساسي في خدمة الاقتصاد الوطني وتنويعه.

-عدم وجود خصائص مشتركة و تفاعلات مميزة ترتبط فيها المناطق في الاقتصاد الجزائري قد تؤدي الى بقاء الولايات الفقيرة متأخرة وهو ما قد يضاعف من أثر الفوارق المكانية في المستويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

هذه النتائج تشير الى ضرورة إعادة صياغة السياسات العمومية الاقتصادية التي تخص توطين النشاطات الاقتصادية والتي يلزمها خلق التفاعلات بين المناطق الجزائرية من اجل تأهيل المناطق ومشاركتها في تنويع الاقتصاد الوطني بما تتميز به من الخصائص المكانية مع التركيز على الروابط التفاعلية وكذا خلق الأسواق وتنظيمها وكذا تنظيم التكتلات والعناقيد الانتاجية (Production Clusters) والتي يمكن ان يكون لها أثر موجب لتوسيع النشاطات الاقتصادية في المناطق.

ان دراسة تأثير العوامل الاقتصادية وتركز النشاطات الاقتصادية في المدن الجزائرية على مؤشر التنمية المكانية والذي يعبر عن إمكانية الوصول الى الاحتياجات الأساسية يشير الى أن النشاطات الاقتصادية وتركزها المكاني لا يلعب دورا أساسيا في تنمية و تطوير المدن الجزائرية وهو دليل على أن السياسات الاقتصادية عبر المدن

الجزائرية ما هي السياسات إعادة توزيع الثروة.كما أن المتغيرات المكانية للقطاعات الإنتاجية الأساسية في المدن ليس لها دور في خلق الآثار خارجية التي تساهم في تنمية المدن كما أنها تضاعف من حجم الفوارق المكانية كما أشار الى ذلكYacine Belarbi & al (2009) حيث بين أن النشاط الاقتصادي في الجزائرلقطاع المحروقات والأشغال العمومية و البناء ليس لديه آثار خارجية **External Effects.**

ان نتائج التحليل المقدمة سابقا انطلاقا من مؤشرات الارتباط الذاتي المكاني و كذا دراسة عدم التجانس المكاني بين المناطق الجزائرية قد بينت الاستقلالية بين الولايات ما عدا عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية و المتمثلة في عدد السكان و كذا منشآت النقل من مطارات و موانئ قد تساعد كثيرا على تحقيق نوع معين من التفاعلات المكانية التي تساعد الولايات في الاندماج و قيام التكتلات الاقتصادية المفيدة للاقتصاد الوطني و بالتالي يجب مرعاة هاته المتغيرات و اخذها بالحسبان و تطوير منشآتها بغية تحسين مردوديتها .أما من ناحية عدم التجانس المكاني فتشير نتائج النمذجة القياسية المكانية عن طريق اختبارات عدم تجانس تباين الاخطاء الى وجود عدم تجانس بين المناطق الجزائرية مما يعني وجود الفوارق بين هاته المناطق سواء من حيث توفر الحاجيات الأساسية و بالتالي اختلاف في سلوكيات الافراد و الاعوان الاقتصاديين قد ينتج عنه فوارق اقتصادية و اجتماعية قد تحد من دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المتوازنة و التقارب .

يعطي تقدير مؤشر التنمية المكانية المركب نوع من الاختلافات والتباينات بين المدن المدروسة وهذا عن طريق مساهمات الولايات (درجة التشبع) بحيث تظهر ولاية الجزائر كأكبر قيمة تشبع 1.61في هذا المؤشر تليها ولاية وهران 0.77 ثم ولاية سطيف 0.49 ثم ولاية بجاية0.48 وأخيرا ولاية تيزي ووزو 0.40و هي تعبر عن نمط من التنمية الاقتصادية لهاته المدن و التي هي مدن كبرى في الاقتصاد الجزائري أما باقي الولايات فتشبعاتها ضعيفة و خاصة المناطق الداخلية و الولايات الصغير و كذا الولايات الصحراوية .

ان عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء يدل من الناحية الاقتصادية في الدراسات المكانية الى عدم وجود آثار العوامل الخارجية او الأثار الغير مباشرة بين المناطق المدروسة و هو ما يؤدي الى عدم وجود تفاعلات بين المناطق كما اشار الى ذلك LeSage and Pace (2009) والذي ذكر أن موارد الارتباط الذاتي للأخطاء يمكن ذكرها كما يلي:1)آثار العوامل الخارجية ،2)الآثار الغير مباشرة ،3)حذف واهمال المتغيرات المكانية المهمة ،4)وجود سلوكيات عدم التجانس المكاني ،5)الآثار المختلطة (Jean Dubé، 2014).

ما تم ملاحظته من نتائج النمذجة القياسية للمؤشر المركب للتنمية المكانية هو وجود نماذج التباطؤ المكاني ونموذج الخطأ وهو دليل على أن مستويات التنمية المكانية تعتمد على النتائج السابقة للعمل التنموي والسياسات الاقتصادية وكذا بعض المتغيرات المتعلقة بالمكان الجغرافي التي تعطي نتائج مختلفة بين الولايات والمدن الجزائرية وهذا ما يوجب على متخذي القرار دراسة نقاط القوة والضعف في السياسات الاقتصادية مكانيا من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكلية والتقليل من الفوارق بين المناطق.

من خلال النماذج الثلاثة المقدرة تشير النتائج الى وجود اختلافات بين المناطق المدروسة وهو ما يعني عدم وجود التقارب المكاني مما قد يضاعف من حجم الفوارق المكانية في المستويات التنموية وهذا راجع الى طبيعة

المتغيرات المدروسة والتي من أهمها متغيرات التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية والذي أظهر معنوية بالنسبة للمؤشر الذي يعتمد على حجم النشاطات الاقتصادية (Gini Index) بالإضافة الى المؤشر الذي يعتمد على حجم المؤسسات (Herfindahl index)لكن هذا المؤشر لم يكن معنويا في المؤشر (Ellison-Glasear) و بالتالي يشير هذا التحليل الى وجود اختلافات بين الولايات فيما يخص توطين النشاطات الاقتصادية بالرغم من أن تأثيرها ضعيف .

من خلال النتائج التقديرية للنماذج الثلاثة أظهر متغير معدل البطالة معنوية في كل النماذج وهذا المتغيرهو من بين المتغيرات المكانية الهامة التي يجب مراعاتها من خلال السياسات العمومية وهذا من خلال خلق التشغيل والتوظيف وهذا من خلال خلق نشاطات اقتصادية انتاجية تتلاءم مع الخصائص المكانية في كل منطقة من المناطق المدروسة.

ان معنوية معاملات الارتباط المكاني (Rhoوlambda) في نموذج التباطؤ المكاني ونموذج الأخطاء تشير الى وجود تأثيرات مكانية كبيرة بسبب ميزات لا يمكن ملاحظتها أو متغيرات محذوفة مرتبطة بالموقع (المكان)ولكن هذه التأثيرات محدودة كون أن بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تكون غير معنوية في تلك النماذج وبالتالي محدودية الآثارالمكانية نتيجة عدم الترابط المكاني أو أن متغيرات تكون محذوفة من التحليل وتكون لديها علاقة مهمة بالتحليل المكاني.

تشير النتائج الى ضعف المستويات التنموية للمناطق الصحراوية على مختلف المستويات وهذا لتميزها في كل مراحل التحليل وهو ما يعكس عدم تمكنها من تحقيق مستويات أفضل من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولعل معنوية بعض المؤشرات في التحليل السابق تكون متحيزة من ناحية الخصائص والمميزات التي تتميز بها المناطق الصحراوية من قلة السكان وانخفاض الكثافة السكانية وفي بعض الأحيان حتى ضعف مستوى تحضر المدن (taux d'urbanisation) الصحراوية الجزائريةو الذي لم يبدي معنوية كلية في كل النماذج المقدرة سواءا بالمربعات الصغرى العادية(OLS) أو بطريقة الاحتمال الأعظم (Maximum likelihood)لنموذج التباطؤ المكاني ونموذج الخطأ المكاني و من هنا نستنتج أن مستويات التحضر بالمعنى الحقيقي لا تزال تعيق نمو المدن الجزائرية وعدم تميزها بخصائص المدن العالمية.ان عدم معنوية متغير مستويات التحضر هو دليل على بطء مستويات التحضر في الولايات الجزائرية مما ساهم في عدم تنميتها و عدم مساهمتها في خلق الروابط و التفاعلات المكانية التي من الممكن أن يكون لها الأثر في تسهيل قيام النشاطات الاقتصادية .

من خلال النمذجة القياسية المكانية للنماذج الثلاثة المقدرة والتي تم فيها تغيير متغيرات التركز المكاني للنشاطات الاقتصادية لمختلف المؤشرات والتي خلصت الى تقدير ثلاثة نماذج مختلفة (نموذج التباطؤ المكاني، نموذج الخطأ المكاني، والنموذج البسيط) بحيث كانت معنوية مؤشر هر فندل و مؤشر جيني بالرغم من الاختلاف بينهما من حيث طريقة الحساب (عدد النشاطات الاقتصادية أو حجم المؤسسات) لكن لاحظنا عدم معنوية مؤشر التركز المكاني و الذي يجمع الخاصيتين (عدد النشاطات الاقتصادية و حجم المؤسسات)و هو ما قد يفسر بالاختلافات في الولايات من حيث تركز الأنشطة الاقتصادية .

ان وجود الاختلافات والفوارق المكانية ما بين الولايات الجزائرية دليل على عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة وهذا لأفتقارها الى نهج التنسيق ما بين مختلف ابعاد هذه السياسات (استثمار في البنى التحتية، تكوين وتطوير راس المال البشري، الاستخدام التكنولوجي والمعرفي) وفي هذا الصدد يشير البنك الدولي الى أن سياسات الاستثمار في البنى التحتية لا يكون لها تأثير ايجابي وفعال على النمو الاقتصادي الا إذا صاحبها تطور في نظم التعليم والابتكار.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الفوارق المكانية بين الولايات الجزائرية لديها معنوية كبيرة وخاصة في جانب توطين النشاطات الاقتصادية والخدمات وكذا الحاجيات الأساسية والتي قد تؤثر على مستويات الدخل و كذا مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المدن و المناطق .اذ اعتمدت السياسات على الشمولية والمعيارية(وصفات عامة) وهي السياسات التي لا يمكنها خلق المحركات الرئيسية لمستويات التنمية المكانية في الجزائر كما لا يمكنها أيضا التقليل من الفوارق بين المناطق والمدن بل على العكس أن سياسات الشمولية والمعيارية يمكنها خلق الفوارق الهيكلية وعدم تحقيق التقارب المكاني بين الولايات الجزائرية و قد تكون سببا في بروز ثنائية الاقتصاد المكاني من خلال ظهور مناطق و مدن محدودة تستقطب مجمل النشاطات الاقتصادية و الاستثمار . كما يمكننا استخلاص مما سبق ان التنظيم المكاني للنشاطات الاقتصادية في الجزائر تنظيم عشوائي لا يستند الى آليات التنمية المكانية والإقليمية وهو ما يمكن من زيادة الفوارق بين المدن والمناطق على عكس ما أشار اليه **(Zhao، 2007)** و الذي أشار الى أن النمو لأي اقتصاد في المدى الطويل لا يتحدد فقط برفع مدخلات العملية الإنتاجية و استخدام التكنولوجيات و لكن يتحدد أيضا بعامل توسيع الهيكل المكاني فالنمو الاقتصادي هو عملية تنظيم و تراكم مكاني يتميز بهيكل منتشر جغرافيا مع تكثيف الإنتاج بحيث ترتفع العوائد الإنتاجية في الاقتصاد الذي هيكله المكاني موجود و يتوسع.

من خلال أيضا النتائج السابقة سواء التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية أو تحليل النماذج القياسية المكانية يتضح ان السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة من أجل تنمية المناطق والتي شملت الولايات الجزائرية لم تصل الى تحقيق التقارب المكاني بين الولايات وهو ما يجعل تزايد الفوارق والتباين التنموي وهذه الفوارق قد تصبح فوارق هيكلية و هذا بسبب فشل وضعف مردودية مشاريع الاستثمار في البنية التحتية والتي شملت كل الولايات الجزائرية و التي في الغالب كانت مشاريع نمطية و شاملة(وصفات عامة) لا تستجيب للخصائص المكانية التي تختص بها الولايات الجزائرية و التي تؤثر على خلق التفاعلات المكانية وهو ما يبين محدودية آليات التخطيط والتنمية المكانية في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

لقد أنفقت الجزائر المبالغ الضخمة وخصصت مخصصات كبيرة جدا على البنية التحتية والمنشآت القاعدية منذ السنوات الأولى لستينيات القرن الماضي تبعتها كذلك سنوات مطلع الالفية والتي من المفترض أنها شملت جميع الولايات و المدن الجزائرية و عبر نماذج نمو اقتصادي مختلفة و اهداف و سياسات عمومية مختلفة الا أنها لم تصل الى المستوى المطلوب من نمو المناطق الجزائرية نموا اقتصاديا حقيقيا يدعم الاقتصاد بحيث لا تزال القطاعات الاساسية في الاقتصاد متأخرة كما انها لم تستطع أن تغطي الطلب المحلي فضلا على تنافس خارجيا

.زيادة على ذلك لم تتمكن هذه البنية التحتية و المنشآت القاعدية من المساهمة الحقيقية في النمو الاقتصادي و خاصة (منشآت النقل ،الطرق ،الموانئ المطارات) بحيث لم يكن لها الأثر الكبير في تحقيق التفاعلات و انشاء الروابط التي تدعم توطين الانشطة الاقتصادية و تركزها مكانيا بحيث لا توجد على المستوى الوطني الى يومنا هذا ولايات و مدن كبرى تتركز فيها نشاطات انتاجية صناعية بل هي نشاطات صناعية صغيرة منتشرة بشكل عشوائي عديمة المنافسة لا تلبي الطلب العمومي بالإضافة الى نشاطات تجارية نشاطها الأساسي الاستيراد و هو ما قد يخلق اقتصادا تابعا للحاويات يكون مكلفا بالنسبة لخزينة الدولة و مضعفا للنشاط الاقتصادي و مهدرا للموارد. وبالتالي أهمية المنشآت القاعدية والبنية التحتية مهمة في عمليات تنمية المناطق ذات الكثافة المتوسطة والاستفادة من اقتصاديات التكتل كما أشارت الى ذلك دراسة Klaus Desmet & al(2013).

ان عدم التنظيم المكاني للأماكن الاقتصادية أو ما يسمى بتهيئة الاقاليم لم تصل فيه السياسات العمومية الجزائرية الى المستوى المطلوب رغم وجود القوانين المتعلقة بتهيئة الأقاليم كالقانون رقم 01-20 والمتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وكذا القانون 02-08 والمتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

ومن خلال ما سبق لا يمكننا قبول للفرضية التي اعتمدت عليها الدراسة فيما يخص تقليل الفوارق بين الولايات الجزائرية وتحقيق التقارب المكاني وذلك أن السياسات الاقتصادية في الجزائر لم تستطع تحقيق التقارب المكاني وخلق التفاعلات بين المناطق من أجل تحقيق تنمية ونمواقتصادي حقيقي يتمتع فيه الاقتصاد بالفعالية والآداء والتنوع. ومن جهة أخرى لم تستطع هذه السياسات التركيز على مناطق أساسية تجعل منها مناطق ناجحة بحيث أن سلامة الاقتصاد وتنافسيته تعتمد على تلك المناطق الناجحة ودرجة النمو الاقتصادي فيها وقدرتها على المنافسة.

مما تجدر الإشارة الي أن دقة وصحة المعطيات والمتغيرات المدروسة قد تقود الى نتائج تتماشى والواقع ومن خلال دراستنا للمتغيرات المدروسة مكانيا وتأثيرها على الفوارق المكانية بين المدن الجزائرية اتضح لنا من خلال التجارب العديدة للنمذجة القياسية المكانية أن انتاج المعطيات في الجزائر يحتاج الى العديد من الجهود والاهتمامات لتقديم معطيات تعكس حقيقية متغيرات الاقتصاد الوطني.

كما يمكننا في الأخير الاستنتاج أن مركزية القرار بالنسبة لتفعيل الاقتصاديات المكانية تبقى من بين العوامل التي تحد من تطور المدن الجزائرية باعتبارها أماكن اقتصادية تتوفر على موارد وإمكانيات غير محدودة قد تؤهل آليات الإنتاج وتساهم في تنويع الاقتصاد الوطني بالإضافة الى خلق ديناميكيات تتطور فيها هاته المدن والمناطق وفقا لخصوصياتها وبما تقتضيه تنمية المدن العالمية.

خاتمة الفصل:

تشير نتائج الدراسة القياسية من خلال التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية أن الى الولايات الجزائرية لا ترتبط ببعضها البعض عن طريق المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية موضوع الدراسة و هو ما يفسر عدم وجود تفاعلات بين هاته المناطق تؤدي الى انعدام آثار العوامل الخارجية التي قد تساعد المناطق الفقيرة و الداخلية من تحسين التفاعلات المكانية التي قد تكون مصدرا من مصادر نموها الاقتصادي .ان هذه النتائج تشير الى التسيير والتوزيع العشوائي للسياسات التنموية الاقتصادية و المتعلقة بتوزيع النشاطات الاقتصادية و التنظيم المكاني للهيكل الاقتصادي مما يدل على أن هناك انعدام للتخطيط المكاني في تنمية المناطق في الجزائر و هو ما يؤدي الى الفوارق المكانية بحيث تظل المناطق المتقدمة في مستويات التنمية متقدمة و المناطق المتأخرة تبقى دوما متأخرة نظرا لعدم وجود سياسات اقتصادية تخلق التفاعلات بين المناطق و الروابط الاقتصادية و هو ما يضاعف من حجم الفوارق بين المدن الجزائرية و هذا ما تمت ملاحظته من خلال نتائج الدراسة القياسية المكانية بحيث أن متغيرات تركز النشاطات الاقتصادية و مستويات التحضر و كذا عدد السكان الاجمالي غير معنوية و بالتالي لا تساهم في تحسين مستويات التنمية و هو دليل ايضا على بطؤ عملية التحضر في المدن الجزائرية رغم كل البرامج التنموية المتعاقبة و التي تخص مشاريع البنية القاعدية مما يصعب عملية تنمية المناطق و صعوبة توطين النشاطات الاقتصادية .بالإضافة الى ما تم الحصول عليه من نتائج التحليل الى مركبات اساسية من تركز المتغيرات المكونة للمؤشر المركب للتنمية المكانية في الجزائر و هو ما يوحي بوجود اختلاف و تباين كبير بين ولاية الجزائر و الولايات الأخرى المدروسة .

الخاتمة

تسعى البلدان من خلال سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية الى تحسين قدرتها على تنويع الاقتصاد والرفع من درجة كفاءة مؤسساته وتنافسيتها وهذا من خلال استغلال طاقاتها ومواردها المتاحة في الحدود الجغرافية والمكانية والذي يتطلب من متخذي القرار تقرير سياسات اقتصادية واجتماعية لها دور كبير في التنظيم المكاني للنشاط الاقتصادي، الذي يسمح ببناء اقتصاد قوي ومتنوع تكون الأهمية فيه لآليات الانتاج من أجل ضمان نوعية الحياة وكذا سهولة الحصول على الخدمات والمتطلبات الاساسية التي يحتاجها الافراد لتحقيق العيش الكريم (التعليم، الصحة، النقل، العدالة، العمل، الحماية الاجتماعية وكل الخدمات الضرورية) مع امكانية التوفيق ما بين تنفيذ السياسات الاقتصادية التي هدفها زيادة الكفاءة والآداء الاقتصادي وتحقيق الانصاف المكاني الذي يضمن تقليل الفوارق والتباينات التنموية في الاقتصاد وهذا للارتباط الكبير بين الآداء الاقتصادي ومستويات الفوارق، توزيع الثروة، توزيع السكان وتوزيع ايضا النشاطات الاقتصادية.

ان دراسة موضوع الفوارق التنموية في الاقتصاد الوطني من ناحية السياسات التنموية ذات الطابع المكاني التي اعتمدتها الدولة في سياستها الاقتصادية يشير الى الجهد المبذول من طرف متخذي القرار في محاولة توزيع التنمية الاقتصادية على كل انحاء ومناطق الاقتصاد الوطني لكن هذا الجهد قد يحتاج الى العديد من السياسات المتعلقة بالتنظيم المكاني للنشاطات الاقتصادية حسب الخصوصيات المكانية مع وجود الرغبة الاقتصادية الفعلية لقيام النشاطات الاقتصادية وتفعيل آليات الإنتاج المكاني(الصناعي ,الزراعي ,الخدماتي) مع العمل على خلق مناطق تكتل لنشاطات الانتاج و التي يمكنها خلق الروابط بين المناطق المتأخرة و المناطق المتقدمة نوعا ما والاستفادة من وفرات الموارد وتنوعها بشكل منصف و مستدام. مع الاستفادة كذلك من التكنولوجيات الحديثة والمكننة في طرق الإنتاج.

نتائج الدراسة:

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية في الجزائر ليست مهيكلة مكانيا أي لا تعتمد أساسا على البعد المكاني وانما يتجلى البعد المكاني للسياسات الاقتصادية التي قامت بها الدولة في محاولة التوزيع النمطي لمقومات التنمية الاقتصادية وهذا لا يمكنه أن يعطي نتائج ايجابية يمكنها تأهيل المدن كاقتصاديات يعتمد على الاقتصاد الكلي.

-غياب أساليب التخطيط لتوطين المشاريع الاقتصادية على المستوى المكاني والوطني لتنمية المناطق والولايات بحيث لا تزال عمليات التوطين محصورة في مناطق معينة ذات خصائص جغرافية معينة كالقرب من الموانئ أي المدن الساحلية وعدم فعاليتها حتى في هاته المناطق.

-عدم وجود ارتباطات وتفاعلات بين المناطق والولايات الجزائرية وهو ما يوضح سياسية الاستقلالية وعدم التفكير في انشاء مشاريع مشتركة بين الولايات والمناطق الجغرافية قد تزيد من فرص التكتلات الانتاجية والمزيد من الروابط الايجابية والتفاعلات بين هاته المناطق واللازمة لبناء اقتصاديات مكانية مندمجة ومتقاربة مكونة للاقتصاد الوطني القادرة على تنويع مصادره وكذا تنويع تمويله والرفع من كفاءة مؤسساته التي قد تنشا عنها الآثار الايجابية Positive Externalitiesوالتي في الكثير من التجارب العالمية هي مصادر نمو

للعديد من الاقتصاديات العالمية.

ما يمكن ملاحظته ايضا تأخر المناطق الصحراوية رغم استفادتها من مشاريع البنية التحتية وحصولها على العديد من الامتيازات والتحفيزات للاستثمارات والانتاج الى انه تبقى متأخرة مقارنة بالولايات الداخلية وكذا الساحلية.

عدم نمو المناطق الجزائرية نموا اقتصاديا حقيقيا يدعم الاقتصاد بحيث لا تزال القطاعات الاساسية في الاقتصاد متأخرة كما انها لم تستطع أن تغطي الطلب المحلي فضلا على أن تنافس خارجيا .زيادة على ذلك لم تتمكن هذه البنية التحتية و المنشآت القاعدية من المساهمة الحقيقية في النمو الاقتصادي و خاصة (منشآت النقل ،الطرق ،الموانئ المطارات) بحيث لم يكن لها الأثر الكبير في تحقيق التفاعلات و انشاء الروابط التي تدعم توطين الانشطة الاقتصادية و تركزها مكانيا و هو ما أشار اليه البنك الدولي في أحد تقاريره ان الاستثمار في البنية التحتية لا يمكن أن يكون له الأثر الموجب الى اذا رافقه الاستثمار في التعليم و المعرفة و كذا استيعاب التكنولوجيا الحديثة .بحيث لا توجد على المستوى الوطني الى يومنا هذا ولايات و مدن كبرى تتركز فيها نشاطات انتاجية صناعية بل هي نشاطات صناعية صغيرة منتشرة بشكل عشوائي عديمة المنافسة لا تلبي الطلب العمومي بالإضافة الى نشاطات تجارية نشاطها الأساسي الاستيراد و هو ما قد يخلق اقتصادا تابعا للحاويات يكون مكلفا بالنسبة لخزينة الدولة و مضعفا للنشاط الاقتصادي و مهدرا للموارد.

ان عدم التنظيم المكاني للأماكن الاقتصادية أو ما يسمى بتهيئة الاقاليم لم تصل فيه السياسات العمومية الجزائرية الى المستوى المطلوب رغم وجود القوانين المتعلقة بتهيئة الأقاليم كالقانون رقم 01-20 والمتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وكذا القانون 02-08 والمتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

-عدم الأخذ بالأساليب العالمية لتخطيط المدن وتوفير البنية التحتية اللازمة لتنشيط المناطق وخلق التفاعلات اللازمة لبناء اقتصاديات مكانية مندمجة ومتقاربة مكونة للاقتصاد الوطني القادرة على تنويع مصادره وكذا تنويع تمويله والرفع من كفاءة مؤسساته.

ان عملية بناء اقتصاديات مكانية حقيقية ومتنوعة تستدعى من متخذي القرار توفير بنوك معلومات ذات كفاءة وجودة في جمع المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية لضمان تناول المشكلات الاقتصادية الوطنية حتى يستطيع متخذو القرار والباحثين معرفة وتحديد الأسباب وتقديم السياسات الناجعة والفعالة.

-عدم كفاءة السياسات النمطية والشاملة في خلق النشاطات الاقتصادية وتوسيع الأسواق المحلية وخلق التفاعلات بين المناطق والمدن داخل الاقتصاد الوطني.

ضعف مستوى أداء شبكة الطرقات في تأهيل قطاع النقل والمواصلات الذي يسهل عملية التقارب ما بين المناطق في الاقتصاد الوطني وهذا ما نلاحظه من خلال متغير كمية السلع المنقولة.

كما خلصت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على برامج تنموية محلية ومكانية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة بعيدا عن الاستراتيجيات النمطية المعيارية(الوصفات العامة) المتبعة في معظم الولايات مما يفسر عدم الوصول إلى الأهداف المنشودة للبرامج التنموية المحلية.

-دعم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتوفر عليها كل مدينة من المدن الجزائرية بالاستغلال وفق الطاقات المتوفرة استغلالا يفي ويتلاءم مع احتياجات الأفراد في الأماكن المذكورة وكذا تلبية احتياجات السوق الوطنية الداخلية وحتى الخارجية.

-هناك ديناميكيات عالمية لتنمية وتخطيط المدن العالمية بحيث أصبحت تعتمد على التكنولوجيات الحديثة في إطار ما يسمى بالاقتصاد الجديد والتي يجب على الحكومة والدولة الجزائرية ان تتماشى وهذه التغيرات في تنمية وتخطيط المدن وفق المعايير العالمية.

-خلق نوع من التكامل و التقارب المكاني بين المناطق و المدن و كذا الاقاليم و الذي بدوره يشجع تحقيق الانسجام المكاني الذي هو كما اثبتت بعض الدراسات الاقتصادية عامل من عوامل النمو الاقتصادي وعامل مهم أيضا في التقليل من التباينات والفوارق المكانية.

ان مما تجدر الاشارة اليه فيما يخص دراسة الفوارق المكانية الاقتصادية بين المدن الجزائرية في إطار تنمية المدن وجب تركيز الجهود والعمل على تشجيع وإقامة الروابط الاقتصادية والتجارية السوقية وتشجيع حركة العمالة نحو المناطق من خلال خلق مناطق الأسواق والتبادل التجاري بين المدن الجزائرية من خلال التكتلات الاقليمية والجهوية المبنية على عمليات الابتكار التجديد في خلق المشاريع وكذا المشاريع البينية.

-خلق إطار مؤسساتي يتميز بالنوعية في الأداء من حيث توفير كل المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية التي تدخل في تسهيل التفاعلات بين المناطق من خلال توفر المعلومات على مختلف الامكانيات التي تحوزها الأماكن الاقتصادية من اجل التحسين و تسريع إقامة الاستثمارات المحلية من غير حواجز و لا قيود .

أمام الجزائر فرصة كبيرة لاستغلال شريطها الساحلي الذي يتكون من 14 ولاية ساحلية من خلال تركيز استثماراتها في البنية القاعدية وإقامة تكتلات انتاجية اقتصادية في هذه الولايات لدعم نمو الاقتصاد الجزائري كما يمكنها أيضا التركيز على المناطق الحدودية وهذا لخلق مناطق النشاط الاقتصادي لتسهيل التبادل التجاري بحسن استغلال القرب الجغرافي من دول الجوار.

-إقامة مشاريع لنظم الابتكار الوطني والإقليمي وكذا المكاني لان سياسات التنمية الاقتصادية أصبحت لا تعتمد فقط على جانب الاستراتيجيات التنموية ولا الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات بل أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على استعمال التكنولوجيات الحديثة المعتمدة على الابتكار كعنصر أساسي لما يسمى بالاقتصاديات الجديدة المبنية على المعرفة بدرجة أولى.

آفاق البحث:

يعتبر حقل الدراسات الاقتصادية المكانية من بين المواضيع القليلة على المستوى الوطني وبخاصة في جانب البحوث العلمية والأكاديمية الاقتصادية المتخصصة والتي تنتظر من الباحثين تناولها بعناية لان هذا الجانب أصبح لا يقتصر فقط على البحوث الجغرافية بل تشير الدراسات والبحوث المقدمة في هذا المجال أهمية البعد المكاني في بناء وتصميم السياسات الاقتصادية التي في كثير من البلدن أعطت الكثير من النتائج كما ساهمت

في تطوير الهيكل الاقتصادي للبلدان. وفي محاولة الطالب تناول موضوع الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق والالمام بجزء من جوانبه لا يزال هناك الكثير من التطلعات والآفاق التي تستدعي تناول الموضوع بمجمل جوانبه العلمية والأكاديمية ومن بين هذه الآفاق:

-الاهتمامات الإحصائية سواء من طرف الباحثين أو المؤسسات الإحصائية لتكوين قاعدة بيانات بمؤشرات اقتصادية مكانية تحاكي المؤشرات الكلية المتداولة عالميا لأن من بين الصعوبات التي تواجه الباحثين في تناول مثل هذه المواضيع عدم توفر الاحصائيات المكانية لدى الهيئات والمؤسسات الإحصائية.

-الاهتمام بمفاهيم الاقتصاد القياسي المكاني سواء الطرق المعلمية أو الطرق اللامعلمية ومحاولة تطبيقها في دراسة الظواهر الاقتصادية وأثرها على البعد المكاني للتنمية الاقتصادية.

-محاولة دراسة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالفوارق في الدخل والفقر المكاني الاقصاء المكاني التي أصبحت كظواهر يجب تشخيصها على البعد المكاني كأولوية للتقليل من آثارها وكذا ظواهر الانسجام المكاني والتقارب الواجب تعزيزها.

-دراسة علاقة الفوارق المكانية والنمو الاقتصادي وأثرهما على الآداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني تكون كدراسة استشرافية لما بعد الاقتصاد المبني على الريع البترولي.

-كيف يمكن بناء اقتصاد جزائري يعتمد على المقاربة الاقتصادية المكانية بعيدا عن النظرة التقليدية لتوزيع الثروة والتنمية الاقتصادية والتي فاقمت من عجز السياسات الاقتصادية على بناء اقتصاد حقيقي بمؤسسات حقيقية تساهم كل منها في تعزيز آليات الإنتاج المكاني.

-قد لا يمكن نحاج تجربة اقتصادية من التجارب العالمية المستوردة أو نموذج من النماذج المتبناة ولكن هناك العديد من الدروس قد تستفاد من تجارب النمو العالمية التي قد تكون منسجمة مع خصوصيات الشعوب و تطلعاتهم .

المراجع

المراجع بالعربية :

احمد حبيب رسول. (1999). جغرافية الصناعة. بيروت– لبنان: دار النهضة العربية .بيروت– لبنان.

البنك الدولي. (2009). اعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية. البنك الدولي .

البنك الدولي . (2010). التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا بين فقر المكان و ازدهار الشعوب كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن تتجاوز التباينات المكانية. Washington: البنك الدولي. تم الاطلاع عليه من http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/G40635WBArabictextfinal.pdf

البنك الدولي. (2010). بين فقر المكان وازدهار الشعوب :كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن تتجاوز التباينات المكانية. تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 1-40. تم الاطلاع عليه من http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/G40635WBArabictextfinal.pdf

البنك الدولي. (2010). تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ,بين فقر المكان وازدهار الشعوب :كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن تتجاوز التباينات المكانية. واشنطن: البنك الدولي. تم الاسترداد من http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/G40635WBArabictextfinal.pdf

التنمية و تقرير التجارة و التنمية. (2012). التفاوت و النظرية الاقتصادية. منشورات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية 2012، 41.

الجريدة الرسمية. (12 ديسمبر, 2001). تهيئة الاقليم و تنميته المستدامة. قانون رقم 20-01. الجزائر.

الجريدةالرسمية، (8 ماي, 2002). القانون 08-02. انشاء المدن الجديدة و تهيئتها. الجزائر.

الحبيب ثابتي. (مارس, 2012). الأقاليم و المعارف-تخمين مستقبلي -. (حسان زوال، المحرر) مجلة التنظيم و العمل(02)، 12. تم الاطلاع عليه من : http://revue-organisation-travail.e-monsite.com/medias/files/--1.pdf

بشير هادي عودة. (3 كانون الأول, 2004). الرفاهية و التنمية وجهة نظر كوزنتس:دراسة قياسة مقطعية لبلدان عربية مختارة. مجلة العلوم الاقتصادية(14)، 81.

ثائر مطلق محمد عياصرة. (2008). التخطيط الاقليمي دراسة نظرية وتطبيقية. عمان – الاردن: دار الحامد للنشر والتوريع.

ثائر مطلق محمد عياصرة. (2008). التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية. الاردن –عمان: دار الحامد للنشر والتوريع.

حسين احمد سعد الشديدي. (2012). التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته ". مجلة المخطط والتنمية، 216-238.

خالد زهدي خواجة. (1984). أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة. المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، 21.

د.صبيح لفتة فرحان الزبيدي عبد الغفور الاطرقجي. (2013). قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط. مجلة المخطط و التنمية(27)، 204-224. تم الاطلاع عليه من http://www.iurp.uobaghdad.edu.iq/uploads/maggg27/13.pdf

ع عثمان محمد غنيم. (1998). غنيم.مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي. عمان الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

عباس توفيق. (2011). قياس وتحليل التفاوت الاقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 4(18)، 127-174.

عثمان محمد غنيم .وماجدة ابو زنط. (2007). مقدمة في التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

علي إحسان شوكت. (2004). اقتصاديات الأقاليم. دار المناهج للنشر والتوزيع.

عمار كريم. (2009). مساهمة نظرية – تحليلية في تفسير اليات العلاقات الاقتصادية المكانية. 4، 155. تم الاطلاع عليه من www-art.kufauniv.com/kufa/six.doc

–غفران حاتم علوان الجبوري افتخار عبد الحميد النقاش و آخرون. (2012). استخدام أسلوب التحليل العاملي و انحدار الحرف في تحديد سلم أولويات التنمية المكانية للقطاع الصناعي على مستوى المحافظات العراقية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية(34)، 02.

كامل كاظم بشير الكناني. (2008). الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية ,دار الصفاء للنشر و التوزيع ,عمان الأردن 2008 ص28. الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع 28.

كامل كاظم بشير الكناني. (2008). الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية. عمان- الأردن: دار صفاء للطباعةوالنشروالتوزيع.

مجلس التجارة والتنمية. (سبتمبر , 2014). معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 14.

محمد جاسم شعبان العاني. (2007). التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس –نظريات وأساليب. عمان –الأردن: دار الصفاء للنشر والإشهار والتوزيع.

محمود عبد الله محمد الحبيس. (2011). التباين التنموي المكاني في الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 4(2)، 180-202. تم الاطلاع عليه من http://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/viewFile/2430/2300

معروف هوشيار. (2006). تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري. عمان الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

معروف هوشيار. (2009). التخطيط الاستراتيجي. عمان الأردن: دار وائل للنشرو التوزيع.

هاني صالح. (2008). الاقتصاد اليوم كيف يعمل. (المعهد البيبلوغرافي ألمانيا، المحرر) الجزائر : العبيكان Obecan.

هوشيار معروف. (2006). عمان الأردن، عمان الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

هوفر ادجار. (1974). النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي. بيروت- لبنان: دار الأفاق الجديدة.

وزارة التخطيط العراقية. (2009). تقرير خطة التنمية لسنوات 2010-2014. تقرير خطة التنمية لسنوات 2010-2014 وزارة التخطيط العراقية جمهورية العراق، 156-163.

وزارة التخطيط و الاقتصاد العراقية. (2009). التفاوت المكاني في التنمية و مستويات الحرمان. العراق بغداد: وزارة التخطيط العراقية. تم الاطلاع عليه من http://iq.one.un.org/documents/83/NDP%20final%20-%20arabic.pdf

المراجع باللغة الاجنبية

A Bourdin et J Rémy .(1998) .*Territoires et développement économique collection ville et Entreprise* . Harmattan1998 p71.

Alicja Szajnowska and Wysocka .(2009) .Theorie Of Regional and local Developement .*Abridjed Bulletin of Geography.socio-economic series* .79-78 ،(12)*:* ،Avalaible in http://www.degruyter.com/dg/viewarticle.fullcontentlink:pdfeventlink/$002fj$002fbog.2009.12.issue--1$002fv10089-009-0005-2$002fv10089-009-0005-2.pdf?t:ac=j$002fbog.2009.12.issue--1$002fv10089-009-0005-2$002fv10089-009-0005-2.xml

Amor Belhedi .(2010) .*Les modèles de localisation des activités économiques* .tunisie .avalaible in http://amorbelhedi.unblog.fr/files/2013/10/mlae.pdf

Andrée Matteaccioli. Philippe Aydalot .(2004) .*pionnier de l'économie territoriale* .,L'harmattan 2004.

Anthony J.Venables .(2003) .Spatial Disparities in Developing Countries :Cities, Regions and International Trade .: *Centre for Economic Performance London School of Economics and Political Science Houghton Stre London November 2003*.30-1 ،*:available in* http://eprints.lse.ac.uk/2038/1/Spatial_Disparities_in_Developing_Countries_Cities,_Regions_and_International_Trade.pdf

Berisha Mekayhu Gelebo, Ayele Taye Goshu 17) .August , 2015 .(Spatial Modelling of Disparity in Economic Activity and Unemployment in Southern and Oromia Regional States of Ethiopia . *American Journal of Theoretical and Applied Statistics*.358-347 ،(5)*4* ،

B, Klein, J.L., Fontan, J.M. Lévesque .(1998) .Les systèmes industriels localisés : état de la recherche ., *UQÀM*.07 ،

Belu Mihaela Gabriela Popa Ioan) .May, 2009 .(GROWTH POLES AND NATIONAL COMPETITIVNESS .*Annals of Faculty of Economics ,University of Oradea, Faculty of Economics* ، .36 ،(1)*1*

Borazan Dula .(2011) .REGIONAL COMPETITIVENESS ,SOME CONCEPTUAL ISSUES AND POLICY IMPLICATION.53 .

Borozan Dula 3-1) .june, 2007 .(REGIONAL COMPETITIVENESS:Some conceptual Issues and Policy Implication Interdisciplinary management .*REGIONAL COMPETITIVENESS:Some conceptual Issues and Policy Implication* .52 ،croatia.

Brian H. Roberts · Roger R. Stough, Robert J Stimson Robert J Stimson .(2002) .*Regional Economic Development* .New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2002.

C Christian Lessmann.January , 2014 .Spatial Inequality and Development–Is there an Inverted-U Relationship ?, *CESIFO WORKING PAPER NO. 3622 CATEGORY 6: FISCAL POLICY, MACROECONOMICS AND GROWTH*.51-35 ،

C.Carrincazeaux .(2009) .Les dynamiques spatiales de l'innovation .*Cahiers du GREThA*.26 ،(21)

C.Cindy Fan and E milio Casetti .(1994) .The spatial and temporal dynamics of US regional income inequality, 1950-1989 .,*Annals o f Regional Science*.177 ،

Casey J Dawkins) .November, 2003 .(Regional Development Theory:Conceptual Foundations, Classic Works,and Recent Developments .*Journal of Planning Literature*.140 ،(2)*18* ،

Céline Bonnefond 15/13) .juin, 2012 .(Une approche revisitée des inégalités spatiales en Chine : la prise en compte des interactions entre provinces dans la dynamique de croissance régionale et le processus de convergence.

Christine Guenea et Alain Richaud Remé Teboul .(2000) .*La question urbaine dans l'histoire de la pensée économique*' .harmattan.

CHUNG-HSIN YANG AN-MING WANG .(2014) .SPATIAL AGGLOMERATION AND DISPERSION:REVISITING THE HELPMAN MODE .*Hitotsubashi Journal of Economics*.2 (55)

CNUCED .(2018 ,08 01) .،conférence des nations unies sur le commerce et le développement .Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement .Avalaible at http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

Daniel Nejla Ben Arfa ,Carmen Carmen, Rodriguez Karine ,novembre, 2009 .DYNAMIQUES SPATIALES DE LA PRODUCTION AGRICOLE ENFRANCE .*Revue d'Économie Régionale & Urbaine807-834 avalaible in* http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2009-4-page-807.htm

Denis carre et Nadine levratton .(2011) .*les performances des territoires-les politique locales remède au déclin industriel* .Edition le manuscrit.

E. A. Kolomak .(2011) .Spatial Externalities as a Source of Economic Growth) .,Spatial Externalities as a Source of Economic Growth, Institute of Economics and Industrial Engineering, Siberian Branch, Russian Academy of Sciences,Regional Research of Russia, 2011, Vol. 1, No. 2, pp. 114 .119–E. A. Kolomak ،*Russian Academy of Sciences,Regional Research of Russia*.119–114 ،(2)*1* ،,

E. Wesley F. Peterson .(2017) .Is Economic Inequality Really a Problem? A Review of the Arguments . *social sciences*.4 ،(4)*6* ،

Klaus Desmet, Ejaz Ghani Stephen O'Connell and Esteban Rossi-Hansberg, September , 2013 .(India's Spatial Development .,*POVERTY REDUCTION AND ECONOMIC MANAGEMENT (PREM) NETWORK* 5-1 ،(124) Avalaible in http://www.eco.uc3m.es/~desmet/papers/EP124.pdf

Michael Albert Baransano, Eka Intan Kumala Putri, Noer Azam Achsani,Lala M. Kolopaking .june, 2016 Analysis of Factors Affecting Regional Development Disparity in the Province of West Papua . *Journal of Economics and Development Studies*.128-115 ،(2)*4.*

Emmanuuelle Sauboua , maud Hirezak Amédée Mollard .(2007) .*Territoire et enjeux du développement régional* .Edition Quae.

Emmanuuelle, Saubara,maud, Hirezak, Amédée Mollard .(2007) .*Territoire et enjeux du développement regionale* . Edition Quae.

Eric Olszak .(2010) .DÉVELOPPEMENT DURABLE ET ATTRACTIVITÉ DES TERRITOIRES DANS L'UNION EUROPÉENNE OPPOSITION OU CONVERGENCE .*Géographie,économie,Societé* ، .279 ،*12*

Fatih Celebioglu and Sandy Dall erba .(2010) .Spatial disparities across the regions of Turkey:an exploratory spatial data analysis .,*Annale of Regional Sciences*.400–379 ،(45)

Franck Albert Akué Ngui .(2010) .*Inégalités de Développement Interprovinciales Marocaines : une approche par l'Econométrie Spatiale* .france: Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (C.E.R.D.I)-Université d 'Auvergne Clermont-Ferrand.

François Million al & Aline Bouvard) .Décembre, 2008 .(La localisation des activités économiques au sein de l'Aire Urbaine de Lyon) .Laboratoire d'Économie des Transports،*Rapport intermédiaire n 6°du projet Simbad Simuler les Mobilités pour une Agglomération Durable* .11-11-07Avalaible in http://simbad.laet.science/documents/Rapports/Simbad_R6.pdf

Francois Thisse Suzanne Seotehmer M.Jacques et all .(1993) .les implication de l'espace pour la concurrence .*revue économique*.659 ،(4) *44* ،

Frédéric Carluer .(2005) .Entreprise-réseau versus réseau d'entreprises territorialisé: vers une matrice d'analyse stratégique .,*Management & Avenir08(6)4* ،*avalaible in* https://www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2005-4-page-7.htm

Fujita, M. (2009). Dynamics of Innovation Fields with Endogenous Heterogeneity of People. Dans A. °. Charlie Karlsson, *New Directions in Regional Economic Development* (p. 60). Springer Dordrecht Heidelberg London New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2009.

Galor and Zeira) .Jan., 1993, 1993 .(Income Distribution and Macroeconomics .*The Review of Economic Studies*.36 ،(1)*60* ،

Gheorghe-Bogdan Copcea, and Sorin Trifu Vîlceanu Dan .(2014) .Regional Disparities and Economic Trends in Romania: A Spatial Econometric Analysis .*Anale. Seria Ştiinţe Economice*.72-65 ،

G.KOCHENDÖRFER & al (2009) Spatial Disparities and Development Policy .*The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank*.08 ،,

Gill-Chin Lim .(2005) .Globalization, spatial allocation of resources and spatial impacts: A conceptual framework تأليف .Harry W. Richardson and Chang-Hee C. Bae ،*Globalization and Urban Development* .(23) Germany: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Goschin Zizi .(2015) .Territorial inequalities and economic growth in Romania. Amulti-factor approach . *Procedia Economics and Finance*.698 – 690 ،

Guillaume Allègre .(2015) .IMPACT DES INÉGALITÉS SUR LA CROISSANCE : QUE SAIT-ON VRAIMENT ?Une (brève) revue de littérature .*Revue de l'OFCE*.377 ،(142)*6* ،

Hassen Mohamed .(2009) .Spatial Development Patterns and Policy Responses :A South African Case Study published in Spatial Disparities and Development Policy .*Berlin Workshop Series THE WORLD BANK*.219-213 ،

Henri Bogaert ,decembre, 2002 .Economie spatiale analyse de la localisation de l'activité économique et des ménages en milieu urbain en Belgique .*Journée d'étude* .Bruxelles ‹,Belgique.
Hichem AYAD .(2016) .POVERTY ,INEQUALITY AND ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA:AN ARDL APPROACH .*journal of social and economic statistics*.13 ‹(1)*5* ‹
Hiro Izushi, Piers Thompson, Robert Huggins .(2013) .Regional Competitiveness:Theories and Methodologies for Empirical Analysis .*The Business and Economics Research Journal* (2)*6* ‹157-.158
Houda Laroussi Pierre-Noël Denieuil .(2005) .*Le développement social local et la question des territoires* . harmattan.
Iammarino Simona .(2004) .On the definition of regional system of innovation (RSI): an application to the Italian case .*Regionalisation of Innovation Policy* .(3) ‹Berlin (Germany.(
Idrissa Yaya Diandy .(2017) .ANALYSE EXPLORATOIRE DES DISPARITES SPATIALES DE REVENU EN AFRIQUE DE L'OUEST ET PERIPHERIE .*Annales de l'Université Marien NGOUABI*.239-223 ‹(1)*17* ‹
INGO LIEFNER .(2009) .Spatial Disparities and Development Policy .Gudrun Kochendörfer-Lucius and Boris Pleskovic ‹*Berlin Workshop Series* .(80-71) Washington: Berlin Workshop Series avalaible in https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2650/493190PUB0Spat101Official0Use0Only1.pdf?sequence=1
Ivan Turok, K Ken Sinclair-Smith .September , 2012 .The changing spatial economy of cities:An exploratory analysis of Cape Town .*Development Southern Africa September 2012* .417-391 ‹ Avalaible in http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0376835X.2012.7
J. Decrop .(2002) .*sectorielle, Agglomération et dynamique des activités économiques dans les villes belges Une approche spatiale et* .belges: Bureau fédéral du Plan Analyses et prévisions économiques . Avalaible in https://www.plan.be/admin/uploaded/200605091448089.WP0209fr.pdf
J.P.Chanteau .(,2001) .*l'entreprise nomade localisation et mobilité des activité productives* .harmattan.
Jandir ferrera de lima. (2005). note sur les poles de croissance et les stratégies territorial au Québec. *Canadian Journal of Regional Science/Revue canadienne des sciences régionales*, 163-35. Récupéré sur http://cjrs-rcsr.org/archives/28-1/8-Lima.pdf
Jean-Alaim Herand et Rene Kahim .(2012) .L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance a l'analyse des stratégie urbains *1 .Jean-Alaim Herand et Rene Kahim. L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance a l'analyse des stratégie urbains* .
Jean-François Staszak Isabelle Géneau de Lamarlière .(2000) .principe de géographie économique .*La Collection*.386 ‹
Jean-yves Prax .(2002) .*Jean-yves Prax,le management territorial à l'ère des réseaux. Edition d'organisation paris–France, 2002 p 85* .d'organisation paris– France.
Jianhua Xu Feng Lu, Qin Nie .(2002) .Spatial Scaling Effect on Measuring Regional Economic Disparities Empirical and Simulation Analysis Based on GINI Coefficient and THEIL Coefficient.02 .
Jovanovic, M. N. (2006). spatial location of firms and industries is local superior to global? *nova science publishers inc*, 12.
Laura de Dominicis ,Giuseppe Arbia,Henri L.F. de Groot .(2007) .The Spatial Distribution of Economic Activities in Italy .*Tinbergen Institute Discussion Paper*) .Tinbergen Institute Discussion Paper ‹ Amsterdam ‹The Netherlands ‹The Netherlands: Tinbergen Institute Discussion Paper.
L. Nicolas Ronderos .(2009) .*Spatial Strategies for U.S. Economic Development, New Strategies for Regional Economic Development, America 2050* .California: Research Seminar Discussion Papers and Summary Healdsburg.,
Lanfranco Senn Ugo Fratesi and all .(2009) .Regional Growth Connections and Economic Modelling Ugo Fratesi Lanfranco Senn ‹*Growth and Innovation of Competitive Regions The Role of Internal and External Connections* .(11) Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
M.J. Herrerias J. Ordoñez1 .(2012) .New evidence on the role of regional clusters and convergence in China (1952 .,(2008–*China Economic Review*.(4),*23* .
M-Andrea Filippa 10-09 .Octobre, 2003 .SYSTEMES PRODUCTIFS GOUVERNANCE LOCALE ET TRAJECTOIRE DES TERRITOIRES .,SYSTEMES PRODUCTIFS GOUVERNANCE LOCALE ET TRAJECTOIRE DES TERRITOIRES .,FRANCE ‹PARIS ‹FRANCE: Maison des Sciences Economiques.

Marcelo LaFleur and Diana Alarcón Helena Afonso 21) .October, 2015 .(Concepts of Inequality . *Development Strategy and Policy Analysis Unit in the Development Policy and Analysis Division of UN/DESA*.

Mark McGillivray & all .(1991) .Regional Income Inequality In A Developed Nation: A Cross-Sectional Study Of Australian Sub-State Regions .*The Review of Regional Studies* .138 ،Avalaible in http://journal.srsa.org/ojs/index.php/RRS/article/download/21.2.3/537/0

Maroš Finka) .Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2007 .(Territorial Cohesion – Between Expectations, Disparities and Contradictions .*German Annual of Spatial Research and Policy, Territorial Cohesion*.24 ،

MASAHISA FUJITA) .March, 2010 .(THE EVOLUTION OF SPATIAL ECONOMICS: FROM THÜNEN TO THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY .,*The Japanese Economic Review*.24 ،(1)*61* ،

Michel Godet et all) .septembre, 2010 .(*Rapport de Créativité et innovation dans les territoires* .Conseil d'analyse Economique .Conseil d'analyse Economique .Avalaible in http://www.essenregion.org/annuaires/uploads/autres/file/Creativite_innovation_territoire

Miklós Lukovics .(2009) .Measuring Regional Disparities on Competitiveness Basis) .Szeged JATEPress ، *Regional Competitiveness, Innovation and Environment*.4 ،.

Ministère des Finances .Juillet, 2016 .LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE.

Mokaddem Lamia .Novembre, 2014 .EVALUATION OF TUNISIAN REGIONS 'EFFICIENCY USING DEA AND TOBIT MODELS .*Working Paper 862 , The Economic Research Forum*.16-1 ،

Mohamed Kriaa Slim Driss, and Zouhour Karray .(2011) .Inequality and Spatial Disparities in Tunisia .,*The Journal of Business Inquiry* .175-161 ،(1)*10* ،Avalaible in http://www.uvu.edu/woodbury/jbi/volume10/jbi/Inequality.pdf

Monasterio Martin, Leonardo Monteiro ,Dietrich Brauch .janvier, 2009 ,LA DYNAMIQUE SPATIALE DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE AU BRÉSIL (1970-2000) : UNE APPROCHE EMPIRIQUE . *Revue d'Économie Régionale & Urbaine* .29-7 ،,Avalaible in http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RERU_091_0007

Nations unies .(2017) .*ALGÉRIE* .Addis-Abeba ,Éthiopie: Commission économique pour l'Afrique.

Olivier Dollfus .(1971) .L'Espace géographique Robert Jean Norois .*Robert Jean Norois*.351-350 ،*70* ،

Peter Nijkamp Patricia van Hemert and all .(2011) .Critical Success Factors for a Knowledge-Based Economy: An Empirical Study into Background Factors of Economic Dynamism .Peter Nijkamp Iulia Siedschlag ،*Innovation, Growth and Competitiveness Dynamic Regions in the Knowledge-Based World Economy* .(61) Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2011.

Petya Dimitrova .(2017) .Regional disparities - a prerequisite for orproblem in developing of regions ? *Bulgarian Journal Of Business Research* .31 ،(2) Avalaible in http://www.bposoki.bg/uploads/posts/dimitrova2017_en.pdf

R R.M.SUNDRUM .(2004) .*Income distribution in less developed countries* .,Taylor & Francis e-Library.,

R. Antonietti and G.Cainelli .(2007) .Spatial Agglomeration, Technology and Outsourcing of Knowledge Intensive Business Services Empirical Insights from Italy .*The Fondazione Eni Enrico Mattei* تم .8 ، avalaible in: http://www.feem.it/Feem/Pub/Publications/WPapers/default.htm

Raj Nallari & al (2012) Geography of Growth Spatial Economics and Competitiveness 01avalaible in https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6020/683600PUB0EPI0067902B09780821394861.pdf

Reto Foellmi, Josef Zweimüller, Giuseppe Bertola .(2006) .*Income Distribution in Macroeconomic Models* . United States of America: Princeton University Press.

Roberta Capello .(2011) .Location, Regional Growth and Local Development Theories .,*Centro Studi Di Estimo E Di Economia Territoriale*.2 ،(58),

Rodica CRUDU .(2015) .ECONOMIC CRISIS AND ECONOMIC DISPARITIES IN EUROPEAN UNION .*CES Working Papers*.422 ،

S.K.Sharma .(2000) .*Spatial Framework and Economiic Development* .New Delhi India: Northern Book Center.,

Siti Rohima ,Saadah Yuliana, Abdul Bashir,Nazirwan Hafiz .December, 2017 .Public Infrastructure Availability On Development Disparity .*Business and Economic Research*.391-375 ،(2)*7* ،

Shilpi Forhad .June, 2013 .Understanding the Sources of Spatial Disparity and Convergence :Evidence from Bangladesh .*The World Bank Development Research Group Agriculture and Rural Development Team Policy Research Working Paper 6519*.31-2 ،

Stamenković Milan .(2017) .Measuring regional economic disparities in Serbia: Multivariate statistical approach .*Industrija, Vol.45, No.3, 2017*.130-101 ،(3)*45* ،

Stillwell John) (2010) .Spatial and Social Disparities Understanding Population Trends and Processes. Springer Dordrecht Heidelberg P10.

Sukkoo Kim .(2008) .Spatial Inequality and Economic Development: Theories, Facts, and Policies . *Commission on Growth and Development WORKING PAPER NO.16* .07-6-5 ،Avalaible in http://pages.wustl.edu/files/pages/imce/soks/spatial_inequality.pdf

Thierry Madiès et Jean-Claude Prager .(2008) .Innovation et compétitivité des régions) .CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQU ،*La Documentation française*.36 ،

U. Pereira dos Santos .August , 2017 .(Spatial distribution of the Brazilian national system of innovation: an analysis for the 2000s .*CEPAL Review*.01 ،(122)

Vera Ivanova .(2013) .Spatial interaction of Russian regions as a factor of their economic growth: an empirical analysis .*NRU Higher School of Economics* .18-1 ،Avalaible in https://www.hse.ru/data/2013/09/18/1275629393/Ivanova_proposal_Ivanova_-_Perm-2013.pdf

Viktor KOMAROVSKIY & al. (2013). THE ROLE OF THE CONCEPT OF "GROWTH POLES" FOR REGIONAL DEVELOPMENT . *Journal of Public Administration, Finance and Law*, 36.

Y Y. Goletsis M. Chletsos .(2011) .Measurement of development and regional disparities in Greek periphery: A multivariate approach .,*Socio-Economic Planning Sciences 45 (2011) 174e183 avalaible at :* www.elsevier.com/locate/seps

Yacine Belarbi and Abdallah Zouache .August , 2009 .REGIONAL EMPLOYMENT GROWTH AND SPATIAL DEPENDENCIES IN ALGERIA 1998-2005 , *Economic Research forum*.

Zhao Chen and Ming Lu .(2016) .*Toward Balanced Growth with Economic Agglomeration Empirical Studies of China's Urban-Rural and Interregional Development* .Beijing, China: Peking University Press and Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Zhao Zuoquan .January, 2007 .Discussion Papers on Entrepreneurship, Growth and Public Policy .*Spatial Structure and Economic Growth* .Jena, Germany ،Germany: Max Planck Institute of Economics

الملاحق

Matrice de proximité

Absolue Distance euclidienne

	Wilaya de Tebessa	Wilaya de Laghouat	Wilaya de Batna	Wilaya de Béjaia	Wilaya de Biskra	Wilaya de Bechar	Wilaya de Blida	Wilaya de Tamanrasset	Wilaya de Tiaret	Wilaya d'Alger	Wilaya de Djelfa	Wilaya de Jijel	Wilaya de Setif	Wilaya de Saida	Wilaya de Skikda	Wilaya de Sidi-Bel-Abbes	Wilaya de Constantine	Wilaya de Medéa	19: Wilaya de Mostaganem	Wilaya de M'sila	Wilaya de Ouargla	Wilaya de Illizi	Wilaya Bordj Bou Arreridj	Wilaya de Tindouf	Wialya de Tipaza	Wilaya de Mila	Wilaya de Naama	Wialya de Ain-Temouchent	Wilaya de Ghardaia	Wilaya de Relizane	Wilaya de Souk Ahras	Wilaya de Guelma	Wilaya de oran	wilaya de tiziousou
Wilaya de Tebessa	0,000																																	
Wilaya de Laghouat	4,942	0,000																																
Wilaya de Batna	4,805	6,213	0,000																															
Wilaya de Béjaia	5,557	5,729	4,860	0,000																														
Wilaya de Biskra	6,523	6,393	5,764	7,963	0,000																													
Wilaya de Bechar	4,753	4,480	6,896	6,274	7,930	0,000																												
Wilaya de Blida	6,188	5,223	5,766	5,977	6,254	6,174	0,000																											
Wilaya de Tamanrasset	7,342	6,490	8,818	7,464	10,180	6,175	8,804	0,000																										
Wilaya de Tiaret	8,983	9,241	7,640	9,337	8,804	9,816	9,628	11,244	0,000																									
Wilaya d'Alger	15,700	15,709	14,771	13,846	16,202	16,224	14,417	18,028	17,006	0,000																								
wilaya de Djelfa	4,305	4,822	4,299	5,317	6,447	6,060	5,534	7,691	8,028	15,200	0,000																							
Wilaya de Jijel	4,506	3,471	5,527	4,517	6,772	4,661	3,882	6,794	8,932	15,266	4,869	0,000																						
Wilaya de Setif	7,348	8,681	4,734	6,618	7,071	9,084	7,336	10,553	8,366	14,504	6,621	7,317	0,000																					
Wilaya de Saida	5,350	4,890	7,285	6,525	8,256	5,688	6,855	6,551	10,599	17,237	4,969	5,248	9,596	0,000																				
Wilaya de Skikda	5,383	5,060	4,955	5,390	6,362	5,901	4,675	8,175	8,132	14,515	5,188	4,584	7,331	6,362	0,000																			
Wilaya de Sidi-Bel-Abbes	4,286	4,425	4,424	5,351	6,174	5,215	4,255	7,439	8,216	15,846	4,283	3,051	6,565	5,111	4,590	0,000																		
Wilaya de Constantine	7,444	5,228	6,854	6,401	8,694	6,378	5,520	8,944	10,623	14,563	6,831	5,241	8,670	6,952	6,208	5,578	0,000																	
Wilaya de Medéa	4,141	4,556	3,743	3,809	6,669	5,532	5,277	6,507	7,829	15,545	3,669	3,408	6,135	5,152	4,285	3,150	6,312	0,000																
Wilaya de Mostaganem	7,077	7,421	7,037	7,140	7,560	7,945	7,288	9,079	10,362	16,645	7,109	6,967	8,564	7,481	6,712	6,592	9,043	6,818	0,000															
Wilaya de M'sila	7,160	7,415	6,104	7,428	8,457	8,486	8,049	9,539	9,266	15,972	5,669	7,625	7,833	8,623	7,370	7,090	9,027	6,492	9,000	0,000														
Wilaya de Ouargla	5,670	4,284	7,051	6,691	7,413	5,596	5,399	6,506	9,981	16,243	5,621	4,408	8,505	5,699	5,955	4,866	6,686	5,401	8,014	8,456	0,000													
Wilaya de Illizi	7,882	6,923	9,962	9,036	10,608	6,976	9,616	7,105	12,070	18,594	8,791	7,709	12,280	7,836	9,058	8,174	9,390	8,016	10,452	10,901	6,420	0,000												
Wilaya Bordj Bou Arreridj	4,549	4,011	6,431	5,561	7,777	4,379	6,753	5,694	9,251	16,597	5,570	4,151	8,425	4,795	6,114	4,800	6,845	4,392	7,877	8,174	5,378	7,306	0,000											
Wilaya de Tindouf	7,908	6,768	10,156	9,555	10,761	7,437	9,262	7,257	11,835	18,874	8,847	7,096	11,728	7,223	9,032	8,027	8,963	8,211	10,316	11,178	5,617	6,861	6,519	0,000										
Wialya de Tipaza	6,435	5,958	7,405	6,034	8,014	7,205	6,808	8,022	10,967	15,824	5,635	5,669	8,941	4,454	6,425	6,214	7,702	5,517	7,661	9,210	6,539	9,274	5,851	8,528	0,000									
Wilaya de Mila	3,774	4,252	4,569	4,773	6,113	5,401	4,560	6,785	7,958	15,626	3,897	2,707	6,640	5,423	4,279	2,692	6,804	2,395	6,558	6,895	4,726	7,846	4,360	7,973	5,782	0,000								
Wilaya de Naama	6,956	6,553	8,661	8,233	9,757	6,959	8,747	6,912	9,763	18,059	7,430	6,952	11,188	6,582	7,472	7,617	8,986	7,418	8,795	9,255	7,116	8,021	6,677	6,950	8,455	7,347	0,000							
Wialya de Ain-Temouchent	4,429	3,814	6,256	5,438	7,285	4,955	5,417	6,766	9,147	16,584	4,853	2,901	8,647	3,607	5,070	3,784	6,352	3,660	7,320	8,253	5,029	7,246	3,758	6,541	4,439	3,486	6,405	0,000						
wilaya de Ghardaia	5,166	3,528	6,828	6,366	6,623	5,104	5,254	6,194	9,215	16,300	5,172	3,699	9,022	5,457	6,046	4,559	7,112	5,067	7,770	7,998	4,251	6,707	4,671	7,161	6,462	3,787	6,357	4,225	0,000					
Wilaya de Relizane	8,625	8,007	8,377	8,692	8,290	9,080	8,356	8,803	8,402	17,448	8,137	7,231	9,118	8,989	7,842	7,448	9,965	6,828	9,983	9,700	8,144	10,181	8,584	10,232	9,416	6,724	9,181	7,645	7,585	0,000				
Wilaya de Souk Ahras	5,615	6,328	7,131	7,060	8,065	6,888	7,147	7,718	8,954	17,405	6,566	5,413	8,929	6,596	6,334	5,534	8,839	5,467	7,694	8,692	6,797	9,067	5,855	8,733	7,335	5,114	6,229	5,207	6,347	7,761	0,000			
Wilaya de Guelma	7,030	5,762	7,219	7,462	7,714	6,303	7,406	7,146	6,334	16,806	6,091	5,888	8,517	6,949	6,129	6,014	7,970	5,833	8,652	8,410	6,279	8,169	5,725	7,733	7,973	5,637	6,636	6,089	5,420	6,838	7,611	0,000		
Wilaya de oran	8,646	9,823	7,745	7,724	9,975	9,318	9,043	12,349	11,488	13,784	8,224	8,859	8,430	9,837	8,774	8,556	8,403	8,794	9,621	9,820	10,230	12,599	10,246	12,736	9,380	9,275	11,060	9,625	10,374	12,487	10,601	10,685	0,000	
tiziousou	8,524	9,622	7,353	6,813	10,214	9,481	8,120	11,145	11,597	13,380	8,178	8,376	8,322	10,317	8,348	8,646	9,758	7,946	9,942	9,400	9,662	13,034	9,497	13,282	9,277	8,252	11,659	9,504	9,714	11,221	9,641	10,687	9,833	0,000

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج **Spss22**

Syntaxe of spatial econometrics modelling in stata

ssc install spwmatrix

***matrix list W**

*** Spatial weight matrix**

spatwmat, name(W) xcoord($xcoord) ycoord($ycoord) band(0 100) standardize

eigenval(E)

*matrix list W

*** Spatial autocorrelation**

. spatgsa pop tchom turba trbac njhospita parclog dmeaux telectri npme trbef efedg tr1eream netablis tscola1519 talphab analpha ncfpa tdipcfpa effggra netabsani nencsani ltrrout ltrferro qmtranspo naerop nport sautot sairrig pavegita paanima dentele nlhotel , weights(weights) (moran geary go twotail)

local spatial autocorrelation

. spatlsa pop, weights(weightss) moran sort

moran graph

. splagvar pop, wname(weightss) wfrom(Stata) ind(pop) order(1) plot(pop) moran(pop)

. splagvar naerop, wname(weightss) wfrom(Stata) ind(naerop) order(1) plot(naerop) moran(naerop)

. splagvar nport, wname(weightss) wfrom(Stata) ind(nport) order(1) plot(nport) moran(nport)

. splagvar sairrig, wname(weightss) wfrom(Stata) ind(sairrig) order(1) plot(sairrig) moran(sairrig)

. splagvar naerop, wname(weightss) wfrom(Stata) ind(naerop) order(1) plot(naerop) moran(naerop)

01 MODELE

global ylist sdev

global xlist pop den GI tc turb

global xcoord x

global ycoord y

global band 10

describe pop den GI tc turb

summarize pop den GI tc turb

set obs 35

. gen wilaya_id = _n

. gen x = uniform()*100

. gen y = uniform()*100

. save spatia, replace

* Spatial weight matrix

spatwmat, name(Weightss) xcoord(x) ycoord(y) band(0 100) standardize eigenval(E)

*matrix list W

local spatial autocorrelation

. spatlsa pop den GI tc turb, weights(weightss) moran sort

* Regression

reg sdev pop den GI tc turb

* Spatial diagnostics

spatdiag, weights(Weightss)

* Spatial error model

spatreg sdev pop den GI tc turb, weights(Weightss) eigenval(E) model(error)

* Spatial lag model

spatreg sdev pop den GI tc turb, weights(Weightss) eigenval(E) model(lag)

02MODELE

global ylist sdev

global xlist pop den gini tc turb

global xcoord x

global ycoord y

global band 10

describe pop den gini tc turb

summarize pop den gini tc

set obs 35

. gen wilaya_id = _n

. gen x = uniform()*100

. gen y = uniform()*100

. save spatia, replace

* Spatial weight matrix

spatwmat, name(Weightss) xcoord(x) ycoord(y) band(0 100) standardize eigenval(E)

*matrix list W

local spatial autocorrelation

. spatlsa pop den gini tc turb , weights(weightss) moran sort

* Regression

reg sdev pop den gini tc turb

* Spatial diagnostics

spatdiag, weights(Weightss)

* Spatial error model

spatreg sdev pop den gini tc turb , weights(Weightss) eigenval(E) model(error)

* Spatial lag model

spatreg sdev pop den gini tc turb , weights(Weightss) eigenval(E) model(lag

03 MODELE

global ylist sdev

global xlist pop den HH tc turb

global xcoord x

global ycoord y

global band 10

describe pop den HH tc turb

summarize pop den HH tc turb

set obs 35

. gen wilaya_id = _n

. gen x = uniform()*100

. gen y = uniform()*100

. save spatia, replace

*** Spatial weight matrix**

spatwmat, name(Weightss) xcoord(x) ycoord(y) band(0 100) standardize eigenval(E)

*matrix list W

local spatial autocorrelation

. spatlsa pop den HH tc, weights(weightss) moran sort

*** Regression**

reg sdev pop den HH tc turb

*** Spatial diagnostics**

spatdiag, weights(Weightss)

*** Spatial error model**

spatreg sdev pop den HH tc, weights(Weightss) eigenval(E) model(error)

*** Spatial lag model**

spatreg sdev pop den HH tc, weights(Weightss) eigenval(E) model(lag)

فهرس المحتويات

الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: المقاربات النظرية للاقتصاد المكاني والفوارق	**الصفحة**
تمهيد	01
1. المقاربة النظرية لتطور أطر التحليل المكاني في النظريات الاقتصادية	02
1.1. التطور النظري للاقتصاد المكاني	02
2.1.أطر التحليل المكاني	04
3.1 .تطور نظريات الاقتصاد المكاني	07
1.3.1. نظريات التوطين	08
2.3.1 نظريات التنمية المكانية	19
2.التحليل النظري للفوارق وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية	30
1.2. الإطار ألمفاهيمي للفوارق والتفاوت في التحليل الاقتصادي	30
2.2. أشكال التباين والفوارق التنموية المكانية	32
3.2. نظرة تحليلية للفوارق وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية	35
4.2.المؤشرات الثابتة للتباين والفوارق المكانية	40
3. سياسات التنمية المكانية وأثرها على الفوارق	46
1.3.سياسات التنمية المكانية والفوارق التنموية	46
2.3.تحليل البعد المكاني لسياسات التنمية في الجزائر	52
خاتمة الفصل	63
الفصل الثاني: الدراسات السابقة للاقتصاد المكاني والفوارق التنموية	
تمهيد	65
1.الدراسات السابقة الاقتصاد المكاني والتنمية المكانية	66
1.1.الاقتصاد المكاني للمدن تحليل توطين النشاطات الاقتصادية والسكان في الميدان الحضري في بلجيكا	66
2.1.التجمعات وديناميكية النشاطات الاقتصادية في المدن البلجيكية: مقاربة مكانية وقطاعية	67
3.1.الهيكل المكاني والنمو الاقتصادي	67
4.1.التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في ايطاليا	68
5.1. تقريرالبنك الدولي عن التنمية في العالم إعادة تشكيل الجغرافيا الجديدة	69

6.1. الاستراتيجيات المكانية للتنمية الاقتصادية في الو م أ	70
7.1.الديناميكيات المكانية للنتاج الفلاحي في فرنسا	70
8.1.أنماط التنمية المكانية واستجابة السياسات :دراسة حالة جنوب أفريقيا	71
9.1.النمو الإقليمي للعمالة والتبعية المكانية في الجزائر (1998-2005)	72
10.1.الديناميكيات المكانية للنمو الاقتصادي في البرازيل(1970-2000)	72
11.1. تقريرخطة التنمية في العراق لسنوات (2010-2014)	73
12.1. العوامل الخارجية المكانية كمورد للنمو الاقتصادي	74
13.1.التجارب الجديدة لدور العناقيد الإقليمية والتقارب في الصين (1952-2008)	74
14.1.تغيرات الاقتصاد المكاني للمدن: التحليل الاستكشافي لمدينة كاب تاون	75
15.1.التنمية المكانية في الهند	75
16.1.التفاعل المكاني بين المناطق الروسية باعتباره عاملا من عوامل نموها الاقتصادي تحليل تجريبي	76
2. الدراسات السابقة للتباين التنموي والفوارق المكانية:	
1.2. التباين المكاني في الدول النامية: المدن، الأقاليم والتجارة الدولية	77
2.2.الفوارق المكانية لاستيعاب المعرفة التغيرات التكنولوجية والازدهار الاهتمامات النظرية والأدلة التجريبية من الصين	78
3.2. التفاوت المكاني في التنمية ومستويات الحرمان تقرير خطة التنمية العراقية (2010-2014)	78
4.2.الفوارق المكانية بين المناطق التركية التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية	80
5.2. بين فقر المكان وازدهار الشعوب:كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتجاوز التباينات المكانية	80
6.2.الفوارق التنموية بين المقاطعات المغربية مقاربة من خلال القياس الاقتصادي المكاني	84
7.2. قياس مستويات التنمية والفوارق الاقليمية في المناطق في اليونان	84
8.2. الفوارق والتباين المكاني في تونس	85
9.2. التباين التنموي المكاني في الأردن	86
10.2. قياس وتحليل التفاوت الاقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام2006	86
11.2. المقاربة المنظورة للفوارق المكانية في الصين : أخذ التفاعلات بين المقاطعات في ديناميكيات النمو الإقليمي ونهج التقارب	87
12.2. التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات مواجهته	88
13.2.قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط	88
14.2. فهم مصادر التباين المكاني والتقارب: تجارب من البنقلاديش	89
15.2.الفوارق الإقليمية وتوجهات الاقتصاد في رومانيا: تحليل القياس الاقتصادي	90

16.2.الفوارق المكانية والتنمية هل يوجد معكوس العلاقةU	90
17.2.الكفاءة الإقليمية والفوارق المكانية في تونس	91
18.2.الفوارق الإقليمية والنمو الاقتصادي في رومانيا مقاربة العوامل المتعددة	91
19.2.النمذجة المكانية للفوارق في النشاط الاقتصادي والبطالة في جنوب اثيوبيا	92
20.2.تحليل العوامل المؤثرة على الفوارق في التنمية في مقاطعة West Papua	92
21.2.قياس الفوارق الاقتصادية الإقليمية في صربيا مقاربة الإحصاء المتعدد	93
22.2. وفرة المنشآت القاعدية على الفوارق في التنمية الاقتصادية	94
23.2.التحليل الاستكشافي للفوارق المكانية للدخل في افريقيا	94
24.2. ما يميز هذه الدراسة (مقاربة الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق المكانية)	95
خاتمة الفصل	98
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية والقياسية للفوارق والتنمية المكانية	
تمهيد	101
1.الطريقة والاجراءات والتعريف بمتغيرات الدراسة	102
1.1.وصف طريقة الدراسة	100
2.1.عينة الدراسة	100
3.1.المتغيرات المستقلة للنموذج القياسي المكاني	101
4.1. نموذج الدراسة	104
5.1. أدوات الدراسة	104
1.5.1. التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية	104
2.5.1.النمذجة القياسية المكانية(Spatial Econometric modeling)	107
2.نتائج التحليل الاستكشافي للمعطيات والنمذجة القياسية المكانية	115
1.2. نتائج التحليل الاستكشافي للمعطيات المكانية	115
1.1.2. تقدير المسافات بين عناصر عينة الدراسة	115
2.1.2 .مؤشر الارتباط المكاني الكلي Global Moran Index	116
3.1.2.مؤشر موران المحلي Local Moran Index	120
4.1.2. مؤشر الارتباط المكاني Geary(G) Index	124
2.2. مؤشرات التركز المكاني Spatial coefficient of concentration	125
1.2.2.مؤشر هرفندال Herfindahl index	126
2.2.2.مؤشر كريقمان Krugman index	126
3.2.2.مؤشر جيني Gini index	127
4.2.2.مؤشر قليسر اليسون Ellision Glaeser index	127

4.2.2.مؤشـــــــر قليســـــر اليســـــــون Ellision Glaeser index	127
3.2. تقدير النموذج القياسي لدراسة للتنمية والفوارق المكانية	130
1.3.2.نتـــــائـــج التحـليــل الى مركبـــات أســـاسيـــــة	131
2.3.2 تقدير النموذج المكاني للمؤشر المركب للتنمية المكانية(SDEV)	131
3.مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والقياسية	148
خاتمة الفصل	
الخاتمة العامة	
المراجع	
الملاحق	

الملخص

اتجهت العديد من الاقتصاديات العالمية الى الاعتماد على المقاربات المكانية والاقليمية في بناء اقتصاداتها وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية انطلاقا من التنظيم المكاني لمواردها الاقتصادية المادية والبشرية وكذا الموارد المعرفية .تسعى الجزائر من خلال سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي ركزت من خلالها على تحقيق نوع من التنمية المتوازنة بين الأقاليم والمدن الجزائرية عبر العديد من قنوات منها: برامج التأهيل الاقتصادي، الاستثمار العمومي، تنمية المناطق الفقيرة بغية تقليل الفوارق والتباين بين هاته المناطق و تحقيق نوع من التقارب المكاني الذي يساعد على خلق ديناميكيات وتفاعلات يكون لها الأثر في تطور المناطق المتأخرة . لكن ما خلصت اليه نتائج هذه الدراسة يشير الى محدودية البعد المكاني في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بحيث لا تزال هناك فوارق بين المدن الجزائرية سواء من حيث الإمكانيات أو من حيث ضعف تركز النشاطات الاقتصادية وبطء مستويات التحضر و الذي قد يعيق فعالية السياسات الاقتصادية العمومية في تحقيق أهداف التنمية المكانية و كذا تحقيق التقارب المكاني بين المدن الجزائرية و تقليل الفوارق .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المكاني ,التنمية المكانية ,الفوارق, التقارب المكاني .

ABSTRACT:

Many economies have tended to rely on spatial and regional approaches to build their economies, achieve economic growth and economic development based on the spatial organization of their economic, material, human and knowledge resources. Through its economic and social policies, Algeria is focusing on achieving a balanced spatial development among Algerian cities through several channels such as: economic rehabilitation programs, public investment, development of poor areas in order to reduce disparities and differences between these regions and achieve a kind of spatial convergence Which helps to create dynamics and interactions that have an impact on the development of Algerian lagging areas. However, the main results of this study indicate the limited spatial dimension in the formulation of economic and social policies in Algeria so that there are still differences between the cities of Algeria both in terms of possibilities or in terms of the weakness of the Economic activities concentration and the low of urbanization rate that handicaps the effectiveness of Public economic policies in achieving the objectives of spatial development and the fulfillment of spatial convergence between Algerian cities and reducing disparities .

Keywords: Spatial economic, spatial development, disparities, spatial convergence